

الفقه

آية الله العظمى الخميني  
عبد الكريم الحلي

## کتاب الفوائد



دار العلوم  
بکراچہ، پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفقه: موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی

کاتب:

آیت الله سید محمد حسینی شیرازی

نشرت فی الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامی

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریرات الكمبيوتریة

# الفهرس

الفهرس	٥
موسوعه الفقه المجلد ٢٨	١٢
اشاره	١٢
اشاره	١٢
كتاب الصلاه	١٦
اشاره	١٦
فصل فى صلاه المسافر	١٨
اشاره	١٨
مسأله ١ _ حد الفرسخ	٤٣
مسأله ٢ _ أقل من ثمانية فراسخ	٤٨
مسأله ٣ _ الشك فى المسافه	٥٠
مسأله ٤ _ ثبوت المسافه بالعلم	٥٢
مسأله ٥ _ وجوب الاختبار أو السؤال أو الشيع	٥٣
مسأله ٦ _ تعارض البينتين فى المسافه	٥٤
مسأله ٧ _ الجمع عند الشك فى المسافه	٥٥
مسأله ٨ _ لو قصر مع الشك فى المسافه	٥٧
مسأله ٩ _ لو اعتقد ثم بأن عدمه	٥٨
مسأله ١٠ _ لو شك فى كونه مسافه	٥٩
مسأله ١١ _ بلوغ الصبى أثناء المسافه المقصوده	٦٠
مسأله ١٢ _ التردد فى أقل من أربعة فراسخ	٦٢
مسأله ١٣ _ لو كان للبلد طريقان	٦٣
مسأله ١٤ _ المسافه المستديره	٦٤
مسأله ١٥ _ مبدأ حساب المسافه	٦٦
مسأله ١٦ _ عدم اعتبار اتصال السير مع قصد المسافه	٧٩

- مسأله ١٧ \_ عدم اعتبار الاستقلال في قصد المسافه ----- ٨١
- مسأله ١٨ \_ علم التابع بمفارقة المتبوع قبل البلوغ ----- ٨٥
- مسأله ١٩ \_ علم التابع على مفارقة المتبوع ----- ٨٧
- مسأله ٢٠ \_ اعتقاد التابع على مفارقة المتبوع ----- ٨٩
- مسأله ٢١ \_ وجوب قصر المكروه على السفر ----- ٩١
- مسأله ٢٢ \_ قصد نوع السفر ----- ٩٥
- مسأله ٢٣ \_ التردد في الأثناء ثم العود إلى الجزم ----- ٩٨
- مسأله ٢٤ \_ ما صلاحها قصراً قبل العدول عن قصده ----- ١٠٢
- مسأله ٢٥ \_ القصد ثم العدول عنه ----- ١٠٩
- مسأله ٢٦ \_ عدم حرمه السفر ----- ١١١
- مسأله ٢٧ \_ السفر المستلزم لترك واجب ----- ١٢٠
- مسأله ٢٨ \_ السفر المباح على المركوب المغضوب ----- ١٢٢
- مسأله ٢٩ \_ سفر التابع للجائر ----- ١٢٤
- مسأله ٣٠ \_ السفر بأمر الجائر ----- ١٢٦
- مسأله ٣١ \_ السفر للصيد ----- ١٢٨
- مسأله ٣٢ \_ صلاه الراجع من سفر المعصيه ----- ١٣٨
- مسأله ٣٣ \_ إباحه السفر شرط ابتداء واستدامه ----- ١٤٠
- مسأله ٣٤ \_ كون غايه السفر ملفقه من الطاعه والمعصيه ----- ١٤٤
- مسأله ٣٥ \_ الشك في كون السفر معصيه ----- ١٤٧
- مسأله ٣٦ \_ مدار الحليه والحرمه ----- ١٤٩
- مسأله ٣٧ \_ تعارض مقتضى النذر والسفر ----- ١٥٣
- مسأله ٣٨ \_ قصد الغايه المحرمه في حواشي الجاده ----- ١٥٤
- مسأله ٣٩ \_ القصد لغايه محرمه ----- ١٥٥
- مسأله ٤٠ \_ العدول عن الطاعه إلى المعصيه ----- ١٥٧
- مسأله ٤١ \_ العدول عن المعصيه إلى الطاعه ----- ١٥٩
- مسأله ٤٢ \_ جواز إتيان الصوم الندبي في سفر المعصيه ----- ١٦١

- مسألة ٤٣ \_ سفر المكارى سفرا ليس من عمله ..... ١٦٢
- مسألة ٤٤ \_ وجوب القصر على الحملداريه ..... ١٦٥
- مسألة ٤٥ \_ من كان شغله المكارى فى الصيف فقط ..... ١٨٠
- مسألة ٤٦ \_ التردد إلى ما دون المسافه للعمل ..... ١٨٣
- مسألة ٤٧ \_ إقامه من شغله السفر عشره أيام ..... ١٨٦
- مسألة ٤٨ \_ إقامه من لم يكن شغله السفر عشره أيام ..... ١٨٧
- مسألة ٤٩ \_ الأسفار المتعدده ..... ١٨٩
- مسألة ٥٠ \_ سفر السائح ..... ١٩٨
- مسألة ٥١ \_ صلاه الراعى ..... ٢٠٠
- مسألة ٥٢ \_ التاجر الذى يدور بتجارته ..... ٢٠٢
- مسألة ٥٣ \_ المعرض عن الوطن بلا وطن ..... ٢٠٣
- مسألة ٥٤ \_ من اتخذ مقره فى أرض واسعته ..... ٢٠٤
- مسألة ٥٥ \_ لو شك فى إقامه العشره أيام ..... ٢٠٥
- مسألة ٥٦ \_ المناطق فى خفاء الجدران ..... ٢٠٦
- مسألة ٥٧ \_ كون البلد فى مكان مرتفع ..... ٢٠٧
- مسألة ٥٨ \_ التقدير لو لم يكن بيوت ولا جدران ..... ٢١٨
- مسألة ٥٩ \_ خفاء الأذان ..... ٢١٩
- مسألة ٦٠ \_ الأذان فى البلدان الصغيره والكبيره ..... ٢٢١
- مسألة ٦١ \_ كون الأذان على مرتفع معتاد ..... ٢٢٢
- مسألة ٦٢ \_ المدار فى عين الرائى وأذن السامع ..... ٢٢٣
- مسألة ٦٣ \_ عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن ..... ٢٢٤
- مسألة ٦٤ \_ الشك فى البلوغ إلى حد الترخص ..... ٢٢٥
- مسألة ٦٥ \_ الشروع فى الصلاه قبل حد الترخص بنيه التمام ..... ٢٢٦
- مسألة ٦٦ \_ إذا اعتقد الوصول إلى حد الترخص ..... ٢٣٠
- مسألة ٦٧ \_ الجواز على حد الترخص، ثم الوصول إلى ما دونه ..... ٢٣٢
- مسألة ٦٨ \_ المسافه الدوريه حول البلد ..... ٢٣٤

- مسألة ٦٩- إذا سافر من وطنه وجاز عن حد الترخص ----- ٢٣٦
- مسألة ٧٠- في المسافه الدوريه حول البلد ----- ٢٣٨
- فصل في قواطع السفر ----- ٢٤٠
- اشاره ----- ٢٤٠
- مسألة ١ \_ الإعراض عن الوطن ----- ٢٥١
- مسألة ٢ \_ لو تعدد الوطن العرفي ----- ٢٥٧
- مسألة ٣ \_ متابعه الولد لأبويه في الوطن ----- ٢٥٨
- مسألة ٤ \_ زوال الحكم بالإعراض أو الخروج ----- ٢٦٠
- مسألة ٥ \_ عدم اشتراط الإباحه في الوطن ----- ٢٦١
- مسألة ٦ \_ التردد بعد العزم على التوطن ----- ٢٦٢
- مسألة ٧ \_ المناط في صدق الوطن العرفي ----- ٢٦٤
- مسألة ٨ \_ ما لا يعتبر في نيه الإقامة ----- ٢٧٥
- مسألة ٩ \_ كون محل الإقامة بربه قفراء ----- ٢٨٠
- مسألة ١٠ \_ تعليق الإقامة على أمر مشكوك الحصول ----- ٢٨٢
- مسألة ١١ \_ المجبور على الإقامة عشرأ ----- ٢٨٤
- مسألة ١٢ \_ نيه الإقامة في بيوت الأعراب ----- ٢٨٥
- مسألة ١٣ \_ القصد الإجمالي كاف في تحقق الإقامة ----- ٢٨٦
- مسألة ١٤ \_ قصد المقام إلى آخر الشهر ----- ٢٨٨
- مسألة ١٥ \_ العدول عن قصد الإقامة ----- ٢٨٩
- مسألة ١٦ \_ صورتان كافيتان في البقاء على التمام ----- ٢٩٣
- مسألة ١٧ \_ ما لا يشترط في تحقق الإقامة ----- ٢٩٥
- مسألة ١٨ \_ العزم على الإقامة والعدول منه ----- ٢٩٧
- مسألة ١٩ \_ العدول عن الإقامة قبل الصلاة تماما ----- ٢٩٩
- مسألة ٢٠ \_ لا فرق في العدول بين العزم والتردد ----- ٣٠١
- مسألة ٢١ \_ مورد تقصر فيه الصلاة دون الصوم ----- ٣٠٢
- مسألة ٢٢ \_ عدم لزوم إقامه جديده بعد العشره ----- ٣٠٤

- مسأله ٢٣ \_ الإقامه موجب له للصلاه الواجب والمندوب ..... ٣٠٥
- مسأله ٢٤ \_ صور قصد الخروج إلى ما دون المسافه ..... ٣٠٦
- مسأله ٢٥ \_ إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العوده ..... ٣١٨
- مسأله ٢٦ \_ لو دخل في الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الإقامه ..... ٣٢٠
- مسأله ٢٧ \_ عدم الفرق في وجوب الإقامه بين المحرمه والمحلله ..... ٣٢٣
- مسأله ٢٨ \_ لو كان عليه صوم واجب معين ..... ٣٢٤
- مسأله ٢٩ \_ عدم نيه الإقامه لإدراك الظهرين ..... ٣٢٥
- مسأله ٣٠ \_ الإقامه ثم العدول ثم الشك في العدول ..... ٣٢٧
- مسأله ٣١ \_ الشك في المتقدم والمتأخر ..... ٣٢٨
- مسأله ٣٢ \_ الصلاه تماما ثم العدول إلى القصر ..... ٣٢٩
- مسأله ٣٣ \_ العدول بعد خروج الوقت ..... ٣٣٠
- مسأله ٣٤ \_ العدول بعد الإتيان بالسلام الواجب ..... ٣٣٢
- مسأله ٣٥ \_ قصد الإقامه باعتقاد قصد رفقاءه ثم بان الخلاف ..... ٣٣٤
- مسأله ٣٦ \_ نيه الخروج ملحق بالتردد ..... ٣٣٩
- مسأله ٣٧ \_ إلحاق الشهر الهلالى بثلاثين يوما ..... ٣٤٠
- مسأله ٣٨ \_ التلفيق في الثلاثين ..... ٣٤١
- مسأله ٣٩ \_ عدم الفرق في مكان التردد ..... ٣٤٢
- مسأله ٤٠ \_ اتحاد مكان التردد ..... ٣٤٣
- مسأله ٤١ \_ حكم التردد بعد الثلاثين ..... ٣٤٥
- مسأله ٤٢ \_ التردد في تسعه وعشرين يوما ..... ٣٤٧
- مسأله ٤٣ \_ سفر المتردد ..... ٣٤٨
- فصل في أحكام صلاه المسافرين ..... ٣٥٠
- اشاره ..... ٣٥٠
- مسأله ١ \_ الوقت في الحضر والسفر ..... ٣٥٢
- مسأله ٢ \_ موارد جواز الإتيان بالنافله حال السفر ..... ٣٥٤
- مسأله ٣ \_ صور صلاه المسافرين تماما ..... ٣٥٦



مسألة ٤ _ صور صوم المسافرين .....	٣٦٦
مسألة ٥ _ بطلان صلاه من وظيفته القصر إذا تم .....	٣٦٩
مسألة ٦ _ موارد اختلاف الأداء مع القضاء .....	٣٧١
مسألة ٧ _ صور تذكر الناسى، وتعلم الجاهل .....	٣٧٣
مسألة ٨ _ القصر من غير قصد .....	٣٧٨
مسألة ٩ _ المدار على حال الأداء، لا حال الوجوب .....	٣٧٩
مسألة ١٠ _ الصلاه الفائتة من حاضر أول الوقت .....	٣٨٦
مسألة ١١ _ التخيير بين القصر والتمام فى الأماكن الأربعة .....	٣٨٨
مسألة ١٢ _ دخول بعض الأعضاء فى أماكن التخيير .....	٤٠٩
مسألة ١٣ _ عدم إلحاق الصوم بالصلاه فى التخيير .....	٤١١
مسألة ١٤ _ التخيير إستمرارى فى أماكن التخيير .....	٤١٢
مسألة ١٥ _ ما يستحب أن يقال عقب كل صلاه مقصوره .....	٤١٥
فصل فى صلاه الخوف والمطارده .....	٤١٨
اشاره .....	٤١٨
مسألة ١ _ صلاه الخوف مقصوره .....	٤٢٠
مسألة ٢ _ كيفيه القصر .....	٤٢٤
مسألة ٣ _ كيفيه صلاه الخوف .....	٤٢٧
مسألة ٤ _ صحه صلاه الإمام أدائيه وقضائيه .....	٤٣١
مسألة ٥ _ صحه صلاه الإمام بالطائفتين .....	٤٣٢
مسألة ٦ _ اتفاق صلاه الآيات فى حال الحرب .....	٤٣٤
مسألة ٧ _ كيفيه إتيان الصلاه الثلاثيه .....	٤٣٦
مسألة ٨ _ فروع صلاه الخوف .....	٤٤٠
مسألة ٩ _ صلاه المطارده .....	٤٤٣
مسألة ١٠ _ كيفيه صلاه الخوف من السيل .....	٤٥٢
مسألة ١١ _ المشركون يمنعون الأسير من الصلاه .....	٤٥٧
مسألة ١٢ _ كيفيه صلاه الأسير الممنوع من الصلاه .....	٤٥٨

٤٦٠	المحتويات
٤٧٢	تعريف مركز

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدیدآور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفكر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره



الفقه

موسوعه استدلالیه فی الفقه الإسلامی

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظله

کتاب الصلاه

الجزء الثانی عشر

دار العلوم

بیروت لبنان

ص: ۳

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ \_ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم \_ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص:٦



لا- إشكال في وجوب القصر على المسافر، مع اجتماع الشرائط الآتية، بإسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعيات، وأما الصبح والمغرب فلا قصر فيهما.

{فصل}

{في صلاة المسافر}

{لا إشكال} ولا خلاف {في وجوب القصر على المسافر} في الصلاة، كما لا إشكال ولا خلاف في وجوب الإفطار عليه {مع اجتماع الشرائط الآتية} بل على كلا الأمرين الإجماعات المتواترة وضروره المذهب {بإسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعيات} الثلاث الظهرين والعشاء.

{وأما الصبح والمغرب فلا قصر فيهما} ففي صحيح زراره ومحمد بن مسلم، أنهما قالَا: قلنا لأبي جعفر (عليه السلام): ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي وكم هي؟ فقال: «إن الله عز وجل يقول: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ

فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ (١) فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر»، قالوا قلنا: إنما قال الله عز وجل (ليس عليكم جناح) ولم يقل اقلوا، فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام في الحضر؟ فقال (عليه السلام): «أو ليس قد قال الله عز وجل: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) (٢) ألا ترون أن الطواف بهما واجب مفروض، لأن الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) وكذلك التقصير في السفر شيء صنعه النبي (صلى الله عليه وآله) وذكره الله تعالى في كتابه»، قالوا قلنا: فمن صلى في السفر أربعاً أيعيد أم لا؟ فقال: «إن كان قد قرأت عليه آية التقصير وفسرت له فصلى أربعاً أعاد، وإن لم تكن قرأت عليه ولم يعلمها فلا إعادته عليه، والصلاة كلها في السفر الفريضة ركعتان إلا المغرب فإنها ثلاث ليس فيها تقصير، تركها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في السفر والحضر ثلاث ركعات، وقد سافر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ذي خشب وهي مسيره يوم من المدينة يكون إليها بريدان أربعة وعشرون ميلاً فقصر وأفطر فصارت سنه، وقد سمي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قوماً صاموا حين أفطر العصاء، قال: «فهم العصاء إلى يوم القيامة، وإنا لنعرف أبناءهم وأبناء أبناءهم إلى يومنا هذا» (٣).

والمراد بـ «إلى يوم القيامة» إنهم ومن اتبعهم إلى يوم القيامة العصاء، أو إنهم في زمره العاصين إلى يوم القيامة، لأنهم لم يتوبوا، أو لأن توبتهم لم تنفع لأنهم أورشوا ضلال غيرهم.

ص: ٨

١- سورة النساء: الآية ١٠١.

٢- سورة البقرة: الآية ١٥٨.

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٧٨ الباب ٥٩ في صلاة السفر ح ١.

ثم لا يخفى أن الإمام أجاب عن الإشكال بجواب نقضى وجواب حلى، وهو أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فعله، فإن ذلك بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup>. يدل على الوجوب، فلا يقال إن جواب الإمام بالنقض لم يكن كافياً إذ استعمال «لا جناح» في آية الحج مجازاً لا يستلزم استعماله مجازاً في آية الصلاة، وبهذا الجواب الحلى يجاب عن إشكال ثان، هو أنه قد وردت الآية في صلاة الخوف، فكيف يستدل بها لمطلق صلاة السفر، فإنه يقال: إن فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يدل على أن الخوف من باب المورد، لا من باب الخصوصية.

وعن زيد بن علي، عن آبائه (عليهم السلام) قال: «خرج علي (عليه السلام) وهو يريد صفين حتى إذا قطع النهر أمر مناديه فنادى بالصلاة، قال: فتقدم فصلى ركعتين حتى إذا قضى الصلاة أقبل علينا فقال: يا أيها الناس ألا من كان مشيعاً أو مقيماً فليتم، فإننا قوم على سفر، ومن صحبنا فلا يصم المفروض، والصلاة ركعتان»<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث رجاء<sup>(٣)</sup> المصاحب للرضا (عليه السلام) في سفره قال: «وكان (عليه السلام)

ص: ٩

---

١- الجواهر: ج ٩ ص ٢٢٢.

٢- البحار: ج ٨٦ ص ٦٨ الباب ١ في وجوب قصر الصلاة ح ٣٨.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٤ الباب ٢٩ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

يصلى فى الطريق فرائضه ونوافله ركعتين إلا المغرب، فإنه كان يصليها ثلاثاً، ولا يدع نافلتها، ولا يدع صلاه الليل والشفع والوتر  
وركعتى الوتر فى سفر ولا- حضر، وكان لا يصلى من نوافل النهار فى السفر شيئاً \_ إلى أن قال: \_ وكان لا يصوم فى السفر  
شيئاً».

وعن السكونى، عن جعفر، عن آبائه (عليهم السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن الله تبارك وتعالى أهدى  
إلى وإلى أمتى هديه لم يهداها إلى أحد من الأمم كرامه من الله لنا» قالوا: وما ذاك يا رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قال  
(صلى الله عليه وآله وسلم): «الإفطار فى السفر، والتقصير فى الصلاه، فمن لم يفعل ذلك فقد رد على الله عز وجل هديته»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه الفضيل، قال (عليه السلام): «إن الله عز وجل فرض الصلاه ركعتين ركعتين، وإلى المغرب ركعه فصارت عديله  
الفريضة، لا- يجوز تركهن إلا فى سفر، وأفرد الركعه فى المغرب فتركها قائمه فى السفر والحضر \_ إلى أن قال: \_ ولم يرخص  
رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمهما إلى ما فرض الله عز وجل، بل ألزمهم فى ذلك إلزاماً  
واجباً لم يرخص لأحد فى شىء من ذلك، إلا للمسافر»<sup>(٢)</sup>.

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

ص: ١٠

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٠ الباب ٢٢ من أبواب صلاه المسافر ح ١١.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣١ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ح ٢.

الأول: المسافه، وهي ثمانيه فراسخ امتداديه ذهاباً أو إياباً أو ملفقه من الذهاب والإياب

ولاء يخفى أن الجمع بين قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ) (١١) (إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) (٢) وبين ما دل على تشريع الصلاه ليله المعراج أكثر ثم خففها الله تعالى بوساطه الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبين ما دل على أن الرسول (صلى الله عليه وآله) هو الذى زاد سبع ركعات على فرض الله التى كانت عشره، هو أن الزيادة كانت بإلهام الله على قلب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما ورد «إن الله أدب النبى بآدابه ففوض إليه دينه» (٣).

ولم تكن بإنزال جبرئيل فهو وحى بدون تشريفات نزول جبرئيل، أو الخطاب المباشر من الله مثل قوله تعالى: (وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ) (٤)، وقوله: (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ) (٥)، وقوله: (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ) (٦) (عليه السلام) وقد كانت الوساطه فى التخفيف إلى عشره، ثم أضاف الرسول (صلى الله عليه وآله) السبع، كما إذا أمر الأمير بإعطاء كل تاجر ألف دينار فتوسط الوزير فى التخفيف إلى مائه ثم أضاف الوزير — بإلهام من الأمير — خمسين على المائه، والله سبحانه أعلم بحقائق الأمور.

{وأما شروط القصر فأمر، الأول: المسافه وهي ثمانيه فراسخ امتداديه ذهاباً أو إياباً، أو ملفقه من الذهاب والإياب} بلا إشكال ولا خلاف فى هذا الشرط

ص: ١١

١- سورة النجم: الآية ٣.

٢- سورة النجم: الآية ٤.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٨٦ الباب ١٧ من أبواب المزارح ١٢.

٤- سورة النحل: الآية ٦٨.

٥- سورة المائدة: الآية ١١١.

٦- سورة القصص: الآية ٧.

بل عليه إجماعات متواتره، بل عن الشيخ المرتضى وغيره أن في اعتبار المسافه لا خلاف بين الفريقين، إلا ما يحكى عن داود الظاهري.

وكيف كان، فیدل على الحكم متواتره الروایات:

مثل صحيحه زراره، ومحمد بن المسلم المتقدمه.

وصحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن الرجل يخرج في سفره وهو في مسيره يوم؟ قال: «يجب عليه التقصير في مسيره يوم وإن كان يدور في عمله» (١).

وصحيحه أبي أيوب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن التقصير؟ فقال: «في بريدين أو بياض يوم» (٢).

ومثلها خبره، عنه (عليه السلام).

وروايه أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في كم يقصر الرجل؟ قال: «في بياض يوم أو بريدين» (٣).

ومضمّر سماعه، قال: سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة؟ قال: «في مسيره يوم، وذلك بریدان وهما ثمانیه فراسخ» (٤).

وروايه العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «والتقصير حده أربعة وعشرون ميلا» (٥).

ص: ١٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٣ الباب ١ من أبواب صلاة المسافر ح ١٦.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٢ الباب ١ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٢ الباب ١ من أبواب صلاة المسافر ح ١١.
  - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢٠٧ الباب ٢٣ في الصلاة في السفر ح ١.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٣ الباب ١ من أبواب صلاة المسافر ح ١٤.

وخبر الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) قال: «وإنما يجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر، لأن ثمانية فراسخ مسيره يوم للعامه والقوافل والأثقال، فوجب التقصير في مسيره يوم، ولو لم يجب في مسيره يوم لما وجب في مسيره ألف سنه، وذلك لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم، فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره إذا كان نظيره مثله لا فرق بينهما» (١٢).

ولا- يخفى أنه ليس هذا الدليل خطائياً، كما ربما يزعم، وذلك لأن الأمور الاعتباريه ليست كالأمر الكونيه حقائق ملموسه، بل حقائق في عالم الاعتبار، وعالم الاعتبار خاضع للأحاسيس والمشاعر والأمر الاجتماعيه وما إلى ذلك، وعقلاء العالم يبنون أمورهم الاعتباريه على نفس هذه الأمور، وربما يكون جعل الأمر الاعتباري بملاحظه أنه الأمر الوحيد المناسب، وربما يكون هو أحد الأمور الممكنه، لكن بملاحظه توحيد القانون أو ما أشبه ذلك، يجعل ذلك الأمر الاعتباري، مثلاً إذا سألت عن عقلاء حكومات العالم لما ذا عمله بهذا السعر، وبهذا الحجم، وبهذه الألوان، وما إلى ذلك، لأجابوا بأنها إحدى الصور الممكنه، فكونها صورته ممكنه بالإضافة إلى لزوم عمله واحده في مقاطع معينه، مثل ربع دينار ونصف دينار ودينار، هو الذى أوجب اعتبار هذه العمله آله البيع والشراء ونحوهما، والشارع رئيس العقلاء فى التشريع والاعتبار، فمثلاً مصلحه أصل العباده بزياده مصلحه التسهيل، ومصلحه تلوين

ص: ١٣

العباده حيث إن مبنى الكون على الألوان والأشكال لا على لون وشكل واحد، أوجبت تشريع القصر في السفر، وروايات علل الأحكام غالباً تشير إلى هذه الحقيقه العامه، وليست أموراً خطابيه، كما ربما يزعم عند بعض من لا ينظر إلى الإطار العام، وإنما ينظر إلى كل واحد واحد مبتوراً عن المصلحه العامه، بل الأمور التكوينيّه أيضاً خاضعه لهذا القانون، وإلا لبقى السؤال عن كل جزئى جزئى بلا- جواب، فإن جواب لما ذا خلق الله فلان رجلا لا أنثى، ولما ذا فى هذا الزمان والمكان وبهذا الشكل وبهذه النفسيات، وإلى آخر قائمه طويله من الأسئلة، هو أن مصلحه أصل الخلق \_ وهى قابليه المخلوق مع فياضيه الخالق \_ يضافه أنه أحد الصور الممكنه اقتضت ذلك.

أما قول بعضهم أن الخلق للتكامل أو التمسك بـ (إلا ليعبدون) (١)، أو بقوله سبحانه: «فأحببت أن أعرف».

فيرد على الأول: سؤال أن الخلق للتكامل لماذا.

وعلى الثانى: بأن الخلق للعباده والخلق لحب المعرفه لا شك فى صحتهما، أما لماذا العباده والمعرفه، والله سبحانه غنى عن عباده الناس، وعن معرفتهم إياه، فالعله فى الآيه والروايه عله متوسطه، لا عله نهائيه.

ولا- يخفى أن الكلام حول هذه المسأله خارج عن مبحث الفقه، وإنما ذكرناه لأجل بيان ما وصل إليه الذهن فى حل إشكال العلل الوارده فى الآيات

ص: ١٤



والروايات الذى ربما يخطر ببعض الأذهان، ولعل هناك جواباً أفضل مما وصل إلى ذهننا، والله العالم بحقائق الأمور.

ثم إن فى المقام روايات آخر تدل على اعتبار شرط المسافه، المذكوره فى كتب الحديث.

بقى أمران:

الأول: قد وردت روايات تدل على اعتبار ميزان آخر غير البريدين وبياض يوم.

مثل ما رواه زكريا ابن آدم، أنه سأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن التقصير فى كم يقصر الرجل إذا كان فى ضياع أهل بيته وأمره جائز فيما يسير فى الضياع يومين وليتين وثلاثه أيام وليالهن؟ فكتب: «التقصير فى مسيره يوم وليه»<sup>(١)</sup>.

وما رواه أحمد بن محمد، عن بن أبى نصر، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) قال: وسألته عن الرجل يريد السفر فى كم يقصر؟ قال: «فى ثلاثه بُرد»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه أبو بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس للمسافر أن يتم الصلاه فى سفره مسيره يومين»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الروايات لا تقدر على مكافئه ما سبق، لموافقتها للتقيه كما ذكرنا، بالإضافة

ص: ١٥

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩١ الباب ١ من أبواب صلاه المسافر ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٢ الباب ١ من أبواب صلاه المسافر ح ١٠.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٢ الباب ١ من أبواب صلاه المسافر ح ٩.

إلى احتمال أن يكون المراد بيوم وليه هو نهار يوم، لأن الإنسان يسير النهار ويستريح الليل، والمراد بالبريد فى الروايه الثانيه ماكان الفرسخ ثلاثه أميال كل ميل ثلاثه آلاف ذراع، لا أربعة آلاف، فتأمل.

الثانى: إنه قدر فى الروايات \_ كما تقدم \_ تحديداً، بياض يوم وبريدان، والظاهر أن مآل التحديدين واحد، فالمعيار أربعة وعشرون ميلاً، لكن يعرف ذلك أحياناً بالبريدين، فيما إذا كانت هناك علامه، كما كان المتعارف فى الطرق الرئيسيه من وضع العلامه على كل بريد أو أقل أو أكثر، ويعرف أحياناً بياض يوم فيما إذا لم تكن هناك علامه، كما هو كثير فى الطرق التى لا علامه لها.

وعليه فلا تدافع بين الأمرين، وهذا الذى ذكرناه هو الذى فهمه المستند ومصباح الفقيه وغيرهما، خلافاً لما عن المدارك من أنه لو اعتبرت المسافه بهما فالأظهر الاكتفاء فى لزوم القصر ببلوغ المسأله بأحدهما، ولما عن الشهيد (قدس سره) من أنه احتمال تقديم السير عكس ما حكاه عن الذكرى.

ويؤيد ما ذكرناه من اتحاد العلامتين وأنهما إشاره إلى شىء واحد بعض الروايات السابقه.

وخصوص خبر عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: كم أدنى ما يقصر فيه الصلاه؟ فقال: «جرت السنه بياض يوم». فقلت له: إن بياض يوم يختلف، يسير الرجل خمسه عشر فرسخاً فى يوم، ويسير الآخر أربعة فراسخ وخمسه فراسخ فى يوم؟ قال: فقال (عليه السلام): «إنه ليس إلى ذلك ينظر، أما رأيت سير هذه الأثقال \_ الأميال \_ بين مكه والمدينه ثم أوماً بيده أربعة

إذا كان الذهاب أربعة أو أزيد

وعشرين ميلاً يكون ثمانية فراسخ» (١).

هذا ولكن يبقى شيء، وهو أنه لا- يبعد كفايه بياض يوم إن لم يعلم المقدار بالفراسخ، وإن اختلفت الأراضي في السهولة والوعورة الموجه لسرعه السير في الأولى وبطؤها في الثانية، واختلف السير شتاءً وصيفاً، حيث إن السير في الأول أبطأ من السير في الثاني، واختلفت الدابة حيث إن الخيل والبغال تسير أسرع من الدابة، إلى غير ذلك من أسباب الاختلاف، فإن إحاله الأمر إلى بياض يوم المختلف عرفاً من غير تنبيه إلى ذلك، تدل على تعلق الحكم بالموضوع العرفي المختلف خارجاً، كما ذكرنا مثل ذلك في باب الأشبار في الكر، حيث تختلف الأشبار المتعارفه، وفي باب الأبطال في الكر، حيث يختلف المياه ثقلاً وخفه.

والظاهر أن المراد بياض يوم: بياض يوم السير، وفيه اختلاف خارجي من جهات، من جهة قصر اليوم في أيام الشتاء وطوله من أيام الصيف، ومن جهة تحرك القافلة أسرع في فصل من تحركها إبطاءً في فصل آخر.

وعلى كل فالمعيار بعد صلاه الصبح بقليل، لا مع الأذان ولا مع الشمس، فإن المتعارف عند القوافل حركتهم بعد أداء صلاه الصبح بحيث ينطبق مع ساعه بعد الأذان، أو أقل أو أكثر من ذلك بقليل، كما أنه يخرج عن بياض يوم مقدار الأكل والاستراحه والصلاه في أثناء النهار، على ما كان متعارفاً.

{إذا كان الذهاب أربعة أو أزيد} لا إشكال في أنه إذا كان السفر ثمانية فراسخ

ص: ١٧

امتداديه يقصر ويفطر وجوباً، أما إذا كان السفر أربعة ذهاباً وأربعة إياباً مثلاً، فهل يقصر وجوباً أم يقصر جوازاً، بأن يجوز له كل من التمام والتقصير، قولان، المشهور بين القدماء والمتأخرين \_ كما في المستند \_ القصر جوازاً، بل ادعى جماعه نفى القول بخلافه، بل عن جماعه آخرين الإجماع عليه، خلافاً للعماني وجماعه من المتأخرين، حيث أوجبوا القصر وهذا هو الأقرب.

وهنا قول ثالث نسب إلى الكليني، وهو تحتم القصر بمجرد سير أربعة فراسخ، وإن لم يرد الرجوع أصلاً، وهذا القول في غايه الضعف.

وأضعف منه ما عن ابن زهره وأبى الصلاح وغيرهما من تعيين التمام في الأربعة مطلقاً ولو ملفقه، ويرده بالإضافة إلى ما تعرف، روايه الفضل بن شاذان المتقدمه في صلاه الجمعة: «وذلك أربعة فراسخ وهو نصف طريق المسافر»<sup>(١)</sup>.

أما مسأله إرادته الرجوع ليوم أو عدم إرادته \_ بالنسبه إلى من سافر أربعة وأراد الرجوع \_ فسيأتى الكلام فيها عند قول المصنف، والأقوى عدم اعتبار كون الذهاب والإياب في يوم واحد.

وعلى هذا فالمختار عدم جواز القصر إذا كان مجموع سفره دون ثمانية فراسخ \_ وهذا في قبال الكليني \_ ووجب القصر إذا كان سفره ثمانية ملفقه \_ وهذا في قبال المشهور \_، ويدل على المختار الجمع بين طوائف ثلاثه من الأخبار:

الطائفة الأولى: ما تقول بأن الموجب للقصر ثمانية فراسخ.

ص: ١٨

والطائفة الثانية: ما تقول إن الموجب للقصر أربعة فراسخ.

والطائفة الثالثة: ما تقول إن الذهاب أربعة إن أراد الرجوع فعليه القصر، وإلاّ فعليه التمام، فإن هذه الطائفة الثالثة تجمع بين الطائفتين الأوليين، وبذلك يظهر النظر في كلام الكليني (رحمه الله) كما أنها تدل على وجوب القصر لا جوازه، وبه يظهر النظر في كلام المشهور.

فمن أخبار الطائفة الأولى: ما تقدم جملة منها.

ومن أخبار الطائفة الثانية: صحيحه إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن التقصير؟ فقال: «في أربعة فراسخ»<sup>(١)</sup>.

ورواه أبي الجارود، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): في كم التقصير؟ قال: «في بريد»<sup>(٢)</sup>.

وموثقه ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القادسية أخرج إليها أتم أم أقصر؟ قال (عليه السلام): «وكم هي؟ قلت: هي التي رأيت. قال: «قصر»<sup>(٣)</sup>.

فعن المغرب أن بين القادسية وبين الكوفة خمسة عشر ميلاً.

وصحيحه معاوية بن وهب، أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام): إن أهل مكة يتمون الصلاة بعرفات؟ فقال: «ويحهم أو ويلهم، وأى سفر أشد منه، لا تتم»<sup>(٤)</sup>.

ص: ١٩

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٥ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٥ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٦ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٩ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

ومثلها جملة أخرى من الروايات تدل على القصر في عرفات، مع أنها لا تبعد عن مكة إلا أربعة فراسخ فقط.

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: حج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فأقام بمنى ثلاثاً فصلّى ركعتين، ثم صنع ذلك أبو بكر، وصنع ذلك عمر، ثم صنع ذلك عثمان ست سنين ثم أكملها عثمان أربعاً فصلّى الظهر أربعاً، ثم تمارض ليشد \_ لسد \_ بذلك بدعته، فقال للمؤذن: اذهب إلى علي (عليه السلام) فقل له: فليصل بالناس العصر، فأتى المؤذن علياً (عليه السلام) فقال له: إن أمير المؤمنين عثمان يأمرك أن تصلى بالناس العصر؟ فقال: إذن لا أصلي إلا ركعتين كما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فرجع المؤذن فأخبر عثمان بما قال علي (عليه السلام)، فقال: اذهب إليه وقل له: أنت لست من هذا في شيء، اذهب فصل كما تؤمر، فقال (عليه السلام): لا والله لا أفعل، فخرج عثمان فصلّى بهم أربعاً، فلما كان في خلافه معاوية واجتمع الناس عليه وقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) حج معاوية فصلّى بالناس بمنى ركعتين الظهر ثم سلم فنظر بنو أمية بعضهم إلى بعض وثقيف ومن كان من شيعه عثمان ثم قالوا: قد قضى على صاحبكم وخالف وأشمت به عدوه، فقاموا فدخلوا عليه فقالوا: أتدرى ما صنعت ما زدت على أن قضيت على صاحبنا وأشمت به عدوه ورغبت عن صنيعه وسنته، فقال: «ويلكم أما تعلمون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى في هذا المكان ركعتين وأبو بكر وعمر وصلى صاحبكم ست سنين كذلك، فتأمروني أن أدع سنه رسول الله، وما صنع أبو بكر وعمر وعثمان قبل أن يحدث»، فقالوا: لا والله

ما نرضى عنك إلا بذلك، قال: «أقبلوا فإنني متبعكم (مشفعكم) وراجع إلى سنه صاحبكم»، فصلى العصر أربعاً فلم يزل الخلفاء والأمرء على ذلك إلى اليوم<sup>(١)</sup>، إلى غيرها من الأخبار.

ومن أخبار الطائفة الثالثة: صحيحه زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التقصير؟ فقال: «بريد ذاهب وبريد جائي، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أتى (ذباباً) قصر، وذباب على بريد، وإنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ»<sup>(٢)</sup>.

وموثقه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألت عن التقصير؟ فقال: «فى بريد». قال: قلت بريد؟ قال: «إنه إذا ذهب بريداً ورجع بريداً فقد شغل يومه»<sup>(٣)</sup>.

وصحيحه معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أدنى ما يقصر فيه المسافر الصلاة؟ قال: «بريد ذاهباً وبريد جائياً»<sup>(٤)</sup>، إلى غيرها من الروايات التي بهذه المضامين.

ولا ينافي ذلك صحيحه عمران بن محمد قال: قلت لأبي جعفر الثاني (عليه السلام): جعلت فداك إن لى ضيعه على خمسة عشر ميلاً خمسة فراسخ، فربما خرجت

ص: ٢١

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٠ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٨ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ١٤ و ١٥.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٦ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٤ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

إليها فأقيم فيها ثلاثه أيام أو خمسه أيام أو سبعة أيام فأتى الصلاة أم أقصر؟ قال: قصر فى الطريق وأتم فى الضيعه (١٢). لاحتمال أن يكون المراد الفرسخ الخراسانى الذى ذكروا أنه ضعف الفرسخ المتعارف، وتماه فى الضيعه من جهه أنها وطنه كما هو المتعارف من أن اصحاب الضياع يبقون فى ضياعهم ما لا يقل من أربعة أشهر مجموعاً لفصل الفواكه وما أشبه ذلك.

هذا وأما القائل بالتخير فى الملفقه وهم المشهور، فقد استدلوا لذلك بأن ظاهر أخبار كون التقصير فى ثمانيه، أنه فى الثمانيه الامتداده، أما الملفقه فهذه الأخبار تقول بأنه لا قصر فيها \_ حسب مفهوم هذه الأخبار \_ والأخبار الداله على القصر فى الملفقه ظاهرها لزوم القصر، والجمع بين مفهوم تلك الأخبار، ومنطوق هذه الأخبار أن يكون الحكم بالتخير.

وفيه: إن أخبار الثمانيه لا دلالة فيها على أكثر من إثبات الحكم فى الثمانيه، أما عدم الحكم فى الملفقه فلا، إذ إثبات الشىء لا ينفى ما عداه إلا بمفهوم اللقب الذى ليس بحجه، وعليه تبقى أخبار القصر فى الملفقه بلا مزاحم، بل قد عرفت أن بعض هذه الأخبار صريحه فى لزوم القصر كروايات عرفات.

وفى خبر إسحاق بن عمار، قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام) فى كم التقصير؟ فقال: «فى بريد، ويحهم كأنهم لم يحجوا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقصروا» (٢٢).

ص: ٢٢

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٣ الباب ١٤ من أبواب صلاه المسافر ح ١٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٠ الباب ٣ من أبواب صلاه المسافر ح ٦.



بل مطلقاً على الأقوى وإن كان الذهاب فرسخاً والإياب سبعة،

{بل} اللانزاع القول بالقصر {مطلقاً} في ما إذا كان السفر ثمانية، وإن لم يكن كل من الذهاب والإياب أربعة {على الأقوى} كما اختاره جملة من متأخري المتأخرين.

{وإن كان الذهاب فرسخاً والإياب سبعة} أو كان العكس، خلافاً لظاهر المشهور الذين اشترطوا كون الذهاب أربعة، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه، والظاهر الأول، وذلك لدلالة جملة من العلل الواردة في الروايات عليه.

مثل صحيحه زراره المتقدمه: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أتى ذباباً قصر» وذباب على بريد، وإنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدان ثمانية فراسخ.

ومثل موثق ابن مسلم: عن التقصير؟ قال: «في بريد». قلت: بريد؟ قال: «إذا ذهب بريداً ورجع بريداً فقد شغل يومه».

وخبر إسحاق المروى عن العلل قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) عن قوم خرجوا في سفر لهم، فلما انتهوا إلى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصرُوا من الصلاة، فلما أن صاروا على رأس فرسخين أو ثلاثه فراسخ أو أربعة فراسخ تخلف منهم رجل لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه إليهم فأقاموا على ذلك أياماً لا يدرون هل يمضون في سفرهم أو ينصرفون، هل ينبغي لهم أن يتموا الصلاة أم يقيموا على تقصيرهم؟ فقال (عليه السلام): «إن كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليتموا على تقصيرهم، أقاموا أم انصرفوا، وإن كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليقيموا الصلاة ما

أقاموا، فإذا مضوا فليقصروا»، ثم قال: «هل تدري كيف صار هكذا؟ قلت: لا أدري. قال: «لأن التقصير في بريدين ولا يكون التقصير أقل من ذلك، فلما كانوا قد ساروا بريداً وأرادوا أن ينصرفوا بريداً كانوا قد ساروا سفر التقصير، وإن كانوا قد ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا إتمام الصلاة» (١).

فإن التعليل في الصحيحه بأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا رجع كان سفره ثمانية فراسخ، ظاهر في أن المعيار هو السفر ثمانية فراسخ، ولو كانت ملفقه بأيه كيفيه، وعليه فالمورد وهو الذهاب أربعة لا يصلح أن يكون مخصصاً، فهو مثل أن يقول: إذا جاءك زيد فأكرمه لأنه عالم، فإن المفهوم منه عرفاً التصرف في خصوص المورد بعموم العله لا العكس، وحاصله إكرام كل عالم، وكونه حكمه خلاف الظاهر، وكذا قوله (عليه السلام) في الموثقه فقد شغل يومه.

ومثلها في الدلاله خبر إسحاق، فإن قوله (عليه السلام): «هل تدري كيف صار هكذا» إلخ، ظاهر في أن العله كون السفر بريدين، وقد حصل في الملفقه التي ذهابها أقل أو بالعكس هذه العله.

لا يقال: إن العمل بالعه في هذه الروايات مستلزم للقول بالقصر فيما إذا تردد في فرسخ مثلاً جيئاً وذهاباً ولا تقولون به.

لأنه يقال: لا تلازم لانصراف العلل المذكوره عن مثل ذلك، ولذا لم يتردد الفقهاء في عدم القصر في مثل ذلك، وإن اختلفوا في المقام بأنه هل يوجب القصر أو التمام.

ص: ٢٤

وان كان الأحوط فى صورته كون الذهاب أقل من أربعة مع كون المجموع ثمانية

أما من قال بعدم القصر فى مفروض المسألة، فقد استدلل بالروايات المتعدده القائلة بالبريد ذاهباً والبريد جائئاً، أو العله بالبريد، الظاهر فى لزوم أن يكون كل من الذهاب والمجىء بريداً، فهذه الأخبار تقيد إطلاق العله، فكان الجمع بين الأخبار يقتضى أن تكون الثانية الملققه المقيد به كون ذهابها بريداً وإيابها بريداً هى الموجبه للقصر.

وفيه: إن غلبه كون الذهاب والإياب أحدهما بقدر الآخر تسقط دلالة (البريد) على الخصوصيه فتكون العله المذكوره فى الروايات الثلاثه حاكمه على ظهور البريد فى الخصوصيه، وهذا هو الذى مال إليه الفقيه الهمدانى، وإن احتاط أخيراً بالجمع.

أما ما ذكره المستمسك من أن التعليقات فى الروايات الثلاثه فى مقام الإثبات لا فى مقام الثبوت فلا حكمه لها على روايات البريدين، بل التعليقات مطلقه تحكم عليها روايات البريدين، فلم يعلم المراد منه، إذ المعيار فى الجمع العرف الذى يرى حكمه العله على المورد لا العكس.

{وإن كان الأحوط فى صورته كون الذهاب أقل من أربعة مع كون المجموع ثمانية الجمع} جمعاً بين الظهورين ظهور العله وظهور البريدين، كما عرفت

الجمع، والأقوى عدم اعتبار كون الذهاب والإياب فى يوم واحد أو ليله واحده أو فى الملقق منهما مع اتصال إياه بذهابه وعدم قطعه بمبيت ليله فصاعداً فى الأثناء، بل إذا كان من قصده الذهاب والإياب ولو بعد تسعه أيام يجب عليه القصر، فالثمانيه الملققه كالممتده فى إيجاب القصر إلا إذا كان قاصداً للإقامه عشره أيام فى المقصد أو غيره، أو حصل أحد القواطع الأخر،

بالإضافه إلى استصحاب التمام المؤيد للإتمام.

{والأقوى عدم اعتبار كون الذهاب والإياب فى يوم واحد أو ليله واحده أو فى الملقق منهما مع اتصال إياه بذهابه وعدم قطعه بمبيت ليله فصاعداً فى الأثناء، بل إذا كان من قصده الذهاب والإياب ولو بعد تسعه أيام يجب عليه القصر، فالثمانيه الملققه كالممتده فى إيجاب القصر إلا إذا كان قاصداً للإقامه عشره أيام فى المقصد أو غيره، أو حصل أحد القواطع الأخر} فقد اختلفوا فى اعتبار الرجوع ليوم فى القصر، فيما إذا ذهب بريداً وجاء بريداً.

قال فى المستند: إن أراد الرجوع ليومه قصر وجوباً على الأصح الموافق للعمانى والسيد والمفيد والصدوقين والتهذيب والنهائيه والمبسوط والحلى والديلمى وكافه المتأخرين، بل المشهور كما صرح به جماعه، بل وفقاً لغير من شذ ونذر كما ذكره جمع آخر، بل عن ظاهر الإمامى أنه من دين الإماميه (١١)،

ص: ٢٦

ثم نقل عن الذكرى أنه نسب الخلاف إلى الصدوق في كتابه الكبير والتهذيب والمبسوط ووافق هو بنفسه لهم من التخيير بين القصر والإتمام لمن رجع من يومه والإتمام لمن كان غير راجع من يومه، ثم نقل المستند<sup>(١)</sup> بالنسبة إلى من لا يريد الرجوع ليومه أقوالاً خسمه:

الأول: الإتمام مطلقاً، كما عن السيد والحلى والمشهور بين المتأخرين.

الثاني: القصر مطلقاً، كما عن بعض الفضلاء ونسبه إلى الكليني.

الثالث: التخيير مطلقاً، كما عن نهائه الشيخ والمبسوط والتهذيب والمفيد والصدوقين.

الرابع: التفصيل بين ما إذا تخلل بينها وبين العود إقامة العشره أو قاطع آخر فالقصر، وبين ما إذا تخلل فالتخيير كما عن القاضي والديلمى وظاهر الوسيله.

الخامس: هو الرابع باستثناء تحتم التمام إذا تخلل كما عن العماني، انتهى.

أقول: الأقوال الرئيسيه فى المسأله اثنان:

الأول: ما اختاره المصنف، وليس هذا القول خاصاً بالعماني \_ كما ذكره المستند \_ بل عن المفاتيح نسبته إلى الشيخ، وعن مجمع البرهان نسبته إلى القاضي، كما اختاره الكاشاني ونسبه البحراني \_ بعد اختياره له \_ إلى جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين، وفى المستمسك<sup>(٢)</sup> إنه المشهور بين المعاصرين ومن

ص: ٢٧

---

١- المستند: ج ١ ص ٥٥٧ س ٢٠.

٢- المستمسك: ج ٨ ص ١١.

قارب عصرنا، بل عن العمانى نسبته إلى آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

الثانى: المنسوب إلى المشهور من التخيير بين القصر والتمام، والظاهر هو ما اختاره المصنف لإطلاق أدله البريد المقتضى للقول بأن اللازم القصر ولو لم يرجع ليومه، وإنما نخصص الإطلاق بأدله قواطع السفر كما نخصص إطلاق أدله ثمانية فراسخ وبريدين وبياض يوم، هذا بالإضافة إلى ما دل على وجوب التقصير على أهل مكة عند خروجهم إلى عرفات، مع وضوح أنهم لا يرجعون ليومهم، بل يقعون فى منى ثلاثة أيام، وقد شددت الروايات التى مرت جملة منها على لزوم القصر مما يمنع حمل روايات القصر على التخيير بينه وبين التمام كما نسب القول به إلى المشهور.

أما القائل بالرجوع ليومه، وإلا فالتخيير فقد ذهب إلى هذا القول بزعم أنه وجه الجمع بين روايات عرفات، وما دل على اشتراط القصر بالرجوع ليومه، ففى مورد لا يكون الرجوع ليومه يتعارضان، والجمع بينهما التخيير.

أما ما دل على اشتراط الرجوع ليومه \_ حسب ما يراه المشهور \_ فهو جملة من الروايات، مثل موثقه ابن مسلم: «إذا ذهب بربداً ورجع بربداً فقد شغل يومه»<sup>(١٢)</sup>. بدعوى أن ظاهره اعتبار اليوم، فإذا لم يكن يوم فلا قصر.

ومثل موثقه سماعه، عن المسافر فى كم يقصر الصلاة؟ فقال (عليه السلام):

ص: ٢٨

«فى مسيره يوم وذلك بريدان وهما ثمانيه فراسخ، ومن سافر قصر الصلاه وأفطر إلا أن يكون رجلاً مشيعاً لسلطان جائر، أو خرج إلى صيد، أو إلى قريه يكون مسيره يوم يبيت إلى أهله لا يقصر ولا يفطر»(١١).

فإن ظاهر «مسيره يوم» اعتبار ذلك، بالإضافة إلى ما عن السيد الطباطبائي (رحمه الله) فى تفسير الحديث، حيث بنى على أن المراد «من أهله» بلد الخروج، ويكون معنى «أو إلى قريه» أو المسافر إلى قريه مع كون سفره جامعاً للشرائط لأنه مسيره يوم ذاهباً وجائياً، ورجوعه ليومه لا يصح التقصير لانقطاعه بقصد القريه.

ومثل ما دل على أن القصر فى بياض يوم الظاهر فى يوم واحد.

ومثل ما روى(٢٢): أن أمير المؤمنين (عليه السلام) خرج من الكوفه إلى النخيله فصلّى بالناس الظهر ركعتين ثم رجع من يومه. بدعوى أن نقل الراوى رجوعه (عليه السلام) من يومه، إنما هو لدخله فى قصر الصلاه، وبما عن المقنع: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل أتى سوقاً يتسوق بها وهى من منزله على أربه فراسخ، فإن هو أتاها على الدابه أتاها فى بعض يوم، وإن ركب السفن لم يأتها فى يوم؟ قال (عليه السلام): «يتم الراكب الذى يرجع من يومه صوماً ويقصر صاحب السفر»(٢٣)، بدعوى أن المعنى يتم الراكب الذى لا يرجع من يومه.

والرضوى

ص: ٢٩

---

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٢٢ الباب ١٣٣ فى مقدار المسافه التى يجب فيها التقصير ح ١.

٢- البحار: ج ٨٦ ص ١٥ الباب ١ فى وجوب قصر الصلاه.

٣- كما فى الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٢ الباب ٣ من أبواب صلاه المسافر ح ١٣، إلا أن نسخه المقنع فى الجوامع الفقيهيه ص ١٧ س ١٢ فيه «سبع».

(عليه السلام): «وإن سافرت إلى موضع مقدار أربعه فراسخ ولم ترد الرجوع من يومك فأنت بالخيار فإن شئت تمت وإن شئت قصرت» (١).

ويرد على الكل، بالإضافة إلى ضعف السند في بعضها، إن ما فيه لفظ اليوم ونحوه لا يراد به أن يكون السير يوماً، وإنما أريد بذلك التحديد، قال في مصباح الفقيه: (فشغل يومه) وقع التعبير به في التعليل وإن كان موقوفاً على رجوعه ليومه، ولكن لا مدخله لفعليته فيما هو مناط التقصير إلا من حيث الكاشفيه عن كون مقدار سيره بالغاً إلى هذا الحد (٢)، انتهى.

ويؤيد ما ذكرناه من كونه تحديداً لا كونه مراداً بظاهره، أنه لو أريد ظاهره لزم عدم القصر بالنسبة إلى من سافر سريعاً حتى رجع إلى وطنه في مده نصف اليوم مع أنه لا يلتزم به أحد، كما يؤيده أيضاً أن السفر في الليل أو ملفقاً بربداً ذاهباً، وربداً جائياً حكمه كذلك أيضاً بلا إشكال، أما استظهار العلامة الطباطبائي (رحمه الله) عن الموثقه فهو في غايه البعد، بل ظاهر الموثقه أنه إذا وصل إلى أهله يقصر لأنه في وطنه فقد انقطع السفر، وروايه خروج الإمام (عليه السلام) لا دلاله فيها بوجه إذ قوله ثم رجع حكايه قصه ولا ظهور له في كونه دخيلاً في الحكم، وأما روايه المقنع فلا وجه لتقدير حرف النفي وعليه فهي على خلاف مطلوبهم أدل، نعم الرضوى لها دلاله لكن ضعف سنده مانع عن العمل به، والقول بأنه مجبور بالشهره غير تام كيف والمشهور عملوا بروايات

ص: ٣٠

---

١- فقه الرضا: ص ١٦ سطر ٢١.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٢٨ سطر ١٩.



فكما أنه إذا بات في أثناء الممتدة ليله أو ليالي لا يضر في سفره، فكذا في الملفقه فيقصر ويفطر، ولكن مع ذلك الجمع بين القصر والتمام والصوم وقضائه في صورته عدم الرجوع ليومه أو ليلته أحوط، ولو كان من قصده الذهاب والإياب ولكن كان متردداً في الإقامة في الأثناء عشره أيام وعدمها لم يقصر، كما أن الأمر في الامتداده أيضاً كذلك.

القصر أيضاً فليس الأمر إلا اجتهد في وجه الجمع، وحيث تبين الإشكال في الاجتهاد المذكور كان لا بد من الذهاب إلى لزوم القصر {فكما أنه إذا بات في أثناء الممتدة ليله أو ليالي} دون العشره {لا يضر في سفره فكذا في الملفقه} الموجه للقصر {فيقصر ويفطر، ولكن مع ذلك الجمع بين القصر والتمام والصوم وقضائه في صورته عدم الرجوع ليومه أو ليلته} أي صورته عدم اتصال الرجوع بالذهاب اتصالاً عرفياً {أحوط} خروجاً من خلاف من أوجب التمام {ولو كان من قصده الذهاب والإياب ولكن كان متردداً في الإقامة في الأثناء عشره أيام وعدمها} أو كان متردداً في الذهاب إلى بلده {لم يقصر} لما سيأتى في الشرط الرابع {كما أن الأمر في الامتداده أيضاً كذلك} لوحده الدليل فيهما.

{مسألة \_ ١}: الفرسخ ثلاثه أميال، والميل أربعة آلاف ذراع، بذراع اليد الذى طوله أربع وعشرون إصبعاً، كل إصبع عرض سبع شعيرات، كل شعيره عرض سبع شعرات من أوسط شعر البرذون

{مسألة \_ ١}: الفرسخ ثلاثه أميال، والميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذى طوله أربع وعشرون إصبعاً، كل إصبع عرض سبع شعيرات، كل شعيره عرض سبع شعرات من أوسط شعر البرذون}. الكلام فى مواضع:

الأول: فى كون القصر فى ثمانية فراسخ وقد تقدم.

الثانى: إن الفرسخ ثلاثه أميال، وعلى هذا الإجماع المستفيض فى كلماتهم، بالإضافة إلى جملة من الروايات، مثل روايه العيص عن الصادق (عليه السلام): «والتقصير حده أربعة وعشرون ميلاً»<sup>(١)</sup>، وروايه الكاهلى عنه (عليه السلام): «التقصير فى الصلاه بريد فى بريد أربعة وعشرون ميلاً»<sup>(٢)</sup>، هذا بالإضافة إلى أنه هو المعنى المتعارف الآن والأصل عدم النقل.

الثالث: إن الميل قدر تاره بمد البصر من الأرض. وقال فى مصباح الفقيه<sup>(٣)</sup>: إنه هو الأشهر فى كلام اللغويين، وقد أشكلوا عليه بأنه غير منضبط. قال فى المستند: لاختلاف مد البصر باختلاف البصر والباصره والأرض ورقه الهواء وغلظته<sup>(٤)</sup>. أقول: بل يختلف الأبصار فى الصيف والشتاء ويختلف بالنسبه إلى المتبصر كبيراً وصغراً، لكن لا يخفى أن كل هذه الإشكالات غير وارده، فإن المنصرف من كل ذلك المتعارف من أوساط الناس

ص: ٣٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٣ الباب ١ من أبواب صلاه المسافر ح ١٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩١ الباب ١ من أبواب المسافر ح ٣.

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٢٣ س ٤.

٤- المستند: ج ١ ص ٥٥٥ س ١٠.

فى أوساط كل ذلك الأمور، وإلا- فكل تحديد هكذا، مثلاً ما ورد من أن الكر ألف ومائتا رطل بالعراقى يختلف الرطل فى الزمان السابق الذى لم يكن الصنع بالمكائن ويختلف إملاء الرطل ويختلف المياه ثقلاً وخفه من جهة طبيعه الماء ومن جهة الهواء، حيث إن قدر الماء فى الصيف يختلف عن الماء فى الشتاء إلى غير ذلك، وهكذا فى سائر التحديدات.

قدر الميل تاره أخرى بالذراع، وهو أربعة آلاف ذراع، بذراع اليد، لا بسائر الأذرع المصنوعه، وذلك لأن تحديده بذراع اليد هو المشهور عند اللغويين والفقهاء، بل هو المنصرف لدى إطلاق الذراع، بل الذراع المصنوع لتقدير الأشياء إنما صنع أولاً على قدر ذراع اليد حفاظاً على الانضباط الأكثر، ولا يعارض ذلك إلا روايه الخزاز، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «بيننا نحن جلوس وأبى عند وال لبنى أميه على المدينه، إذ جاء أبى فجلس فقال: «كنت عند هذا قبيل فسألهم عن التقصير، فقال قائل منهم فى ثلاث، وقال قائل منهم يوم وليله، وقال قائل منهم روحه، فسألنى فقلت له إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير، فقال له النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): فى كم ذلك؟ قال: فى بريد، قال: وأى شىء البريد؟ قال: ما بين ظل عير إلى فىء وعير، ثم عبرنا زماناً ثم رأى بنو أميه يعملون أعلاماً أعلاماً على الطريق وأنهم ذكروا ما تكلم به أبو جعفر (عليه السلام) فذرعوها ما بين ظل عير إلى فىء وعير، ثم جزئوه على اثنى عشر ميلاً- فكانت ثلاثه آلاف وخمسمائه ذراع كل ميل فوضعوا الأعلام، فلما ظهر أمر بنى هاشم غيروا أمر بنى أميه

غيره. لأن الحديث هاشمي فوضعوا إلى جنب كل علم علماً» (١).

وما رواه الصدوق، مرسلاً عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما نزل عليه جبرئيل بالتقصير، قال له النبي (صلى الله عليه وآله): في كم ذلك؟ فقال: في بريد، فقال: وكم البريد؟ فقال: ما بين ظل غير إلى فيء وغير، فذرعه بنوأميه ثم جزؤوه على اثني عشر ميلاً، فكان كل ميل ألفاً وخمسائة ذراع وهو أربعة فراسخ» (٢).

لكن الروايتين لا تقاومان المشهور، إذ بالإضافة إلى إرسالهما، وعدم عمل المشهور بهما مما يسقطهما عن الحجية، وما قيل من أن بين ظل غير وفيئ وغير – وهما جبلان في المدينة – أربعة آلاف ذراع بذراع اليد، يرد عليهما إن من القريب جداً أن المراد بالذراع فيهما الذراع المصنوع الذي لا ينافي التحديد الذي ذكرناه، فإن الذرع تطلق على ذراع القدماء وذراع المحدثين والذراع الأسود وبعضها اثنان وثلاثون إصباعاً وبعضها أربعة وعشرون وبعضها غير ذلك، كما شاهدناه عند البزازين في زماننا.

هذا بالإضافة أن الفرسخ عبارته عن اثني عشر ألف ذراع بذراع اليد، بل هو مقطوع به مشهور عند الفقهاء واللغويين، كما صرحوا به فراجع كلماتهم.

ومما تقدم يعرف أن تقدير تاج العروس بأنه سنه آلاف ذراع (٣) لا بد من حمله على ما لا ينافي ما ذكرناه، والظاهر أن سبب هذا الاختلاف في الروايتين،

ص: ٣٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٧ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ١٣.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٨٦ الباب ٥٩ في صلاة السفر ح ٣٨.

٣- تاج العروس: ج ٧ ص ٣١٧.

وفى بعض الأقوال اختلاف الأذرع التى كانت تقاس بها القماش والأرض وغيرهما حسب اختلاف الأزمان والبلاد، فقد رأينا نحن فى بلدنا كربلاء المقدسه أذرعاً مختلفه للتجار، فمثل الذراع مثل سائر الأوزان المختلفه، وإن كان لها اسم واحد، مثل حقه كربلاء، وحقه اسلامبول، والمن الشاهى، والمن التبريزى، والمثقال الصيرفى، والمثقال للصاعه، بل فى زماننا ثلاثه مثاقيل أحدها اثنتان وعشرون حمصه، والآخر أربع وعشرون، والثالث ست وعشرون، إلى غير ذلك.

الرابع: تحديد الذراع بما ذكر من الإصبع والشعير وشعر البرزون تحديد علمى لا فائده فيه فى مقام العمل. قال فى المستند: وهو مع أنه ليس مستنداً إلى دليل لا فائده فيه، إذ الاختلاف المتحقق من جهة اختلاف الشعيرات والشعرات والأصابع ليس بأقل من الحاصل بواسطه الأذرع فلا يحصل بذلك تحقيق وانضباط أكثر<sup>(١)</sup>، انتهى.

أقول: خصوصاً وإن المتوسط بين الأصابع والشعير والشعره مختلفه أيضاً، فتحديد الأذرع بهذه الأمور تحديد لمختلف واحد إلى مختلفات، فهو من قبيل إحاله مجهول واحد إلى مجهولات متعددة حيث لا يزيد الأمر إلا جهاله، فهل المراد بالإصبع أحدها أو ضم بعضها إلى بعض الخمسه، أو الأربعه، وإن كان الأول فهل هى الإبهام أو السبابه أو غيرها، وكذلك قد رأينا الشعير فى محلات بيعه مختلفه غايه الاختلاف، مع أن كل منها متعارف، أما شعر البرزون فلا يقل اختلافه عن اختلافهما لاختلاف البرازين واختلاف شعرات برزون واحد فى

ص: ٣٥

حالاته المختلفه من صغر وكبر، وفي أماكن جسده المختلفه، فبعض أماكن جسده شعره أرق من بعض أماكن جسده الآخر.

الخامس: الظاهر أن اختلاف الأذرع المتعارفه غير ضار، فلكل من أفراد المتعارف أن يقيس الأمر بذراع نفسه، أو أن يقيس بذراع غيره، وإن استلزم أن يكون الفرسخ أزيد أو أقل من الفرسخ بذراع نفسه، لأن هذا هو لازم الإحاله على الذراع، مع وضوح أن مبنى الشرع ليس على الدقه فى غير ما خرج بالدليل، كما أن مبنى العرف ليس على الدقه، إلا- ما خرج بالدليل، مثل بيع الذهب والمجوهرات حيث يدققون فى الوزن، بخلاف بيع سائر الأشياء، فالتحديد الشرعى بالدرهم - المختلف سعه - والشبر والذراع والخطوه والصاع والمد وغيرها كلها تحديدات عرفيه لا دقه فيها.

ومنه يظهر أنه لا- فرق فى ما ذكرناه من الاعتماد على المتعارف، بين المتعارف فى أذرع بلادنا، والمتعارف فى أذرع بلاد إفريقيا وهى أطول من أذرعنا، والمتعارف فى بلاد الصين واليابان وهى أقصر من أذرعنا، فإذا ذهبنا إلى الصين صح الاعتماد على فراسخهم، كما أنه إذا ذهبنا إلى إفريقيا صح الاعتماد على أذرعنا أو أذرع الصين، كما يصح الاعتماد على الكره فى البلاد المختلفه، وذلك لأصالة وحده الحكم، ولا- دليل على أن لكل بلد حكمه، ومنه يعلم جواز اعتماد الرجل على أذرع المرأه والعكس، وإن كانت أذرعها أقصر من أذرعه.

{مسألة \_ ٢}: لو نقصت المسافه عن ثمانية فراسخ ولو يسيراً لا يجوز القصر، فهي مبنية على التحقيق لا المسامحه العرفيه، نعم لا يضر اختلاف الأذرع المتوسطه فى الجمله، كما هو الحال فى جميع التحديدات الشرعيه.

{مسألة \_ ٢ \_ : لو نقصت المسافه عن ثمانية فراسخ ولو يسيراً لا يجوز القصر} لعدم تحقق موضوع الحكم {فهى مبنية على التحقيق لا- المسامحه العرفيه} فإن العرف هو المرجع فى مفهوم اللفظ لا فى ما يراد من التسامح فى التطبيق، وفيه: إن مقتضى كون العرف هو المخاطب حيث قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ) (١)، وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» (٢). أن العرف هو المرجع فى التطبيق، كما هو المرجع فى فهم المعنى، لأن هذا هو الذى يراه العرف المخاطب، كيف وقد تقدم أن أذرع مستوى الخلقه تختلف اختلافاً كثيراً مما يدل على عدم البناء على الدقه.

نعم لو أريد بذلك أنه لا يصح تقدير الفرسخ بأقل من أربعة آلاف ذراع كان له وجه، وهذا هو الذى يظهر من استثنائه، حيث قال: {نعم لا يضر اختلاف الأذرع المتوسطه فى الجمله} وبعد ما عرفت لم يكن لقوله (فى الجمله) وجه معتد به {كما هو الحال فى جميع التحديدات الشرعيه} مستثنى ومستثنى منه،

ص: ٣٧

١- سورة إبراهيم: الآية ٤.

٢- البحار: ج ٢ ص ٦٩ الباب ١٣ كتاب العلم ح ٢٣.

لكن يرد عليه أنه ليس جميع التحديدات كذلك لا في المستثنى منه كما هو المشاهد في الدراهم مثلاً حيث تختلف سعتها في باب الدم الأقل من الدرهم، ولا في المستثنى كما هو المشاهد في الزوال حيث إنه دقي، وكذلك في هلال أول الشهر، وكذا في دم الحيض وأخويه إلى غير ذلك، فإن الزوال حقيقه ويظهر بمجرد ظهور الظل، والهلال حقيقه، والدم حقيقه يوجدان أو لا يوجدان.

وكذا إذا كان دليل شرعى على الدقه كما ورد الدليل في أن الإمام (عليه السلام) كان يضرب خبائه في سفر الحج في مكان بعضه داخل الحرم وبعضه خارج الحرم، بخلاف مثل الدرهم الذي يختلف سعة وضيقاً في سكه واحده، حيث إن الاختلاف في الخارج يوجب فهم العرف أنه لم يقصد به الدقه.

ثم إنه لو اختلفت أذرع مستوى الخلقه يجب القصر بتحقيق الأقل للصدق، فلو فرض أن اثنين ذرعا فكان أحدهما أقل لزم على كليهما العمل بذلك الأقل، كما أفتى به في المستند، وحيث عرفت أن الأمر مبني على المسامحه لم يلزم التحقيق عن الأقل، فلو ذرع إنسان مستوى الخلقه لم يحتج أن يحقق هل أن هنالك من هو أقل منه ذراعاً أم لا، وكذلك في أشبار الكر وغير ذلك.



{مسألة \_ ٣}: لو شك في كون مقصده مسافه شرعيه أو لا بقى على التمام على الأقوى

{مسألة \_ ٣}: لو شك في كون مقصده مسافه شرعيه أو لا { لزم الفحص كما هو مقتضى قاعده الفحص عن موضوع الحكم \_ على ما ذكرناه في هذا الشرح مكرراً \_ وهذا هو الذى اختاره الفقيه الهمدانى (رحمه الله) فى المقام، وإن كان مبناه عدم وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه.

وإن لم ينته الفحص إلى نتيجة، أو لم يقدر على الفحص {بقى على التمام على الأقوى} كما هو المشهور، بل فى الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه، ونفى المستند الخلاف فيه، وذلك لأصالة عدم السفر الشرعى الموجب للقصر، وهذا الأصل يوجب إحراز موضوع العام الذى هو وجوب التمام، كما هو الشأن فى كل مورد كان حكم عام خرج منه مورد، فإن الشك فى تحقق ذلك المورد يوجب جريان الأصل، وبذلك الأصل يحرز موضوع العام، وإذا تحقق بالأصل موضوع العام لم يكن مجال للقول بأن التمام والقصر حكمان على موضوعين، وإذا لم يعرف أن المقام من أيهما وجب الاحتياط بحكم العلم الإجمالى، ولا للقول بأن السفر العرفى محقق، فإذا شك فى أن الشارع هل زاد قيداً على السفر العرفى فى المقام كان المرجع أصالة عدم زياده مما يستلزم جريان حكم السفر.

نعم لو كان الأصل موجباً للعلم الإجمالى بالخلاف لتعارضه بأصل آخر فى عكسه لزم الجمع، كما إذا شك فى تحقق حد الترخص عند السفر، فإنه معارض بأصالة عدم حد الترخص عند الرجوع، فإذا صلوا فى هذه النقطة المشكوكه

بل وكذا لو ظن كونها مسافه

عند السفر تماماً، وعند الرجوع قصراً، علم بأنه خالف الواقع في أحدهما، وكذا لو كان له ظرف من ماء كان فيه أقل من الكر ثم جعل يملؤه بالماء حتى وصل إلى خط خاص وشك في أنه هل هو كر أم لا، فإن استصحاب عدم الكريه محكم، وهذا الاستصحاب معارض باستصحاب الكريه في عكسه، بأن كان كراً ثم أخذ من مائه حتى وصل إلى الخط المذكور، إلى غير ذلك من الأمثلة.

{بل وكذا لو ظن كونها مسافه} لأنه لا دليل على اعتبار الظن في المقام فهو كالشك من حيث الحكم، واحتمال الروض الاكتفاء بالظن القوي ممنوع.

ص: ٤٠

{مسألة \_ ٤}: تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار، وبالشيع المفيد للعلم، وبالبينه الشرعيه، وفي ثبوتها بالعدل الواحد إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع.

{مسألة \_ ٤ -: تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار { الحصول من الاختبار من الطرق العاديه للعلم، وإلا فالعلم حجه مطلقاً كما قرر في محله.

{وبالشيع المفيد للعلم { وإن كان الظاهر أن الشيع حجه مطلقاً، كما قررناه في كتاب التقليد من هذا الشرح.

{وبالبينه الشرعيه { لإطلاق حجيتها، كما تقدم الكلام فيه في كتاب التقليد.

{وفي ثبوتها بالعدل الواحد إشكال { وإن كان يقرب الثبوت لإطلاق آيه النبأ(١))، وروايه مسعده بن صدقه(٢))، وقوله (عليه السلام): «يسأل الناس الأعراب». فإنه يشمل الواحد أيضاً، وقد حررنا الكلام في ذلك في مواضع من هذا الشرح.

{فلا يترك الاحتياط بالجمع { إن أراد الاحتياط، لكن الاحتياط إنما هو إذا لم يطمئن بالخبر الواحد، وإلا اكتفى بالقصر من باب الاطمينان الذي هو علم عادي.

ص: ٤١

---

١- سورة الحجرات: الآية ٦.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

{مسألة \_ ٥}: الأقوى عند الشك وجوب الاختبار أو السؤال لتحصيل البينه أو الشيع المفيد للعلم إلا إذا كان مستلزماً للخرج.

{مسألة \_ ٥ \_: الأقوى عند الشك وجوب الاختبار أو السؤال لتحصيل البينه أو الشيع المفيد للعلم} وذلك لما عرفت من وجوب الفحص في الموضوعات، إلا- ما خرج كوجوب الفحص في الأحكام، والمراد بالوجوب الشرطى فيما إذا وجبت عليه الصلاة والصيام ولم يتمكن من أدائهما بغير الفحص، أما إذا كانت حائضاً مثلاً، أو تمكن من أن يرجع إلى ما ليس بمسافه، أو يذهب إلى القطع بالمسافه لم يكن لوجوب الفحص وجه، وكذا لا- وجوب للفحص إذا أراد الاحتياط بالجمع {إلا- إذا كان مستلزماً للخرج} كما استثناه الفقيه الهمدانى (رحمه الله) فإن الحرج رافع للتكليف وحينه يستصحب فيتم الصلاة، فإن الأصول العملية مجالها مثل المقام وإن كان ينبغى الاحتياط.

## مسألة ٦ \_ تعارض البيتين في المسافة

{مسألة \_ ٦}: إذا تعارض البيتان فالأقوى سقوطهما ووجوب التمام وإن كان الأحوط الجمع.

{مسألة \_ ٦ \_ : إذا تعارض البيتان فالأقوى سقوطهما ووجوب التمام} وقد سبق أن تكلمنا حول هذه المسألة في كتاب التقليد وغيره فلا حاجة إلى الإعادة.

{وإن كان الأحوط الجمع} بالقصر والتمام والصيام والقضاء، لكن ذلك إذا لم يكن مقصده المختلف فيه من مواضع التخيير، وإلا لم يحتج إلى الجمع وكفى التمام كما هو واضح.

ص: ٤٣

{مسألة ٧ \_}: إذا شك في مقدار المسافه شرعاً وجب عليه الاحتياط بالجمع إلا إذا كان مجتهداً، وكان ذلك بعد الفحص عن حكمه، فإن الأصل هو التمام.

{مسألة ٧ \_}: إذا شك في مقدار المسافه شرعاً هل هو أربعة فراسخ كما عن الكليني، أو ثمانية كما اختاره المشهور بأن كانت الشبهه حكميه {وجب عليه الاحتياط بالجمع} سواء كان عامياً لا يتمكن من المجتهد، أو مجتهداً قبل الفحص، أما العامي المتمكن من المجتهد، فالواجب عليه الرجوع إلى المجتهد {إلا- إذا كان مجتهداً، وكان ذلك بعد الفحص عن حكمه، فإن الأصل هو التمام} فصور المسألة أربعة:

الأولى: العامي القادر على الرجوع إلى المجتهد، واللازم عليه الرجوع إليه لوجوب الرجوع إلى المجتهد في الشبهات الحكميه، ولو لم يرجع وجب الاحتياط من جهة ما سبق في أول كتاب التقليد من وجوب أن يكون الإنسان مجتهداً أو مقلداً أو محتاطاً.

الثانية: العامي غير القادر على الرجوع إلى المجتهد، والواجب عليه الاحتياط، إذ لا يجوز الرجوع إلى الأصل في الشبهات الحكميه، إلا لمن فحص والعامي لا يقدر على الفحص، نعم إذا استلزم الاحتياط العسر والخرج سقط التكليف به.

الثالثة: المجتهد قبل الفحص، واللازم عليه الاحتياط، لأن شرط إجراء الأصول الفحص، فإذا لم يفحص ولو من جهة عدم تهيئه الكتب وما أشبه لا يصح

له إجراء الأصول.

الرابعة: المجتهد بعد الفحص واليأس عن الظفر بالدليل، ومثله يجرى أصاله التمام على التقريب المتقدم فى المسأله الثالثه.

ص: ٤٥

{مسألة ٨ \_ : إذا كان شاكاً في المسافة ومع ذلك قصر لم يجز، بل وجب عليه الإعادة تماماً، نعم لو ظهر بعد ذلك كونه مسافة أجزاً إذا حصل منه قصد القربة مع الشك المفروض، ومع ذلك الأحوط الإعادة أيضاً.

{مسألة ٨ \_ : إذا كان شاكاً في المسافة ومع ذلك قصر لم يجز بل وجب عليه الإعادة تماماً} وذلك لأصاله التمام المقتضيه لعدم كفايه القصر إن كان المحل من إجراء الأصل، وإلا فاللزام الفحص، أو الجمع كما يعرف وجهه مما تقدم.

{نعم لو ظهر بعد ذلك} الإتيان بالقصر {كونه مسافة أجزاً إذا حصل منه قصد القربة مع الشك المفروض} لأن عمله حينئذ مطابق للواقع، وجهله بذلك حال العمل لا- يوجب بطلانه، وهذا هو الذي ذكره الجواهر وغيره، بل لم أجد فيه مخالفاً ممن تعرض له.

{ومع ذلك الأحوط الإعادة أيضاً} لأنه لم يكن حال العمل جازماً، وقد شرط جماعه من الفقهاء الجزم بالنيه حال العمل، ومنه يعلم أنه لو كان شاكاً في المسافة، ومع ذلك أتم ثم ظهر مطابقه ما أتى به مع المأمور به بأن لم تكن مسافة، صحت صلاته أيضاً، إذا تمشى منه قصد القربة.



## مسألة ٩ \_ لو اعتقد ثم بأن عدمه

{مسألة ٩ \_}: لو اعتقد كونه مسافه فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الإعادة، وكذا لو اعتقد عدم كونه مسافه فأتم ثم ظهر كونه مسافه فإنه يجب عليه الإعادة.

{مسألة ٩ \_}: لو اعتقد كونه مسافه فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الإعادة { لأنه لم يأت بالمأمور به، ولا- دليل على كفايه الاعتقاد، وإن كان مستنداً إلى تجربه شخصيه أو بينه عادله أو شياع مفيد للعلم، لأن كل هذه طرق ظاهريه ولا دليل على كفايه مثلها.

{وكذا لو اعتقد عدم كونه مسافه فأتم ثم ظهر كونه مسافه فإنه يجب عليه الإعادة { لما تقدم من أن الاعتقاد لا يغير الحكم الواقعي، خلافاً لما عن المدارك والروض من الإجزاء لقاعده الإجزاء، وفيه: إنه لا قاعده في المقام تقتضى ذلك، هذا كله في الشبهات الموضوعيه.

أما لو اجتهد أو قال مجتهد بأن أربعة فراسخ فقط توجب القصر فقصر، ثم تغير اجتهداه أو اجتهد مجتهداه أو تغير مجتهداه بأن رأى ثانياً، أو رأى مجتهد أن المسافه ثمانية فراسخ، فما أتى به يحكم عليه بالصحة لأنه كان حكمه حال العمل، فأجزأ ولا دليل على سقوط الإجزاء بالرأى الجديد له أو لمجتهده.

ومنه يعلم ما لو انعكست المسألة بأن كان رأيه مثلاً أن المسافه ثمانية ثم تغير إلى أنها أربعة.

{مسألة \_ ١٠}: لو شك في كونه مسافه أو اعتقد العدم ثم بان في أثناء السير كونه مسافه يقصر، وإن لم يكن الباقي مسافه.

{مسألة \_ ١٠ \_}: لو شك في كونه مسافه أو اعتقد العدم ثم بان في أثناء السير كونه مسافه يقصر، وإن لم يكن الباقي مسافه { كما في الجواهر وغيره، بل في المستمسك: لا ينبغي الخلاف فيه [\(١\)](#)، وذلك لأن موضوع القصر المسافه مع قصدها، وكلا الأمرين محقق، ولا- دليل على اشتراط علمه بالمسافه، ومنه يعلم ضعف ما عن الروض من احتمال اعتبار العلم بالمسافه في وجوب القصر، وجه الضعف أنه خلاف إطلاق الأدله القاضى بعدم اشتراط العلم.

ومنه يعلم أنه لو صلى في حال الشك، أو في حال علمه بعدم المسافه تماماً وجبت الإعاده، وإن كان شكه مجرى لأصالة التمام، ولو صلى قصراً وتمشت منه القربه صحت، لمطابقه المأتي به للمأمور به المقتضى للإجزاء.

ص: ٤٨

{مسألة \_ ١١}: إذا قصد الصبي مسافه ثم بلغ فى الأثناء وجب عليه القصر، وإن لم يكن الباقي مسافه

{مسألة \_ ١١ \_ : إذا قصد الصبي مسافه ثم بلغ فى الأثناء وجب عليه القصر، وإن لم يكن الباقي مسافه { الصبي كالبالغ فى باب الصلاه بجميع فروعها المختلفه، لإطلاق الأدله الشامله له بعد أن لم تكن دليل رفع القلم(١٢) شاملاً له فى باب الصلاه، ووجه عدم شمول أدله الرفع له ما دل على أنه يصلّى وأنه يضرب حتى يؤدى الصلاه، وعليه فكل أحكام الصلاه فرادى وجماعه، يوميه وغيرها، سفرأ وحضرأ، أمنأ وخوفأ، واجبه بالأصل أو مستحبه، إلى غيرها تشمله أيضا.

ومنه يعلم أن جميع الشرائط والأجزاء والموانع وغيرها ثابتة بالنسبه إلى الصبي أيضاً، باستثناء ما خرج بالدليل، مثل جواز صلاه الصبيه بدون ستر شعرها أو ما أشبه ذلك، ومنه يعلم وجه الحكم فى المقام، وهو المشهور بين الذين تعرضوا للمسأله ممن وجدت كلماتهم، ومنه يعلم وجه النظر فى كلام الجواهر، حيث قال: فيه إشكال(٢٢)، ولعل وجهه قوله (عليه السلام): «عمد الصبي خطأ»(٢٣) فكأنه لم يقصد المسافه وإذا لم يقصد الإنسان المسافه فليس عليه قصر، وفيه: إنه إن سلمنا عموم ذلك ولم نقل بأنه خاص بالجنايات \_ كما استظهره المستمسك تبعاً لغيره \_، فلا بد أن نقول بأن الصلاه خارجه عن العموم المذكور كخروجها

ص: ٤٩

١- الخصال: ص ٩٣ باب الثلاثه ح ٤٠.

٢- الجواهر: ج ١٤ ص ٢٠٦.

٣- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٧ الباب ١١ من أبواب العاقله ح ٣.

وكذا يقصر إذا أراد التطوع بالصلاه مع عدم بلوغه، والمجنون الذى يحصل منه القصد إذا قصد مسافه ثم أفاق فى الأثناء يقصر، وأما إذا كان بحيث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافه من حين إفاقته.

عن دليل رفع القلم، وأضعف من ذلك ما عن بعض من اعتبار قصد وليه وجوداً وعدماً، ولعل وجهه التنظير بباب الحج حيث إن الصبى الذى لا يتأتى منه القصد يقصد وليه أعماله، وفيه: إنه لا دليل على ذلك حتى فى باب الحج بالنسبه إلى المميز، والكلام فى المقام فى المميز لا- فى غير المميز، ومما ذكرنا يعلم أنه إذا بلغ فى المقصد وكان كل الطريق غير بالغ كان حكمه كذلك أيضاً.

{وكذا يقصر إذا أراد التطوع بالصلاه مع عدم بلوغه} للقاعده المتقدمه التى ذكرناها، ولا يحق له أن يتم فى السفر، كما لا يحق له أن يقصر فى الحضر، لعدم مشروعيه ذلك، وأما الصبى غير المميز فهو كالمجنون الذى لا يحصل منه القصد.

{والمجنون الذى يحصل منه القصد إذا قصد مسافه ثم أفاق فى الأثناء يقصر} لحصول القصد مع اجتماع سائر الشرائط.

{وأما إذا كان بحيث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافه من حين إفاقته} إذ لم يقصد قبل ذلك.

وكذا الكلام فى الكافر، فإنه إذا قصد المسافه ثم أسلم قصر لإطلاق الأدله، ولا دليل على اشتراط صحه القصد الموجب للقصر بعدم كون القاصد كافراً كما هو واضح.

## مسألة ١٢ \_ التردد في أقل من أربعة فراسخ

{مسألة \_ ١٢}: لو تردد في أقل من أربعة فراسخ ذاهباً وجائياً مرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر ففي التلقيق لا بد أن يكون المجموع من ذهاب واحد وإياب واحد ثمانية.

{مسألة \_ ١٢ \_}: لو تردد في أقل من أربعة فراسخ ذاهباً وجائياً مرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر { لما تقدم في مسأله اختلاف الذهاب والإياب من انصراف الأدله إلى ذلك.

{ففي التلقيق لا بد أن يكون المجموع من ذهاب واحد وإياب واحد ثمانية { وهل يكفي أن يكون بعض الطريق سيراً، وبعضه صعوداً أو نزولاً، كما إذا سار ثلاثه فراسخ وصعد على الجبل فرسخاً أو طار عموداً فرسخاً أو نزل في البحر فرسخاً مثلاً، الظاهر الكفايه، لأنه سار ثمانية فراسخ، وانصراف الأدله الذي كانت في مسأله الرواح والمجىء في أقل من أربعة، ليس بموجود في المقام، وإن قيل بالانصراف فالجواب إنه بدوى، فالذي يطير ثمانية في الجو أو ينزل ثمانية في العمق حكمه القصر، وكذا إذا طار أربعة ونزل أربعة، وحد ترخص المقام مثل حد ترخص المسافه الامتداديه.

ص: ٥١

{مسألة \_ ١٣}: لو كان للبلد طريقان، والأبعد منهما مسافه، فإن سلك الأبعد قصر، وإن سلك الأقرب لم يقصر، إلا إذا كان أربعة أو أقل وأراد الرجوع من الأبعد.

{مسألة \_ ١٣ \_}: لو كان للبلد طريقان، والأبعد منهما مسافه، فإن سلك الأبعد قصر، وإن سلك الأقرب لم يقصر {لوضح أن أدله السفر شامله للأول، وليست شامله للثاني، وعلى المسألة دعاوى إجماعات متعددة، لكن عن القاضى الخلاف وأنه لا يقصر، وكأنه للشك فى شمول الأدله له، واحتمال كونه سفر اللهو لأنه قطع الزياده بغير داعى، وللشك فى صدق المسافر عليه، وفى الكل ما لا يخفى، إذ لا وجه للشكين، والسفر كذلك كثيراً ما يكون بداع عقلائى.

{إلا إذا كان أربعة أو أقل وأراد الرجوع من الأبعد} فقد تقدم أنه لا بأس بأن يكون أحد الذهاب أو الإياب أقل من أربعة إذا كان مع الآخر ثمانية، كما إذا ذهب ثلاثه ورجع خمسة.

ثم إنه لو شك فى أن هذا الطريق الذى يسلكه هل هو الأبعد أو الأقرب لزم الفحص، فإن لم يعرف بعد الفحص، أو لم يقدر على الفحص كان كما إذا لم يعلم أن طريقه مسافه أم لا، وقد تقدم حكمه.

{مسألة \_ ١٤}: فى المسافه المستديره الذهاب فيها الوصول إلى المقصد، والإياب منه إلى البلد، وعلى المختار يكفى كون المجموع مسافه مطلقاً، وإن لم يكن إلى المقصد أربعة، وعلى القول الآخر

{مسألة \_ ١٤ \_}: فى المسافه المستديره الذهاب فيها الوصول إلى المقصد { أو المقاصد \_ إذا كانت له مقاصد \_ {والإياب منه إلى البلد { ولا يشترط أن يكون له مقصد، بل لو كان دائراً لأجل تحديد المسافه الدائريه ونحوه، كان من السفر الموجب للقصر لإطلاق الأدله، والانصراف عن ذلك لو كان فهو بدوى، وبذلك أفتى غير واحد، منهم الفقيه الهمدانى (رحمه الله).

ومنه يعلم ما فى إشكال المستمسك فى المسافه المستديره حول البلد حيث قال: دعوى انصراف النصوص عنها بل الفتوى قريبه جداً، بل الظاهر عدم صدق السفر ذاهباً وآباً يريدان فى بعض صورها، فالبناء على التمام معها عملاً بأصالة التمام فى محله (١)، انتهى. فإنه لا وجه لدعوى انصراف النصوص والفتاوى، ولا حاجه إلى صدق الذهاب والإياب بعد شمول الإطلاقات، هذا مضافاً إلى النقض بما اختار فيه القصر من ما إذا كانت المسافه المستديره فى جانب البلد بحيث يلاصق البلد نقطه منها فتكون مع البلد شبه الدائرتين المتلاصقتين، إذ أى فرق بين الصورتين حتى يدعى انصراف الأدله عن إحديهما دون الأخرى.

{وعلى المختار يكفى كون المجموع مسافه مطلقاً، وإن لم يكن إلى المقصد أربعة { وهذا هو الذى اخترناه فى المسافه الملفقه {وعلى القول الآخر { الذى

ص: ٥٣

يعتبر أن يكون مبدأ السير إليه أربعة مع كون المجموع بقدر المسافه.

يعتبر كون كل من الذهاب والإياب أربعة {يعتبر أن يكون مبدأ السير إليه أربعة مع كون المجموع بقدر المسافه} ثم إنك قد عرفت عدم اعتبار التردد فى طريق واحد مرات ليكون المجموع مسافه، أما إذا كان السير حلزونياً كان اللازم القصر، لأنه ليس منصرفاً عن الأدله، كما كان صورته التردد منصرفاً.

ص: ٥٤



{مسأله \_ ١٥}: مبدأ حساب المسافه سور البلد أو آخر البيوت، فيما لا سور فيه في البلدان الصغار والمتوسطات، وآخر المحله في البلدان الكبار الخارقه للعاده،

{مسأله \_ ١٥ \_ : مبدأ حساب المسافه سور البلد، أو آخر البيوت فيما لا سور فيه، في البلدان الصغار والمتوسطات، وآخر المحله في البلدان الكبار الخارقه للعاده} كما نسب إلى غير واحد، خلافاً لآخرين حيث جعلوا المبدأ آخر البلد من دون استثناء البلاد الكبار، بل هذا القول هو المنسوب إلى المشهور.

ولثالث حيث جعله المنزل، وهذا ينسب إلى الصدوق (رحمه الله).

ولرابع حيث جعل المبدأ في غير المتسعه آخر البلد، أما المتسعه فالمبدأ فيها ابتداء السير كما في المستند.

ولخامس حيث جعل المبدأ أول حد الترخص.

ولسادس حيث جعله أول السير بقصد السفر، كما عن الكفايه والمستمسك، حيث اختار قولاً سابغاً.

والأقرب هو القول المنسوب إلى المشهور، وذلك لأمرين:

الأول: لأنه المنصرف من روايات البريدين وثمانيه فراسخ وأربعة وعشرين ميلاً، فإن العرف إذا قيل له التقصير في ثمانيه فراسخ يفهم منه إرادته من آخر البلد، بل لا يعد من في البلد مسافراً إلا بنحو المجاز، كما يعد من في داخل بيته ولم يخرج بعد مسافراً مجازاً، مثلاً إذا أراد السفر من كربلاء إلى النجف فسأل عن كميه الفراسخ بين البلدين أجابوا بأنها عشره مثلاً، وهم يقصدون من آخر كربلاء إلى أول النجف، من غير ملاحظه البيوت، وإلا لربما كانت اثنتى عشر فرسخاً إذا كان مبدأ سيره من أول كربلاء إلى آخر النجف.

الثاني: لجمله من الروايات الداله على أن الاعتبار من آخر البلد الذي يخرج منه.

كصحيحه زراره ومحمد بن مسلم: «وقد سافر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ذى خشب، وهى مسيره يوم من المدينه يكون إليها بریدان أربعة وعشرون ميلاً، فقصر وأفطر فصارت سنه» (١).

فإن ظاهرها كون العبره من آخر البلد الذى يخرج منه إلى أول البلد الذى يدخل فيه، ولذا نقول إن العبره بأول البلد الذى يدخل فيه لا بآخره أو وسطه أو المنزل الذى يدخل فيه فى ذلك البلد، لانصراف الدليل إلى أول البلد أيضاً، كما كان منصرفاً إلى آخر البلد الذى يخرج منه.

وفى موثقه ابن بكير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القادسيه أخرج إليها أتم الصلاه أم أقصر؟ قال: «وكم هى؟ قلت: هى التى رأيت؟ قال: «قصر» (٢).

وقد تقدم عن المغرب أن القادسيه موضع بينه وبين الكوفه خمسه عشر ميلاً، فإن المنصرف من الموثقه أن العبره ببلد القادسيه لا بالمنزل الذى يقصده فيها.

وصحيحه أبى ولاد، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني كنت خرجت من الكوفه فى سفينه إلى قصر أبى هبيره وهو من الكوفه على نحو من عشرين فرسخاً فى الماء، فسرت يومى ذلك أقصر الصلاه ثم بدا لى فى الليل الرجوع إلى الكوفه، فلم أدر أصلى فى رجوعى بتقصير أم بتمام، فكيف كان ينبغى أن

ص: ٥٦

---

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٧٨ الباب ٥٩ فى صلاه السفر ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٦ الباب ٢ من أبواب صلاه المسافر ح ٧.

أصنع؟ فقال: «إن كنت سرت في يومك الذي خرجت فيه بريداً، فكان عليك حين رجعت أن تصلى بالتقصير»<sup>(١)</sup>، الحديث. فإن ظاهر السؤال والجواب أن العبره بالكوفه التي هي عبارته إلى آخر البيوت لا بالمحله أو البيت أو ما أشبه، مع أن الكوفه كانت وسيعه حتى قيل إنها كانت تحتوى على أربعة ملايين إنسان، ويؤيد كونها وسيعه ما تقدم من روايه ابن بكير حيث إن القادسيه الآن بعيدة عن الكوفه أكثر من ثمانيه فراسخ، بينما عرفت أن المغرب قال: إن بينهما خمسه عشر ميلاً.

بل ويدل على كون العبره بالبلد روايه صفوان، سألت الرضا (عليه السلام)، عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل، فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان وهو أربعة فراسخ من بغداد، أي فطر إذا أراد الجوع ويقصر، قال: «لا يفطر ولا يقصر لأنه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانيه فراسخ إنما يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق فنمادى به السير إلى الموضع الذي بلغه»<sup>(٢)</sup> الحديث.

فإن ظاهره أن العبره ببغداد، حيث إن من آخرها إلى أول نهروان أربعة فراسخ، ومن الواضح سعه بغداد تلك الأيام حتى أن المؤرخين ذكروا أن أهاليها كانوا ثمانيه ملايين أو أكثر.

بل وموثقه معاويه بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في كم أقصر الصلاه؟ فقال: «في بريد، ألا ترى أن أهل مكه إذا خرجوا إلى عرفه كان

ص: ٥٧

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٤ الباب ٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٣ الباب ٤ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

عليهم التقصير»<sup>(١)</sup>. فإن ظاهرهما أن بين مكة وبين عرفات بريد، ولذا كان القصر، لا أن الملاحظ دار الخارج أو محلته، إلى غيرها مما يمكن أن يستدل به على أن المعيار البلد لا المنزل والمحلة وشبههما.

وربما يورد على كون العبره آخر بلد الخروج بأمرين:

الأول: إن لازم هذا القول أنه إذا توسعت البلاد حتى اتصلت فكان البلد مثلاً مائه فرسخ كان اللازم عدم القصر لمن سافر من أوله إلى آخره، وهذا في غايه البعد، وفيه: إن المنصرف من أدله البلد الذي لم يكن كذلك، أما فيه فيرجع إلى إطلاق أدله السفر حيث إنه يسمى مسافراً إذا كان البلد بمثل هذا الكبر، ولا يكون وجه حينئذ لتقييد إطلاقات السفر بعد ما لم تكن أدله آخر البلد التي ذكرناها شامله لمثل هذا البلد الكبير.

الثاني: إنه يلزم أن لا يقصر في البلد الكبير كثمانية فراسخ إذا سافر من أوله إلى آخره، مع أنه خلاف أدله كون السير ثمانية فراسخ وبياض يوم وما أشبه ذلك مما يوجب التقصير، وفيه: إن المنصرف من تلك الأدله ثمانية فراسخ ونحوها من آخر البلد — كما عرفت — ولو كان المعيار غير آخر البلد لزم اعتبار المنزل أو المحله حتى في المدينه الصغيره، والحال أن المشهور لا يقولون بذلك، وسيأتي الإشكال في دليل القائل باعتبار المنزل.

وكيف كان فسكوت الروايات عن البيت والمحلّه وما أشبه مع تعارف

ص: ٥٨

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٠ الباب ٣ من أبواب صلاه المسافرين ح ٥.

كبر المدن في زمان الروايات، كاف في القول باعتبار آخر المدينة، لا بالبيت ولا بالمحله.

أما القائل بالمحله في المدينة الكبيره، فقد استدل له الفقيه الهمداني بأن المسافه الواقعه فيها بنفسها ملحوظه لدى العرف، بحيث يقولون من محله كذا إلى محله كذا فرسخ أو نصف فرسخ أو ميل بحيث فتكون محلاتها ملحوظه على سبيل الاستقلال في تحديداتهم، ثم قال: فما استشكله في الجواهر في مثل هذه البلاد بناءً منه على عدم اندراجها في موضوع المسافر عرفاً ما لم يخرج عن البلد لا يخلو من نظر، بل لم نستبعد صدق تلبسه بالسفر عرفاً من حين تشاغله بالسير بهذا القصد، فضلاً عن خروجه عن محله في مثل هذه البلاد التي قد لا يتحاشى العرف على إطلاق اسم السفر على الخروج من محله منها إلى محله أخرى إذا كان بينهما مسيره يوم وأكثر<sup>(١)</sup>، انتهى بتصرف.

ويرد عليه: ملحوظيه المسافه في نفس البلد عامه حتى في المدن غير الكبيره، وحتى في المحله الواحده الكبيره، وهذا اللحاظ لا يوجب انصراف دليل السفر من البلد إلى السفر من المحله، أما تسميته مسافراً، فإن أراد مجازاً فهو حاصل عند الخروج من البيت بقصد السفر حتى في المدينة الصغيره، ولا ينفع ذلك وإن أراد حقيقه فهو مما ياباه العرف، فلو كان بين طرفي بغداد ثمانيه، وكان بيته في طرف وعمله في طرف لم يسم أنه كثير السفر لذهابه ومجيئه كل يوم

ص: ٥٩

بخلاف ما إذا كان عمله خارج بغداد مسافه ثمانيه فراسخ، فإنه يسمى كثير السفر بذلك.

ثم إن المراد به أما بالمدينه الكبيره فى نظر هؤلاء القائلين، وإما بالمحله والحال أن من المحلات يقرب من الفرسخ أو أكثر، مثل  
حى الحر فى كربلاء المقدسه، ومنها ما لا يكون إلا مقدار كيلو متر واحد أو أقل.

وأما القائل باعتبار المنزل، فقد استدل له بدليلين:

الأول: صدق السفر بمجرد الخروج من المنزل، وقد عرفت أنه مجاز، وإلاّ جاز أن يقال إنه مسافر وهو فى داره مهياً للخروج ولو  
غداً.

الثانى: جملة من الروايات المشتمله على المنزل، مثل خبر المروزي: «إذا خرج الرجل من منزله يريد اثنى عشر ميلاً»<sup>(١)</sup>.

وخبر صفوان: «لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانيه فراسخ»<sup>(٢)</sup>.

ومرسل ابن بكير: «إن كان بينه وبين منزله أو ضيعته التى يؤم بريدان قصر»<sup>(٣)</sup>.

وموثق عمار: «لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ»<sup>(٤)</sup>.

ويؤيده بل يدل عليه: ما دل على أن انتهاء السفر بدخول المنزل لا البلد، كصحيحه ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «أهل  
مكة إذا زاروا البيت ودخلوا

ص: ٦٠

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٥ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٣ الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢١ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٤ الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

منازلهم أتموا، وإذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا»<sup>(١)</sup>، فإن ظاهرها بيان حكمهم إذا رجعوا من عرفات.

وصحيحه الحلبي عنه (عليه السلام): «إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجاً قصرُوا، وإذا زاروا ورجعوا إلى منازلهم أتموا»<sup>(٢)</sup>.

ويرد على هذا: إن الظاهر من لفظ المنزل في هذه الروايات البلد، ولو بقرينه الروايات السابقة التي استدللنا بها للمشهور، وذلك لتعارف إطلاق المنزل على البلد، فإنه إذا وصل المسافر إلى بلده يقول: وصلنا منزلاً، إلى غير ذلك.

وأما روايات مكة، فإن الزائر للبيت حيث يصلى في بيته ذكر الرجوع إلى المنزل، ولذا لم يذكر ذلك في بعض الروايات، مثل صحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «فاذا زار البيت أتم الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

وأما المستند فقد استدل لكلامه بأن التقصير معلق في صحيحه أبي ولاد، وموثقه الساباطي، وروايه العلل على السير، فاللزام اعتبار مبدأ السير، ثم إن الفرسخ الوارد في جملة من الروايات أمر تقريبي سواء رجع فيه إلى العرف أو الأذرع، ولا يتفاوت في صدقه سيما في صدق أربعه فراسخ أو الثمانية اختلاف نحو ألف ذراع بل أكثر، وعلى هذا فلا يختلف الحكم في البلاد الصغيرة أو

ص: ٦١

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٧ الباب ٧ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٠ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٨.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٩ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

والأحوط مع عدم بلوغ المسافه من آخر البلد

المعتدله سواء اعتبر المبدأ من البيت الذى هو مبدأ السير أو البلد لصدق المسافه المعتبره على التقديرين ((١))، انتهى بتصرف.

ويرد عليه: أولاً: إن المدينه المعتدله لا يكون التفاوت فيها ألف ذراع ونحوه، وإنما هذا ممكن فى القرى الصغيره.

وثانياً: إن السير مطلق تقييد بما تقدم من الروايات التى ظاهرها آخر البلد، كما ذكرناه فى القول المختار، ومنه يظهر الإشكال فى قول الكفاه.

أما من جعل المبدأ حد الترخص فكأنه نظر إلى ما دل على قصر الصلاه عند حد الترخص بتوهم التلازم بين قصر الصلاه وبين كونه ابتداء السفر، وفيه: إنهما مسألتان لا ترتبط إحداهما بالأخرى، فمسأله ابتداء السفر لها دليل تقدم، ومسأله حد الترخص فى التقصير لها دليل يأتى.

وبما تقدم ظهر الإشكال فى ما اختاره المستمسك من أن المعتبر صدق السفر فى تمام المسافه، ومن كان فى البلاد الكبيره جداً يصدق عليه المسافر إذا بعد عن أهله ووصل إلى موضع لا يحسب أنه من أهله، ثم قال: والمسأله محتاجه إلى التأمل ((٢)). وفيه: إنه لا بد من بيان الفارق بين البلاد الكبيره حيث اعتبر ابتداء المسافه بالخروج عنها، وبين الكبيره جداً حيث اعتبره بالوصول إلى موضع لا يحسب أنه من أهله، فإن هذا المعيار موجود فى البلاد الكبيره أيضاً.

{والأحوط مع عدم بلوغ المسافه من آخر البلد} فى البلاد الكبيره التى

ص: ٦٢

---

١- المستند: ج ١ ص ٥٦٠ س ٢٤.

٢- المستمسك: ج ٨ ص ٢٦.



الجمع وإن كانت مسافه إذا لوحظ آخر المحله.

الشرط الثانى: قصد قطع المسافه من حين الخروج،

اعتبر المصنف فيها المحله {الجمع وإن كانت مسافه إذا لوحظ آخر المحله} لاحتمال اعتبار آخر البلد الموجب للقصر.

ثم إنه إذا كانت له بيت فى بادية كان ابتداء السير من آخر بيته، وكذا إذا كان بيته فى بستان، مثلاً إذا كان بستانه يعد بيتاً، وإلا فلو كان كبيراً جداً بحيث لا يعد بيتاً له كان الاعتبار من بيته الكائن فيه.

ثم إنه لما كان الاعتبار فى المدن كبيرها وصغيرها بالبلد، فتوابع البلد كالمقبره والمطار ونحوهما تابعه للبلد مما يعد جزءاً من البلد، أما إذا لم يعد جزءاً وإن أضيف إلى البلد فلا اعتبار، كما إذا كان المطار بعيداً عن البلد خمسين كيلو متراً مثلاً، ولا فرق فيما ذكرناه من اعتبار البلد بين أن يكون له سور أو لا، وبين ما إذا كانت كبيره فصغرت أو بالعكس، وبين ما إذا كانت من قبيل محلات منفصله يجمعها اسم واحد كما فى (شفائه) قرب كربلاء المقدسه، كما يقال إن الكوفه فى زمان الإمام (عليه السلام) كانت كذلك، أو من قبيل البلاد المتعارفه المتصله بعضها ببعض، أما بساتين أطراف البلد كما فى كربلاء فلا اعتبار بها، لأنها لا تعد جزءاً من البلد، والله سبحانه العالم.

{الشرط الثانى:} من شروط القصر {قصد قطع المسافه من حين الخروج} بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع على ذلك متواتره، ويدل عليه بالإضافه إلى الإجماع المحقق موثقه عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يخرج فى حاجه فيسير خمسه أوسته فراسخ فيأتى قرية فينزى فيها ثم يخرج منها فيسير خمسه فراسخ أخرى أوسته، لا يجوز ذلك ثم ينزل فى ذلك الموضع. قال:

فلو قصد أقل منها وبعد الوصول إلى المقصد قصد مقداراً آخر يكون مع الأول مسافه لم يقصر، نعم لو كان ذلك المقدار مع ضم العود مسافه قصر من ذلك الوقت بشرط أن يكون عازماً على العود،

«لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ فليتم الصلاه» (١١)، فإن ظاهرها إرادته السير لا نفس السير.

وروايه صفوان المتقدمه، فى رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل حتى بلغ النهروان؟ قال (عليه السلام): «لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانيه فراسخ، إنما خرج يريد أن يلحق صاحبه فى بعض الطريق، فتمادى به السير إلى الموضع الذى بلغه» (٢٢).

{فلو قصد أقل منها، وبعد الوصول إلى المقصد قصد مقداراً آخر يكون مع الأول مسافه لم يقصر} لأن بعض الطريق لم يكن بقصد المسافه، وظاهر النص والإجماع لزوم أن يكون كل المسافه بالقصد.

{نعم لو كان ذلك المقدار مع ضم العود مسافه قصر من ذلك الوقت بشرط أن يكون عازماً على العود} وذلك لما تقدم من أن الذهاب والإياب لو كانا ثمانيه فراسخ، ولو كان أحدهما أقل من أربعة فراسخ كان عليه القصر، ويدل عليه فى المقام موثقه عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل

ص: ٦٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٤ الباب ٤ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٣ الباب ٤ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

وكذا لا يقصر من لا يدرى أى مقدار يقطع، كما لو طلب عبداً آبقاً أو بغيراً شارداً أو قصد الصيد ولم يدر أنه يقطع مسافه أو لا، نعم يقصر فى العود إذا كان مسافه، بل فى الذهاب إذا كان مع العود بقدر المسافه وإن لم يكن أربعة

يخرج فى حاجه وهو لا يريد السفر فيمضى ذلك يتمادى به المضى حتى يمضى ثمانيه فراسخ كيف يصنع فى صلاته؟ قال: «يقصر ولا يتم الصلاه حتى يرجع إلى منزله»<sup>(١)</sup>. فان ظاهره أنه من حين أخذه فى الرجوع يقصر.

{وكذا لا يقصر من لا يدرى أى مقدار يقطع} بمقدار المسافه أو أقل، لا من يدرى أنه يقطع المسافه، لكن لا يدرى قدر القطع كثمانيه أو أزيد، أو أربعة ذهاباً ورجوعاً أو أكثر، كما هو واضح.

{كما لو طلب عبداً آبقاً أو بغيراً شارداً أو قصد الصيد ولم يدر أنه يقطع مسافه أو لا} إلى غيرها من الأمثله، وقد ذكرها الفقهاء فى كتبهم مرسلين لها إرسال المسلّمات، ولا يكفى أنه يريد الغريم، والغريم على رأس أربعة فراسخ فهو قاصد الأربعة، لكن لا يعلم ذلك، إذ القصد أمر وجدانى وهو غير حاصل، وكون مقصده ينطبق على أربعة أو ثمانيه لا يكفى فى صدق أنه قاصد.

{نعم يقصر فى العود إذا كان مسافه} لإطلاق الأدله، وخصوص الموثقه السابقه {بل فى} بقيه {الذهاب إذا كان مع العود بقدر المسافه وإن لم يكن أربعة

ص: ٦٥

كأن يقصد فى الأثناء أن يذهب ثلاثة فراسخ، والمفروض أن العود يكون خمسة أو أزيد، وكذا لا يقصر لو خرج ينتظر رفيقه إن تيسروا سافر معهم وإلا فلا، أو علق سفره على حصول مطلب فى الأثناء قبل بلوغ الأربعة إن حصل يسافر وإلا فلا

لما تقدم من كفايه كون المجموع ثمانية، خلافاً لمن اعتبر كون الذهاب أربعة، وقد سبق الإشكال فى ما استدل به القائل بذلك وأنه خلاف إطلاق النص والفتوى.

{كأن يقصد فى الأثناء أن يذهب ثلاثة فراسخ، والمفروض أن العود يكون خمسة أو أزيد} سواء كان مجبوراً لسلوك الخمسة، أو كان طريقان وأراد أن يرجع من الخمسة لأجل داع عقلائى، ولو كان الإفطار والقصر، وقد سبق أن مثل ذلك الداعى لا يوجب حرمة السفر، أو كونه لهواً، والظاهر أنه لا يلزم أن يكون طريقاً مسلوفاً، بل يكون الحكم كذلك إذا رجع حلزونياً ليكون طريقه موجباً للقصر، فإنه من المقاصد العقلانية الموجبة للقصر، ولذا جاز أن يسافر لأجل الإفطار، بل ولو لم يكن مقصداً عقلائياً لم يضر فى حكم القصر.

{أو كذا لا يقصر لو خرج ينتظر رفيقه إن تيسروا سافر معهم، وإلا فلا} بشرط أن لا يكون ذهابه ومجيئه \_ إن لم تيسروا \_ مقدار ثمانية، كما هو واضح.

{أو علق سفره على حصول مطلب فى الأثناء قبل بلوغ الأربعة إن حصل يسافر، وإلا فلا} يسافر، فإنه لا يقصر أيضاً، لأنه لم ينو ثمانية فراسخ، وكذا إذا علق سفره على إرادته صديق معه لا يعلم هل يمضى ثمانية أو أربعة مع الرجوع أم لا، وإن كان الصديق ناوياً السفر الموجب للقصر لما تقدم من عدم جدوى

نعم لو اطمأن بتيسر الرفقه أو حصول المطلب بحيث يتحقق معه العزم على المسافه قصر بخروجه عن محل الترخص

مثل هذه النيه المعلقه فى الحكم بالقصر.

{نعم لو اطمأن بتيسر الرفقه أو حصول المطلب بحيث يتحقق معه العزم على المسافه قصر بخروجه عن محل الترخص} لأن  
الاطمينان يوجب تحقق القصد، نعم لو ظن لم يكف لعدم حصول القصد بالظن كما هو واضح.

ص: ٤٧

{مسألة \_ ١٦}: مع قصد المسافه لا- يعتبر اتصال السير، فيقصر وإن كان من قصده أن يقطع الثمانيه فى أيام وإن كان ذلك اختياراً لا لضروره من عدو أو برد أو انتظار رفيق أو نحو ذلك، نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه اسم السفر لم يقصر، كما إذا قطع فى كل يوم شيئاً يسيراً للتنزه أو نحوه،

{مسألة \_ ١٦ \_ : مع قصد المسافه لا يعتبر اتصال السير { عرفاً بلا إشكال ولا خلاف، لإطلاق الأدله وتعارف عدم قطع المسافه مره واحده، بل الاستراحه فى أثناء السير والبقاء لأجل مطر أو خوف أو برد أو ما أشبه.

أما استدلال المستمسك بمكاتبه عمرو بن سعيد فلا يخفى ما فيه من الضعف، ولعله أشار إلى ذلك بقوله فتأمل (١١).

{فيقصر وإن كان من قصده أن يقطع الثمانيه فى أيام وإن كان ذلك} التانى {اختياراً لا لضروره من عدو أو برد أو انتظار رفيق أو نحو ذلك} لما عرفت من إطلاق الأدله، ودعوى انصرافها إلى غير ذلك غير مسموعه، ولو سلم الانصراف فهو بدوى.

{نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه اسم السفر لم يقصر} كما ذكره الجواهر والفقيه الهمداني، وقد تقدم الكلام فيه {كما إذا قطع فى كل يوم شيئاً يسيراً للتنزه أو نحوه} ولو شك فى الصدق كان المحكم عدم القصر لكون الأصل

ص: ٦٨

والأحوط في هذه الصورة أيضاً الجمع.

التمام والقصر يحتاج إلى الدليل وهو مفقود في المقام للشك في شمول الأدلة له حسب الفرض.

{والأحوط في هذه الصورة أيضاً الجمع} لاحتمال صدق السفر شرعاً، وإن لم يصدق عرفاً، فحيث لم يعلم أن تكليفه التمام أو القصر جمع بينهما، وفي تعليقه ابن العم الأقوى القصر، وكأنه للإشكال في منع صدق السفر، فإنه من الأفراد غير المتعارفه، لكن ليس ذلك بحيث يوجب الانصراف وعدم صدق السفر، خصوصاً يشمل قوله تعالى: (إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) (١)، فإذا كان قاصداً من النجف إلى كربلاء وكان راجلاً يسير كل يوم ألف متر بحيث تستغرق رحلته مائه يوم مثلاً، صدق أنه سافر إلى كربلاء، وكل من رآه في الطريق قال: هذا مسافر إلى كربلاء، لكن فيه إن الصدق بالعبارة، وإلا فالحكم كذلك إذا مشى كل يوم متراً، نعم لا إشكال في حسن الاحتياط بالجمع.

ص: ٦٩

{مسأله \_ ١٧}: لا- يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلاً، بل يكفى ولو كان من جهه التبعية للغير، لوجوب الطاعه كالزوجه والعبد، أو قهراً كالأسير والمكره ونحوهما،

{مسأله \_ ١٧ \_ : لا يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلاً، بل يكفى ولو كان من جهه التبعية للغير} كما هو المشهور، لإطلاق النص والفتوى، والأقسام المتصوره فى المسأله أربعة:

لأنه إما قاصد استقلالاً، وإما قاصد تبعاً، وإما يسير مكرهاً، وإما لا قصد له أصلاً، بل كان يعلم أنه يسير، والظاهر أن الكل عليهم القصر لإطلاق أدله السفر والقدر الخارج من الإطلاق ما إذا لم يعلم السفر أصلاً، فإن المتيقن من روايتى عمار وصفوان والقدر المتيقن من الإجماع هو إخراج المتردد الذى لا علم له، أما من عداه فهو داخل فى عموم قوله تعالى: (إذا ضربتم فى الأرض) ولا ظهور للفعل فى الاختيار فى المقام، فإن العرف يرى أن المكره ضارب فى الأرض، بالإضافة إلى إطلاقات الروايات.

وعلى هذا فلا- فرق فى تبعيه الغير أن يكون {لوجوب الطاعه كالزوجه والعبد} والأولاد فيما وجبت طاعه الأبوين لهم، أو كان وجوب الطاعه لنذر أو عهد أو أمر إمام أو ما أشبه ذلك {أو قهراً كالأسير والمكره ونحوهما} وأشكل فى الأسير المستند، حيث قال: إذا لم يسلب الإكراه الاختيار ولو سلبه كأن يشد يده ورجلاه وحمل إلى السفر وعلم حمله إلى المسافه فقد يختلج بالبال فيه الإشكال، إذ القصد إنما يكون على العمل ولا يصدر عنه عمل حتى يكون قاصداً له \_ إلى أن قال \_ : إلا أن الظاهر الإجماع على وجوب القصر عليه، ويمكن الاستدلال له أيضاً بقوله سبحانه: (وإن كنتم على



أو اختياراً كالخادم ونحوه بشرط العلم بكون قصد المتبوع مسافه، فلو لم يعلم بذلك بقى على التمام،

سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ(١١) فإن ذلك كائن في السفر وإن لم يكن مقصوداً، ولا معارض له فيجب عليه التقصير(٢٢)، انتهى.

ولا يخفى أن استدلاله حسن، بالإضافة إلى ما عرفت من إطلاقات وجوب القصر والإفطار في السفر، والخارج منها ما كان مردداً أو غير عازم أصلاً، ومنه يعلم أنه لا فرق بين أن تكون هناك إرادته كإرادته الأسير والمكره أم لا، كما إذا ركب سفينه مربوطه بدون قصد السير فانقطعت حباله بأمر سماوى وسارت به الريح، حيث لا إرادته للإنسان في ذلك.

{أو اختياراً كالخادم ونحوه بشرط العلم بكون قصد المتبوع المسافه} لما تقدم من أن المتيقن من تقييد الإطلاقات ما إذا لم يعلم، أما ما عن الدروس وغيره من أنه يكفي قصد المتبوع عن قصد التابع فلم يظهر له وجه.

{فلو لم يعلم بذلك بقى على التمام} ومنه ما إذا سيروا به في حال الإغماء ثم فتح عينه فرأى نفسه على المسافه ولم يرد الرجوع فإنه يتم، أما إذا علم بالسفر قبل إغمائه فلا يبعد وجوب القصر، لأنه كالتائم في بعض الطريق الذى دل إطلاق النص والإجماع على لزوم القصر عليه، ومثلهما السكران وشارب المرقد والمبنج وغيرهم، واحتمال كفايه قصد المتبوع، لأن التابع علق قصده بقصد

ص: ٧١

---

١- سورة البقرة: الآية ١٨٤.

٢- المستند: ج ١ ص ٥٦٣ س ٢٧.

ويجب الاستخبار مع الإمكان، نعم فى وجوب الإخبار على المتبوع إشكال، وإن كان الظاهر عدم الوجوب.

المتبوع فهو قصد إجمالى ممنوع، لأن ظاهر النص والفتوى القصد التفصيلى، ولذا لم يكن القصر لمن بلغ النهوان مع أن قصده الإجمالى كان الوصول إلى الرجل الذى كان فى نهروان واقعاً \_ كما فى النص \_ وكذلك يدل عليه موثق عمار المتقدم.

{ويجب الاستخبار} من التابع هل أن متبوعه يريد السفر {مع الإمكان} خلافاً للفقهاء الهمدانى، حيث لم يوجب السؤال، وتردد فى الوجوب الجواهر، ولعل المصنف يرى أنه من موارد وجوب الفحص فى الشبهه الموضوعيه، والجواهر تردده من جهة احتمالى وجوب الفحص وإجراء أصاله البراءه، أما النافى للوجوب فاستدل بأن قصد المسافه من المقدمات الوجوبيه للتقصير فلا يجب تحصيله بمقتضى الأصل كما هو الشأن فى سائر الشرائط الوجوبيه للواجبات المشروطه، وهذا هو الأقرب، وإن كان الأحوط السؤال أو الجمع كما اختاره غير واحد من المعلقين.

{نعم فى وجوب الإخبار على المتبوع إشكال، وإن كان الظاهر عدم الوجوب} لأصالة عدم وجوب الإخبار، ووجه الوجوب إنه من قبيل تنبيه الغافل وإرشاد الجاهل، لكن حيث لم يجب على التابع القصر حال جهله لم يكن على المتبوع الإخبار، ولو أخبر المتبوع لم يكن على التابع ترتيب الأثر إلا إذا اطمأن بكلام المتبوع، أو قامت على ذلك البينه، فإن البينه إذا أخبرت بقصد المتبوع حصلت الحجه الشرعيه للتابع فى قصد المتبوع فيعلم بالمسافه وعلمه

يوجب القصر إذ لا يشترط فيه العلم الوجداني، بل يكفي العلم الشرعي، كما إذا أخبرت البينه بأن بين بلده ومقصده مسافه.  
هذا ولكن ربما يقال بوجوب الاعتماد على إخبار المتبوع وإن لم يحصل علم وجداني ولا علم شرعي، لأنه من قبيل إخبار ذي اليد الذي هو حجه شرعاً وهذا ليس ببعيد.

ص: ٧٣

{مسألة \_ ١٨}: إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه ولو ملفقه بقى على التمام، بل لو ظن ذلك فكذلك، نعم لو شك فى ذلك فالظاهر القصر

{مسألة \_ ١٨ \_ : إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه ولو ملفقه بقى على التمام} لأنه لم يقصد السفر، ولم يعلم به، وقد تقدم أن العلم معيار القصر.

{بل لو ظن ذلك فكذلك} يبقى على التمام، لأنه لا- يعلم المسافه، إذ الظن بالمفارقة ضد العلم بطى المسافه، وقد عرفت اشتراط القصر بالعلم بطى المسافه.

{نعم لو شك فى ذلك فالظاهر القصر} كأنه نظر إلى الشك الذى لا ينافى العلم العادى بالسفر، ولذا قال السيد البروجردى فى تعليقه: بل الظاهر هو الإتمام، إلا إذا كان الشك ناشئاً من احتمال حدوث مانع يمنعه من التبعية غير معتد به عند العقلاء(١)، وكذا علق ابن العم وغيره على المتن بوجوب التمام، وذلك لوضوح أنه لو شك شكاً ينافى العلم العادى لم يكن يعلم بالمسافه، وقد تقدم اشتراط العلم بالسير بمقدار المسافه فى وجوب القصر.

ثم إن مراد السيد البروجردى باحتمال حدوث المانع أعم من فقد المقتضى أيضاً، كما إذا سافر المتبوع من كربلاء قاصداً بغداد لملاقاه ولده والمتبوع

ص: ٧٤

خصوصاً لو ظن عدم، لكن الأحوط في صورته الظن بالمفارقة والشك فيها الجمع.

يحتمل احتمالاً عقلياً أن يلتقي بولده في فرسخين من كربلاء مما أوجب شكه في السير إلى بغداد.

والحاصل أنه إذا شك التابع في قطع المتبوع المسافه لم يقصر، سواء كان شكه لاحتمال حدوث مانع أو كان شكه لاحتمال فقد المقتضى.

{خصوصاً لو ظن عدم} الظاهر أنه كالشك لما عرفت {لكن الأحوط في صورته الظن بالمفارقة والشك فيها الجمع} فتأمل.

{مسأله \_ ١٩}: إذا كان التابع عازماً على المفارقة مهما أمكنه أو معلقاً لها على حصول أمر كالعتق والطلاق ونحوهما، فمع العلم بعدم الإمكان وعدم حصول المعلق عليه يقصر، وأما مع ظنه فالأحوط الجمع، وإن كان الظاهر التمام، بل وكذا مع الاحتمال إلا إذا كان بعيداً غايته بحيث لا ينافي صدق قصد المسافه،

{مسأله \_ ١٩ \_: إذا كان التابع عازماً على المفارقة مهما أمكنه، أو معلقاً لها على حصول أمر كالعتق والطلاق} بأن نوى أنه لو أعتقه المولى فارقه، أو إن طلقها الزوج فارقه ورجعت {ونحوهما} مثل أن نوى الأسير أنه إن أطلقه الأسر رجع إلى بلده.

{فمع العلم بعدم الإمكان وعدم حصول المعلق عليه يقصر} لأنه يعلم بالسفر، والعلم كاف في التقصير، كما تقدم.

{وأما مع ظنه} أى ظنه بعدم الإمكان {فالأحوط الجمع} القصر لأنه ناو السفر، والتمام لأنه غير عالم بالسفر {وإن كان الظاهر التمام} لأن معنى ذلك أنه ظان بالسفر، والظن لا يكفي في القصر، بل اللازم العلم بالسفر كما تقدم في أول الشرط الثاني.

{بل وكذا مع الاحتمال} أى احتمال أنه لا يمكن المفارقة، وإنما يتم لأنه حينئذ غير عالم بالسفر.

والحاصل: إن المدار على العلم بالسفر فإن علم به قصر، وإلا لم يقصر {إلا إذا كان بعيداً غايته بحيث لا ينافي صدق قصد المسافه} كما تقدم في المسأله

ومع ذلك أيضا لا يترك الاحتياط.

السابقه بأن مثل هذا الاحتمال البعيد لا ينافى العلم العادى، وإلا فكل مسافر يحتمل احتمالا غير عادى أنه يموت قبل الوصول إلى المقصد، أو أنه يحصل له مانع عن السفر، أو ينتفى مقتضيه الذى سافر بدافع من ذلك المقتضى، ولذا قال الفقيه الهمدانى فى تعليقه على كلام الذكرى الذى قال بالقصر فيما إذا احتمل احتمالا بعيداً عدم استمرار السفر، إن أراد بالاحتمال البعيد الاحتمال غير المعتد به عرفاً بحيث لا ينافى الوثوق والاطمينان بقطع المسافه فهو وجه، وإلا فما نقله عن الفاضل من عدم القصر فى صورته احتمال عدم استمرار السفر أوجه، فإن الأصول والقواعد لا تؤثر فى تحقق المقصد الذى هو مناط التقصير \_ إلى أن قال: \_ وأصالة بقاء التبعية وعدم حدوث سبب يمكنه عن المفارقة غير مجديه فى إثبات لوازمها العاديه والعقليه(1)، انتهى.

{ومع ذلك أيضا لا يترك الاحتياط} فإنه طريق النجاه، وإن لم يكن له وجه وجهه، كما عرفت.

ص: ٧٧

{مسألة \_ ٢٠}: إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه، أو شك في ذلك وفي الأثناء علم أنه قاصد لها، فالظاهر وجوب القصر عليه وإن لم يكن الباقي مسافه، لأنه إذا قصد ما قصده متبوعه فقد قصد المسافه واقعاً، فهو كما لو قصد بلداً معيناً واعتقد عدم بلوغه مسافه

{مسألة \_ ٢٠ \_}: إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه أو شك في ذلك { وأنه هل قصد أم لا {وفي الأثناء علم أنه قاصد لها فالظاهر { وجوب التمام عليه كما ذكره المستمسك وغير واحد من المعلقين، لأنه حال سفره لم يعلم بالمسافه وعدم علمه بالمسافه كاف في وجوب التمام لاشتراط القصر بالعلم بالمسافه.

أما ما ذكره المصنف بقوله: {وجوب القصر عليه وإن لم يكن الباقي مسافه، لأنه إذا قصد ما قصده متبوعه فقد قصد المسافه واقعاً} فقد عرفت الإشكال فيه في أول الشرط الثاني وأنه لا يكفي القصد الإجمالي، كما يدل على عدم كفايه القصد الإجمالي ما تقدم من روايتي عمار(١) وصفوان(٢).

أما مثال المصنف لذلك بقوله: {فهو كما لو قصد بلداً معيناً واعتقد عدم بلوغه مسافه} كما لو قصد النجف من كربلاء واعتقد أن الفاصل بينهما أقل من

ص: ٧٨

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٤ الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٣ الباب ٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١.



فبان في الأثناء أنه مسافه، ومع ذلك فالأحوط الجمع.

ثمانية فراسخ {فبان في الأثناء أنه مسافه} حيث يجب عليه القصر، ففيه الفرق بين المثال وبين ما نحن فيه، إذ قد يقصد الإنسان فرسخاً ويزعم أن فيه غريمه، وبعد ذلك يتمادى به السير إلى ثمانية فراسخ، وقد يقصد الإنسان النجف ويزعم أنه على سبعة فراسخ، ففي الأول لم يقصد ثمانية، وفي الثاني قصد الثمانية لكنه زعم أنها أقل من ثمانية، وكأنه إلى هذا اشار المستمسك بقوله: والفرق بين تردد العنوان وتردد المعنون ظاهر(1).

{ومع ذلك فالأحوط الجمع} لاحتمال عدم كفايه أحد الأمرين من القصر والتمام.

ص: ٧٩

---

١- المستمسك: ج ٨ ص ٣٣.

{مسألة \_ ٢١}: لا إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرهاً على السفر أو مجبوراً عليه، وأما إذا ركب على الدابة أو ألقى في السفينه من دون اختياره بأن لم يكن له حركه سيريه ففي وجوب القصر ولو مع العلم بالإيصال إلى المسافه إشكال، وإن كان لا يخلو عن قوه.

الثالث: استمرار قصد المسافه، فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعة أو تردد أتم،

{مسألة \_ ٢١ \_ لا- إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرهاً على السفر} بأن سافر بإكراه مكره {أو مجبوراً عليه} كأن سافر فراراً من ظالم مثلاً، مما يسمى في العرف مجبوراً.

{وأما إذا ركب على الدابة أو ألقى في السفينه من دون اختياره، بأن لم يكن له حركه سيريه ففي وجوب القصر ولو مع العلم بالإيصال إلى المسافه إشكال} من جهه أنه لا فعل له حتى يتصف بالقصد، وحيث لا قصد فلا قصر، لما عرفت في أول الشرط الثاني من اشتراط القصر بالقصد.

{وإن كان لا يخلو عن قوه} لما ذكرناه هناك من كفايه العلم بالسفر، ولا يحتاج إلى القصد، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة فراجع، ولو قصد إنسان المسافه قصداً اضطرارياً، كما إذا نومه منوم ثم ألقى في روعه السفر، فلما أفاق قصد السفر كان محكوماً بالقصر، لأن علمه بالسفر كاف في وجوب القصر.

{الثالث} من شروط القصر: {استمرار قصد المسافه} أي العلم بها {فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعة، أو تردد أتم} بلا خلاف كما نقله المستند عن

بعض ثم قال: بل قيل إنه إجماع<sup>(١)</sup>، ونسبه الحدائق إلى الأصحاب وادعى اتفاقهم عليه، ويدل عليه بالإضافة إلى أنه المنصرف من أدله قصد قطع المسافه، كما هو المنصرف من أدله وجوب النيه في الصلاة والصوم وسائر العبادات، جملة من الروايات:

كصحيحه أبي ولاد الوارده فيمن خرج في سفر ثم بدا له الرجوع، حيث قال (عليه السلام): «وإن كنت لم تسر في يومك الذي خرجت فيه بريدًا فإن عليك أن تقضى كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام، من قبل أن تؤم من مكانك لأنك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت فوجب عليك قضاء ما قصرت، وعليك إن رجعت أن تتم الصلاة حتى تصير إلى منزلك»<sup>(٢)</sup>.

وروايه إسحاق: «وإن كانوا قد ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا إتمام الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

وروايه المروزي، فيمن نوى السفر بريدن أربعة فراسخ فبدا له بعد ما بلغ فرسخين؟ قال (عليه السلام): «وإن رجع عما نوى عند بلوغ فرسخين وأراد المقام فعليه التمام، وإن كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

وأشكل على الرواية الأولى بأنها ظاهره باعتبار بلوغ المسافه في صحه

ص: ٨١

---

١- المستند: ج ١ ص ٥٦٢ س ٢٦.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٤ الباب ٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠١ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ١١.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٥ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.

وكذا إذا كان بعد بلوغ الأربعة، لكن كان عازماً على عدم العود، أو كان متردداً في أصل العود وعدمه، أو كان عازماً على العود لكن بعد نيه الإقامة هناك عشرة أيام،

التقصير من أول الأمر بنحو الشرط المتأخر بقرينه أمره بالإعادة وهو خلاف المشهور ومعارض بصحيح زراره، فاللزام طرحها، وعلى الرواية الثانية بضعف السند، وعلى الرواية الثالثة أن ظاهرها إرادته إقامة عشرة أيام، لأنه لا وجه للتمام على من بلغ بريداً إن كان من نيته الرجوع.

ولكن الإشكالات المذكورة غير تامه، إذ يرد على الأول إن مخالفه المشهور لا تسقط الرواية، وقد ذكر الشيخ في محكي الاستبصار وجوب الإعادة في الوقت، وذكر غيره استحبابه مطلقاً في الوقت وخارجه، وقد قال المستند<sup>(١)</sup>: إنه غير بعيد وتبعه بعض آخر، كما سيأتى الكلام في روايه زراره ومعارضها.

وعلى الثاني بأن ضعفه منجبر بالعمل، بل قد عرفت أنه لا خلاف في المسألة كما ادعى.

وعلى الثالث بأن إطلاق المقام شامل لإقامه أقل، وحمل الفرسخ على الخراسانيه غير معلوم، لكن الجواب الثالث فيه نظر، وفي الروايتين الأوليين بضميمه ماتقدم من الانصراف والاتفاق كفايه.

{وكذا} يتم {إذا كان بعد بلوغ الأربعة} أو أكثر قبل الثمانية {لكن كان عازماً على عدم العود، أو كان متردداً في أصل العود وعدمه، أو كان عازماً على العود لكن بعد نيه الإقامة هناك عشرة أيام} إذ في الأول يعلم بعدم حصول

ص: ٨٢

وأما إذا كان عازماً على العود من غير نية الإقامة عشرة أيام فيبقى على القصر، وإن لم يرجع ليومه، بل وإن بقي متردداً إلى ثلاثين يوماً، نعم بعد الثلاثين متردداً يتم.

السفر ثمانيه، وفي الثاني يتردد بين الإقامة والسفر فلا علم له بالسفر \_ وقد تقدم أن العلم بالسفر شرط في وجوب القصر، وفي الثالث ينقطع السفر الشرعى بقصد إقامة عشرة أيام، كما سيأتى وجهه.

{وأما إذا كان عازماً على العود من غير نية الإقامة عشرة أيام فيبقى على القصر، وإن لم يرجع ليومه} فقد سبق أن إقامة ما دون عشرة أيام فى أثناء الطريق لا يوجب قطع السفر {بل وإن بقي متردداً إلى ثلاثين يوماً} إذ ليس ذلك من قواطع السفر {نعم بعد الثلاثين متردداً يتم} لما سيأتى من أنه من قواطع السفر.

{مسألة ٢٢ \_} يكفى فى استمرار القصد بقاء قصد النوع وإن عدل عن الشخص، كما لو قصد السفر إلى مكان مخصوص فعدل عنه إلى آخر يبلغ ما مضى وما بقى إليه مسافه، فإنه يقصر حينئذ على الأصح

{مسألة ٢٢ \_} يكفى فى استمرار القصد بقاء قصد النوع وإن عدل عن الشخص، كما لو قصد السفر إلى مكان مخصوص فعدل عنه إلى آخر { قبل أن يبلغ المسافه الشرعيه، وإلا فكونه محكوماً بالقصر إن بلغ لا إشكال فيه عند أحد، ولذا قال: {يبلغ ما مضى وما بقى إليه مسافه { أربعة فراسخ فيمن يريد الرجوع وثمانية فيمن لا يريد {فإنه يقصر حينئذ على الأصح { على المشهور، خلافاً لما عن الروض من احتمال عدم الترخص اقتصاراً على المتيقن من المسافه الشخصيه، ولما عن السيد الكاظمي من القول بعدم وجوب التقصير لدى عدوله عن المسافه الامتداديّه إلى الملفقه، وإن رجع ليومه فضلاً عن غيره.

ويدل على المشهور صدق المسافه فى الصورتين المأخوذه فى وجوب القصر موضوعاً، وبعد الصدق لا وجه لدعوى الاقتصار على القدر المتيقن، هذا مضافاً إلى دلالة صحيحه أبى ولاد \_ الوارده فيمن بدا له الرجوع إلى البلد \_ : «وإن كنت سرت فى يومك الذى خرجت فيه بريداً كان عليك حين رجعت أن تصلى بالتقصير لأنك كنت مسافراً إلى أن تصير إلى منزلك».

وروايه إسحاق: «إن كانوا بلغوا مسيره أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم

كما أنه يقصر لو كان من أول سفره قاصداً للنوع دون الشخص، فلو قصد أحد المكانين المشتركين في بعض الطريق ولم يعين من الأول أحدهما، بل أوكل التعيين إلى ما بعد

أقاموا أم انصرفوا» (١٢).

وخبر المروزي: «إذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلاً، وذلك أربعة فراسخ، ثم بلغ فرسخين ونيته الرجوع أو فرسخين آخر قصر».

ومنه يعلم أن استدلال المستشكل بانصراف الأدلة إلى المسافه الشخصيه، لأن أدله اعتبار القصد ظاهرها كون الجميع بقصد واحد غير تام، كما أن القول بأن الرجوع عن عزم المسافه الامتداديه يعد في العرف إبطالا للمسافه، ممنوع إذ هو إبطال للشخص لا- لنوع المسافه التي علق عليها في النص والفتوى حكم القصر، فإن قوله: (وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَيْفٍ) (٢)، وقوله: (إذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) (٣) وكذا روايات أن المسافر يقصر تشمل كل سفر، ودليل الاحتياج إلى القصد المستمر لا يدل على أكثر من استمرار قصد السفر مقابل التردد أو العدول عن أصل السفر، لا مقابل ما إذا عدل من سفر إلى سفر.

{ كما أنه يقصر لو كان من أول سفره قاصداً للنوع دون الشخص، فلو قصد أحد المكانين المشتركين في بعض الطريق } وكذا إذا لم يقصد مكانا معينا، بل حيث تمادى به السير { ولم يعين من الأول أحدهما، بل أوكل التعيين إلى ما بعد

ص: ٨٥

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٥ الباب ٢ من أبواب صلاه المسافر ح ٤.

٢- سورة البقره: الآية ١٨٤.

٣- سورة النساء: الآية ١٠١.

الوصول إلى آخر الحد المشترك كفى في وجوب القصر

الوصول إلى آخر الحد المشترك كفى في وجوب القصر { لإطلاق الأدلة، والحاصل أنه لا- يلزم لا- تعيين المقصد ولا تعيين الطريق ولا تعيين الامتداده والملفقه، لأن ذلك كله لا خصوصيه لها بعد إطلاق الأدله كما هو المشهور، بل في المستند دعوى الإجماع على بعضها.

ومنه يعلم حكم ترامى العدول وأنه لا يضر بحكم القصر، كما يظهر أن مثل قصد المعصيه بسفره \_ كما سيأتى أنه يوجب التمام \_ لا يضر فيه قصد نوع المعصيه، فإنه كقصد الشخص في إيجابه الإتمام.

ص: ٨٦



## مسألة ٢٣ \_ التردد في الأثناء ثم العود إلى الجزم

{مسألة \_ ٢٣}: لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم، فإما أن يكون قبل قطع شىء من الطريق أو بعده، ففي الصورة الأولى يبقى على القصر إذا كان ما بقي مسافه ولو ملفقه.

وكذا إن لم يكن مسافه في وجهه، لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع،

{مسألة \_ ٢٣ \_}: لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم، فإما أن يكون قبل قطع شىء من الطريق أو بعده، ففي الصورة الأولى يبقى على القصر إذا كان ما بقي مسافه ولو ملفقه { لا ينبغي الإشكال في ذلك، لإطلاق أدله السفر بالنسبه إلى ما بعد التردد، ولم يحتمل أحد أن تردده السابق على السفر مبطل لحكم السفر، ومنه يعلم أنه لا فرق بين التردد وبين قصده قطع السفر.

{وكذا إن لم يكن مسافه في وجهه { وجهه جزم به غير واحد كالجواهر ومصباح الفقيه والمستمسك وجمله من المعلقين، وذلك لإطلاق الأدله، وما دل على أن التردد ضار لم يدل على ارتفاع حكم السفر شرعاً، كما لا يرتفع موضوع السفر بذلك حقيقه.

{لكنه مشكل { عند المصنف {فلا يترك الاحتياط بالجمع {، القصر لما ذكرناه، والتمام لأن التردد قطع حكم السفر، لما دل على لزوم استمرار القصد كما تقدم. فإذا رجع إلى قصده السابق كان مقتضى استصحاب التمام البقاء على التمام.

وفيه: إنه لا مجال للاستصحاب بعد شمول الأدله لما بعد التردد، كما كان شاملاً لما قبل التردد، هذا مضافاً إلى ما استدل عليه الفقيه الهمداني (رحمه الله) من

وأما فى الصورة الثانية فإن كان ما بقى مسافه ولو ملفقه يقصر أيضاً، وإلا فيبقى على التمام، نعم لو كان ما قطعه حال الجزم أولاً مع ما بقى بعد العود إلى الجزم بعد إسقاط ما تخلل بينهما مما قطعه حال التردد مسافه ففى العود إلى التقصير وجه

قوله فى ذيل خبر إسحاق: «فاذا مضوا فليقصروا»<sup>(١٢)</sup>، وضعف الخبر لا يضر بعد جبره بالشهره عند من تعرض لهذه المسأله، إلا أن يقال إن الشهره ليست مستنده إلى هذا الخبر، وكيف كان ففى الإطلاقات كفايه.

{وأما فى الصورة الثانية} بأن كان رجوعه إلى الجزم بعد قطع مسافه، إذا كان مقدار المسافه بقصد {فإن كان ما بقى مسافه ولو ملفقه يقصر أيضاً} بلا إشكال لإطلاق الأدله، كما تقدم {وإلا فيبقى على التمام} لأن المجموع بدون ما قطعه حال التردد ليس مسافه، ولو ضم المجموع مع ما قطعه حال التردد وإن كان مسافه، لكن ما قطع حال التردد لا ينضم إلى ما قطع حال الجزم، لأن ظاهر الأدله لزوم قصد المسافه فى كل الطريق.

{نعم لو كان ما قطعه حال الجزم أولاً مع ما بقى بعد العود إلى الجزم بعد إسقاط ما تخلل بينهما مما قطعه حال التردد، مسافه ففى العود إلى التقصير وجه} قوى، وذلك لإطلاق أدله القصر فى السفر، ويؤيده خبر إسحاق، وهذا هو الذى قواه الجواهر ومال إليه الشيخ المرتضى، واستقر عليه المستمسك وقال

ص: ٨٨

الفقيه الهمداني \_ بعد تقويته \_: لكن فيما إذا كان ما قطعه حال التردد واقعاً بعنوان جزئيته من هذه المسافه، كما لو سلكه بقصد أن لا يتخلف عن رفيقه على تقدير استمرار عزمه على المسير لا لغرض آخر كتحصيل ماء ونحوه، وأما في هذه الصورة أو في صورة العزم على ترك السفر وقطع بعض المسافه لغرض آخر ثم عوده إلى قصده فقد يقوى عدم الاحتساب، إذ المنساق من خبر صفوان، بل وكذا روايه عمار كون مجموع المسافه صادراً عن قصد قطعها(١١).

ثم أشكل الفقيه الهمداني على نفسه بأنه يستلزم \_ على فرض عدم القصر في ما استثناه بقوله: (أما في هذه الصورة) \_ عدم القصر في المستثنى منه أيضاً، لوحده الملاك في المستثنى منه والمستثنى، وأجاب بما حاصله: إن التردد لا يقطع السفر، فلها ثلاثة أحوال:

الأولى: ما كانت بقيه الطريق بعد الجزم مسافه ولو ملفقه.

الثانية: ما لم تكن بقيه الطريق مسافه، لكن كان الطريق قبل ترده والطريق بعد أن انتهى ترده مسافه، وإليه أشار بقوله: نعم.

الثالثة: ما لم تكن بقيه الطريق مسافه، ولم تكن ما قبل التردد ولا ما بعد انتهائه من التردد مسافه، وإنما تحصل المسافه إذا حسبنا الطريق كله حال الجزم أولاً وحال التردد وحال الجزم ثانياً، وإليه أشار بقوله: (والألم) وإنما لا يعتد بقطع المسافه التي وقعت بالقصد أو بقصدين مستقلين، وفي استثنائه المذكور

ص: ٨٩

لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع

نظر، إذ ظاهر الدليل إن كان اتصال القصد لم يكن الاتصال لا في المستثنى ولا في المستثنى منه، وإن كان ظاهره القصد في كل المسافه، وإن لم يكن القصد متصلاً، كان القصد حاصلًا في كليهما أيضاً، وحيث عرفت ظهور الدليل في كفايه القصد في كل المسافه كان إطلاق القصر فيهما محكماً.

{لكنه مشكل} لاحتمال ظهور الأدله في المسافه المتصله من حيث القصد {فلا- يترك الاحتياط بالجمع} وهذا حسن، فإن الاحتياط طريق النجاه.

ص: ٩٠

{مسألة \_ ٢٤}: ما صلاحه قصراً قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته في الوقت فضلاً عن قضائه خارجه

{مسألة \_ ٢٤ \_ : ما صلاحه قصراً قبل العدول عن قصده} فيما لم يحصل السفر {لا يجب إعادته في الوقت، فضلاً عن قضائه خارجه} كما هو المشهور، كما في مصباح الفقيه، وفي المستمسك بزيادة شهره عظيمه، وذلك لصحيحه زواره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج مع القوم في سفر يريد فدخل عليه الوقت وقد خرج من القرية على فرسخين فصلوا وانصرفوا وانصرف بعضهم في حاجه له فلم يقض له الخروج، ما يصنع بالصلوة التي كان صلاحها ركعتين؟ قال: «تمت صلاته ولا يعيد» (١).

ولا يعارضها خبر سليمان بن حفص المروزي، عن الفقيه (عليه السلام) قال: «التقصير في الصلاة بريدان أو بريد ذاهباً وبريد جائئاً \_ إلى أن قال \_ وإن كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلاة» (٢).

وصحيحه أبي ولاد، فيمن رجع عن قصده قبل بلوغ المسافه: «وإن كنت لم تسر في يومك الذي خرجت بريداً فإن عليك أن تقضى كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام، من قبل أن تريم من مكانك، ذلك لأنك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت، فوجب عليك قضاء ما قصرت» (٣). للزوم حملهما

ص: ٩١

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤١ الباب ٢٣ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٥ الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٤ الباب ٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

الرابع: أن لا يكون من قصده فى أول السير أو فى أثناءه إقامة عشرة أيام قبل بلوغ الثمانية

على الاستحباب جمعاً، بالإضافة إلى ما قيل من موافقتهما للتقية، ففتوى الشيخ فى الاستبصار(12) بالإعادة لا يخلو من نظر.

ثم إنه لا فرق فى الحكم بعدم وجوب الإعادة بين أن يكون صلى قضاءً أو أداءً فإذا فاتته صلاة الظهرين فى حال سيره قبل المسافه، فصلاهما بعد المغرب قضاءً قصراً ثم بدا له فى السفر لم يجب إعادتهما أيضاً لو حده المناط، كما أنه لا فرق بين تعمد ترك السفر أو اضطراره إلى الترك لإطلاق النص والفتوى.

{الرابع} من شروط القصر: {أن لا يكون من قصده فى أول السير أو فى أثناءه إقامة عشرة أيام قبل بلوغ الثمانية} فإنه إذا كان قصده ذلك من أول السير كانت صلاته تماماً، كما أنه إذا صار قصده ذلك فى أثناء السير صلى بعد قصده ذلك تماماً، وإن كان قد صلى قبل ذلك قصراً، ويدل على هذا الشرط بالإضافة إلى أنه لا خلاف فيه، كما عن الذخيره والمدارك، وفى مصباح الفقيه وغيره، بل عن جماعه دعوى الإجماع عليه، أمور:

الأول: استصحاب التمام فيما كان قصده إقامة عشرة أيام من أول الأمر، والإجماع على عدم الفرق بين قصده من أول السير أو فى أثناء السير.

الثانى: إطلاقات أدله التمام والصيام بعد أن كانت أدله السفر المخصصه للإطلاقات خاصه ظاهره فى وحده السفر، وفى المقام سفران لأنه بالإقامة قطع

ص: ٩٢

سفره السابق، فإن الشارع لم يعتبر المقيم عشره أيام مسافراً، بل اعتبره حاضراً، فهو كما إذا سار أربعة فراسخ، وفي انتهاء الأربعة رجع إلى بلده ثم سار أربعة فراسخ آخر.

الثالث: الروايات التي وقع فيها الاستشهاد لكفائيه بريد ذاهباً وجائياً بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن معه قصرُوا حين خرجوا من مكة إلى عرفات، قال الفقيه الهمداني (رحمه الله): فلو لا انقطاع سفرهم بنزولهم في مكة إما لكونها وطناً لهم أو بنيه الإقامة التي هي بمنزلته كما ستعرف لم يكن للاستشهاد بها وقع (١).

أقول: مكة قد سقطت عن كونها وطناً للمهاجرين لإعراضهم، كما لم تكن وطناً لمن كان مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من أهل المدينة والقبائل، فقاطعيه السفر كانت من جهة الإقامة في مكة.

الرابع: بعض الروايات الخاصة، كصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من قدم قبل الترويه بعشره أيام وجب عليه إتمام الصلاة وهو بمنزله أهل مكة، فإذا خرج إلى منى وجب عليه التقصير، فإذا زار البيت أتم الصلاة وعليه إتمام الصلاة إذا رجع إلى منى حتى ينفر» (٢)، فإنه لو لم تكن الإقامة قاطعه للسفر لم تكن حاجه إلى بيان حكم الصلاة بعد الإقامة، وأنها تكون قصرًا.

ص: ٩٣

---

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٣٥ س ١٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٩ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

وأن لا يكون من قصده المرور على وطنه كذلك وإلا أتم

ويؤيده صحيحه صفوان، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن أهل مكه إذا زاروا عليهم إتمام الصلاة؟ قال: «نعم والمقيم بمكه إلى الشهر بمنزلتهم»<sup>(١١)</sup>. بناءً على أن المراد شهراً متردداً أو عشرة أيام قبل أيام الحج وعشره أيام بعد أيام الحج، لتكون صلاته تامه في كلا طرفي الحج، وإضافه العشره الثالثه إنما هي لغلبه أن الناس لا يأتون قبل الترويه بعشره ولا يبقون بعد زياره البيت عشره، بل يزيدون في كل جانب بما يكون مقدار شهر تقريباً، فالتحديد تقريبي لا تحقيقي.

الخامس: ما عن المحقق البهبهاني، حيث ذكر أن ما دل على اشتراط المسافه للقصر ومقدار تلك المسافه المشترطه ظاهر في كون المسافه المشترطه بأجمعها يقصر فيها، وأنها ليست بحيث يقصر في بعضها ويتم في بعضها، فإذا حكم الشارع بوجوب الإتمام في موضع من مسافه لم تكن تلك المسافه هي المسافه المشترطه، إلاّ أن يتحقق بعد ذلك الموضع مسافه يقصر في جميع أجزائها<sup>(١٢)</sup>، انتهى.

ولا- يخلو هذا الكلام من قرب، وإن أشكل عليه بعض الفقهاء، فإن ما ذكره هو المستفاد من ضم الأدله بعضها إلى بعض، وما ذكر من الأدله يكفي بمجموعها لإثبات الحكم المذكور، خصوصاً بعد اعتضاد المسأله بالإجماعات المدعاه والشهره المحققه وإن أمكن المناقشه في بعضها.

{وأن لا يكون من قصده المرور على وطنه كذلك، وإلا أتم} لما تقدم، فإن

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٧ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١١.

٢- كما في مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٣٥ س ٢١.



لأن الإقامه قاطعه لحكم السفر والوصول إلى الوطن قاطع لنفسه، فلو كان من قصده ذلك من حين الشروع أو بعده لم يكن قاصداً للمسافه،

المرور على الوطن يوجب خروجه عن المسافر عرفاً ولغاً، فإن السفر ضد الحضر، إذ السفر مأخوذ في مفهومه الغيبوبه عن الوطن، وما نراه من أن العرف قد يطلق المسافر على من في بلده، كما إذا خرج عن البلد في سفره ثم عاد إليه لأجل حاجه، أو لأجل أن الطريق يدور أو ما أشبه ذلك لا يضر لأن الإطلاق مسامحي مجازي، وبذلك يظهر الإشكال في استشكل المستند بدعوى عدم فرق العرف بين ما إذا مر بمنزله الذي يتوطنه ولا سيما إذا كان راكباً ولا سيما إذا مر عن حواليه وبين ما إذا لم يمر، إذ لا نسلم عدم الفرق، فإطلاق المسافر على المار بوطنه مثل إطلاقه على من في وطنه بعد لم يخرج لكنه على أهبة الاستعداد ولو قبل أيام، ولذا يقال له إنه مسافر، والمسافر كالمجنون، فإنه لا شك في أن هذا الإطلاق مجازي.

ثم إنه إذا تحقق الوطن الشرعي كان بمنزله العرفي في هذه الجبهه من باب تنزيل الشارع وإن صدق على المار به عرفاً المسافر {لأن الإقامه قاطعه لحكم السفر، والوصول إلى الوطن قاطع لنفسه، فلو كان من قصده ذلك} أي أحد الأمرين من قبيل قوله تعالى: (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ) (١١).

{من حين الشروع أو بعده لم يكن قاصداً للمسافه} وإنما قال في الأول (لحكم) وفي الثاني (لنفسه) لوضوح أن إقامه عشره أيام تقطع السفر شرعاً

ص: ٩٥

وكذا يتم لو كان متردداً في نيه الإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه، نعم لو لم يكن ذلك من قصده ولا متردداً فيه إلا أنه يحتمل عروض مقتضى

لا عرفاً، فالإقامه قاطعه للسفر الشرعى \_ أى حكم السفر \_ بخلاف المرور على الوطن فإنه قاطع لحقيقه السفر.

{وكذا يتم لو كان متردداً} ثلاثين يوماً في موضع، فإنه يوجب قطع حكم السفر كما هو المشهور، ويدل على ذلك النصوص الآمره بالإتمام إذا بقى متردداً في مكان، مثل ما رواه زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «إذا دخلت أرضاً فأيقنت أن لك بها مقام عشره أيام فأتم الصلاه، وإن لم تدر ما مقامك بها تقول غداً أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك وبين أن يمضى شهر، فإذا أتم لك شهر فأتم الصلاه، وإن أردت أن تخرج من ساعتك» (١).

ولا يخفى أن هذا الاستثناء ليس في عداد الاستثناءين السابقين، إذ لا معنى لقصد تردد ثلاثين يوماً من أول سفره، وإنما يراد به أنه لو سافر ثم تردد في أثناء سفره ثلاثين يوماً كان محكوماً بالتمام وبتجديد السفر بعد السير من محل التردد ثلاثين يوماً، كما سيأتى الكلام فيه، ويتم أيضاً لو كان متردداً {في نيه الإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه} لما تقدم من أن الموجب للقصر العلم بالسفر المتصل، وفي ما نحن لا يعلم بذلك، لأنه مردد بين المتصل والمنفصل.

{نعم لو لم يكن ذلك من قصده ولا متردداً فيه إلا أنه يحتمل عروض مقتضى

ص: ٩٤

لذلك فى الأثناء لم یناف عزمه على المسافه فیقصر، نظیر ما إذا كان عازماً على المسافه إلا أنه لو عرض فى الأثناء مانع من لص أو عدو أو مرض أو نحو ذلك یرجع، ویمتثل عروض ذلك فإنه لا یضر بعزمه وقصده.

لذلك { أى یمتثل أن یعرض ما یمنعه عن العمل بعزمه بحیث یضطر إلى إقامه عشره أو المرور بالوطن } فى الأثناء لم یناف عزمه على المسافه فیقصر { وإنما فسرنا كلام المصنف بما ذكرنا، لأنه إذا كان له احتمال الإقامة أو المرور بالوطن، لم یكن قاصداً وعالماً للسیر ثمانیه فراسخ، فالاحتمال هنا { نظیر } ما تقدم من { ما إذا كان عازماً على المسافه إلا أنه لو عرض فى الأثناء مانع من لص أو عدو أو مرض أو نحو ذلك یرجع، ویمتثل عروض ذلك } احتمالاً غیر عقلائى لا ینافى القصد والعلم بالسفر { فإنه لا یضر } هذا الاحتمال { بعزمه وقصده } كما تقدم بیان ذلك مفصلاً فراجع.

{مسألة \_ ٢٥}: لو كان حين الشروع في السفر أو في أثائه قاصداً للإقامه أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه، لكن عدل بعد ذلك عن قصده، أو كان متردداً في ذلك وعدل عن ترديده إلى الجزم بعدم الأمرين، فإن كان ما بقي بعد العدول مسافه في نفسه أو مع التلقيق بضم الإياب قصر وإلا فلا، فلو كان ما بقي بعد العدول إلى المقصد أربع فراسخ، وكان عازماً على العود ولو لغير يومه قصر في الذهاب والمقصد والإياب،

{مسألة \_ ٢٥ \_}: لو كان حين الشروع في السفر أو في أثائه قاصداً للإقامه أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه لكن عدل بعد ذلك { في أثناء السفر {عن قصده أو كان متردداً في ذلك} هل يقيم عشره أو يمر بوطنه أو لا، {وعدل عن ترديده إلى الجزم بعدم الأمرين} أو كان تابعاً بمكره يتردد في أنه هل يذهب به المسافه أم لا، ثم علم بأنه يذهب به إلى كل المسافه، لما سبق من أن الميزان العلم.

{فإن كان ما بقي بعد العدول مسافه في نفسه أو مع التلقيق بضم الإياب} إلى الذهاب {قصر} لحصول شرط القصر الذي هو العلم بالمسافه {وإلا فلا} تقصير لعدم علمه بالمسافه {فلو كان ما بقي بعد العدول إلى المقصد أربع فراسخ وكان عازماً على العود ولو لغير يومه} قبل انتهاء عشره أيام {قصر في الذهاب والمقصد والإياب} لتحقيق السفر الموجب للتقصير في كل ذلك.

بل وكذا لو كان أقل من أربعة، بل ولو كان فرسخاً فكذلك على الأقوى من وجوب القصر في كل تلفيق من الذهاب والإياب وعدم اعتبار كون الذهاب أربعة أو أزيد كما مر.

{بل وكذا لو كان} ما بقى {أقل من أربعة بل ولو كان فرسخاً} أو أقل منه، لعدم الدليل على لزوم كونه فرسخاً، فذكر الفرسخ في كلامه (رحمه الله) من باب المثال {فكذلك على الأقوى من وجوب القصر في كل تلفيق من الذهاب والإياب وعدم اعتبار كون الذهاب أربعة أو أزيد كما مر} الكلام في ذلك مفصلاً، ثم إن هذه المسألة تختلف عن المسألة الآتية في أن قصده أو ترده في الأثناء \_ في قوله: هنا أو في أثنائه \_ كان بدون السير حال التردد، بخلاف المسألة الآتية حيث إن قصد الخلاف أو التردد في الأثناء يكون مع السير كما هو صريح قوله الآتي: (إذا كان قطع بين العزمين شيئاً).

ومنه يعلم أن قول المستمسك عند قول المصنف في هذه المسألة: (أو في أثنائه) الأولى إسقاط هذا العطف، فإنه على تقدير القصد في الأثناء يكون داخلاً في المسألة الآتية التي استشكل فيها في التقصير والتمام، فلا وجه لذكره هنا ولا لجزمه بالتمام على تقدير عدم كون الباقي مسافه ولو ملفقه \_ إلى أن قال \_ ولعل كلمه (أو في أثنائه) من قلم الناسخ، انتهى (١١). ليس على ما ينبغي فتأمل.

ص: ٩٩

{مسألة \_ ٢٦}: لو لم كان من نيته في أول السفر الإقامه أو المرور على الوطن وقطع مقداراً من المسافه ثم بدا له ذلك قبل بلوغ الثمانيه ثم عدل عما بدا له وعزم على عدم الأمرين فهل يضم ما مضى إلى ما بقى إذا لم يكن ما بقى بعد العدول عما بدا له مسافه فيقصر إذا كان المجموع مسافه ولو بعد إسقاط ما تخلل بين العزم الأول والعزم الثانى إذا كان قطع بين العزمين شيئاً، إشكال خصوصاً في صورته التخلل فلا يترك الاحتياط بالجمع نظير ما مر في الشرط الثالث.

الخامس من الشروط: أن لا يكون السفر حراماً وإلا لم يقصر

{مسألة \_ ٢٦}: لو لم يكن من نيته في أول السفر الإقامه أو المرور على الوطن وقطع مقداراً من المسافه ثم بدا له ذلك قبل بلوغ الثمانيه ثم عدل عما بدا له وعزم على عدم الأمرين، فهل يضم ما مضى إلى ما بقى إذا لم يكن ما بقى بعد العدول عما بدا له مسافه {ولو ملفقه} فيقصر إذا كان المجموع مسافه ولو بعد إسقاط ما تخلل بين العزم الأول والعزم الثانى إذا كان قطع بين العزمين شيئاً، إشكال {على نظر المصنف} خصوصاً في صورته التخلل {لكن تقدم عدم الإشكال فيه} فلا- يترك الاحتياط بالجمع {استحبابا} نظير ما مر في الشرط الثالث {والله العالم.

{الخامس من الشروط} للقصر: {أن لا يكون السفر حراماً، وإلا لم يقصر} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه إجماع عن الخلاف والمعتبر والتذكره والمنتهى

سواء كان نفسه حراماً

والدره وكشف الحق والذخير والكفايه ومجمع البرهان، وفي المستند والجواهر وغيرها.

ثم لا يخفى أن ما يمكن أن يطلق عليه السفر الحرام خمسة:

الأول: ما كان نفس السفر حراماً.

الثاني: ما كان غايه السفر حراماً.

الثالث: أن يكون السفر عله للحرام ومستلزماً له، كما إذا كان السفر ضد واجب مضيق.

الرابع: أن يصاحب المحرم السفر، كما إذا كان مشغولاً بالملاهي في الطريق.

الخامس: أن يكون الحرام من قبيل ركوب سياره مغصوبه والسير في أرض مغصوبه، وسيأتي الكلام في هذه الأقسام الخمسه في هذا الفصل، وفي المسائل التاليه.

ولا إشكال في حرمه السفر المحرم في الجمله {سواء كان نفسه حراماً} فإن السفر كما قيل ينقسم إلى الأحكام الخمسه: الواجب كسفر الزوجه مع الزوج والسفر بأمر المولى، والحرام كالفرار من الزحف، وكسفر الزوجه بدون إجازة الزوج، والمستحب كسفر زياره الحسين (عليه السلام)، والمكروه كالسفر للصيد الذي ليس للطعام والإطعام ولا للتجاره، والمباح إذا خلى السفر عن عنوان مرغوب فيه أو عنه، وإن كان ربما يستشكل في الخامس، إذا السفر بنفسه مرغوب

ص: ١٠١

كالفرار من الزحف، وإباق العبد، وسفر الزوجه بدون إذن الزوج في غير الواجب، وسفر الولد مع نهى الوالدين في غير الواجب فيه قال تعالى: (أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) (١)، وقال سبحانه: (فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا) (٢).

وعن علي (عليه السلام):

تغرب عن الأوطان في طلب العلي

وسافر ففي الأسفار خمس فوائد

{كالفرار من الزحف، وإباق العبد، وسفر الزوجه بدون إذن الزوج} فيما إذا لم تعلم رضاه {في غير الواجب} المضيق، فإنه إذا كان واجباً مضيقاً لا حرمة، بل وجوب لأنه لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق، وقيد التضيق لإخراج ما إذا لم يكن مضيقاً، فإنه يحرم السفر، إذ الواجب المعين مقدم على الواجب الموسع.

{وسفر الولد مع نهى الوالدين في غير الواجب} أما الواجب فهو مقدم على أمرهما \_ كما سبق وجهه \_ كما أنه يلزم أن يقيد الواجب بالمضيق وبالتعيين، أما المضيق فلما عرفت، وأما التعيين فإنه إذا كان تخييراً أو كفائياً وكان من فيه الكفاية لزم على الولد إطاعتها، والعدول إلى العدل الثاني من التخيير، وإلقاء المهمة على غيره في الكفائي.

ثم إنه قد سبق في بعض مباحث هذا الكتاب الإشكال في إطلاق وجوب إطاعتها على الولد وإن القدر المتيقن من الأدلة حرمة المخالفة التي تؤدي

ص: ١٠٢

---

١- سورة الحج: الآية ٤٦.

٢- سورة الملك: الآية ١٥.



وكما إذا كان السفر مضرًا لبدنه وكما إذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه ونحو ذلك

إلى أذيتهما فيما لا يتضرر به الولد، فالأذية مع تضرره أيضا لا دليل على حرمتها مثلا إذا أمره الوالد أن يطلق زوجته أو يصرف ماله في بناء مسجد وكان يتأذى الوالد إذا لم يفعل الوالد ذلك لم تجب إطااعته.

{وكما إذا كان السفر مضرًا لبدنه} ولو ضرراً نفسياً، فليس المراد بالبدن في قبال النفس.

ثم إنه قد سبق أن ذكرنا أنه لا دليل على حرمة كل إضرار، بل الضرر الزائد الذي علم من الشارع عدم إرادته، وسيأتي في بعض المباحث أيضاً.

{وكما إذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه} حيث إن السفر يكون حراماً حينئذ، وشرط الرجحان إنما هو لأجل عدم انعقاد النذر بدون الرجحان، كما قرر في كتاب النذر.

{ونحو ذلك} من الموارد، ويدل على أصل هذا الشرط في الجملة روايات متواتره.

كروايه عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «من سافر قصر وأفطر، إلا أن يكون رجلاً سفره إلى صيد أو في معصية الله أو رسوله لمن يعصى الله أو في طلب عدو أو شحنة أو سعيه أو ضرر على قوم مسلمين» (١).

وموثقه عبيد بن زرارته قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج إلى الصيد أيقصر أم يتم؟ قال: «يتم لأنه ليس بمسير حق» (٢).

ص: ١٠٣

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٩ الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١١ الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.

وروايه أبى سعيد الخراسانى قال: دخل رجلان على أبى الحسن الرضا (عليه السلام) بخراسان فسألاه عن التقصير؟ فقال لأحدهما: «وجب عليك التقصير لأنك قصدتني»، وقال للآخر: «وجب عليك التمام لأنك قصدت السلطان»<sup>(١)</sup>.

ومرسله ابن أبى عمير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يفطر الرجل فى شهر رمضان إلا فى سبيل حق»<sup>(٢)</sup>.

وخبر حماد بن عثمان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ)<sup>(٣)</sup>، قال: «الباغى باغى الصيد والعادى السارق ليس لهما أن يأكلا- الميتة إذا اضطرا إليها هى حرام عليهما ليس هى عليهما كما هى على المسلمين، وليس لهما أن يقصرا فى الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

أقول: إذا كان خوف التلف لزم الأكل عقلاً- لأنه أخف المحرمين، كما إذا توسط الدار الغصبيه وجب عقلا عليه الخروج لأنه أخف المحرمين.

وخبر إسماعيل بن أبى زياد، عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: «سبعة لا يقصرون الصلاة \_ إلى أن قال \_ والرجل يطلب الصيد يريد لهو الدنيا، والمحارب الذى يقطع السبيل»<sup>(٥)</sup>.

ص: ١٠٤

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٠ الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٩ الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
  - ٣- سورة البقرة: الآية ١٧٣.
  - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٧ الباب ٢٣ فى الصلاة فى السفر ح ٤٨.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٠ الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.

وموثقه سماعه قال: سألته عن المسافر \_ إلى أن قال \_ : «ومن سافر قصر الصلاة وأفطر، إلا أن يكون رجلاً مشياً لسلطان جائر أو خرج إلى الصيد» (١).

وخبر ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة أيقصر الصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يشيع الرجل أخاه في الدين فإن التصيد مسير باطل لا تقصر الصلاة فيه». وقال (عليه السلام): «يقصر إذا شيع أخاه» (٢).

وخبر عمران بن محمد بن عمران القمي عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يخرج إلى الصيد مسيره يوم أو يومين أو ثلاثة، يقصر أو يتم؟ قال: «إن خرج لقوته وقوت عياله فليفطر وليقصر، وإن خرج لطلب الفضول فلا ولا كرامه» (٣).

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن من يخرج من أهله بالصقوره البزاه والكلاب يتنزه الليله والليلتين والثلاث، هل يقصر من صلاته أم لا- يقصر؟ قال (عليه السلام): «إنما خرج في لهو لا يقصر». قلت: الرجل يشيع أخاه اليوم واليومين في شهر رمضان؟ قال: «يفطر ويقصر فإن ذلك حق عليه» (٤).

ص: ١٠٥

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٠ الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.
  - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٨ الباب ٢٣ في الصلاة في السفر ح ٤٩.

أو كان غايته أمراً محرماً

والرضوى (عليه السلام): «والسفر الذى يجب فيه التقصير فى الصوم والصلاه هو سفر فى الطاعة مثل الحج والغزو والزيارة وقصد الصديق والأخ وحضور المشاهد وقصد أخيك لقضاء حقه والخروج إلى ضيعتك أو مال تخاف تلفه أو متجر لا بد منه، فإذا سافرت فى هذه الوجوه وجب عليك التقصير، وإن كان غيره هذه الوجوه وجب عليك التمام».

وقال (عليه السلام): «وسائر الأسفار التى ليست بطاعة مثل طلب الصيد والنزاهه ومعاونه الظالم \_ إلى أن قال \_: فلا تقصر فى الصلاه والصوم».

وقال (عليه السلام): «ولا يحل التمام فى السفر إلا لمن كان سفره لله عز وجل معصيه»<sup>(١)</sup>.

أقول: قوله: «والنزهه» من تتمه الصيد، لا أن سفر النزهه مما لا يقصر فيه.

وفى روايه الدعائم، قال (عليه السلام): «سبعة لا يقصرون الصلاه، المحارب يعنى قاطع الطريق، والباغى على المسلمين والسارق وأمثالهم»<sup>(٢)</sup>.

وقد تبين من الروايات السابقه لزوم التمام فى ما إذا كان نفس السفر حراماً، بالإضافة إلى أنه مورد الإجماعات المتواتره، فلا حاجه إلى مناقشه من قال بعدم دلالة بعض الأدله على ذلك، كما تبين من هذه الروايات ما ذكره بقوله: {أو كان غايته أمراً محرماً} فلا حاجه إلى الاستدلال لذلك بأن السفر لغايه محرمه محرم فى نفسه، مع قطع النظر عن النص حتى يقال بأن مقدمه المحرم ليست بمحرمه.

ص: ١٠٦

---

١- فقه الرضا: ص ١٦ س ١٥ و ٢٠ و ٢٦.

٢- كما فى جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٦٥ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافرين ح ٢.

كما إذا سافر لقتل نفس محترمه أو للسرقة أو للزنا أو لإعانه ظالم أو لاختد مال الناس ظلماً ونحو ذلك، وأما إذا لم يكن لأجل المعصيه لكن تتفق في أثنائه مثل الغيبه وشرب الخمر والزنا ونحو ذلك مما ليس غايه للسفر فلا يوجب التمام، بل يجب معه القصر والإفطار.

أما قول الفقيه الهمداني (١) (رحمه الله) بأن السفر إذا قصد به التوصل إلى الحرام فهو محرم جزماً بشهادته العرف والعقل، فلم يظهر وجهه بعد أن تحقق في محله عدم حرمة مقدمه.

{كما إذا سافر لقتل نفس محترمه} بالنسبه إلى المسافر، وإن لم تكن محترمه في نفسها، كما إذا سافر غير الولي لقتل من قتل إنساناً، إذ لا يحق لغير الولي \_ بالشروط المذكوره في باب القصاص \_ أن يقتل القاتل، إلى غير ذلك من الأمثله.

{أو للسرقة أو للزنا أو لإعانه ظالم أو لأخذ مال الناس ظلماً، ونحو ذلك} من المحرمات، ولا فرق في ذلك بين كون المحرم كبيره أو صغيره لإطلاق الأدله، كما إذا سافر للنظر إلى امرأه غير محرم، إن قلنا بأنه صغيره.

{وأما إذا لم يكن} السفر {لأجل المعصيه، لكن تتفق في أثنائه مثل الغيبه وشرب الخمر والزنا ونحو ذلك مما ليس غايه للسفر فلا- يوجب التمام، بل يجب معه القصر والإفطار} كما ذكره غير واحد، لإطلاق أدله القصر بعد أن لم تشمل له الأدله السابقه، واحتمال وجوب التمام في هذه الصوره أيضاً لمرسله

ص: ١٠٧

ابن أبى عمير حيث يطلق على مثل من يسافر ويشتغل فى سفره بالملاهى والمحرمات أنه ليس فى سبيل حق، وكذا إذا لم يقصد الحرام غايةً لكنه علم بأنه يصدر منه، كما إذا علم أنه إذا سافر إلى بغداد وقع فى الزنا، فإنه يقال عرفاً أن سفره ليس فى سبيل حق، مدفوع بأن المنصرف من المرسله هو القصد لا العلم واتفاق المعصيه، فإن استعماله فى الأمرين مسامحه عرفيه.

وقد علم مما تقدم حكم ثلاثه من الأقسام الأربعة التى ذكرناها فى أول المسأله، وبقي حكم الرابع والخامس، ذكر أولهما المصنف فى المسأله التاليه، كما ذكر ثانيهما فى المسأله التى بعدها.

{مسألة \_ ٢٧}: إذا كان السفر مستلزماً لترك واجب كما إذا كان مديوناً وسافر مع مطالبه الديان وإمكان الأداء في الحضر دون السفر ونحو ذلك فهل يوجب التمام أم لا، الأقوى التفصيل بين ما إذا كان لأجل التوصل إلى ترك الواجب أو لم يكن كذلك، ففي الأول يجب التمام

{مسألة \_ ٢٧ \_ : إذا كان السفر مستلزماً لترك واجب، كما إذا كان مديوناً وسافر مع مطالبه الديان وإمكان الأداء في الحضر دون السفر ونحو ذلك} كما إذا ترك سفر الحج الواجب المضيق وسافر لزياره صديق مثلاً، إلى غيرهما من الأمثلة {فهل يوجب التمام} كما احتمل، واستدل له بأمرين:

الأول: شمول الأدله له، لصدق كون مسيره باطلا كما في النص، وكذا يصدق عليه أنه ليس في سبيل حق، فإن العرف يقولون كيف يكون سفره في سبيل الحق وقد أوجب تأخير حق الناس.

الثاني: إن الأمر بالشئ ينهي عن ضده، فإذا أمر بإعطاء الدين وكان السفر ضده، كان الأمر بالأداء يوجب النهي عن السفر، والسفر المنهي عنه حرام، {أم لا} بل الواجب القصر لعدم تسليم صدق كون المسير باطلاً، ولا يصدق أنه ليس في سبيل حق، فإن زائر الحسين (عليه السلام) وهو مديون يصدق عليه أن مسيره حق وأنه في سبيل حق، كما لا نسلم كون الأمر بالشئ ناهياً عن ضده \_ حسب ما قرر في الأصول \_ وعليه فإطلاقات أدله القصر في السفر يشمل المقام.

ولكن {الأقوى} عند المصنف {التفصيل بين ما إذا كان} السفر {لأجل التوصل إلى ترك الواجب، أو لم يكن كذلك، ففي الأول يجب التمام} لأن السفر حينئذ

دون الثاني، لكن الأحوط الجمع في الثاني.

يكون لغايه محرمه، وقد تقدم أن السفر لغايه محرمه حرام، ويؤيده كون الفرار من الزحف حراماً، إذ ليس ذلك إلا لأجل أنه لغايه محرمه هي عدم حضور الحرب.

{دون الثاني} لأنه ليس لغايه محرمه فتشمله أدله القصر {لكن الأحوط الجمع في الثاني} لاحتقال صدق سفر المعصيه عليه، خصوصاً إذا كان ملتفتاً إلى أنه يوجب تأخير الدين الواجب، والأظهر هو إطلاق القصر كما تقدم وجهه في القول الثاني الذي ذهب إليه غير واحد، فإن الغايه المحرمه توجب التمام ليس في النص، وإنما فهم الفقهاء ذلك من إطلاقات النصوص وبعض أمثلتها، فاللازم النظر إلى نفس النص هل يستفاد منه مثل هذه الصوره حتى تكون مشموله لإطلاقه أم لا، وحيث إن النص لا يشمل هذه الصوره \_ كما عرفت في وجه القول الثاني \_ فإطلاقات القصر محكمه.

ومنه يظهر وجه النظر في قول الفقيه الهمداني (رحمه الله) حيث قال: لو قصد بسفره الفرار عن ذلك التكليف اندرج في موضوع هذا الحكم، حيث إن الفرار من التكليف بذاته أمر قبيح لدى العقل والعقلاء مع اندراجه في الغالب فيما كان لغايه محرمه (١).

كما يظهر وجه النظر في قول المستمسك حيث قال: فالتفصيل بين صوره البناء على المقدميه مع الالتفات إلى ترتب ترك الواجب فيجب التمام، وبين غيرها فيجب القصر في محله (٢)، انتهى.

ص: ١١٠

---

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٤١ س ٣١.

٢- المستمسك: ج ٨ ص ٤٩.



{مسأله \_ ٢٨}: إذا كان السفر مباحاً لكن ركب دابه غصبيه، أو كان المشى فى أرض مغصوبه، فالأقوى فيه القصر،

{مسأله \_ ٢٨}: إذا كان السفر مباحاً لكن ركب دابه غصبيه، أو كان المشى فى أرض مغصوبه، فالأقوى فيه القصر { لإطلاق أدله القصر، وعدم شمول نصوص حرمة السفر الموجبه للتمام للمقام، فإنها مختصه بما لو كان السفر بما أنه طى للمسافه حراماً، لا- ما إذا كان التحريم بلحاظ كونه متصرفاً فى مال الغير بركوب أو مشى عليه أو ما أشبهه، ولذا ذهب غير واحد من محققى المتأخرين إلى وجوب القصر، خلافاً لصاحب الجواهر حيث ذهب إلى التمام حتى فيما إذا كانت نعل دابته مغصوبه حيث إنه يؤدى إلى حرمة قطعه للمسافه فيكون السفر حراماً.

وربما يجاب عن دليل القصر \_ المتقدم \_ بأن السفر بدون إذن للزوجه أيضاً مثل السفر على دابه غصبيه، فكما أن طى المسافه بما هو هو فى الثانى ليس حراماً، وإنما المحرم لحاظ التصرف فى مال الغير، كذلك طى المسافه بما هو هو ليس حراماً فى الأول، بل المحرم كونه خروجاً من البيت بدون إذن الزوج.

وفيه: ظهور الفرق بين الأمرين، فإن فى السفر على دابه مغصوبه يعمل المسافر حراماً مقارناً للسفر، مثل ما إذا كان ينظر فى طريقه إلى الأ-جنبيه أو يستمع إلى صوت الغناء، بخلاف السفر بدون إذن الزوج، فإن نفس حركته حرام، ولذا لا يصدق عرفاً (مسير باطل) على الأول دون الثانى، فإنه يصدق عليه عرفاً.

ومنه يعلم وجه النظر فى ميل السيد الحكيم إلى وجوب التمام، كما يظهر وجه النظر فى تعليق جماعه من المعلقين على قوله:

{وإن كان الأحوط الجمع} بإلزام الاحتياط، وقد تبين مما سبق حال ما إذا كان لباسه أو بعض ما معه حراماً، وأنه لا يؤثر في تحريم السفر، فالإلزام عليه القصر، أما تفصيل الفقيه الهمداني (رحمه الله) بين ركوب دابه غصبيه فالقصر، وبين المشى في أرض مغصوبه فالتمام، بدعوى أن قطعه لهذه المسافه من حيث هو حرام، فلم يظهر وجهه بعد رؤيه العرف وحده المثالين في عدم صدق مسير الباطل ونحوه على أى منهما.

{مسألة ٢٩ \_}: التابع للجائر إذا كان مجبوراً أو مكرهاً على ذلك أو كان قصده دفع مظلمه أو نحوها من الأغراض الصحيحة المباحه أو الراجحه قصر

{مسألة ٢٩ \_}: التابع للجائر إذا كان مجبوراً أو مكرهاً على ذلك {، والأول: كما إذا شد يديه ورجليه وأركبه المركب.

والثاني: كما إذا هدهد أنه إذا لم يسافر معه أوقع به الضرر {أو كان قصده دفع مظلمه أو نحوها من الأغراض الصحيحة المباحه أو الراجحه قصر}.

الظاهر أن متابعه الجائر محرمه، لأنها تزيد في شوكته وسواده، ولذا تقدم في روايه الخراساني وجوب التمام لمن قصد السلطان(١)، وفي موثقه سماعه وجوب التمام للمشيع للسلطان الجائر(٢)، وعليه فاللازم في قصره للصلاه أن يكون هذا الحرام مزاحماً بواجب أهم أو مساو للحرام، أو كان مضطراً للمشايعة حيث إن الاضطرار يرفع الحكم، ولو كان اضطراره لأمر ديني كقضاء حوائج إخوانه المؤمنين، أو دنيوي كتوقف تجارته على ذلك، فإن الاضطرار شامل لمثل ذلك، ولا يقال للتاجر ارفع يدك عن التجاره لاستلزام تجارتك بتبعيه الجائر، كما لا يقال له ارفع يدك عن التجاره لاستلزام تجارتك إعطاء الضريبه التي هي إعانه على الإثم، أو إعطاء الضرائب غير المشروعه، وعلى هذا فمطلق كون القصد من التبعيه غرضاً صحيحاً مباحاً أو راجحاً لا يصحح جواز المشايعة، اللهم

ص: ١١٣

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٠ الباب ٨ من ابواب صلاه المسافر ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٠ الباب ٨ من أبواب صلاه المسافر ح ٤.

وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان مختاراً وكانت تبعيته إعانه للجائر في جوره وجب عليه التمام، وإن كان سفر الجائر طاعه فإن التابع حينئذ يتم مع أن المتبوع يقصر.

إلا- أن يقال إن ما ذكر داخل في قوله: (كان مجبوراً أو مكرهاً) كما ليس ببعيد، ولذا يقول التاجر أنا مجبور من اتباعه لأجل مصالحه.

{وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان مختاراً وكان تبعيته إعانه للجائر في جوره} ولو كانت الإعانه بنحو زياده شوكته وتكثير سواده، أو دخوله في أعوان الظلمه عرفاً {وجب عليه التمام، وإن كان سفر الجائر طاعه} كالحج الواجب، أو زياره الحسين (عليه السلام) المستحبه {فإن التابع حينئذ يتم} لأن سفره معصيه {مع أن المتبوع يقصر} لأن سفره طاعه، وكذا إذا كان سفر الجائر مباحاً، وقصه الإمام مع إبراهيم الجمال الذي كرى دوابه للخليفه في الحج حيث منعه الإمام (عليه السلام) مشهوره، وربما تنعكس المسأله حيث يجب على التابع القصر لكونه مكرهاً، وعلى المتبوع التمام لكونه في سفر المعصيه.

ثم إنك حيث عرفت أن مثل ركوب الدابه المغصوبه لا يوجب حرمة السفر، تعرف أن استصحاب إنسان جبراً عليه لا يوجبها أيضاً، وكذلك إذا حمل خيمه مغصوبه على دابه مباحه، كما صرح به المستند.

{مسألة \_ ٣٠}: التابع للجائر المعد نفسه لامتنال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالاً لأمره، فإن عد سفره إعانه للظالم في ظلمه كان حراماً، ووجب عليه التمام، وإن كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه إعانه مباحاً، والأحوط الجمع، وأما إذا لم يعد إعانه على الظلم فالواجب عليه القصر.

{مسألة \_ ٣٠ \_}: التابع للجائر المعد نفسه لامتنال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالاً لأمره {ولو كان امتثالاً لأمره العام} فإن عد سفره إعانه للظالم في ظلمه كان حراماً، ووجب عليه التمام {لما دل على حرمة إعانه الظالم} {وإن كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه إعانه مباحاً} إذ كل سفر يلاحظ إباحته وحرمة بعد ملاحظه العناوين المختلفه المكتنفه به بعد الكسر والانكسار، كما هو واضح.

{والأحوط الجمع} كأنه لملاحظه عنوانه الأولى وعنوانه الثانوى، لكن هذا الاحتياط ضعيف، وقد تقدم في روايتى الخراسانى وسماعه ما يدل على وجوب التمام.

{وأما إذا لم يعد إعانه على الظلم} ولا إعانه للظالم بحيث يدخل في عنوان أعوان الظلمه بسفره، كما عرفت في المسألة السابقة {فالواجب عليه القصر} لإطلاق أدلته بعد عدم شمول أدله سفر المعصيه له، أما تعليق السيد البروجردى (رحمه الله) على المتن بقوله: لا محرماً بوجهه أخرى(١)

ص: ١١٥

فهو خارج عن محل البحث، اللهم إلا إذا أراد التنبيه إلى كثره استلزام السفر بأمر الظالم لمحرّم، وإن لم تكن إعانه.

ص: ١١٦

{مسألة \_ ٣١}: إذا سافر للصيد

{مسألة \_ ٣١}: إذا سافر للصيد { فهل سفره حلال مطلقاً، كما يظهر من بعض الفقهاء، أو يفصل بين سفر الصيد للقوت والتجاره فالسفر محلل، وإن كان لهواً فهو حرام كما صرح به آخرون، احتمالان، الظاهر الثانى.

أما الحليه للتجاره والقوت فلا إطلاق أدله الاكتساب ونحوها، بل لم أجد من قال بالحرمة لذلك، ومثله ما إذا كان للإنفاق فى سبيل الله عيناً أو ثمنًا، كما إذا صار لأجل أن يبيع وينفق ثمنه فى بناء مسجد أو ما أشبهه، وبالجمله كلما كان غير لهو فهو حلال.

وأما حرمة صيد اللهو فهو المشهور، بل نسب إلى ظاهر الفتاوى، ويدل عليه غير واحد من الروايات، وهى وإن كان بعضها ضعيف السند وبعضها ضعيف الدلاله، إلا أن فى بعضها الآخر كفايه، بالإضافة إلى جبر الضعيف بالشهره المحققه قديماً وحديثاً، وهى مستنده إلى هذه الروايات.

فعن عبيد بن زرارته قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يخرج إلى الصيد أيقصر أم يتم؟ قال: «يتم لأنه ليس بمسير حق» (١١٢).

وعن ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة أيقصر الصلاة؟ قال: «لا، إلا أن يشيع الرجل أخاه فى الدين وإن التصيد \_ الصيد \_ مسير باطل لا يقصر الصلاة فيه». وقال: «يقصر إذا شيع أخاه» (١٢٢).

وروايه زيد النرسى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سأله بعض أصحابنا

ص: ١١٧

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١١ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافر ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافر ح ٧.

عن طلب الصيد وقال: إني رجل ألهو بطلب الصيد وضرب الصوالج واللهو بلعب الشطرنج؟ قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أما الصيد فإنه مبتغى باطل، وإنما أحل الله الصيد لمن اضطر إلى الصيد، فليس المضطر إلى طلبه سعيه فيه باطلاً، ويجب عليه التقصير في الصلاة والصيام جميعاً إذا كان مضطراً إلى أكله، وإن كان ممن يطلبه للتجارة وليست له حرفة إلا من طلب الصيد فإن سعيه حق، وعليه التمام في الصلاة والصيام، لأن ذلك تجارته، فهو بمنزلة صاحب الدور الذي يدور الأسواق في طلب التجارة، أو كالمكاري والملاح ومن طلبه لاهياً وأشراً وبطراً، فإن سعيه ذلك سعى باطل وسفره باطل، وعليه التمام في الصلاة والصيام، وإن المؤمن لفي شغل من ذلك شغله طلب الآخرة عن الملهي، وأما الشطرنج فهو الذي قال الله عز وجل: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) (١٧)، والغناء وإن المؤمن عن جميع ذلك لفي شغل ما له وللملهي، فإن الملهي تورث قساوه القلب وتورث النفاق، وأما ضربك بالصوالج فإن الشيطان معك يركض والملائكة يتنفرونك، وإن أصابك شيء لم توجر، ومن عثر به دابته فمات دخل النار» (٢٢).

والرضوى قال (عليه السلام): «وسائر الأسفار التي ليست بطاعه مثل طلب الصيد والتزهر ومعاونه الظالم \_ إلى أن قال \_: فلا تقصر في الصلاة ولا في الصوم» (٢٣).

ص: ١١٨

---

١- سورة الحج: الآية ٣٠.

٢- كما عن مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٤٣ س ٣٥.

٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢٠.



ورواه المروزي عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «أربع يفسدون القلب وينبتن النفاق في القلب كما ينبت الماء الشجر، استماع اللهو والبذاء وإتيان باب السلطان وطلب الصيد»<sup>(١)</sup>.

ويؤيد هذه الروايات جملة من الروايات الأخر الدالة على أن الصيد لهو، أو أن سفر الصائد لا تقصير فيه، بضميمة أن المتبادر من اللهو هنا القسم الحرام منه، وأن المتبادر من عدم التقصير كونه لأجل أن السفر معصية، ولو كان هذان التبادران من جهة القرائن الداخليه والخارجيه.

مثل ما رواه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن يخرج من أهله بالصقور والبزاه والكلاب يتنزه الليله والليلتين والثلاثه، هل يقصر من صلاته أم لا يقصر؟ قال: «إنما خرج في لهو لا يقصر»<sup>(٢)</sup>.

ورواه الفقيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) \_ ورواه القمي مرفوعاً \_ قال: قلت له: الرجل يخرج إلى الصيد مسيره يوم أو يومين أو ثلاثه أيام يقصر أم يتم؟ فقال (عليه السلام): «إن خرج لقوته وقوت عياله فليطهر وليقصر، وإن خرج لطلب الفضول فلا ولا كرامه»<sup>(٣)</sup>.

ثم إنه ربما يستدل للحرمة أيضاً بأمرين آخرين:

ص: ١١٩

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٣ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافر ح ٩.
  - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٨ الباب ٢٣ في الصلاه في السفر ح ٤٩.
  - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٧ الباب ٢٣ في الصلاه في السفر ح ٤٧. الفقيه: ج ١ ص ٢٨٨ الباب ٥٩ في صلاه السفر ح ٤٧.

الأول: إنه إيذاء للحيوان المحترم من غير مجوز شرعي، وأذيه الحيوان المحترم حرام، أما الصغرى فواضح، وأما الكبرى فلما يفهم من مختلف الروايات، مثل ما دل على أن امرأه دخلت النار في هرة، وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لمن أبقى حمل دابته عليها في حال وقوفها فلم يحلها: «فليستعد للحساب يوم القيامة»، وما ورد من أن الإمام السجاد (عليه السلام) لم يضرب دابته بسوط قائلاً: «لولا مخافه القصاص»، إلى غير ذلك.

الثاني: إنه إسراف للمال المحترم، فإن من يصيد اللهو يترك الصيد بدون استفادة منه.

أقول: الدليلان وإن كانا يدلان على الحرمة، إلا أنه لا كليهما، لإمكان الصيد بدون إيذائه في شبك أو نحوه، وإمكان أن اللامهي يستفيد من صيده في أكله أو إعطائه لغيره، أو الاستفادة منه بأنحاء آخر، كجعله في حديقته الحيوانات حياً، أو بعد التحنيط لأجل التزيين ونحوه.

هذا أما من قال بعدم حرمة الصيد للهوى، بل عن المقدس البغدادي (١) أنه أنكر حرمة أشد الإنكار وجعله كالتنزه بالمناظر البهيجه والمراكب الحسنه ومجامع الأنس ونظائرها مما قضت السيره القطعيه بإباحتها، فقد استدلل لذلك بأمور:

الأول: قوله تعالى: (وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا) (٢) مما إطلاقه

ص: ١٢٠

---

١- كما في مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٤٣ س ٣١.

٢- سورة المائدة: الآية ٩٦.

يدل على الحليه فى حال غير الإحرام، وكذا قوله تعالى: (أَحَلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ) (١٧)، وقوله: (لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا) (٢٢)، لوحده المناط فى صيد البر والبحر، تحريماً وتحليلاً.

الثانى: الأصل.

الثالث: السيره المستمره بين الصائدين من غير إنكار.

الرابع: إطلاقات التمتع بالحياه وتسخير ما فى الكون للإنسان.

الخامس: قوله تعالى: (مُكَلِّبِينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) (٣٢) فإنه يستفاد منه حليه الصيد.

السادس: عدم إنكار الإمام الجواد (عليه السلام) على المأمون لما صاد مع أن صيده كان لهواً قطعاً.

السابع: بعض الروايات، مثل ما رواه عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يتصيد؟ فقال: «إن كان يدور حوله فلا يقصر، وإن كان تجاوز الوقت فليقصر» (٤٤)، فإن إطلاقه شامل لكل صيد.

والرضوى، قال (عليه السلام): «ولا يحل التمام فى السفر إلا لمن كان سفره

ص: ١٢١

١- سورة المائدة: الآية ٩٦.

٢- سورة النحل: الآية ١٤.

٣- سورة المائدة: الآية ٤.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥١١ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافر ح ٢.

فإن كان لقوته وقوت عياله قصر

لله عز وجل معصيه أو سفراً إلى صيد»<sup>(١١)</sup>. فإن ظاهر المقابلة بين الأمرين أن سفر الصيد ليس معصيه، وإطلاقه يقتضى عدم الفرق بين أقسام الصيد.

ثم إن القوت والتجاره من باب المثال، وإلا فالمراد كلما كان هناك داع عقلائى فى الصيد لم يردع عنه الشارع، كما إذا كان يسافر لصيد الحيوانات المؤذيه لإبادتها، أو لصيد الحيوانات لأجل إجراء الاختبارات عليها، أو لأجل جعلها سماداً للأشجار، أو كان مريضاً رأى الأطباء أن علاجه فى التلهى بالصيد، إلى غير ذلك من الأمثله، ومن ما تقدم علم عدم الفرق بين صيد الحيوان المحلل أو المحرم، وبين صيد البر أو الجو أو البحر.

وهل يشمل الصيد الحرام ما إذا كان يصيد مثل النمل ونحوه؟ احتمالان، وكذلك احتمالان فيما إذا أراد تقويه تدريبه فى الرمي بالصيد، وإن كان لا يبعد دخوله فى الصيد الحلال، والظاهر أن الحركة لأجل الصيد الحرام محرمة، وإن لم يكن سفراً، كما إذا خرج إلى أطراف البلد لأجل الاصطياد، لو حده المناط فى المقامين.

ثم إذا كان قصده من الصيد اللهو فهو حرام، وإن تقوت بما يصطاد، كما أنه لو انعكس بأن كان قصده من الصيد التجاره أو القوت أو ما أشبه فهو حلال وإن تلهى بالاصطياد، وذلك لأن المعيار الصدق العرفى، ففى الأول يقال الصيد اللهو، وفى الثانى يقال الصيد لأجل القوت.

هذا تمام الكلام فى أصل الصيد، وأما مسأله التقصير من الصلاه وعدمه {فإن كان} الصيد {لقوته وقوت عياله قصر} بلا إشكال ولا خلاف، كما ادعى عدم الخلاف جملة

ص: ١٢٢

بل وكذا لو كان للتجاره

منهم التنقيح والذخير، بل ظاهر الجواهر أن عليه الإجماع نقلاً وتحصيلاً، وفي المستند بلا خلاف فيه على ما صرح به جماعه، بل بالإجماع كما عن المنتهى والتذكرة.

وذلك لإطلاق ما دل على القصر في السفر، وما دل على حليه الاكتساب والتقوت، بل ربما كان واجباً إذا توقف قوته عليه، كما هو كثير في أهل الغابات وصيادي الأسماك والطيور في الأرياف ونحوها، وأدله حرمه سفر الصيد لا تشمل المقام، لأن سفره ليس مسير باطل وليس خروجاً للهو، وقد تقدم في مرسل القمي قوله (عليه السلام): «إن خرج لقوته وقوت عياله فليقصر وليقصر».

والظاهر أن ليس المراد العيال الواجبى النفقه، بل كل من يعولهم، كما أن الظاهر أن المراد بالقوت أعم من القوت مباشره أو القوت بالواسطه، كما إذا كان يبيع الصيد حياً أو ميتاً ليعيش بثمره.

{بل وكذا لو كان للتجاره} لإطلاق أدله القصر وعدم شمول أدله سفر اللهو له، وهذا هو المشهور بين المتأخرين كما نسب إليهم، بل قيل إن عليه كافة المتأخرين، واختاره من القدماء السيد والعماني والديلمي، وعن المدارك بعد أن ذكر القصر في ما إذا كان لقوته قال: والأصح إلحاق صيد التجاره به، كما اختاره المرتضى وجماعه (1)، انتهى.

لكن عن جماعه من القدماء التفصيل في السفر لتجاره بين الصلاه فلا تقصر

ص: ١٢٣

١- المدارك: ص ٢٤٧ س ٨.

وإن كان الأحوط فيه الجمع

وبين الصوم فيقصر، بل نسب بعض هذا التفصيل إلى المشهور بينهم، وعن السرائر أن أصحابنا أجمعوا على ذلك فتياً وروايةً، وقد استدلوا لذلك بأمرين:

الأول: الإجماع المنقول في كلام الحلّي.

الثاني: بعض الروايات:

كمرسله المبسوط حيث قال: وإن كان للتجاره دون الحاجه روى أصحابنا أن يتم الصلاه ويفطر الصوم(١).

ومرسله السرائر حيث قال: وروى أصحابنا بأجمعهم أنه يتم الصلاه والتقصر في الصوم(٢).

والرضوى (عليه السلام): «وإذا كان صيده للتجاره فعليه التمام في الصلاه والقصر في الصوم».

ويرد على الإجماع، بالإضافة إلى أنه منقول وثابت خلافه، أنه محتمل الاستناد، ومثله ليس بحجه، وعلى الروايات بضعفها سنداً، والانجبار بالشهره القدمائيه إنما يتم لولم تعارض بالشهره عند المتأخرين، بالإضافة إلى ما ورد من التلازم بين الإفطار وقصر الصلاه مما يوهن الجبر المذكور.

{وإن كان الأحوط فيه الجمع} بين القصر والتمام، ثم الظاهر أن العامل للتاجر ولمريد القوت حكمه حكم التاجر ومريد القوت، وإن العامل لللاهى،

ص: ١٢٤

---

١- المبسوط: ج ١ ص ١٣٦ س ٦.

٢- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢٦.

وإن كان لهوًّا \_ كما يستعمله أبناء الدنيا \_ وجب عليه التمام، ولا فرق بين صيد البر والبحر، كما لا فرق بعد فرض كونه سفرًا بين كونه دائرًا حول البلد وبين التباعد عنه

كما إذا أمر خادمه أن يرمى الطير ليأنس بمنظره حكمه حكم اللاهية، أما إذا كان العامل يرميه لقوت نفسه أو لتجارته، وإن كان المستأجر يريد به اللهو، فهو للآمر سفر تمام وللرامي قصر، لأن الأول يلهو بذلك والثاني يقصد به الأمر المحلل.

ومنه يعلم أن الصائدين إذا كان أحدهما لاهياً والآخر مريدًا للقوت، فرميا صيداً معاً أو متعاقبا كان لكل حكمه.

{وإن كان لهوًّا \_ كما يستعمله أبناء الدنيا \_ وجب عليه التمام} في الصلاة والصيام نصاً وإجماعاً، وقد تقدمت الروايات الدالة على ذلك، كما أن الإجماعات على ذلك في كلماتهم متواترة.

{ولا- فرق بين صيد البر والبحر} والجو لإطلاق الأدله، واحتمال الانصراف كما في الجواهر إلى صيد البر غير تام، ولو سلم الانصراف فهو بدوى، كما لا- فرق بين أن يكون الصيد حلالاً أو حراماً، وأن يكون الصائد رجلاً أو امرأة، والظاهر أن الصيد لأجل قوت الحيوان حاله حال الصيد لأجل قوت الإنسان لأنه ليس بصيد لهو.

{كما لا فرق بعد فرض كونه سفرًا بين كونه دائرًا حول البلد وبين التباعد عنه} لإطلاق الأدله، ومنه يظهر أن صحيح العيص: سئل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يتصيد؟ فقال: «إن كان يدور حوله فلا يقصر، وإن كان تجاوز الوقت

وبين استمراره ثلاثة أيام وعدمه على الأصح.

فليقصر»<sup>(١)</sup>. لا بد وأن يراد به عدم السفر الشرعي، أو يراد به أنه لم يخرج عن حد الترخص، لأنه حول البلد وإن أراد السفر الشرعي.

{وبين استمراره ثلاثة أيام وعدمه على الأصح} لإطلاق الأدله، خلافاً لما عن الإسكافي حيث قال: المتصيد ماشياً إذا كان دائراً حول المدينة غير مجاور حد الترخص لم يقصر يومين، فإن تجاوز الحد واستمر دورانه ثلاثة أيام قصر بعدها.

وكأنه جمع بين الروايه السابقه، وما في خبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس على صاحب الصيد تقصير ثلاثة أيام، وإذا جاوز الثلاثة لزمه»<sup>(٢)</sup>.

لكن الخبر ضعيف غير معمول به، مع احتمال أن يراد به أن الثلاثة حول البلد دون حد الترخص لاصطياد ما حول البلد، ثم إذا أكمل اصطياد ما حول البلد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث حد الترخص، واحتمل الفقيه الهمداني شوب الروايتين بالتقيه، والله العالم.

ص: ١٢٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافر ح ٨.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١١ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.



{مسأله ٣٢ \_ :الراجع من سفر المعصيه إن كان بعد التوبه يقصر. وإن كان مع عدم التوبه فلا يبعد وجوب التمام عليه، لكون العود جزءاً من سفر المعصيه، لكن الأحوط الجمع حينئذ.

{مسأله ٣٢ \_ :الراجع من سفر المعصيه إن كان بعد التوبه يقصر} كما ذكره المستند وغيره، وعمله في المستمسك تبعاً لغيره بأنه ليس سفرأ في معصيه، وربما علل بأنه يصدق عليه أنه مسير حق ونحو ذلك، فيشملة إطلاقات أدله القصر، لكن ربما يستشكل بأنه إذا صدق عليه سفر المعصيه عرفاً لم ينفع التوبه، فهل الذين رجعوا من قتل الحسين (عليه السلام) إلى الكوفه على فرض توبتهم لا يصدق عليهم أن سفرهم معصيه!، وكذلك الذين رجعوا إلى المدينه من حرب على (عليه السلام) في الجمل على فرض توبتهم، ولا منافاه بين الصدق عرفاً وبين التوبه، وإذا صدق عرفاً كان مشمولاً لأدله التمام، فتأمل.

{وإن كان مع عدم التوبه فلا- يبعد وجوب التمام عليه، لكون العود جزءاً من سفر المعصيه} بل هذا هو الظاهر، وجعله الفقيه الهمداني مقتضى إطلاق النص والفتوى، ونقله عن المحقق القمي، ومنه يظهر الإشكال في نفى الجواهر الإشكال في الترخص في العود وتبعه السيد الحكيم.

نعم لا بد وأن يكون العود جزءاً من سفر المعصيه عرفاً، وإلا لم يكن محكوماً بذاك الحكم، كما إذا ذهب إلى بغداد لشرب الخمر مثلاً، ثم بقي هناك سنه يتاجر ثم رجع إلى بلده فإنه لا يعد جزءاً من سفر المعصيه.

{لكن الأحوط الجمع حينئذ} كما هو ظاهر الشيخ المرتضى في حاشيه النجاه

وكذلك صرح به السيد المجدد الشيرازى، وأما فتوى ابن العم بتعين القصر فلم يظهر وجهه، إلا أن يكون يرى شمول إطلاقات أدله القصر له، بدعوى انصراف أدله التمام فى سفر المعصيه إلى الذهاب فقط، وهو لا يخلو من منع، ثم الظاهر أن سفر صيد اللهو أيضاً محكوم بمثل هذا الحكم فى رجوعه، إذا قلنا بأنه معصيه، وأما إذا لم نقل بذلك فالتمام مطلقاً، إذ لا معنى للتوبه هنا.

نعم إذا لم يصدق على الرجوع جزئيه سفر اللهو كان محكوماً بالقصر، كما عرفت وجهه، وسيأتى فى المسأله الواحد والأربعين حكم من رجع عن سفر كان نفس السفر معصيه.

ص: ١٢٨

{مسألة \_ ٣٣}: إباحة السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستدامه أيضاً، فلو كان ابتداء سفره مباحاً فقصده المعصية في الأثناء انقطع ترخصه ووجب عليه الإتمام وإن كان قد قطع مسافات

{مسألة \_ ٣٣ \_ : إباحة السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستدامه أيضاً} بلا إشكال، بل يظهر من إرسالهم للمسألة إرسال المسلمات أنه بلا خلاف أيضاً.

{فلو كان ابتداء سفره مباحاً فقصده المعصية في الأثناء انقطع ترخصه ووجب عليه الإتمام} لإطلاق ما دل على أن سفر المعصية يوجب التمام.

نعم وقع الكلام في قوله: {وإن كان قد قطع مسافات} بأن قطع مقدار المسافة ثمانية فراسخ وهو لا يقصد المعصية، ثم قصد المعصية ببقية سفره فالذي اختاره الجواهر وتبعه الفقيه الهمداني وغيره وجوب التمام، واستدل له بإطلاق أدله التمام عند كون السفر معصية، فإنه شامل للاستمرار، كما كان شاملاً للابتداء، وتأمل في ذلك الشيخ المرتضى (رحمه الله) ووجهه أن المقيد لأدله القصر في السفر هو إنشاء السفر معصية، لأنه المنصرف من سفر المعصية، كما أن المنصرف من جنبه الحرام ما كان ابتداءً لا ما إذا كان بعد جنبه عن حلال، ولو شك كان استصحاب القصر محكماً ولا ينقض بالعكس، كما إذا قصد المعصية بالسفر ثم بعد المعصية أدام السفر حيث يقصر، وذلك لأن سفر المعصية انتهى فأنتهى حكمه، والقصر \_ في مفروض المتن \_ وإن كان غير بعيد، إلا أنه لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع.

ولو لم يقطع بقدر المسافه صح ما صلاه قصرًا، فهو كما لو عدل عن السفر وقد صلى قبل عدوله قصرًا حيث ذكرنا سابقاً أنه لا يجب إعادتها، وأما لو كان ابتداء سفره معصيه فعدل في الأثناء إلى الطاعة فإن كان الباقي مسافه فلا إشكال في القصر، وإن كانت ملفقه من الذهاب والإياب، بل وإن لم يكن الذهاب أربعة على الأقوى.

ثم إنه لو قطع بقدر المسافه بدون قصد المعصيه وصلى قصرًا، ثم بدا له في إدامه السفر بقصد المعصيه فلا إشكال في صحه ما صلاه قصرًا، لأنه قد أدى تكليفه.

{و} أما {لو لم يقطع بقدر المسافه} كما إذا سافر بقصد الطاعة فرسخاً وصلى هناك قصرًا ثم بدا له في جعل سفره للمعصيه فقد {صح ما صلاه قصرًا، فهو كما لو عدل عن السفر وقد صلى قبل عدوله قصرًا حيث ذكرنا سابقاً} دلالة النص على {أنه لا يجب إعادتها} ومناطق ما ذكرناه سابقاً موجود في المقام.

{و} أما لو كان ابتداء سفره معصيه فعدل في الأثناء إلى الطاعة {كما إذا سافر من كربلاء إلى (المسيب) أقل من ثمانيه فراسخ، أو إلى (المحموديه) أكثر من ثمانيه فراسخ بقصد المعصيه ثم عصى أو لم يعص وصار بناؤه أن يذهب إلى الكاظميه، ومنهما إلى الكاظميه مسافه كامله.

{فإن كان الباقي مسافه فلا إشكال في القصر} لتحقيق الموضوع وهو قصد سفر المباح الموجب لتحقيق الحكم الذي هو القصر {وإن كانت ملفقه من الذهاب والإياب} بشرط أن لا يكون الإياب معدوداً من أجزاء سفر المعصيه، كما تقدم.

{بل وإن لم يكن الذهاب أربعة على الأقوى} كما إذا عدل بعد ذهاب أربعة

وأما إذا لم يكن مسافه ولو ملفقه فالأحوط الجمع بين القصر والتمام، وإن كان الأقوى القصر بعد كون مجموع ما نواه بقدر المسافه ولو ملفقه، فإن المدار على حال العصيان والطاعه، فما دام عاصياً يتم، وما دام مطيعاً يقصر، من غير نظر إلى كون البقيه مسافه أو لا

فراسخ ثم سافر ثلاثه فراسخ ورجع من طريق أطول خمسه فراسخ حتى وصل إلى أول أربه فراسخ، وذلك لما تقدم من أنه لا يلزم أن يكون الذهاب أربه فراسخ.

{وأما إذا لم يكن مسافه ولو ملفقه فالأحوط الجمع بين القصر والتمام} القصر بملاحظه كل المسافه ذهاباً وإياباً، لما سيأتى من قوله: (فإن المدار)، والتمام لأنه بدون قدر قصد المعصيه أقل من المسافه الشرعيه والقدر الذى جاء بقصد المعصيه لا ينضم إلى البقيه، لأن الشارع لم يعط هذا القدر حكم السفر، والتمام هو الأقرب.

أما قوله: {وإن كان الأقوى القصر بعد كون مجموع ما نواه بقدر المسافه ولو ملفقه} فلم يظهر له وجه، وما استدلل له بقوله: {فإن المدار على حال العصيان والطاعه، فما دام عاصياً يتم، وما دام مطيعاً يقصر، من غير نظر إلى كون البقيه مسافه أو لا} فمحل نظر، لما تقدم من أن الظاهر أن الشارع أسقط قدر قصد المعصيه من موضوع السفر، كما أسقط قدر عدم قصد المسافه منه لا أن المجموع سفر، غايته أن التقصير فى حال الطاعه، والتمام فى حال المعصيه، فسفر المعصيه مستثنى، مستثنى من

موضوع السفر الذى حكم عليه الشارع بالقصر، كما يدل عليه قوله (عليه السلام): «فإن التصيد \_ الصيد \_ مسير باطل»<sup>(١)</sup>. وقوله (عليه السلام): «لأنه ليس بمسير حق»<sup>(٢)</sup>، وقوله (عليه السلام): «إلا فى سبيل حق»<sup>(٣)</sup> كما تقدم.

ثم إن فى مرسل السيارى، عن أبى الحسن (عليه السلام): «إن صاحب الصيد يقصر ما دام على الجاده، فإذا عدل عن الجاده أتم، فإن رجع إليها قصر»<sup>(٤)</sup>، ولا يبعد حمله على ما ذكره الشيخ من أنه خرج لا بقصد الصيد ثم عدل عن الطريق بقصد الصيد، وإلا- كان ظاهره مخالفاً لما تقدم من الروايات الداله على إتمام الصائد لهواً الظاهره فى الإتمام من أول ما خرج، ولا يمكن أن تكون هذه المرسله مخصصه لها لضعفها وعدم الجابر لها.

ص: ١٣٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافرين ح ٧.
  - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٧ الباب ٢٣ فى الصلاه فى السفر ح ٤٦.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٩ الباب ٨ من أبواب صلاه المسافرين ح ١.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاه المسافرين ح ٦.

{مسألة \_ ٣٤}: لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه والمعصيه، فمع استقلال داعي المعصيه لا إشكال في وجوب التمام، سواء كان داعي الطاعه أيضاً

{مسألة \_ ٣٤ \_ : لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه والمعصيه { فمع استناد السفر إلى أحدهما فقط لا إشكال في لحوق حكمها، كما إذا فر من الزحف وكان قصده تبعاً بالإضافة إلى ذلك زياره قريب له في مسيره الفرارى، فإنه يصدق عليه أنه مسير باطل وما أشبه من العبارات، وعكسه فيما إذا قصد زياره الكاظم (عليه السلام) وكان قصده ضمناً عمل محرم في بغداد، حيث إن السفر مستند إلى الزياره عرفاً وإنما قصد الحرام تبعي.

وأما مع استناد السفر إلى كليهما، سواء كان كل منهما مستقلاً أو جزءاً بحيث لم يكن يذهب لو لم يكن الداعي الآخر، فالظاهر وجوب التمام، لأن المنصرف من الأدله الداله على اشتراط القصر بمسير حق، وفي سبيل حق، وما أشبه، أن يكون المقوم للسفر حقاً ويكون بجميع أجزائه حقاً، فكما أنه إذا كان بعض الثمانيه باطلاً، كما إذا سافر فرسخاً منه لأجل قتل إنسان محترم لم يكن يقصر كذلك إذا لم يكن المقوم للسفر حقاً، ومن المعلوم أن في الداعيين المستقلين ليس مقوم السفر حقاً، للكسر والانكسار الحاصل من المعلقين المستقلين، ومنه يعلم أنه لا فرق بين أن يكون داعي الحق المنضم واجباً أم لا، فإذا سافر إلى الحج الواجب وكان كل من الحج ومن قتل مسلم محقون الدم داعياً مستقلاً أو بعض الداعي كان عليه التمام.

ومما تقدم يعلم مواضع الصحه والنظر في ما ذكره الماتن بقوله: {فمع استقلال داعي المعصيه لا إشكال في وجوب التمام، سواء كان داعي الطاعه أيضاً

مستقلاً أو تبعاً، وأما إذا كان داعى الطاعة مستقلاً وداعى المعصيه تبعاً أو كان بالاشتراك ففي المسأله وجوه والأحوط الجمع، وإن كان لا يبعد وجوب التمام خصوصاً فى صورته الاشتراك بحيث لو لا اجتماعهما لا يسافر.

مستقلاً أو تبعاً { وهذا تام على ما ذكرناه.

{وأما إذا كان داعى الطاعة مستقلاً وداعى المعصيه تبعاً أو كان بالاشتراك ففي المسأله وجوه {:

وجوب التمام، لأنه سائر بقصد المعصيه فيشمله دليله.

ووجوب القصر، لأن المنصرف من سفر المعصيه ما كانت المعصيه محرکه له، وليس هنا كذلك.

والتفصيل بين صورته استقلال قصد الطاعة وتبعيه قصد المعصيه فالقصر، وبين الاشتراك بكلتا صورتيه فالتمام.

{والأحوط الجمع وإن كان لا يبعد وجوب التمام { قد عرفت وجوب التمام فى صورته الاشتراك بكلتا صورتيه، أما وجوبه فيما إذا كان السفر مستنداً إلى الطاعة عرفاً فالظاهر القصر كما عرفت، ولذا قال السيد البروجردى: وجوب القصر فى الصوره الأولى والإتمام فى الثانيه لا يخلو من قوه (١٢).

{خصوصاً فى صورته الاشتراك بحيث لو لا اجتماعهما لا يسافر { وقد كثر الاختلاف فى المسأله، والأقرب ما ذكرناه، ويعلم حكم ما لو كان سفره ملفقاً من ما ذكر فى هذه المسأله، وما ذكر فى مسأله ما لو كان بعض سفره

ص: ١٣٤



طاعه وبعضه معصيه، كما لو كان بعض سفره بقصد الطاعه، وبعضه بقصدى الطاعه والمعصيه، أو كان بعض سفره بقصد المعصيه وبعضه الآخر بقصدى الطاعه والمعصيه.

ص: ١٣٥

{مسألة \_ ٣٥}: إذا شك في كون السفر معصية أو لا، مع كون الشبهه موضوعيه فالأصل الإباحه إلا إذا كانت حاله السابقه هي المحرمه، أو كان هناك أصل موضوعي كما إذا كانت الحليه مشروطه بأمر وجودي كإذن المولى وكان مسبوقاً بالعدم، أو كان الشك في الإباحه والعدم من جهه الشك في حرمه الغايه وعدمها وكان الأصل فيها الحرمة.

{مسألة \_ ٣٥ \_: إذا شك في كون السفر معصية أو لا مع كون الشبهه موضوعيه { كأن شك في أنه يذهب إلى بغداد لأجل صله الرحم، أو لأجل شرب الخمر، وأن أيهما المحرك وأيهما التبع { فالأصل الإباحه { لأنه الأصل الجارى في الشبهه الموضوعيه التحريميه { إلا إذا كانت حاله السابقه هي المحرمه { فالاستصحاب مقدم على أصل الإباحه، وكذا إذا كانت حاله السابقه هي الحليه فالاستصحاب يقتضى الحل، ولا تصل النوبه إلى أصاله الإباحه، فقول المصنف: الأصل الإباحه، أراد به النتيجة الأعم من البراءه والاستصحاب لا خصوص البراءه.

{أو كان هناك أصل موضوعي كما إذا كانت الحليه مشروطه بأمر وجودي كإذن المولى وكان مسبوقاً بالعدم { فإن الأصل ينفي الشرط وهو حاكم على أصاله الإباحه لتقدم الأصل السببي على الأصل المسببي كما قرر في الأصول.

{أو كان الشك في الإباحه والعدم من جهه الشك في حرمه الغايه وعدمها وكان الأصل فيها الحرمة { إذ أصاله الحرمة تجعل الغايه حراماً تعبداً فيكون من إحراز الموضوع بالأصل الموجب لترتب الحكم.

وأما إذا كانت الشبهه حكميه، كما إذا لم يعلم أن نكاح الكتائبه بالدوام

حلال أو حرام، وسافر بقصد ذلك فلا يبعد وجوب التمام، لأنه كان الواجب عليه الفحص وبدون الفحص يصدق عليه أن مسيره ليس بحق، إذ لا- يحق للإنسان أن يقدم على ما لا يعلم حرمة وحليته في الشبهات الحكميه، وسيأتي في المسأله التاليه ما ينفع المقام.

ص: ١٣٧

{مسألة \_ ٣٦}: هل المدار في الحليه والحرمة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهة الأصول إشكال، فلو اعتقد كون السفر حراماً بتخيل أن الغايه محرمه فبان خلافه، كما إذا سافر لقتل شخص بتخيل أنه محقون الدم فبان كونه مهدور الدم، فهل يجب عليه إعادته

{مسألة \_ ٣٦ \_ : هل المدار في الحليه والحرمة على الواقع أو الاعتقاد، أو الظاهر من جهة الأصول} (أو الظاهر) عدل (لواقع) فكان الأولى أن يقول: "على الواقع وبديله أو الاعتقاد"، {إشكال} والظاهر أن المدار على الاعتقاد، فمن اعتقد أن فلانه أخته من الرضاعه، وسافر لأجل نكاحها، صدق عليه أن مسيره ليس بمسير حق، فإن المنصرف من المسير الحق هو ما يعلم الإنسان حقيقته، ولو كان الواقع هو المناط لم يكن للأصول أثر إذا كانت مخالفه للواقع، كما ليس لها أثر في القضاء والإعاده إذا كانت مخالفه للواقع، فلو توضع بماء مستحب النجاسه وكان طاهراً واقعاً صحت صلاته فلا إعادته ولا قضاء، مع أن ظاهر المصنف إرداف الأصول بالواقع حيث عرفت أن قوله: (أو الظاهر) عدل لقوله: (على الواقع).

هذا فيما إذا اعتقد الحرمة ولم يكن حراماً واقعاً، أما إذا اعتقد الحليه وكان حراماً واقعاً، كما إذا لم يعلم أن من يسافر لأجل نكاحها أخته من الرضاعه، فلا ينبغي الإشكال في أن حكمه القصر، لأنه لا يسمى مسيره بالبطل ونحوه من العبارات الوارده في الروايات.

ومما استظهرناه في طرفي المسألة يظهر مواقع الكلام في قول المصنف: {فلو اعتقد كون السفر حراماً بتخيل أن الغايه محرمه، فبان خلافه كما إذا سافر لقتل شخص بتخيل أنه محقون الدم فبان كونه مهدور الدم فهل يجب عليه إعادته

ما صلاه تماماً أو لا، ولو لم يصل وصارت قضاءً فهل يقضيها قصراً أو تماماً؟ وجهان والأحوط الجمع، وإن كان لا يبعد كون المدار على الواقع

ما صلاه تماماً أو لا { بأن يعيدها قصراً، لأن سفره لم يكن سفر معصيه.

{ولو لم يصل وصارت قضاءً فهل يقضيها قصراً} لحليه سفره واقعاً {أو تماماً} لحرمة اعتقاداً {وجهان} من أن ظاهر الألفاظ الواقعيه، فقله (عليه السلام): «إلا في سبيل حق» (١) و«مسير حق» (٢) و«في معصيه الله أو رسول لمن يعصى الله» (٣) ونحو ذلك مما ورد في الروايات، ظاهر في الحق الواقعي لا الحق الخيالي، وعصيان الله واقعاً لا عصيانه اعتقاداً، وعليه فاللزام اتباع الواقع والقصير في مفروض المتن، ومن أن النصرف من سبيل الحق ومسير الحق عرفاً ما كان قصده كذلك، لاعتبار القصد في القصير والتمام، ولذا لا يسمى من كان قاصداً زياره الكاظميه، لكن انتهى أمره إلى شرب الخمر في بغداد، أن مسيره باطل، كما لا يسمى من كان قصده الشرب لكن لم يتفق له ذلك وإنما زار الكاظميه، أن مسيره حق حين خروجه عن بلده.

{والأحوط الجمع، وإن كان لا يبعد كون المدار على} الاعتقاد كما تقدم وجهه، أما كون المدار على {الواقع} كما لم يستبعده المصنف فقد عرفت،

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٩ الباب ٨ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٧ الباب ٢٣ في الصلاه في السفر ح ٤٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٩ الباب ٨ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.

إذا لم نقل بحرمة التجري، وعلى الاعتقاد إن قلنا بها، وكذا لو كان مقتضى الأصل العملي الحرمة وكان الواقع خلافه أو العكس فهل المناطق ما هو في الواقع أو مقتضى الأصل بعد كشف الخلاف؟

وفي المستمسك: أنه الظاهر من كلمات الأصحاب حيث جعلوا الإباحة شرطاً للسفر كشرط بلوغ المسافه بريدن الظاهر في كونها شرطاً واقعياً لا قصدياً، بل ظاهر النصوص أيضاً لما ذكر (1)، انتهى.

وفيه: عدم تسليم أن ظاهر النصوص ذلك، وحيث إن عبارات الفقهاء مثل عبارات النصوص فاستظهار ما ذكرناه من عبائهم أقرب من استظهار المستمسك منها {إذا لم نقل بحرمة التجري، و} إلا فالمدار {على الاعتقاد إن قلنا بها} لتحقيق الحرمة للسفر حسب الفرض، فإنه وإن لم يكن حراماً أولاً لكنه حرام من جهة التجري، لكن في استثنائه نظر، لأنه وإن قلنا بحرمة التجري، إلا أن المنصرف من الأدلة المحرمات الواقعية لا مثل التجري.

{وكذا لو كان مقتضى الأصل العملي الحرمة وكان الواقع خلافه} كما إذا قصد السفر ليزني بأمه الغير وقد كان المالك وهبها إياه وهو لا يعلم، وإنما ظن الحرمة من جهة الاستصحاب.

{أو العكس} بأن كان مقتضى الأصل الحلية وكان الواقع خلافه، كما إذا سافر ليشرب ماء عصير لم يغل وكان واقعاً قد غلى ولم يذهب ثلثاه {فهل المناطق ما هو في الواقع أو مقتضى الأصل بعد كشف الخلاف} بل قبل كشف الخلاف

ص: ١٤٠

وجهان، والأحوط الجمع وإن كان لا يبعد كون المناط هو الظاهر الذى اقتضاه الأصل إباحه أو حرمة.

كما إذا خالف تكليفه الظاهرى جهلاً أو نسياناً أو مسامحةً أو ما أشبه.

{وجهان} تقدم مدرك كل وجه منهما {والأحوط الجمع وإن كان لا يبعد كون المناط هو الظاهر الذى اقتضاه الأصل إباحه أو حرمة} وقد علم مما تقدم حكم ما إذا قصد الحرام لكن لم يصل إليه وأنه يوجب التمام، ويؤيده إطلاق قوله (عليه السلام) فى خبر عمران: «وإن خرج لطلب الفضول فلا - ولا - كرامه»<sup>(١)</sup>، وقوله (عليه السلام) فى روايه الخراسانى: «لأنك قصدت السلطان»<sup>(٢)</sup>.

ص: ١٤١

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٠ الباب ٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.

{مسأله \_ ٣٧}: إذا كانت الغايه المحرمه فى أثناء الطريق لكن كان السفر إليه مستلزماً لقطع مقدار آخر من المسافه، فالظاهر أن المجموع يعد من سفر المعصيه بخلاف ما إذا لم يستلزم.

{مسأله \_ ٣٧ \_ : إذا كانت الغايه المحرمه فى أثناء الطريق لكن كان السفر إليه مستلزماً لقطع مقدار آخر من المسافه فالظاهر أن المجموع يعد من سفر المعصيه } لأنه عرفاً ليس مسير حق وليس سبيل حق، وأنه خرج لطلب الفضول، ولأنه قصد السلطان، إلى غيرها من العناوين الوارده فى الروايات.

ولا- فرق فى ذلك بين أن كانت الزياره مقدمه، كما إذا كان مرسى السفن \_ التى تتركب فى طريق الغايه المحرمه \_ واقعاً فى مكان أبعد من الغايه بميل ونحوه، فيذهب إلى الأبعد لينزل ويرجع إلى الأقرب، أو لم تكن كذلك، بل لتلازم القطعتين من السفر لتلازم غايتهما، فلا- وجه لفرق المستمسك بين الأمرين وعدم جعله الثانى من السفر المحرم، بل الظاهر أنه من السفر المحرم وإن لم يكن تلازم، كما إذا كان موقف السياره عند المخمر الذى قصده ليشرب الخمر، لكن كانت السياره تقف عنده قليلاً ثم تدور لترجع إلى مكانه الأول، فجلس فى السياره ولم ينزل عند المخمر بل أراد النزول بعد الدور.

فقلوه: {بخلاف ما إذا لم يستلزم} إن أراد إخراج ما ذكرناه ففيه نظر، أما إذا أراد مثل ما إذا قصد بغداد للخمر لكنه قبل أن ينزل من الطائره ذهب إلى سامراء للزياره ثم يرجع فإنه داخل فى المسأله السابقه وهى ما إذا قطع بعض الطريق بقصد المعصيه وبعضه بقصد الطاعه.



{مسألة \_ ٣٨}: السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام ولا يوجب التمام.

{مسألة \_ ٣٨ \_: السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام ولا يوجب التمام} بلا إشكال، بل فى الجواهر وعن المقدس البغدادى الإجماع عليه، ويدل عليه بالإضافه إلى الأصل والسيره القطعيه إطلاقات الآيات الداله على السير والمشى فى الأرض، وقد تقدم أن ما فى الرضوى من قوله (عليه السلام): «وسائر الأسفار التى ليست بطاعه، مثل طلب الصيد والتنزه ومعاونه الظالم» \_ إلى قوله: \_ «فلا تقصر فى الصلاه ولا فى الصوم»<sup>(١)</sup>، لا بد وأن يراد به التنزه فى الصيد لا مطلق التنزه، فهو عطف بيان لا عطف مستقل، فهو مثل روايه زراره، عن الباقر (عليه السلام) «عمن يخرج من أهله بالصقوره والكلاب يتنزه الليلتين والثلاث» الحديث<sup>(٢)</sup>.

ص: ١٤٣

---

١- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢٠.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٨ الباب ٢٣ فى الصلاه فى السفر ح ٤٩.

{مسألة \_ ٣٩}: إذا نذر أن يتم الصلاه في يوم معين أو يصوم يوماً معيناً وجب عليه الإقامه، ولو سافر وجب عليه القصر، على ما مر من أن السفر المستلزم لترك واجب لا يوجب التمام

{مسألة \_ ٣٩ \_ : إذا نذر أن يتم الصلاه في يوم معين} فالظاهر صحه نذره لرحجانه، ومنه يعلم أن تعليق السيد البروجردى (١) أن انعقاد نذره غير معلوم، غير ظاهر الوجه.

{أو يصوم يوماً معيناً} ولم نقل بصحه الصوم المنذور في السفر {وجب عليه الإقامه} ونحوها مما يمكن معه من التمام والصيام لوجوب تحصيل مقدمه الواجب المطلق.

{ولو سافر وجب عليه القصر} لإطلاق أدله القصر الشامل للمقام {على ما مر من أن السفر المستلزم لترك واجب لا يوجب التمام} لأن الأمر بالشىء لا ينهى عن ضده، كما تقدم تفصيله في المسألة السابعة والعشرين، وإرجاع المستمسك نذره الإتمام والصيام إلى نذر ترك السفر غير ظاهر، إذ نذر الشىء ليس معناه نذر لوازمه، سواء كان لازماً أو ملزوماً أو ملازماً، فإذا نذرت صوم ثلاثه أيام في أول الشهر وفي وسطه وفي آخره، فهل يمكن أن يقال بحرمة تقبلها انعقاد النطفه في رحمها، حيث إن ذلك يوجب نفاسها بعد الولاده المستلزم لعدم تمكنها من الصيام في بعض أيام نذرها فيما تعلم بامتداد نفاسها عشره أيام مثلاً، إلى غير ذلك من الأمثله.

ص: ١٤٤

إلا إذا كان بقصد التوصل إلى ترك الواجب، والأحوط الجمع.

ثم إنه قد سبق ما يظهر منه الإشكال في ما استثناه بقوله: {إلا إذا كان بقصد التوصل إلى ترك الواجب} فإن القصد لا مدخله له في تحريم السفر {والأحوط الجمع}.

ثم إنه يأتي في كتاب الصوم مسأله سفر من نذر الصوم في يوم معين فلا حاجه إلى ذكرها هنا.

ص: ١٤٥

{مسألة \_ ٤٠}: إذا كان سفره مباحاً لكن يقصد الغاية المحرمة في حواشي الجاده فيخرج عنها لمحرّم ويرجع إلى الجاده، فإن كان السفر لهذا الغرض كان محرماً موجباً للتمام، وإن لم يكن لذلك وإنما يعرض له قصد ذلك في الأثناء فما دام خارجاً عن الجاده يتم وما دام عليها يقصر.

{مسألة \_ ٤٠ \_}: إذا كان سفره مباحاً لكن يقصد الغاية المحرمة في حواشي الجاده فيخرج عنها لمحرّم ويرجع إلى الجاده، فإن كان السفر لهذا الغرض {على أحد الأنحاء المتقدمه من كونها غايه مستقلة، أو كونها نصف الغايه، أو كونها مما يوجب أن يسمى السفر مسير باطل على ما تقدم تفصيل الكلام فيه في مسأله الغايه الملفقه {كان محرماً موجباً للتمام} لشمول أدله سفرالحرام له.

{وإن لم يكن} السفر {لذلك} الغرض {وإنما يعرض له قصد ذلك في الأثناء، فما دام خارجاً عن الجاده يتم} لأنه سفر معصيه {وما دام عليها يقصر} لأنه سفر محلل، مثلاً كان سفره من كربلاء إلى الكاظميه في خط مستقيم، ولكن لما وصل من الطريق مقابل بغداد انحرف عن الجاده وذهب إلى بغداد لعمل معصيه، فإن كل الطريق إلى الكاظميه طاعه، أما انحرافه إلى بغداد فإنه معصيه فهو الموجب للتمام.

واستثنى السيد الحكيم عن إطلاق المتن بقوله: إن الظاهر أن محل الفرض ما لو كان الخروج عن الجاده معدوداً عرفاً جزءاً من السفر، بحيث يكون خط السير الخروجي معدوداً جزءاً من المسافه المحدوده، أما لو كان معدوداً عرفاً خارجاً عنها، كما

كما أنه إذا كان السفر لغايه محرمه وفي أثناءه يخرج عن الجاده ويقطع المسافه أو أقل لغرض آخر صحيح يقصر ما دام خارجاً والأحوط الجمع فى الصورتين.

لو غضب على المكارى فنزل عن دابته يركض إليه ليضربه ظلماً، أو خرج من منزله إلى المواضع التى حوله ليسرق متاعاً، أو يشرب ماءً غصباً، أو يدخل بستاناً بغير إذن أهله، فالظاهر بقاؤه على التقصير فى حال الخروج فضلاً عن حال الرجوع (1)، انتهى. وهو استثناء حسن، لأنه خارج عن السفر فلا يسمى سفر حرام.

{كما أنه إذا كان السفر لغايه محرمه وفي أثناءه يخرج عن الجاده ويقطع المسافه أو أقل لغرض آخر صحيح يقصر ما دام خارجاً} أما إذا قطع مسافه فواضح لأنه سفر شرعى وليس بقصد المعصيه، فأدله القصر تشمله، وأما إذا لم يقطع مسافه فلما تقدم منه (رحمه الله) فى ذيل المسأله الثالثه والثلاثين، وقد عرفت الإشكال فيه، فاللازم فى هذه الصوره التمام، {والأحوط الجمع فى الصورتين} وإن كان الأقوى ما ذكرناه.

ص: ١٤٧

{مسأله \_ ٤١}: إذا قصد مكاناً لغايه محرمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم، وأما بعده فحاله حال العود عن سفر المعصيه في أنه لو تاب يقصر، ولو لم يتب يمكن القول بوجوب التمام لعد المجموع سفرًا واحدًا، والأحوط الجمع هنا، وإن قلنا بوجوب القصر في العود بدعوى عدم عده مسافرًا قبل أن يشرع

{مسأله \_ ٤١ \_: إذا قصد مكاناً لغايه محرمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم} لصدق سفر المعصيه عليه الموجب للتمام، بل قد عرفت سابقاً أن المسافر بقصد العصيان كل ذهابه وإيابه حرام، فاللزام التمام في الكل الذهاب والمقصد والإياب.

{وأما بعده} بأن عصى وانتهت المعصيه {فحاله حال العود عن سفر المعصيه في أنه لو تاب يقصر} لما تقدم منه في ذيل المسأله الثالثه والثلاثين، وقد عرفت هناك الإشكال فيه، فالأقوى أنه يتم وإن تاب، لأنه لم ينشئ سفرًا بعد وكونه مسافرًا الآن عرفاً لا ينفع، لأن الشارع لم يحكم على هذا السفر بالقصر فهو مثل أن يقطع المسافه بدون القصد، فإنه إذا بلغ الغايه ولم ينشئ الرجوع بعد كان حكمه التمام.

{ولو لم يتب يمكن القول بوجوب التمام لعد المجموع سفرًا واحدًا} بل هذا هو المتعين لما عرفت من أن الذهاب والإياب والمقصد كله سفر واحد {والأحوط الجمع هنا وإن قلنا بوجوب القصر في العود} من جهة انتهاء سفر المعصيه بتحقيق العصيان في المقصد {بدعوى عدم عده مسافرًا قبل أن يشرع

فى العود} ولذا يأتى بالتمام، ومن جهه أنه مسافر \_ كما تقدم فى ذيل المسأله الثالثه والثلاثين \_ فىأتى بالقصر، ثم إنه قد تقدم فى المسأله الثانيه والثلاثين حكم العود بعد المعصيه فى المقصد وأنه هل يتم مطلقاً أو يتم إذا لم يتب، فهل الحكم كذلك فيما إذا كان نفس السفر معصيه، كما إذا كان نشوزاً عن الزوج أو إباقاً عن المولى أو فراراً من الزحف، الظاهر عدم الفرق، ففى الرجوع \_ كما فى آخر السير وفى الذهاب \_ يجب على الناشز والآبق والفار التمام، لأن مجموع الذهاب والإياب وآخر السير كلها يصدق على الزوجه أنها ناشز، وعلى العبد أنه آبق، وعلى المجاهد أنه فار من الزحف، أما مع عدم التوبه فظاهر لصدق العناوين الثلاثه عليهم، وأما مع التوبه فلا يبعد التمام أيضاً، وإن قيل فى المسأله الثانيه والثلاثين بالقصر، وذلك لأن التوبه هناك يخرج هذا المسافر عن العصيان الفعلى، بخلاف التوبه هنا فإنها لا تخرجه عن العصيان، فإن الزوج لا ينتفع بزوجه فى طريق الرجوع، والمولى لا ينتفع بالعبد، والإسلام لا ينتفع بحرب الفار، فهم يصدق عليهم بعد الناشز والآبق والفار، وإنما يجب الرجوع بإلزام العقل، لأنه أقل المحذورين، مثل من توسط أرضاً مغصوبه، حيث يلزمه العقل بالخروج وإن كان الخروج أيضاً حراماً، كما حققناه فى الأصول.

نعم إذا ارتفع العنوان بأن كان الزوج فى الطريق فأطاعته، والمولى فى الطريق فرجع إليه، والحرب فى الطريق فالتحق بها، كان الحكم القصر بلا شبهه، لأنهم مسافرون حينئذ ولا يصدق عليهم العناوين المحرمه، وكذا إذا أجاز المولى والزوج لهما فى السفر.

{مسألة \_ ٤٢}: إذا كان السفر لغايه لكن عرض في أثناء الطريق قطع مقدار من المسافه لغرض محرم منضمّاً إلى الغرض الأول، فالظاهر وجوب التمام في ذلك المقدار من المسافه، لكون الغايه في ذلك المقدار ملفقه من الطاعه والمعصيه، والأحوط الجمع خصوصاً إذا لم يكن الباقي مسافه.

{مسألة \_ ٤٢ \_: إذا كان السفر لغايه} محلله {لكن عرض في أثناء الطريق قطع مقدار من المسافه لغرض محرم منضمّاً إلى الغرض الأول، فالظاهر وجوب التمام في ذلك المقدار من المسافه لكون الغايه في ذلك المقدار ملفقه من الطاعه والمعصيه} وقد تقدم في الملفق وجوب التمام لصدق سفر المعصيه فيأتي هنا ما ذكر هناك من لزوم الصدق عرفاً.

{والأحوط الجمع}، القصر لاستصحابه، والتمام لصدق سفر المعصيه.

ثم إنه لما كان ظاهر قوله: (في ذلك المقدار من المسافه) أن المسافه الباقيه بعد العصيان يقصر فيها أراد التنبيه على امتداد الاحتياط بالجمع بعد فعل الحرام أيضاً، خصوصاً إذا لم يكن الباقي مسافه بقوله: {خصوصاً إذا لم يكن الباقي مسافه} وكان الأ-حسن أن يقول: (والأ-حوط الجمع في ذلك المقدار، وفي المقدار الباقي خصوصاً إذا لم يكن الباقي مسافه) فإنه يحتمل أن يلزم التمام في المقدار الباقي، وإن كان مسافه، لأن سفره لما صار حراماً بقي عليه حكم التمام وإن قصد بعد ذلك مسافه، فتأمل.



{مسألة ٤٣ \_ : إذا كان السفر في الابتداء معصية فقصد الصوم ثم عدل في الأثناء إلى الطاعة، فإن كان العدول قبل الزوال وجب الإفطار، وإن كان بعده ففي صحة الصوم ووجوب إتمامه إذا كان في شهر رمضان مثلاً وجهان،

{مسألة ٤٣ \_ : إذا كان السفر في الابتداء معصيةً فقصد الصوم ثم عدل في الأثناء إلى الطاعة فإن كان العدول قبل الزوال وجب الإفطار} أما قصد الصوم في سفر المعصية فواضح، لأن سفر المعصية لا إفطار فيه، فيصح أن يصوم لرمضان أو قضائه أو واجب آخر أو صوماً مستحباً في سفر المعصية.

وأما وجوب الإفطار قبل الزوال إذا قصد الطاعة، لما تقرر في كتاب الصوم من وجوب الإفطار لمن سافر قبل الزوال، ثم إن وجوب الإفطار إنما هو بالنسبة إلى الصوم الذي لا يصح في السفر كما هو واضح، كما أن اللازم أن يكون الباقي مسافه ولو ملفقه، لما تقدم من أن المقدار الذي قصد به المعصية لم يعتبره الشارع سفرًا، وكذلك لا يصح أن يفطر في مكانه، بل الإفطار يكون من الشروع في الحركة إذ ما دام في المكان الذي عدل عن نيته السابقة يشك في صدق المسافر عليه إذ المتيقن منه ولو بمعونه الانصراف ما كان في سفر شرعي ولم يعلم تحققه قبل الحركة.

{وإن كان بعده ففي صحة الصوم ووجوب إتمامه إذا كان في شهر رمضان مثلاً وجهان} وجوب الإتمام لأنه سفر شرعي بعد الزوال، والسفر بعد الزوال يوجب الإتمام، ووجوب الإفطار لما تقدم عن المصنف من جعل المدار في الترخيص

والأحوط الإتمام والقضاء، ولو انعكس بأن كان طاعه في الابتداء وعدل إلى المعصية في الأثناء فإن لم يأت بالمفطر وكان قبل الزوال صح صومه، والأحوط قضاؤه أيضاً، وإن كان بعد الإتيان بالمفطر أو بعد الزوال بطل،

وعدمه على حال الإباحة والعصيان، فإذا تحققت الطاعة بعد الزوال كان مقتضاه صدق كونه مسافراً قبل الزوال، والمسافر قبل الزوال يجب عليه الإفطار، لكن قد تقدم أن لا وجه لمقاله المصنف فالأقوى وجوب الإتمام، ومثله ما إذا كان متردداً قبل الزوال وصام ثم بنى على السفر بعد الزوال حيث إنه يجب عليه الإتمام ولا قضاء.

{والأحوط الإتمام والقضاء} لكن على مبنى المصنف يلزم وجوب الإفطار {ولو انعكس بأن كان طاعه في الابتداء وعدل إلى المعصية في الأثناء فإن لم يأت بالمفطر وكان قبل الزوال صح صومه} للقاعده الكليه الآتيه في كتاب الصوم، من أن كل من لم يكن مسافراً بالسفر الشرعى قبل الزوال كان عليه الصيام. ومثله ما لو تردد في السفر قبل الزوال وإن كان قبله عازماً على السفر.

{والأحوط قضاؤه أيضاً} لاحتمال الإفطار في المقام، والقضاء من جهة أن القاعده المتقدمه إنما هي فيمن كان مسافراً فحضر قبل الزوال، والعلم بوحده المناط غير حاصل، لكن هذا الاحتياط ضعيف الوجه.

{وإن كان} العدول إلى المعصية {بعد الإتيان بالمفطر أو بعد الزوال بطل} للمناط المستفاد ممن سافر أول النهار وحضر بعد الزوال، أو بعد استعمال المفطر

والأحوط إمساك بقيه النهار تأدباً إن كان من شهر رمضان.

كما سيأتى الكلام فى ذلك فى باب الصوم.

{والأحوط إمساك بقيه النهار تأدباً إن كان من شهر رمضان} كما سيأتى وجهه فى كتاب الصوم.

والحاصل: إن قصد المعصية يوجب كون سفره كالحضر، وقصد الطاعة يوجب كونه سفرًا شرعياً، ويترتب على ذلك الفروع المختلفة المذكورة فى باب الصوم فلا حاجة إلى إطالة الكلام فى ذلك.

ص: ١٥٣

{مسألة \_ ٤٤}: يجوز في سفر المعصية الإتيان بالصوم الندبي، ولا- يسقط عنه الجمعة، ولا نوافل النهار والوتيره فيجری عليه حكم الحاضر.

{مسألة \_ ٤٤ \_ : يجوز في سفر المعصية الإتيان بالصوم الندبي { وصوم القضاء وغيرهما {ولا يسقط عنه الجمعة} على القول بوجوبها عيناً {ولا- نوافل النهار والوتيره فيجری عليه حكم الحاضر} لأن المستفاد من النص والفتوى أن الشارع جعل سفر المعصية كالحضر في الأحكام، فلا يترتب أحكام المسافر، كما لا يترتب أحكام المسافر على غير القاصد مسافه.

بقي شيء: وهو إن أكره إلى سفر المعصية غايةً، كما أكره للسفر إلى شرب الخمر، أو طريقاً كما إذا أكرهت على السفر النشوزی، سقط حرمه السفر وكان كأسفار الطاعة، لأن السفر حيثئذ ليس بحرام فيشملة إطلاقات الأدلة، ولو علم أنه إن سافر أكره على المعصية، كما إذا علم أنه إن سافر إلى بغداد أكره إلى الزنا كان سفر معصية، لا لأن مقدمه الحرام محرمه، بل لصدق «مسیر باطل» ونحوه عليه، ولو كان مردداً كرهاً بين حرامين متساويين أحدهما سفر فاختر السفر لم يكن من سفر المعصية.

نعم لو كان حرام السفر أهمهما كان سفر حرام، كما إذا أجبر على شرب الخمر في الحضر، أو قتل النفس في بغداد فاختر الثاني، ولو أكرهت إلى السفر النشوزی مثلاً اليوم أو غداً فاخترت اليوم فهل هو سفر معصية لعدم اضطرارها إلى السفر الآن وأنه ينقلب إلى الطاعة إذا امتد سفرها إلى غد \_ كما اختاره المستند \_ أو لا لصدق أنها مكرهه عرفاً، احتمالان، لا يبعد الثاني خصوصاً إذا لم تكن ملتفتة إلى هذه الجهة.

السادس من الشرائط: أن لا يكون ممن بيته معه، كأهل البوادي من العرب والعجم الذين لا مسكن لهم معيناً، بل يدورون

{السادس من الشرائط} للقصر: {أن لا يكون ممن بيته معه} بلا إشكال فيه ولا خلاف، كما ادعى عدم الخلاف فيه جماعه.

نعم جعل جملة من الفقهاء هذا الشرط والشرط السابع شرطاً واحداً، لكنه أشبه بالتزاع اللفظي، وإن كان ما صنعه المصنف أفضل للتصريح بهذا الشرط في الروايات، كروايه إسحاق بن عمار قال: سألته (عليه السلام) عن الملاحين والأعراب هل عليهم تقصير؟ قال (عليه السلام): «لا ييوتهم معهم» (١).

وروايه سليمان بن جعفر الجعفري، عن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الأعراب لا يقصرون، وذلك أن منازلهم معهم» (٢).

وفي مرسلته الأخرى، عنه (عليه السلام) قال: «كل من سافر فعليه التقصير والإفطار غير الملاح فإنه في بيت وهو يتردد حيث يشاء \_ شاء \_» (٣).

وفي روايه أبي الصلت الهروي، عن الرضا (عليه السلام): «يسألني عن الملاح يقصر في السفينه؟ فقلت: لا لأن السفينه بمنزله بيته ليس بخارج منها» (٤).

{كأهل البوادي من العرب والعجم الذين لا مسكن لهم معيناً، بل يدورون

ص: ١٥٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٧ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ١١.

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٠٢ الباب ٨ في صلاة المسافر ح ٣.

فى البرارى وىنزلون فى محل العشب والكلاء ومواضع القطر واجتماع الماء، لعدم صدق المسافر عليهم، نعم لو سافروا لمقصد آخر من حج أو زياره أو نحوهما قصرُوا

فى البرارى وىنزلون فى محل العشب والكلاء ومواضع القطر واجتماع الماء { وذلك لعدم صدق المسافر عليهم } أو لأنهم مسافرون، لكن لا- حكم لسفرهم على ما يستفاد من النص والفتوى، ومقتضى إطلاق النص والفتوى عدم الفرق بين كونهم كثرى السفر أم لا، كما إذا كانوا يسافرون كل سنه مرتين أو ثلاثاً، والظاهر عدم الفرق بين سكنائهم أحياناً فى المدن لأجل بيع بضائعهم واشتراء ما يحتاجون منها، كما نشاهد بعضهم المسمى بالكاوليه، فإنهم فى السنه يأتون شهراً أو أكثر إلى كربلاء ثم يسافرون إلى بلد آخر وما أشبه أو إلى الصحراء، وبين من لم يكن له مسكن فى المدن.

كما أنه لا خصوصيه للصحراء، فالساكن فى الغابات كذلك، أو فى البحار كذلك، كما فى بعض مناطق الهند حيث يصنعون بيوت الخشب على البحر، ثم ينقلون البيت فى مواسم خاصه من مكان إلى مكان آخر، لوحده المناط فى الكل، بالإضافة إلى شمول التعليل.

{ نعم لو سافروا لمقصد آخر من حج أو زياره أو نحوهما قصرُوا } كما هو المشهور بين من تعرض له، لإطلاق أدله القصر بعد عدم شمول أدله التمام لهم، بل عن الغوالى دعوى الإجماع على قصرهم للصلاه حينئذ.

نعم إذا سافروا إلى الحج أو الزياره ببيوتهم، كان اللازم عليهم التمام، لشمول الشرط لهم حينئذ، كما أفنى بذلك المستمسك.

ولو سافر أحدهم لاختيار منزل أو لطلب محل القطر أو العشب وكان مسافه، ففي وجوب القصر أو التمام عليه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالجمع.

{ولو سافر أحدهم لاختيار منزل أو لطلب محل القطر أو العشب وكان مسافه} أو طلب الماء ليأتي إلى بيته أو الصيد أو دفع عدو أو رعى غنم أو ما أشبه ذلك.

{ففي وجوب القصر أو التمام عليه إشكال} من إطلاق أدله القصر، ومن أن شأن هؤلاء دائماً ذلك فيكون مثل من يسافر في داخل المدينه الكبيره لأجل شئونه، والأقرب التمام لأنه من شئون بيته.

{فـ} إن المفهوم من النص والفتوى عرفاً شامل لمثل هذه الأسفار المعتاده لأمثال هؤلاء.

لكن {لا- يترك الاحتياط بالجمع} مهما أمكن، هذا إن كان ذهابه وإيابه ثمانية فراسخ، وإلا فلا إشكال في وجوب التمام، ثم الظاهر أنه إذا كان الإنسان ساكناً في غواصه في البحر، أو في قمر في الفضاء يدوران على طول الزمان كان ممن يشمل الدليل المتقدم، وكذا هؤلاء الذين يكونون في بيوت متنقله على عجالات ممن يسكنون في المدن زماناً هنا وزماناً هناك، كما هو المتعارف في زماننا.

هذا ولو كان الإنسان في بعض السنه هكذا، كثلثه أشهر في كل سنه مثلاً، لحقه الحكم في تلك المده لصدق الموضوع، واحتمال لزوم الدوام في كون منزله معه للانصراف لا وجه له، لأن الانصراف بدوى، كما أنه إذا ذهب الإنسان بعد التحضر إلى البادية بقصد استيطانه لحقه الحكم بمجرد الصدق، وفي عكسه يكون محكوماً

السابع: أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملاً وشغلاً له، كالمكارى والجمال والملاح والساعى والراعى ونحوهم

بالعكس بمجرد استيطان الحضر.

ثم إنه لا يأتى هنا ما سيأتى فى الشرط الثامن من أن إقامة عشره أيام توجب القصر فى ما بعدها من السفر.

{السابع: أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملاً وشغلاً له، كالمكارى والجمال والملاح} والطيار والغواص والقمار، أى سائق القمر الصناعى.

{والساعى} كساعى البريد {والراعى ونحوهم} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً وإن اختلف تعبيرهم عن هذا الشرط، فمنهم من قال بأنه لا- يكون السفر عمله، ومنهم من قال بأن لا يكون كثير السفر، ومنهم من قال بأن لا يكون سفره أكثر من حضره، ومنهم من قال غير ذلك.

ويدل على الحكم روايات مستفيضه:

كصحيحه زراره، قال أبو جعفر (عليه السلام): «أربعة قد يجب عليهم التمام فى سفر كانوا أو حضر، المكارى والكرى والراعى والاشتقان لأنه عملهم» (١).

و (قد) للتحقيق، كقوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ) (٢) لا للتقليل أو الاحتمال كما هو واضح. و(الكرى) الذى يكرى نفسه للسير مثل البريد وأجير المكارى الذى يتبع دوابه، وصانع السائق الذى يسمى الان بالسكن، إلى غيرهم. و(الاشتقان) معرب (دشتبان) الذى يرتبط بالصحراء مثل المربوط بالبيادر ينتقل من بيدر

ص: ١٥٨

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٥ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٢- سورة النور: الآية ٦٣.



إلى بيدر، ومثله كل من يلاحظ الصحراء لأجل أمر ولو كان بريداً، وإن كان إطلاقه على مثل البريد إنما يكون بعنايه.

ومرفوعه ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خمسهُ يتمون في سفر كانوا أو حضر، المكارى والكرى والاشتقان وهو البريد والراعى والملاح لأنه عملهم» (١).

وصحيحه هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المكارى والجمال الذى يختلف وليس له مقام يتم الصلاه ويصوم شهر رمضان» (٢).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «ليس على الملا-حين في سفينتهم تقصير، ولا- على المكارى والجمال» (٣).

ومكاتبه محمد بن جرّك قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام): «إن لى جمالا ولى قواما عليها ولست أخرج فيها إلا في طريق مكة لرغبتي في الحج أو في الندره إلى بعض المواضع، فما يجب على إذا أنا خرجت معهم أن أعمل، أوجب على التقصير في الصلاه والصيام والسفر أو التمام؟ فوق (عليه السلام): «إذا كنت لا تلزمها ولا تخرج معها في كل سفر إلا في طريق مكة فعليك تقصير وإفطار» (٤). فإن مفهومه يدل على المطلوب.

ص: ١٥٩

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٧ الباب ١١ من أبواب صلاه المسافر ح ١٢.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٥ الباب ١١ من أبواب صلاه المسافر ح ١.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ من أبواب صلاه المسافر ح ٤.
  - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٦ الباب ٢٣ في صلاه السفر ح ٤٣.

وخبر على بن جعفر (عليهما السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: «أصحاب السفن يتمون الصلاة في سفنهم» (١).

ورواه إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) قال: «سبعة لا يقصرون الصلاة، الجابي الذي يدور في جبايته، والأمير الذي يدور في إمارته، والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق، والراعي والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر، والرجل الذي يطلب الصيد يريد لهو الدنيا، والمحارب الذي يقطع السبيل» (٢).

ورواه السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «سته لا يقصرون الصلاة»، وذكر نحوه إلا أنه أسقط البدوي (٣).

ورواه الدعائم، عن علي (عليه السلام) قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: «سبعة لا يقصرون الصلاة، الأمير يدور في إمارته، والجابي يدور في جبايته، والتاجر يدور في تجارته، وصاحب الصيد والمحارب، والبدوي يدور في طلب القطر، والزراع» (٤).

وروايته الأخرى، قال جعفر بن محمد (عليهما السلام): «في المكارى والملاح

ص: ١٦٠

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ في صلاة السفر ح ٧.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٦٥ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٦ في ذكر صلاة المسافر.

فإن هؤلاء يتمون الصلاة والصوم في سفرهم الذي هو عمل لهم، وإن استعملوه لأنفسهم كحمل المكارى متاعه أو أهله من مكان إلى مكان آخر.

يعنى النوتى لا يقصران لأن ذلك دأبهما»(١).

ومرفوعه سليمان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل من سافر فعليه التقصير والإفطار غير الملاح فإنه فى بيت وهو يتردد حيث يشاء \_ شاء \_»(٢).

وخبر على بن جعفر (عليهما السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن المكارين الذين يختلفون إلى النيل هل عليهم إتمام الصلاة؟ قال: «إذا كان مختلفهم فليصوموا وليتموا الصلاة، إلا أن يجد بهم السير فليفطروا وليقصروا»(٣).

وفى روايه زيد، فى حكم صلاه من خرج إلى الصيد، قال (عليه السلام): «وعليه التمام فى الصلاه والصيام، لأن ذلك تجارته فهو بمنزله صاحب الدور الذى يدور الأسواق فى طلب التجاره أو كالمكارى والملاح»(٤). إلى غيرها من الروايات.

{فإن هؤلاء يتمون الصلاة والصوم فى سفرهم الذى هو عمل لهم وإن استعملوه لأنفسهم كحمل المكارى متاعه أو أهله من مكان إلى مكان آخر} وذلك لإطلاق

ص: ١٤١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٦ فى ذكر صلاه المسافر.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٧ الباب ١١ من أبواب صلاه المسافر ح ١١.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٠ الباب ١٣ من أبواب صلاه المسافر ح ٥.

٤- البحار: ج ٨٦ ص ٦٩ الباب ١ من أبواب وجوب قصر الصلاه ح ٣٩.

ولا فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرها إلى الأماكن القريبه من بلاده فكراها إلى غير ذلك من البلدان البعيده وغيره، وكذا لا فرق بين من جدّ في سفره بأن جعل المنزلين منزلاً واحداً، وبين من لم يكن كذلك،

الأدله، واحتمال أن التمام خاص بالسفر للناس لا لنفسه لانصرافه من النص والفتوى، لا وجه له، فإن الانصراف لو سلم فهو بدوى.

{ولا- فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرها إلى الأماكن القريبه} إذا كانت مسافه كما سيأتى وجهه {من بلاده فكراها إلى غير ذلك من البلدان البعيده، وغيره} وذلك لإطلاق النص والفتوى فلا يلزم أن يتكرر نفس السفر السابق أو مثله من حيث المسافه، فإذا كان يسافر لأجل التجاره من كربلاء إلى النجف كل أسبوع، لكن هذه المره سافر إلى إيران أو إلى لندن كان حكمه التمام، كما أنه لو انعكس بأن كان يسافر كل مره إلى إيران فسافر هذه المره إلى النجف كان حكمه كذلك.

{وكذا لا فرق بين من جدّ في سفره بأن جعل المنزلين منزلاً واحداً، وبين من لم يكن كذلك} كما نسب إلى المشهور، وذلك لإطلاق أدله التمام وعدم ما يوجب إخراج من جد به السير عن الإطلاق إلا بعض الروايات الضعاف سنداً أو المجمل دلالة، بالإضافة إلى إعراض الأصحاب عنها، خلافاً للمحكي عن الكليني والشيخ فى التهذيب وصاحب المدارك والمنتقى والمحدث الكاشانى والفاضل الهندى وأصحاب الحقائق والذخير والمستند، والفقيه الهمدانى وغيرهم فقالوا

بوجوب القصر عليهم، وذلك لجمله من الروايات التي بعضها صحيح، وبعضها حجه ولا إجمال فيها ولا إعراض.

كصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «المكارى والجمال إذا جد بهما السير فليقصرا» (١).

وصحيحه الباق، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكارين يختلفون؟ فقال: «إذا جدوا السير فليقصروا» (٢).

ومرسله عمران بن محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الجمال والمكارى إذا جد بهما السير فليقصروا فيما بين المنزلين ويتهما فى المنزل» (٣).

ومرسله الكليني قال: وفى روايه أخرى: «المكارى إذا جد به السير فليقصروا»، قال: ومعنى ذلك جعل المنزلين منزلاً (٤).

وخبر على بن جعفر المتقدم: «إلا أن يجد بهم السير فليقصروا وليفطروا».

وهذه الأخبار كما تراها فيها ما صحيحه السند كما أنها واضحة الدلالة، فإن المراد بجد السير ما هو معناه العرفى من السرعة، ولذا قال فى مجمع البحرين (٥): (جد بسيره إذا اجتهد فيه)، ولا ينافى ذلك تفسيره بجعل المنزلين منزلاً واحداً،

ص: ١٦٣

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٩ الباب ١٣ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٩ الباب ١٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٩ الباب ١٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٠ الباب ١٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
  - ٥- مجمع البحرين: ج ٣ ص ٢١ باب ما أوله (جيم).

إذ في الزمان السابق كان ذلك أكثر طاقة المسافر، ولم يكونوا المجددون ينزلون إلا في المنزل الثاني حيث لم يمكن النزول بين الطريق، والإعراض غير محقق، أولاً: لما رأيت من فتوى كثره من العلماء المحققين بذلك.

وثانياً: لأن الذين لم يفتوا بها إنما أولوها وذلك دليل العمل، لكن حيث إن المنسوب إلى الشهره عدم العمل لم يعملوا بظاهرها، وفرق بين الإعراض وبين عدم العمل بالظاهر من جهة توهم أمر خارجي، فالشهيد في الذكرى أول جد السير بكون السير متصلاً كالحج وبالأسفار التي لا- يصدق عليها أنها صنعتها، واحتمل أن يكون المراد المكارين المترددين في أقل من المسافه، فإذا قصدوا مسافه قصروا، والعلامه في المختلف حملة على ما إذا أقام عشره أيام، فإنه بعد الإقامة يقصر، والشهيد الثاني في روض الجنان حملة على ما إذا قصد المكارى والجمال المسافه قبل تحقق الكثره.

ومنه يعلم أن مقتضى القاعده العمل بهذه الروايات وجعل «جد السير» بمعناه اللغوى والعرفى، وهو يختلف بالنسبه إلى وسائل السفر، فإن كان المتعارف عند السائق أن يسافر كل يوم ست ساعات، فإذا سافر كل يوم عشر ساعات مثلاً كان جداً في السير، وهكذا بالنسبه إلى سائر الوسائل كالقطار والباخره والطائره وغيرها.

ثم إن المنصرف من الروايات أن القصر إنما هو في الطريق، لا في المنزل كما صرح به جملة من القائلين بهذا القول، وقد صرح بذلك الإمام (عليه السلام) في خبر عمران، وهو وإن كان مرسلًا في التهذيب<sup>(١)</sup>، إلا أن روايه الفقيه له كاف

ص: ١٦٤

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٥ الباب ٢٣ من أبواب صلاه المسافر ح ٣٩.

والمدار على صدق اتخاذ السفر عملاً له عرفاً،

فى صلاحيته(١١) لتقييد المطلقات \_ إن قلنا بأن الروايات السابقة مطلقه \_ وذلك لضمان الفقيه حجيه ما فى الكتاب وهو كاف فى الاستناد كما ذكرناه غير مره، وإن كان الاحتياط بالجمع فى المنزل بين القصر والتمام، والله العالم.

{والمدار على صدق اتخاذ السفر عملاً له عرفاً} لما ورد فى الروايات من التعليل بأنه عملهم، وكذا هو الظاهر من الأمثله من غير فرق بين أن يكون عمله السفر كالسائق والمكارى، أو عمله فى السفر كالتاجر الذى يدور فى تجارته.

ومنه يعلم أمران:

الأول: إن من لا يصدق عليه أن السفر عمله ولم يكن داخلاً فى العنوان السابق الذى هو من كان بيته معه وجب عليه القصر وإن كان كثير السفر، إذ ليس هذا عنواناً فى الأدله، وإنما ذكره بعض الفقهاء فقط، فأهالى كربلاء الذين يسافرون كل يوم ثلاثاء إلى النجف لأجل إدراك فضل زياره مسجدى السهله والكوفه وأهالى النجف الذين يأتون كل يوم خميس إلى كربلاء لفضل زياره الحسين (عليه السلام) ليله الجمعه ليس عليهم التمام، لأنه لا يصدق عليهم أنهم اتخذوا السفر عملاً لهم.

أما من يسافر للأمرين الزياره والتجاره، فالمعيار صدق اتخاذ عرفاً، فإن كان الصادق عرفاً أنه اتخذ السفر عملاً له أتم، وإلا قصر، ولو شك فى صدق اتخاذ السفر عملاً كان عليه القصر، لأن الأصل القصر إلا ما خرج، فالمرجع عند

ص: ١٦٥

---

١- وفى الفقيه: ج ١ ص ٢٨٢ الباب ٥٩ من أبواب صلاه المسافر قصر، وإنما فى المنزله ح ١٤.

ولو كان فى سفره واحده، لطولها وتكرر ذلك منه من مكان غير بلده إلى مكان آخر

الشك فى الخصوص إطلاقاً أدله القصر، ويمكن استفاده حكم المقام مما تقدم فى بحث السفر الملفق بين الطاعه والمعصيه كما تقدم الكلام فيه مفصلاً.

الثانى: حيث عرفت أن العله فى التمام اتخاذ السفر عملاً، أو اتخاذ العمل فى السفر، كالتاجر الدائر فى تجارته فما تعارف فى هذه الأزمنه من أن العمال والموظفين يأتون كل يوم من المسافه إلى البلد، أو يذهبون من البلد إلى المسافه ثم يرجعون عصراً أو ليلاً أو ما أشبه يكون حكمهم حكم التاجر الذى يدور فى تجارته فى التمام والصيام.

نعم اللازم هنا استثناء من جد به السير منهم، فإن كان التاجر يأتى كل يوم مره إلى كربلاء من المسافه فيتم، فاحتاج أن يأتى فى بعض الأيام مرتين مما يصدق معه جد به السير كان حكمه القصر، وكذلك الموظف الذى يأتى كل يوم مره فصار عمله بحيث جد به السير فجاء فى يوم مرتين، إلى غير ذلك من أمثله جد السير، ولو شك فى حصول جد السير فالمرجع إطلاق أدله التمام كما تقدم نظيره.

ثم إن اللازم التمام لمن عمله السفر {ولو كان فى سفره واحده لطولها، وتكرر ذلك منه من مكان غير بلده إلى مكان آخر} وذلك لصدق عمله السفر، كصدق العناوين الخاصه فإن من اشترى دواً وكريها \_ لأول مره \_ إلى كربلاء من النجف صدق عليه عرفاً المكارى، إلى غير ذلك من المهن المذكوره فى الروايات، كما صدق عليه أن عمله السفر، وإن لم يكن السفر الأول طويلاً، ولا من بلد إلى بلد، فاشتراط توقف الصدق



فلا- يعتبر تحقق الكثرة بتعدد السفر ثلاث مرات أو مرتين، فمع الصدق في أثناء السفر الواحد أيضاً يلحق الحكم وهو وجوب الإتمام،

على طول السفر أو على تكرره كما عن المقدس البغدادي، وفي الجواهر لا- يخلو من وجه غير ظاهر الوجه، وما في بعض الروايات من لفظ «الاختلاف» الظاهر في التعدد لا يقيد المطلقات، إذ الظاهر أنه من باب تحصيل الصدق لغلبه أن الصدق غالباً يكون مع الاختلاف، ومثله في عدم التقييد لفظه «يدور»<sup>(١)</sup> في روايه إسماعيل، بالإضافة إلى أن التعليل بأنه عمله أقوى من دلالتها على خصوصيه الاختلاف والدوران، كما لا يخفى.

وعلى هذا فإذا اشترى دواً ورافقها للحجاج من كربلاء إلى الحج كان عليه أن يتم الصلاه من حين الخروج من البلد فلا حازه إلى ما ذكره بقوله: «وتكرر ذلك منه».

{فلا- يعتبر تحقق الكثرة بتعدد السفر ثلاث مرات} كما عن الروض والرياض، وعن الذكرى أن المدار على صدق وصف أحدهم، أو صدق عمليه السفر، وأن ذلك إنما يحصل بالمره الثالثه، إذ لا وجه لذلك بعد أن نرى الصدق حتى في المره الأولى كما عرفت، هذا وقد تقدم أن لفظ «الكثرة» غير موجود في النص فلا أهميه لصدقها أو عدم صدقها.

{أو مرتين} كما عن المختلف بدعوى أن ذلك يوجب صدق الاختلاف المأخوذ في النص.

وفيه: ما تقدم من عدم الاحتياج إلى صدق هذا اللفظ.

{فمع الصدق في أثناء السفر الواحد أيضاً يلحق الحكم وهو وجوب الإتمام

ص: ١٦٧

نعم إذا لم يتحقق الصدق إلا بالتعدد يعتبر ذلك

نعم إذا لم يتحقق الصدق إلا بالتعدد يعتبر ذلك { لكن لا نجد مكاناً لا يتحقق الصدق إلا بالتعدد، ولذا قال السيد البروجردى فى تعليقه: وجوب القصر فى السفر الأول مطلقاً لا يخلو من قوه [\(١٢\)](#).

ص: ١٦٨

---

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه الوثقى: ص ٧٦.

{مسألة \_ ٤٥}: إذا سافر المكارى ونحوه ممن شغله السفر سفراً ليس من عمله، كما إذا سافر للحج أو للزيارة يقصر،

{مسألة \_ ٤٥ \_ : إذا سافر المكارى ونحوه ممن شغله السفر سفراً ليس من عمله، كما إذا سافر للحج أو للزيارة يقصر} على ما ذكره غير واحد، خلافاً للمستند حيث تبع بعضاً آخر فى وجوب التمام عليه.

وهناك احتمال ثالث وهو التفصيل بين ما إذا ترك عمله وذهب فى قافله إلى الحج مثلاً، كأن يكرى سيارته بين كربلاء والنجف ثم ترك سيارته وذهب بالطائره إلى الحج، وبين ما إذا سافر بقصد الزيارة مثلاً إلى كربلاء مع نفس دوابه، فإنه يتم فى هذا الحال دون الحالة الأولى، إذ عليه القصر.

استدل للقول الأول: بأنه المنساق من التعليل «بأنه عملهم»<sup>(١)</sup>، فإن ظاهره أنه محكوم بالتمام لدى تلبسه بالسفر الذى يعد حال تلبسه به كونه مشغولاً بعمله، ومنه يعلم وجه دلاله قوله (عليه السلام): «يتمون الصلاة فى سفنهم»<sup>(٢)</sup>، وقوله (عليه السلام): «ليس على الملاحين فى سفينتهم تقصير»<sup>(٣)</sup>، وقوله (عليه السلام): «إذا كان مختلفهم فليصوموا وليتموا الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

وبما فى روايه إسحاق بن عمار، عن أحدهما (عليهما السلام) عن الذين يكرون الدواب يختلفون كل الأيام أعلهم التقصير إذا كانوا فى سفر؟ قال (عليه

ص: ١٦٩

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٥ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ الباب ١١ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
- ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٠ الباب ١٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.

السلام} : نعم (١١).

ومثلها روايته الثانيه، وفيه: إن التعليقات لا تزيد على الإشعار الذى ليس بحجه فى مقابل الإطلاق فهو مثل التعليل بالتعب فى قصر المسافر للصلاه، ومن المحتمل قريباً أن يكون عمليه السفر عله للإتمام فى كل سفر وإلاّ فنفس الاشعار موجود بالنسبه إلى سفره أخرى غير ما اعتادها، كما إذا ترك السفر بين كربلاء والنجف \_ الذى اعتاده \_ وكرى سيارته للكاظميه، أو ترك سفينته وأخذ سفينه عاريه لنفس محل اختلافه، وروايه إسحاق مجمله وحملها على المعنى الذى ذكره ليس استناداً إلى الظهور حتى يكون دليلاً على هذا القول.

أما الاستدلال لإطلاق النص بمكاتبه ابن جزّك (٢)، فلا- يخفى ما فيه، إذ الظاهر أنه لم يكن مكارياً وإنما يحج كل سنه مع دوابه، وعليه فالإطلاق محكم، خصوصاً بعض الإطلاقات الآيه عن التقييد.

مثل صحيحه زراره: «أربعة يجب عليهم التمام فى سفر كانوا أو حضر» (٣).

وخبر ابن أبى عمير: «خمسه يتمون فى سفر كانوا أو حضر» (٤).

وعليه فهذا القول هو الأقوى، خصوصاً إذا سافر فى نفس الطريق وبنفس سيارته مثلاً عازماً الزياره، كما إذا كان يكرى كل يوم سيارته إلى كربلاء وهذه

ص: ١٧٠

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٨ الباب ١٢ من أبواب صلاه المسافر ح ٢.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٦ الباب ٢٣ فى صلاه المسافر ح ٤٣.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٥ الباب ١١ فى صلاه المسافر ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٧ الباب ١١ فى صلاه المسافر ح ١٢.

نعم لو حج أو زار لكن من حيث إنه عمله كما إذا كرى دابته للحج أو الزيارة وحج أو زار بالتبع أتم.

المره لم يجد مسافراً فمسافر هو لأجل الزيارة، أو لأجل التجاره.

نعم، لا شك أن الأحوط الجمع، خصوصاً فيما إذا ترك مركبه وسافر في طريق آخر، كالمكارى بين كربلاء والنجف يسافر بالطائره إلى الحج.

{نعم لو حج أو زار لكن من حيث إنه عمله، كما إذا كرى دابته للحج أو الزيارة وحج أو زار بالتبع أتم} ولا يخفى أن هذا قول رابع غير الأقوال الثلاثة الأول، من الإطلاقين، والتفصيل المحتمل الذى ذكرناه.

ص: ١٧١

{مسأله \_ ٤٦}: الظاهر وجوب القصر على الحملداريه الذين يستعملون السفر في خصوص أشهر الحج، بخلاف من كان متخذاً ذلك عملاً له في تمام السنه، كالذين يكرون دوابهم من الأمكنه البعيده ذهاباً وإياباً على وجه يستغرق ذلك تمام السنه أو معظمها فإنه يتم حينئذ.

{مسأله \_ ٤٦ \_ : الظاهر وجوب القصر على الحملداريه الذين يستعملون السفر في} أيام معدوده من {خصوص أشهر الحج} كهذه الأيام بالنسبه إلى مسافرى الطائره أو السياره من الأمكنه القريبه كالمدينه المنوره ونحوها، وذلك لأن السفر في كل سنه خمس عشر يوماً أو عشرين يوماً لا يوجب صدق (عملهم السفر) ونحوه عليهم، بخلاف ما إذا كان سفره ثلاثه أشهر ونحوها، فإن إطلاقات الأدله تشمله، خصوصاً وفي الروايات الاشتقان الذى هو أمير البيدر، فإن حفظ البيادر لا يكون إلا في بعض السنه، بل وكذلك الجابى، فإن المتعارف سابقاً بجبايه الزكوات في أيام خاصه من السنه كأيام الربيع ونحوها.

أما ما ذكره المصنف تبعاً للجواهر وغيره من القصر مطلقاً {بخلاف من كان متخذاً ذلك عملاً له في تمام السنه كالذين يكرون دوابهم من الأمكنه البعيده ذهاباً وإياباً على وجه يستغرق ذلك تمام السنه أو معظمها فإنه يتم حينئذ} فلم يظهر له وجه، إذ المدار على صدق «لأنه عملهم» وما أشبه، بمعونه الأمثله الوارده في الروايات، فإن الراعى في الأراضى المخضره لا يسافر للرعى إلا أشهراً، وإلا فباقى الأشهر يكون في أطراف بلده أو أرضه القريبه، والتاجر الذى يدور في تجارته لا يلزم

طول السنه أو معظمها، وأمير البيدر لا يكون إلا في بعض السنه، وبذلك ظهر أنه لا وجه لدعوى مصباح الفقيه انصراف «لأنه عملهم» عن عمل من لا- يتكرر صدور العمل منه إلا في كل سنه مره، فإن جعل السفر عملاً له وحرفه ولو في ثلاثه أشهر من السنه يوجب الصدق عرفاً، ولذا يصدق أن فلاناً غواص أو زارع أو ما أشبه مع أن عملهم لا يعدو أن يكون في أشهر خاصه من السنه.

وأشكل منه جمع المستمسك بين ما لو بنى بعض أهل مكه على مكارات جماله في أشهر الحج بين جده ومكه على نحو عزم على التردد مره بعد أخرى، فإنه يجب عليه التمام في أشهر لصدق أنه ممن عمله السفر، وبين عمل الحملداريه ونحوهم ممن يسافر في كل سنه مره أو مرات متفرقه، فإنه يجب عليه القصر لعدم صدق المواظبه على السفر والاختلاف فيه عليه، إذ يرد عليه الوجه في الصدق في المثال الأول دون المثال الثاني مع وحده زمان السفر فيهما، ومجرد أن الأول يتكرر منه الذهاب والإياب بخلاف الثاني فإنه يمتد به الطريق، لا يوجب اختلاف الصدق عرفاً، ألا ترى أن البريد يمتد به السير، وكذلك المكارى بين البلاد البعيده، ومع ذلك يرى العرف صدق «عمله السفر» عليهما وعلى غيرهما من صاحب الأسفار القصيره على حد سواء.

والحاصل: إن عمله لو كان السفر أو في السفر ولو لمدته شهر كان اللازم عليه التمام لإطلاق الأدله، ولو شك في الصدق في بعض المواضع كان أصل القصر محكماً، ومما تقدم ظهر الوجه في إتمام من يوجر نفسه للحج كل سنه أو لزياره الإمام الرضا (عليه السلام) من العراق مثلاً ممن يصدق عليه أنه عمله،

وإن كان الاحتياط الجمع.

ثم إنه لا يعارض ما ذكرناه صحيح هشام: «المكارى والجمال الذى يختلف، وليس له مقام يتم الصلاه ويصوم شهر رمضان»<sup>(١)</sup>، فإن المراد به عدم المقام فى مده عمله لا طول السنه، وإلا لكان الصحيح معارضاً لاستثناء المصنف أيضاً.

تنبيه: الطيار الموظف عند الدوله حال سائر المكارين ونحوهم، وقد اعتاد القانون فى زماننا على جبر الطيار بالأكل قبل سفره، فإذا صادف الأمر شهر رمضان، فإن تمكن أن يسافر قبل ركوبه الطائرة إلى المسافه ليفطر وجب \_ عند من يرى أن سائر أسفار من عمله السفر يوجب القصر والإفطار \_ وإلا فإن تمكن أن لا يسافر بالطائرة بعذر ونحوه وجب، وإلا فإن كان لوظيفته أهميه تكون أهم من الإفطار قدم الوظيفه، وكان من أمثله المكره على إفطاره حيث يجب عليه القضاء فقط، وإن كان وقت الصيام وتمكن من الاستقاله وجب، ومع تساوى الأهميه كان مخيراً بين الاستقاله، وبين البقاء والإفطار والقضاء، ولا يبعد أهميه بقاء المتدينين فى زماننا فى الوظائف لثلاث يملأها الكفار وأتباعهم مما يوجب الخطر على الإسلام والمسلمين، وتشخيص الموضوع فى أمثال المقام بنظر المرجع المطلاع على الأوضاع، والله سبحانه العالم وهو العاصم.

ص: ١٧٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٥ الباب ١١ من أبواب صلاه المسافر ح ١.



{مسألة \_ ٤٧}: من كان شغله المكاراه في الصيف دون الشتاء أو بالعكس، الظاهر وجوب التمام عليه، ولكن الأحوط الجمع.

{مسألة \_ ٤٧ \_ : من كان شغله المكاراه في الصيف دون الشتاء أو بالعكس، الظاهر وجوب التمام عليه { لما تقدم في المسألة السابقة {ولكن الأحوط الجمع { وفاقاً للجواهر وغيره.

{مسألة \_ ٤٨}: من كان التردد إلى ما دون المسافه عملاً له كالحطاب ونحوه قصر إذا سافر ولو للاحتطاب، إلا إذا كان يصدق عليه المسافر عرفاً، وإن لم يكن بحد المسافه الشرعيه، فإنه يمكن أن يقال بوجوب التمام عليه إذا سافر بحد المسافه خصوصاً فيما هو شغله من الاحتطاب مثلاً.

{مسألة \_ ٤٨ \_ : من كان التردد إلى ما دون المسافه عملاً له كالحطاب ونحوه قصر إذا سافر ولو للاحتطاب { لأن التمام هو حكم من كان عمله السفر أو عمله في السفر كما تقدم، وهذا ليس أحدهما، والأمثله الموجوده في الروايات كالراعي والاشتقان وإن أمكن أن يكون الرعى والحفظ في أطراف البلد دون المسافه إلا أن المنصرف منها أن ذلك لبيان المستثنى من القصر في السفر، فإن الكلام في المسافر الذي يجب عليه القصر لو لا السفر.

ومن ذلك يظهر الإشكال في استثناء المصنف بقوله: {إلا إذا كان يصدق عليه المسافر عرفاً، وإن لم يكن بحد المسافه الشرعيه فإنه يمكن أن يقال بوجوب التمام عليه إذا سافر بحد المسافه} كما حكى عن الموجز الحاوى {خصوصاً فيما هو شغله من الاحتطاب مثلاً} ولذا أشكل عليه جملة من المعلقين، كما أنه لا وجه للخصوصيه في المثال الثاني.

ثم إنه إذا عزم على الاحتطاب مما دون المسافه لم يتم في سفره الذي يسافر إلى المسافه، لأنه لم يتخذ السفر عملاً له، وإذا عزم على الاحتطاب من المسافه كان أول سفر له يوجب التمام، لأنه اتخذ السفر عملاً له، وإذا عزم على الاحتطاب مطلقاً من المسافه ومما دونها، فإن علم أنه

يكثر السفر إلى المسافه لأجله، كان اللازم عليه التمام، وإلا فالقصر.

ومنه يعلم أن إطلاق المستمسك بأنه لو كان عازماً على الاحتطاب مطلقاً، إما من المسافه أو مما دونها فاشتغل بالاحتطاب مما دونها ثم اتفق له أن قصد الاحتطاب من المسافه قصر كالأول<sup>(١)</sup>، انتهى. غير واضح الوجه، إلا أن يرجع إلى ما ذكرناه.

ص: ١٧٧

---

١- المستمسك: ج ٨ ص ٧٩.

{مسألة ٤٩ \_}: يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم في بلده أو غيره عشرة أيام،

{مسألة ٤٩ \_}: يعتبر في استمرار من شغله السفر، على التمام أن لا يقيم في بلده أو غيره عشرة أيام { على المشهور، بل أرسله بعضهم إرسال المسلمات، وعن المعتبر نفى الخلاف فيه، وعن المدارك (١) أن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، وفي المستند (٢) أنه المعروف عن مذهب الأصحاب، بل هو مقطوع به عندهم.

لكن في مصباح الفقيه: وتوقف في هذا الحكم من أصله جماعه من متأخري المتأخرين كصاحب المدارك والذخير، والمحدث الكاشاني وصاحب الحقائق (٣).

ثم إن المشهور استدلوا على هذا الحكم بجمله من الروايات:

مثل ما رواه يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن حد المكارى الذى يصوم ويتم؟ قال: «أَيُّمَا مَكَارٍ أَقَامَ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَدْخُلُهُ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَجِبَ عَلَيْهِ الصِّيَامُ وَالتَّمَامُ أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ مَقَامَهُ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَدْخُلُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَعَلَيْهِ التَّقْصِيرُ وَالْإِفْطَارُ» (٤).

ورواه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المَكَارِى إِنْ لَمْ يَسْتَقِرْ فِي مَنْزِلِهِ إِلَّا خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَأَقْل، قَصَرَ فِي سَفَرِهِ بِالنَّهَارِ وَأَتَمَّ بِاللَّيْلِ وَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَقَامٌ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُ قَصَرَ

ص: ١٧٨

١- المدارك: ص ٢٤٧ س ٣٥.

٢- المستند: ج ١ ص ٥٧٧ س ٩.

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٤٧ س ٢٠.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٧ الباب ١٢ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

وعن الفقيه، إنه روى هذه الرواية فى الصحيح هكذا قال: «المكارى إذا لم يستقر فى منزله إلا خمسة أيام أو أقل قصر فى سفره بالنهار وأتم صلاه الليل وعليه صوم شهر رمضان، فإن كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشره أيام أو أكثر وينصرف إلى منزله ويكون له مقام عشره أيام أو أكثر قصر فى سفره وأفطر»(١٢).

ومفهوم قوله (عليه السلام) فى صحيحه هشام المتقدمه: «المكارى والجمال الذى يختلف وليس له مقام يتم الصلاه ويصوم شهر رمضان»، بدعوى ظهور (المقام) فى إقامه عشره أيام لانصراف هذه اللفظه إلى ذلك فى النص والفتوى وقد أشكل على الاستدلال بهذه الروايات بعده أمور:

الأول: ضعف سند روايه يونس، وفيه: إن اعتماد المشهور عليه جابر له.

الثانى: إنها لم تفرق بين إقامه العشره فى بلده أو فى بلد آخر من حيث اعتبار النيه وعدمه فهى بظاهرها مخالفه للمشهور حيث يعتبرون نيه الشعره فى إقامه غير بلده، ولا يعتبرون النيه فى إقامه بلده، وفيه: إن عدم التفريق ليس أكثر من الإطلاق، والإطلاق قابل لتقييد بما يدل على اعتبار النيه فى غير بلده.

الثالث: ضعف السند فى خبر ابن سنان على ما رواه الشيخ، وفيه: كفايه اعتماد المشهور عليها كما عرفت.

ص: ١٧٩

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٦ الباب ٢٣ فى الصلاه فى السفر ح ٤٠.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٨١ الباب ٥٩ فى صلاه السفر ح ١٣.

الرابع: إنها مشتمله على ما لا- يقول به أحد من التقصير بإقامه أقل من خمسة، وفيه: إن طرح قطعه من الروايه لأجل إعراض المشهور عنه، أو لأجل ابتلائها بالمعارض المعمول به، لا يوجب طرح سائر فقراتها كما حقق في محله.

الخامس: إنها ظاهره في أن القصر قبل إقامه عشره أيام في غير بلده، وفيه: عدم تسليم هذا الظهور، بل ظاهرها أن القصر بعد إقامه عشره أيام، وذلك لوحده سياق الصدر والذيل.

السادس: الإشكال في روايه الفقيه ببعض ما ذكر في روايه ابن سنان، وفيه: ما تقدم في الجواب عن تلك الإشكالات.

السابع: إن مقتضى روايه الفقيه اعتبار إقامه عشره في منزله أيضاً، مضافاً إلى عشره في بلد الإقامه، فظاهرها ترتب القصر على الإقامةتين ولا قائل بذلك، وفيه: عدم تسليم هذا الظهور، بل ظاهره أن (الواو) بمعنى (أو) وأن كل واحد من الإقامة بالمنزل ومن الإقامة ببلد آخر سبب للقصر بعد ذلك، والظهور الذي ادعيناه يحصل بمعونه سائر الروايات في هذا الباب، والإجماع الدال على اعتبار عشره فقط فهما من قبيل القرائن المكتنفه بالكلام.

الثامن: إن صحيحه هشام لا ظهور لها في إرادته إقامه عشره أيام من لفظ «المقام» بل معنى «ليس له مقام» الإقامة العرفيه التي هي ضد المسافره فهو بمنزله التأكيد، لقوله: «الجمال الذي يختلف» فالوصفان احتراز عن من لم يتخذه شغلا على سبيل الاستمرار، وفيه: إنه لو سلم عدم ظهور «المقام» في نفسه

وإلا انقطع حكم عمليه السفر وعاد إلى القصر فى السفره الأولى خاصه دون الثانيه

فى إقامه عشره أيام لكان اللازم حملة عليه، بقرينه سائر الروايات.

والحاصل: إن الروايات المذكوره بقرينه الشهره المحققه والإجماع المدعى بعد ضم بعضها إلى بعض تدل على المقصود، أما ذكر السيد البروجردى روايتى إسحاق فى هذا الباب، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الذين يكرون الدواب يختلفون كل الأيام أعلیهم التقصير إذا كانوا فى سفر؟ قال (عليه السلام): «نعم»<sup>(١)</sup>.

فلم يظهر وجهه، بل الظاهر من «يختلفون كل الأيام» أن المراد كراء دوابهم لمكان دون المسافه، وإلا فذهاب الدابه كل يوم إلى المسافه ورجوعها إلى المنزل بعيد.

ثم إن فى هذه المسأله إشكالات أخر، وأجوبه لها وتوجيهات مذكوره فى الكتب المفصله.

{وإلا انقطع حكم عمليه السفر} أى انقطع كون عمله السفر \_ الذى كان ميزاناً للتمام \_ انقطاعاً شرعاً، وإن لم ينقطع عرفاً {وعاد إلى القصر فى السفره الأولى خاصه} كما عن السرائر والمدارك والرياض وغيرهم، بل نسب إلى كثير من المتأخرين {دون الثانيه} فإنه يتم فيها، خلافاً للشهيدین والمحقق الثانى وغيرهم فإنهم قالوا بالقصر فى الثانيه أيضاً، ويكون العود إلى التمام فى الثالثه، والأول هو الأقوى، لأن إطلاقات التمام محكمه ولم يخرج منها إلا السفره الأولى حسب الأخبار السابقه، وربما يستدل لذلك باستصحاب التمام قبل العشره أو

ص: ١٨١

فضلاً عن الثالثه، وإن كان الأحوط الجمع فيهما،

باستصحاب التمام في المنزل والبلد الذي نوى فيه الإقامة.

ويرد عليه أولاً: إنه لا مجال للاستصحاب مع الإطلاق.

وثانياً: بأن التمام قبل الإقامة انقطع فلا مجال لاستصحابه، والتمام حال الإقامة إنما كان لأجل أنه حاضر شرعاً أو عرفاً إذا كان في بلده، فإذا سافر فقد تبدل الموضوع.

أما من قال بالقصر في الثانيه أيضاً فقد استدلل به باستصحاب القصر، وبما عن الشهيد في الذكرى بزوال الاسم واحتياج عوده إلى سفرات ثلاث كالمبتدئ بناءً على أصله من اعتبار الثلاث في العنوان المعلق عليه الحكم، وبما عن الشيخ المرتضى حيث استظهر من صحيحه هشام: «المكارى والجمال الذي يختلف ولى له مقام يتم الصلاه» (١٢) لزوم الاختلاف الذي لا يتحقق إلا بسفرات ثلاث.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ لا مجال للاستصحاب مع إطلاق أدله القصر، وقد تقدم تحقق اسم المكارى ونحوه بالسفر الأول فلا حاجه إلى الثانى، ولا زوال للاسم بمجرد الإقامة كما هو واضح، كما أن الظاهر أن لفظ «الاختلاف» من لوازم كثير السفر عادة فلا يفهم منه الاحتراز، ولذا ذكرنا فى ما سبق أن حكم السفر الطويل حكم الأسفار المتعدده ذهاباً ورجوعاً.

{فضلاً عن الثالثه} الذى ادعى الإجماع على وجوب التمام فيه، وقد كان الوالد فى مجلس الدرس يحتاط فى السفره الثانيه بالجمع، جمعاً بين القولين، إلا أن الأقوى هو القول الأول، وإن كان الاحتياط حسناً على كل حال.

أما قوله: {وإن كان الأحوط الجمع فيهما} بإضافه الثالثه، فهو ضعيف الوجه

ص: ١٨٢



ولا- فرق فى الحكم المزبور بين المكارى والملاح والساعى وغيرهم ممن عمله السفر، أما إذا أقام أقل من عشره أيام بقى على التمام، وإن كان الأحوط مع إقامة الخمسه الجمع

وإن قال بوجوب الاحتياط بعض المعلقين.

{ولا فرق فى الحكم المزبور} من قطع عشره لحكم التمام {بين المكارى والملاح والساعى وغيرهم ممن عمله السفر} كما هو المشهور على ما ادعاه غير واحد، وقرره المصباح وغيره، بل فى الجواهر(١): بلا خلاف أجده فيه.

وعن الرياض: اتفقت الفتاوى بعدم الفرق(٢).

لكن فى الشرائع قيل ذلك مختص بالمكارى(٣).

نعم اعترف غير واحد بأنه لم يجد بذلك قائلًا، وكيف كان فوجه (القول) أن الروايات الداله على وجوب التقصير بعد إقامة عشره مختصه بالمكارى، لكن وحده المناط الظاهره من وحده السياق تمنع من التخصيص.

{أما إذا أقام أقل من عشره أيام بقى على التمام} كما هو المشهور، وذلك لإطلاق أدله التمام الشامله للمقام، بالإضافة إلى مفهوم النصوص المخرجه للعشره، فتدل على بقاء التمام إذا لم يكن المقام عشره أيام.

{وإن كان الأحوط مع إقامة الخمسه الجمع} لما عن الإسكافى من أنها

ص: ١٨٣

---

١- الجواهر: ج ١٤ ص ٢٨٣.

٢- الرياض: ص ٢٥٣ س ٢٧.

٣- شرائع الإسلام: ص ١٠٠ ط مؤسسه الوفاء.

ولا فرق في الإقامه في بلده عشره بين أن تكون منويه أو لا.

بحكم العشره (١١)، لكن اعترف غير واحد بأنه لم يجد له مستنداً.

نعم عن الشيخ في المبسوط والنهايه والوسيله، وكذا عن أتباعه وعن ابني حمزه والبراج التقصير في صلاته نهاراً، والإتمام في صومه وفي صلاته ليلاً، واستدل له بروايه ابن سنان المتقدمه: «المكارى إن لم يستقر في منزله إلاّ خمسّه أيام أو أقل قصر في سفره بالنهار» (٢٢) الحديث.

لكن هذا الحديث لا- يمكن العمل به لوجوه، منها أنه مخالف للأدله الداله على أن «كلما قصرت أفطرت، وكلما افطرت قصرت»، ومنها أنه يدل على الاكتفاء بأقل من خمسّه ولم يقل به أحد، ومنها أنه مرمى بالشذوذ حتى قال في محكي السرائر (٣٢): لا يجوز العمل به بلا خلاف، لأن الإجماع على خلافه بلا خلاف.

وعن غايه المراد وغيره أنه متروك الظاهر، إلى غيرها من وجوه الإشكال، فاللازم حملة على التقيه \_ على اصطلاح صاحب الحدائق \_ أو ردّ علمه إلى أهله كما ذكره الفقيه الهمداني (٤).

{ولا فرق في الإقامه في بلده عشره بين أن تكون منويه أو لا} بلا إشكال ولا خلاف إلاّ من المنسوب إلى النجيبه فاعتبر النيه، لكن عن مفتاح الكرامه قوله: لم أجد له موافقاً (٥).

وكيف كان، فيدل على المشهور إطلاق النص والفتوى.

ص: ١٨٤

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٥٠ س ٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥١٩ الباب ١١ من أبواب صلاه المسافر ح ٥.

٣- السرائر: ص ٧٦ س ٢٥.

٤- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٥٠ س ٥.

٥- مفتاح الكرامه: ج ٣ ص ٥٦٩ س ٢٥.

بل وكذا فى غير بلده أيضاً، فمجرد البقاء عشره يوجب العود إلى القصر، ولكن الأحوط مع الإقامة فى غير بلده بلا نيه الجمع فى السفر الأول

{بل وكذا فى غير بلده أيضاً، فمجرد البقاء عشره يوجب العود إلى القصر} كما اختاره المستند وتبعه غيره، خلافاً للمنسوب إلى المشهور حيث اختاروا لزوم النيه فى الإقامة فى غير البلد، بل عن الروض والمجلسى وظاهر الذخير الإجماع على اعتبار النيه، لكن دعوى الإجماع ضعيفه، فقد حكى عن ظاهر إطلاق كلام النافع تساوى البلدين، بل ربما قيل بأن اشتراط النيه فى غير البلد المذكور فى كلام الفاضلين، ولا أثر له فى كلام من تقدم عليهما، بل أهمل جمع كثير لذكر غير بلده حتى أن العلامة فى جملة من كتبه أهمله.

وعلى هذا فلا إجماع فى المسأله قطعاً، وعليه فالمرجع إطلاق الأدله.

وما فى مصباح الفقيه: نعم لا يبعد أن يقال إن معهوديه اعتبار النيه فى إقامة العشره فى غير بلده فى رفع حكم السفر المناسب لهذا الحكم موجه للتشكيك فى إرادته الإقامة غير المنويه التى لا أثر له شرعاً من الإطلاق، فيشكل حينئذ رفع اليد بالنسبه إليه عما يقتضيه إطلاق ما دل على وجوب الإتمام على المكارى وغيره ممن عمله السفر (1)، انتهى.

وفيه: إنه لا- يزيد على إشعار يشبه الاستحسان، وعليه فما اختاره المصنف من الإطلاق، وتبعه السيد الحكيم وغير واحد من المعلقين هو الأقرب.

{ولكن الأحوط مع الإقامة فى غير بلده بلا نيه الجمع فى السفر الأول

ص: ١٨٥

بين القصر والتمام { فإن الاحتياط طريق النجاه وبالأخص بعد دعوى الإجماع والشهره المتأخره على ذلك، وحيث عرفت أن العشره بدون النيه قاطعه لحكم التمام فى السفر الأول، فلا مجال للتكلم حول الثلاثين يوماً المردد وأنه هل يقوم مقام العشره المنويه أم لا.

ثم الظاهر أنه لو أتى بالسفر الأول بقصد المعصيه أو لصيد اللهو لم يلزم القصر فى السفر الثانى، إذ دلالة الدليل على التمام فى السفر الثانى ثابتة، وإن لم يأت بالسفر الأول قصراً، بل وإن لم يصل فى السفر الأول عصياناً أو نسياناً، أو لقصر مدته فلم يكلف بالصلاه فيه، أو كان وقت الصلاه موسعه فلم يأت بها فى السفر، أو لم تجب عليه الصلاه لكونها مرأه فى حال الحيض مثلاً، أو غير ذلك.

ثم إنه ظهر مما تقدم أن التجار الذين يسكنون كربلاء المقدسه ويذهبون كل أسبوع مره إلى بغداد للتجار حكمهم التمام فى بغداد وفى الطريق ذهاباً وإياباً، وكذلك حكمهم الصيام، أما إذا كانوا يسافرون كل أسبوعين فعليهم القصر، فإذا تكرر منهم السفر فى أسبوع كان السفر الأول تكليفهم فيه القصر بخلاف الأسفار الأخر فإن تكليفهم فيها التمام.

{مسأله \_ ٥٠}: إذا لم يكن شغله وعمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفاراً عديده لا يلحقه حكم وجوب التمام، سواء كان كل سفره بعد سابقها اتفاقياً، أو كان من الأول قاصداً لأسفار عديده، فلو كان له طعام أو شيء آخر في بعض مزارعه أو بعض القرى وأراد أن يجلبه إلى البلد فسافر ثلاث مرات أو أزيد بدوابه أو بدواب الغير لا يجب عليه التمام،

{مسأله \_ ٥٠ \_ : إذا لم يكن شغله وعمله السفر، لكن عرض له عارض فسافر أسفاراً عديده لا يلحقه حكم وجوب التمام} إذا لا يدخل في عنوان (عمله السفر) وما أشبه مما أوجب التمام، فيشمله إطلاق ما دل على القصر على المسافر، ولا يحتاج إلى العزم \_ كما ذكره المستمسك \_ فإنه إذا تحقق العنوان عرفاً وجب التمام وإن لم يكن عازماً.

{سواء كان كل سفره بعد سابقها اتفاقياً، أو كان من الأول قاصداً لأسفار عديده} لكن لا تكون الأسفار من الكثرة بحيث ينطبق عليه عنوان «عمله السفر» وما أشبه ذلك.

{فلو كان له طعام أو شيء آخر في بعض مزارعه أو بعض القرى وأراد أن يجلبه إلى البلد فسافر ثلاث مرات أو أزيد بدوابه أو بدواب الغير لا- يجب عليه التمام} اللهم إلا- إذا كانت من الكثرة بحيث احتاج إلى سنه من السفر فإنه ينطبق عليه مناط عنوان عمله السفر بلا إشكال.

وكذا إذا أراد أن ينتقل من مكان إلى مكان فاحتاج إلى أسفار متعددة في حمل أثقاله وأحماله.

{وكذا إذا أراد أن ينتقل من مكان إلى مكان فاحتاج إلى أسفار متعددة في حمل أثقاله وأحماله} وهكذا إذا كانت له دعوى في بغداد مثلاً فاحتاج إلى الذهاب إلى بغداد مرات عديدة، أو كان له مريض هناك، أو غير ذلك.

ص: ١٨٨

{مسأله \_ ٥١}: لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كفيات وخصوصيات أسفاره من حيث الطول والقصر، ومن حيث الحمولة، ومن حيث نوع الشغل.

فلو كان يسافر إلى الأمكنه القريبه فسافر إلى البعيده، أو كانت دوابه الحمير فبدل بالبغال أو الجمال، أو كان مكارياً فصار ملاحاً أو بالعكس، يلحقه الحكم، وإن أعرض عن أحد النوعين إلى الآخر أو لفق من النوعين، نعم لو كان شغله المكاراه فاتفق أنه ركب السفينه للزياره أو بالعكس قصر،

{مسأله \_ ٥١ \_ : لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كفيات وخصوصيات أسفاره من حيث الطول والقصر، ومن حيث الحمولة { أى آله الحمل {ومن حيث نوع الشغل} ومن حيث كفيه السفر، ومن حيث نوعيته.

{فلو كان يسافر إلى الأمكنه القريبه فسافر إلى البعيده} أو العكس {أو كانت دوابه الحمير فبدل بالبغال أو الجمال} أو العكس {أو كان مكارياً فصار ملاحاً أو بالعكس} أو كان مكارياً إلى سفر الحج فصار مكارياً إلى سفر خراسان، أو كان يسافر أفقياً إلى جوانب الأرض فصار مسافراً عمودياً إلى أجواء السماء، إلى غير ذلك {يلحقه الحكم} لإطلاق الأدله، وما يظهر من بعض الروايات من اعتبار الوحده لا بد وأن يحمل على المثال، لأن المناط أن يكون عمله السفر وهو حاصل على كل تقدير.

{وإن أعرض عن أحد النوعين إلى الآخر أو لفق من النوعين} أو من أنواع.

{نعم لو كان شغله المكاراه فاتفق أنه ركب السفينه للزياره أو بالعكس قصر،

لأنه سفر في غير عمله، بخلاف ما ذكرنا أولاً، فإنه مشغول بعمل السفر، غايه الأمر أنه تبدل خصوصيه الشغل إلى خصوصيه أخرى، فالمناط هو الاشتغال بالسفر وإن اختلف نوعه.

لأنه سفر في غير عمله { لكن قد تقدم الإشكال في ذلك في المسألة الخامسة والأربعين فراجع.

{ بخلاف ما ذكرنا أولاً } من تغيير العمل ونحوه { فإنه } يتم لأنه { مشغول بعمل السفر، غايه الأمر أنه تبدل خصوصيه الشغل إلى خصوصيه أخرى } وكذلك إذا تبدل خصوصيه المشغول، كما إذا كانت الدواب لنفسه فصار أجيراً عند غيره أو بالعكس { فالمناط هو الاشتغال بالسفر وإن اختلف نوعه } بأي أنحاء الاختلاف.



{مسأله \_ ٥٢}: السايح فى الأرض الذى لم يتخذ وطناً منها يتم، والأحوط الجمع.

{مسأله \_ ٥٢ \_ : السايح فى الأرض الذى لم يتخذ وطناً منها يتم} لأنه من قبيل من بيته معه بلا إشكال، خصوصاً إذا كان بيته معه لا- أنه ينزل فى كل بلد فى فندق أو نحوه، سواء كان سائحاً أو كان عاملاً عملاً يتطلب السير الدائم مثل الرحاله والذين يحققون عن أقسام البحار أو الأرض أو النبات أو الحيوان أو ما أشبهه.

ثم لو ترك الإنسان وطنه لسنه أو سنوات \_ مثلاً- \_ لأجل أحد الأمور المذكوره كان حكمه فى هذه المده حكم السائح {والأحوط الجمع} فإن الاحتياط طريق النجاه، وإن كان هذا الاحتياط فى غايه الضعف.

{مسأله \_ ٥٣}: الراعى الذى ليس له مكان مخصوص يتم.

{مسأله \_ ٥٣ \_: الراعى الذى ليس له مكان مخصوص يتم} لما تقدم من ذكره فى جمله من الروايات، وكذا إذا كان له مكان مخصوص مما يكون كالمكارى ونحوه لصدق أن عمله السفر، وعليه فلا وجه لهذا التقييد.

{مسأله \_ ٥٤}: التاجر الذى يدور فى تجارته يتم.

{مسأله \_ ٥٤ \_ : التاجر الذى يدور فى تجارته يتم} كما ذكر فى بعض الروايات السابقه سواء كان تاجراً فى البر أو فى البحر أو فى الجو، لإطلاق الأدله، ولأن عمله السفر، ولا فرق فى الراعى والتاجر بين أن يكونا للحرام كالخنزير والخمر، أو للحلال كالغنم والقماش لإطلاق الأدله، بالإضافة إلى أنه لو كان سفره للحرام كان وجب عليه التمام لكون السفر محرماً، نعم يتم فى السفر الأول أيضاً بعد إقامه العشره.

{مسأله \_ ٥٥}: من سافر معرضاً عن وطنه لكنه لم يتخذ وطناً غيره يقصر

{مسأله \_ ٥٥ \_ : من سافر معرضاً عن وطنه لكنه لم يتخذ وطناً غيره يقصر} إذا كان عازماً على اتخاذ وطن آخر في زمان قريب ولم يجعل السفر عملاً له، ولم يجعل بيته معه، وإلاّ دخل في أحد العناوين السابقه الموجه للتمام، وتقييد العزم على اتخاذ الوطن بزمان قريب لأنه لو عزم على اتخاذ الوطن بعد سنه مثلاً لم يكن مشمولاً لحكم القصر، بل كان داخلاً في السائح ونحوه، أما من سافر مردداً في الإعراض وعدمه، فالظاهر استصحابه حكم الوطن، كما أن من أعرض وتردد في اتخاذ وطن جديد، فالظاهر أنه يتم أيضاً، لأنه ليس مشمولاً لأدله القصر، بل يشمله «من بيته معه».

{مسألة \_ ٥٦}: من كان في أرض واسعة قد اتخذها مقراً إلا أنه كل سنة مثلاً في مكان منها، يقصر إذا سافر عن مقر سنته.

{مسألة \_ ٥٦ \_ : من كان في أرض واسعة قد اتخذها مقراً إلا أنه كل سنة مثلاً في مكان منها، يقصر إذا سافر عن مقر سنته { إن لم يصدق عليه أنه ممن بيته معه وإلا أتم، وذلك لإطلاق أدله السفر في المستثنى منه، ولإطلاق أدله التمام في المستثنى.

{مسألة \_ ٥٧}: إذا شك في أنه أقام في منزله أو بلد آخر عشرة أيام أو أقل بقي على التمام.

الثامن: الوصول إلى حد الترخص،

{مسألة \_ ٥٧ \_ : إذا شك في أنه أقام في منزله أو بلد آخر عشرة أيام أو أقل بقي على التمام} إذا خرج، لا القصر، لأن القصر في السفر الأول هو حكم من بقي عشرة والحال أنه شاك في ذلك.

نعم اللازم الفحص أولاً، لما تقدم كراراً من وجوبه في الشبهات الموضوعية، فبدونه لا يمكن إجراء الأصول العملية، إلا فيما علم خروجه بالنص أو بالإجماع كما في باب الطهارة والنجاسة.

{الثامن} من شرائط القصر: {الوصول إلى حد الترخص} على المشهور شهره عظيمه، بل عن الخلاف الإجماع عليه، وفي المستند دعواه أيضاً، خلافاً للمحكي عن والد الصدوق فقد نسب إليه تاره كفايه الخروج عن المنزل كما في مصباح الفقيه، وتاره كفايه الخروج من البلد كما في المستند.

أما دليل المشهور فسيأتي، وأما دليل والد الصدوق فهو جملة من الروايات الدالة على أنه إن خرج من منزله قصر، مثل مرسل ولده، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا خرجت من منزلك فقصر إلى أن تعود إليه» (١١).

وروايه على بن يقطين، عن أبي الحسن (عليه السلام)، في الرجل يسافر في شهر رمضان أي فطر في منزله؟ قال (عليه السلام): «إذا حدث نفسه في الليل السفر

ص: ١٩٦

وهو المكان الذى يتوارى عنه جدران بيوت البلد ويخفى عنه أذانه،

أفطر إذا خرج من منزله»(١١).

بل ويدل عليه الأخبار الآتية الدالة على القصر إذا لم يدخل المنزل وإن دخل البلد، بناءً على التلازم بين المسألتين.

أقول: أما الخبران فلا بد من تأويل المنزل فيها إلى حد الترخص، لأن المنزل قابل للحمل على حد الترخص، فتكون أخبار حد الترخص مبينه للخبرين، وأما أخبار الرجوع إلى المنزل فى وجوب التمام — كما ستأتى — فهى إما يعمل بها فى الرجوع، فاللازم التفصيل بين الذهاب والرجوع، وإما يرد علمها إلى أهلها فلا حجية فيها.

وكيف كان لا يمكن رفع اليد عن أخبار حد الترخص فى الذهاب بسبب أخبار المنزل فى الرجوع {وهو المكان الذى يتوارى عنه جدران بيوت البلد ويخفى عنه أذانه} كما هو المشهور بين المتأخرين، خلافاً للمشهور بين القدماء فإنهم اعتبروا أحد الأمرين من خفاء الجدران أو خفاء الأذان، وعن التنقيح الاقتصار على توارى الجدران، وعن المقنع الاقتصار على التوارى من البيوت، وعن المفيد والتقى وسالار والحلى الاقتصار على خفاء الأذان، وسبب هذا الاختلاف وجود طائفتين من الأخبار، فطائفة تدل على اعتبار البيوت.

كصحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل يريد السفر متى يقصر؟ قال (عليه السلام): «إذا توارى من البيوت»(٢).

ص: ١٩٧

---

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٣٣ الباب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم ح ١٠.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٥ الباب ٦ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

وطائفه تدل على اعتبار الأذان، كصحيحه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن التقصير؟ قال: «إذا كنت في الموضع الذي تسمع الأذان فأتم، وإذا كنت في الموضع الذي لا تسمع الأذان فيه فقصر، وإذا قدمت من سفر ك فمثل ذلك» (١).

وصحيح حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا سمع الأذان أتم المسافر» (٢).

وموثقه إسحاق بن عمار المتقدمه في تحديد مقدار المسافه وفيها: «أليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه أذان مصرهم الذي خرجوا منه» (٣).

وروايه ابن أبي عقيل: «فعلى من سافرها \_ أى البريدين \_ عند آل الرسول (صلى الله عليه وآله) إذا خلف حيطان مصره أو قريته وراء ظهره وخفى عنه صوت الأذان أن يصلى صلاه السفر ركعتين» (٤).

والرضوى قال (عليه السلام): «وإن كان أكثر من بريد فالتقصير واجب إذا غاب عنك أذان مصرك، وإن كنت في شهر رمضان فخرجت من منزلك قبل طلوع الفجر إلى السفر أفطرت إذا غاب عنك أذان مصرك» (٥).

ص: ١٩٨

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٦ الباب ٦ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٦ الباب ٦ من أبواب صلاه المسافر ح ٧.
  - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧٤ الباب ١٧ من أبواب صلاه المسافر.
  - ٤- البحار: ج ٨٦ ص ١١ الباب ١ وجوب قصر الصلاه.
  - ٥- فقه الرضا: ص ١٦ س ١٠.



ثم إن في المقام روايات مجمله، وهي طائفه ثالثه قابله للحمل على ما ذكرناه، مثل ما رواه حماد بن عثمان، عن رجل، عن أبي جعفر (عليه السلام) في الرجل يخرج مسافراً؟ قال: «يقصر إذا خرج من البيوت» (١٧).

وعن وهب، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان إذا خرج مسافراً لم يقصر من الصلاه حتى يخرج من احتلام البيوت، وإذا رجع لم يتم الصلاه حتى يدخل احتلام البيوت» (٢٢).

ولعل المراد به ظل البيوت، كما أن الاحتلام ظل اليقظه.

وعن أبي سعيد الخدرى قال: «كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا سافر فرسخاً قصر الصلاه» (٣٢).

وفي حديث عمر بن سعيد: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا سافر وخرج في سفر قصر في فرسخ» (٤٤).

وعن غياث بن إبراهيم، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «أنه كان يقصر الصلاه حين يخرج من الكوفه في أول صلاه تحضره» (٥٥).

وعن الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «إذا خرج المسافر إلى

ص: ١٩٩

- 
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧٢ الباب ١٧ من أبواب صلاه المسافر ح ٥.
  - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧٢ الباب ١٧ من أبواب صلاه المسافر ح ٦.
  - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧٣ الباب ١٧ من أبواب صلاه المسافر ح ٧.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٥ الباب ٦ من أبواب صلاه المسافر ح ٢.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٦ الباب ٦ من أبواب صلاه المسافر ح ٥.

سفر تقصر فى مثله الصلاه قصر وأفطر إذا خرج من مصره أو قريته» (١١).

إلى غيرها، والمهم الجمع بين الطائفتين الأوليين، حيث إن الطائفة الثالثة مجمله لا بد من أن تحمل على السابقتين، فنقول: قد أكثر الفقهاء الكلام حول الجمع بين الطائفتين ومن ذكر الاحتمالات، لكن الظاهر أن صحيحه محمد بن مسلم تدل على أن المعيار توارى المسافر عن البيوت، وحيث إن البيوت لا- رويه لها، لا- بد وأن يراد منه تواريه عن الرائي عند البيوت، فإنه هو المفهوم عرفاً من هذا التعبير، وكلا- الأمرين مثلاً زمان توارى البيوت عن المسافر، وتوارى المسافر عن البيوت، فإن الإنسان يرى الأشياء ويميزها تمييزاً فى الجملة، لا بالدقة، ولا عدم الرويه إطلاقاً، من ثلث فرسخ تقريباً، ولذا حدد اللغويون وغيرهم الميل بمد البصر، والميل ثلث الفرسخ كما تقدم فى حد القصر.

وإذا ابتعد الإنسان عن المدينه المتعارفه وهى صاحبه البيوت ذات طبقه أو ما أشبهه، مقدار ثلث فرسخ فكل من الإنسان المسافر ومن عند البيوت يتوارى عن الآخر توارياً لا يميزه هل أنه إنسان أو حيوان أو شجر أو بناء، وإن كان أحياناً يرى الشبح لكن رؤيه الشبح لا تضر، لصدق التوارى، هذا من جهه الصحيحه.

أما من جهه روايات الأذان، فالظاهر لدى تجربه أن الأذان المتعارف للبلدان فرض فى أواخره لا يعدو من نفس ذلك المقدار، فإن الصوت المتعارف للأذان لا يسمع فى أكثر من ثلث فرسخ، وعليه فالعلامتان متلازمتان وهما علامتان

ص: ٢٠٠

ويكفي تحقق أحدهما مع عدم العلم بعدم تحقق الآخر، وأما مع العلم بعدم تحققه فالأحوط اجتماعهما، بل الأحوط مراعاة اجتماعهما مطلقاً، فلو تحقق أحدهما دون الآخر إما يجمع بين القصر والتمام، وإما يؤخر الصلاة إلى أن يتحقق الآخر

لشيء واحد وهو البعد بالمقدار المذكور، وبعد ذلك لا مجال للإلقاء المعارضه بين الأمرين حتى تصل النوبه إلى الترجيح وما أشبه، وبذلك يظهر أن ما قاله الفقيه الهمداني (رحمه الله) من أن البيوت يرى في العرف والعادة من مسافه فرسخ أو فرسخين، ولا يرى الشخص من ربع هذه المسافه مثلاً، لم يظهر وجهه.

كما لم يظهر وجه ما ذكره المستمسك من أن البعد المؤدى إلى استتار البيوت عن المسافرين يزيد كثيراً عن البعد المانع عن سماع الأذان، كما أن بذلك يظهر مواقع النظر في كلامهما وكلام غيرهما مما لا داعى إلى ذكره.

أما ما ذكره المصنف بقوله: {ويكفي تحقق أحدهما مع عدم العلم بعدم تحقق الآخر، وأما مع العلم بعدم تحققه فالأحوط اجتماعهما} فهو مبنى على عدم التلازم بينهما، وقد علمت التلازم، وبذلك يسقط الاحتياط المذكور، كما يسقط الاحتياط الذى ذكره بقوله: {بل الأحوط مراعاة اجتماعهما مطلقاً، فلو تحقق أحدهما دون الآخر إما يجمع بين القصر والتمام، وإما يؤخر الصلاة إلى أن يتحقق الآخر} وبما ذكرناه ظهر وجه الأقوال الأربعة فى المسألة فى الجملة، فلا حاجة إلى تفصيل الكلام فى استدلالات كل واحد واحد منهم وما يمكن يقال عليه.

وفى العود عن السفر أيضاً ينقطع حكم القصر إذا وصل إلى حد الترخص

{وفى العود عن السفر أيضاً ينقطع حكم القصر إذا وصل إلى حد الترخص} على المشهور كما فى المستند، بل شهره عظيمه كما ادعاه بعض، بل عن الذكرى كادت تكون إجماعاً، خلافاً لوالد الصدوق (رحمه الله) والسيد والإسكافى فجعلوا القصر مستمراً حتى يدخل منزله، وهذا هو محتمل المقنعه والنهائيه والجمل والمبسوط والخلاف وابن حمزه مرسلاً \_ كما قيل \_.

وعن الرياض لولا الشهره المرجحه للأدله لكان المصير إلى هذا القول فى غايه القوه، وفى الحدائق جعله الأظهر، وعن الأردبيلى أنه حسن لو وجد القائل به، وعن المدارك والذخيره التخيير بين القصر والتمام، وقد نشأ هذا الاختلاف من اختلاف النصوص، ففى المقام طائفتان:

الأولى: تدل على أن القصر ينتهى إلى الوصول إلى حد الترخص، وربما يؤيد ذلك بأنه هو الأمر الطبيعى بعد كونه وقت القصر فى الذهاب حد الترخص، إذ تلك الروايات تدل على ما بين حد الترخص والبلد خارج عن حكم السفر، وإذا كان خارجاً عن حكم السفر لم يكن فرق بين الذهاب والإياب، لكن هذا المؤيد لا يعدو أن يكون استحساناً، وإلاً فيقابله مؤيد من هذا الجانب وهو أن الذهاب حيث لم يتعب بعد كان الأولى له أن يؤخر التقصير، فإن التقصير لحكمه التعب كما لا يخفى.

أما الراجع فإنه بالوصول إلى حد الترخص لا يذهب تعبهُ فالأولى أن يبقى على قصره حتى يصل إلى منزله.

وكيف كان، فيدل على ما ذهب إليه المشهور صحيح حماد: «إذا سمع الأذان أتم المسافر»<sup>(١٢)</sup>. وذيل صحيح ابن سنان: «وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

ومرسل الفقيه، عن الصادق (عليه السلام): «إذا خرجت من منزلك فقصر إلى أن تعود إليه»<sup>(٣)</sup>. حيث إن ظاهره أن حكم الذهاب والرجوع واحد.

الثانية: ما يدل على ما ذهب إليه الآخرون جملة من الروايات:

مثل موثقه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل يكون مسافراً ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أتم الصلاة أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله؟ قال: «بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحه العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل بيته»<sup>(٥)</sup>.

وموثقه ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة له بها دار أو منزل وإنما هو مجتاز لا يريد المقام إلا بقدر ما يتجهز يوماً أو يومين؟ قال: «يقيم في جانب المصر ويقصر» قلت: فإن دخل أهله؟ قال: «عليه التمام»<sup>(٦)</sup>.

ص: ٢٠٣

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٦ الباب ٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٦ الباب ٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.
- ٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٧٩ الباب ٥٩ في صلاة المسافر ح ٣.
- ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٨ الباب ٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٨ الباب ٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
- ٦- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٧ الباب ٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

وصحيحه معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أهل مكة إذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أتموا، وإذا لم يدخلوا منازلهم قصرُوا»<sup>(١)</sup>.

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجاً قصرُوا، وإذا زاروا البيت ورجعوا إلى منازلهم أتموا»<sup>(٢)</sup>.

وروايه وهب، عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان إذا خرج مسافراً لم يقصر من الصلاة حتى يخرج من احتلام البيوت، وإذا رجع لم يتم الصلاة حتى يدخل احتلام البيوت»<sup>(٣)</sup>.

وصحيح حماد، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المسافر يقصر حتى يدخل المصر»<sup>(٤)</sup>.

وما رواه علي بن رئاب قال: سمعت بعض الزائرين يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون بالبصره وهو من أهل المدينه \_ الكوفه \_ وله بالكوفه دار وعيال، فيخرج فيمر بالكوفه يريد مكة ليتجهز منها وليس له من رأيه أن يقيم أكثر من يوم أو يومين؟ قال: «يقيم في جانب الكوفه ويقصر حتى يفرغ من جهازه وإن هو دخل منزله فليتم الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

ص: ٢٠٤

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٧ الباب ٧ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٠٠ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٨.
  - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧٢ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٥٦.
  - ٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧٣ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ١١.
  - ٥- قرب الإسناد: ص ٧٧.

ولا يخفى أن هذه الروايات نص في مفادها وليس مانع عن العمل بها إلا أمران:

الأول: روايات المشهور، وهي كلها قابله للتأويل، إذ صحيحه حماد قابله الحمل على وقت ذهاب المسافر لا رجوعه، وصحيحه ابن سنان قابله الحمل على كون المماثلة في الجملة، والمرسل لا يزيد على ظهور، ولذا ذكره المستمسك في الروايات المخالفة لروايات المشهور.

الثاني: الشهرة وهي ليست ضاره بعد عمل جماعه من القدماء والمتأخرين بالإضافة إلى أنه لم يثبت إعراض المشهور لما نجد من جمع طائفه منهم بين الطائفتين، فالذهاب إلى القول الثاني أقرب إلى الصنائه.

أما القول بالتخير فهو بعيد غاية البعد، ويظهر من السيد البروجردى في جامع التردد في الحكم لأنه عنوان الباب بحكم المسافر إذا دخل بلده ولم يدخل منزله أو دخل، كما أنه احتاط بعض المعلقين بالجمع قبل الدخول في المنزل.

أما بعض أوجه الجمع التي ذكروها لترجيح روايات المشهور، مثل ما عن الشيخ من حمل دخول الأهل والمنزل على وصول محل الترخص، وما في مصباح الفقيه من أن عمده ما في روايات غير المشهور مما يأبى عن التأويل قد وردت فيمن يمر بوطنه في أثناء السفر فلا ينافي روايات المشهور، وما في الوسائل من احتمال موافقتها للعامه، إلى غير ذلك من الوجوه، فلا يخفى ما فيه، لأن بعض الروايات نص في خلاف حمل الشيخ، كما أنه ليس عمدتها ما ذكره الفقيه الهمداني، فإن جملة منها في دخول بيوتهم بمكة، واحتمال موافقه للعامه لا يسقط الروايه

من وطنه أو محل إقامته وإن كان الأحوط تأخير الصلاة إلى الدخول في منزله، أو الجمع بين القصر والتمام، إذا صلى قبله بعد الوصول إلى الحد.

عن الحجية كما هو واضح، وعليه فاللزام لمن لا يريد العمل حسب الصنائه الاحتياط.

{من وطنه أو محل إقامته} كون محل الإقامة كالوطن هو الظاهر من غير واحد، وهو المنساق من الأخبار، سواء في الخروج، أو في العزم على الإقامة، خلافاً للمستند حيث استظهر عدم ترتب حكم الوطن على محل الإقامة في ما عزم البقاء، بل أوجب التقصير، قال: لاستصحاب وجوب التقصير وإطلاق كثير من الأخبار بلا معارض في المقام<sup>(١)</sup>، وفيه: إن دليل تنزيل المقيم منزله أهل البلد كاف في عدم جريان الاستصحاب، كما يكفي في رفع الإطلاق، بناءً على اعتبار حد الترخص في الرجوع، وإلا فالمقامان من باب واحد في اعتبار ورود المنزل في تبدل الحكم إلى التمام.

وكيف كان فتفصيل المستند غير ظاهر الوجه {وإن كان الأحوط تأخير الصلاة إلى الدخول في منزله، أو الجمع بين القصر والتمام إذا صلى قبله بعد الوصول إلى الحد} كما عرفت وجهه.

ثم إنه حيث تقدم تلازم العلامتين لشيء واحد هو حد الترخص لاحاجه إلى الكلام هنا في تخلف إحداها عن الأخرى في حاله الرجوع، وأن التكليف هو القصر حينئذ أو الإتمام، وإن قلنا باعتبار حد الترخص في الرجوع كما هو المشهور.

ص: ٢٠٦



{مسألة \_ ٥٨}: المناطق فى خفاء الجدران خفاء جدران البيوت، لا خفاء الأعلام والقباب والمنارات، بل ولا خفاء سور البلد إذا كان له سور، ويكفى خفاء صورها وإشكالها وإن لم يخف أشباحها.

{مسألة \_ ٥٨ \_: المناطق فى خفاء الجدران خفاء جدران البيوت { العاديه، لا البيوت الرفيعه جداً، ولا المنخفضه جداً } لا خفاء الأعلام { الموضوعه على البيوت {والقباب والمنارات} إذ المنصرف من البيوت ذلك لا هذه الأمور، وفي الجواهر بلا خلاف معتد به، بل عن مجمع البرهان نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه.

{بل ولا- خفاء سور البلد إذا كان له سور} لأن السور يختلف عن البيوت من جهة ارتفاع السور، ومن جهة أن امتداده يوجب كون خفائه أبعد من خفاء البيوت المبعثره، فما عن الموجز وكشفه من اعتبار خفاء السور ضعيف.

أما إشكال المستمسك على المتن بأنه ليس فى النص خفاء ولا جدران، ففيه: إن فى النص التوارى، والبيوت، وذلك كاف فى التكلم حول الخفاء والجدران {ويكفى خفاء صورها وأشكالها وإن لم يخف أشباحها} لما ذكره فى المستند من أن المتبادر من التوارى خفاء الهيئه والصوره وعدم التمييز، ولذا إذا بعد إنسان عن آخر بحيث لا- يرى إلا- شبحه يقول توارى عنى، بل عن الأستاذ الأ- كبر دعوى الإجماع على أن العبره بالصوره لا الشبح، لكن الأحوط عدم ظهور الشبح أيضاً، لأن صدق التوارى مع رؤيه الشبح تسامحى.

{مسألة \_ ٥٩}: إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوي، كما أنه إذا كان في موضع منخفض يخفى بيسير من السير أو كان هناك حائل يمنع عن رؤيته كذلك يقدر في الموضع المستوي، وكذا إذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلو أو الانخفاض فإنها ترد إليه، لكن الأحوط خفاؤها مطلقاً، وكذا إذا كانت على مكان مرتفع فان الأحوط خفاؤها مطلقاً.

{مسألة \_ ٥٩ \_ : إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوي} لأن المستوي هو المتبادر فإن الظاهر من الأدلة المتعارف المنصرف من اللفظ {كما أنه إذا كان في موضع منخفض يخفى بيسير من السير أو كان هناك حائل يمنع عن رؤيته كذلك} ولو كان الحائل أشجاراً أو سور البلد {يقدر في الموضع المستوي} إذ المنصرف مقدار من البعد يوجب التواري، قال في المستند: لا- التواري كيف اتفق ولو لأجل حائل أو وهذه كما توهم (١١)، وكأنه لاستظهار أن المراد الفعلية، لكنه خلاف جعل التواري ضابطاً، كما لا يخفى.

{وكذا إذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلو أو الانخفاض فإنها ترد إليه} للانصراف المذكور {لكن الأحوط خفاؤها مطلقاً، وكذا إذا كانت على مكان مرتفع فإن الأحوط خفاؤها مطلقاً} فعن المدارك أنه احتمل

ص: ٢٠٨

الاكتفاء بالخفاء فى المنخفضه للإطلاق، وعن الذخيرہ الاكتفاء بالخفاء للحائل ولو رثيت بعد ذلك وكأنهما لما تقدم من اعتبار الفعلية وفيه نظر.

وكذلك لا اعتبار بغبار الهواء أو ضبابها أو ما أشبه، كما لا اعتبار بوعوره الطريق كالأراضى الجبلية وسهولتها، حيث إن البعد فى الأول يستلزم زماناً أكثر حتى يصل إلى حد الترخص.

ثم الظاهر أن حد الترخص فيما إذا كان السفر عمودياً فى الفضاء، أو فى جوف البحر، أو جوف الأرض هو نفس مقدار البعد فى الأرض المنبسطة، ولا فرق بين السفر فى الأرض أو فى البحر، كل ذلك لوحده المناطق.

{مسأله \_ ٦٠}: إذا لم يكن هناك بيوت ولا- جدران يعتبر التقدير، نعم في بيوت الأ-عرب ونحوهم ممن لا- جدران لبيوتهم يكفى خفاؤها ولا يحتاج إلى تقدير الجدران.

{مسأله \_ ٦٠ \_ : إذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير} لأنه مقتضى ضرب القاعده، كما أنه إذا كان إنسان لا يد له يعتبر التقدير في أشبار الكر، وهكذا مقتضى القاعده اعتبار التقدير في بيوت الأعراب كما عن ظاهر المقاصد.

أما قوله: {نعم في بيوت الأعراب ونحوهم ممن لا جدران لبيوتهم يكفى خفاؤها ولا يحتاج إلى تقدير الجدران} وكأنه تبع فيه صاحب الجواهر، فلم يظهر وجهه إلا- ما ذكره الجواهر من إطلاق النص مع غلبه ذلك في الزمن السابق، وفيه: إن الإطلاق منصرف إلى المتعارف كما تقدم.

{مسألة \_ ٦١}: الظاهر في خفاء الأذان كفايه عدم تميز فصوله، وإن كان الأحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه أذاناً أو غيره، فضلاً عن المتميز كونه أذاناً مع عدم تميز فصوله.

{مسألة \_ ٦١ \_ : الظاهر} من فهم العرف {في خفاء الأذان كفايه عدم تميز فصوله} كما اختاره بعض لصدق الخفاء على ما إذا لم يميز فصوله، لكن عن إرشاد الجعفرية والميسية والمقاصد والروض وغيرها أن من المعتبر سماع صوت الأذان وإن لم يميز بين فصوله، ولعل هذا أقرب لأنه لم يرد في النص إلا عدم السماع، وإذا سمع الصوت وإن لم يسمع الفصول مميّزاً يقال إنه سمع الأذان، أما ما يشاهد من أن السامع إذا لم يميز كلام القائل يقول له لا أسمع صوتك، فإن المراد به عدم التمييز بالقرينه، وإلا فعدم السماع عبارة عن عدمه مطلقاً.

ثم هل المراد الأذان بما هو أذان كما قاله بعض، أو هو كناية عن الأصوات الرفيعة مثل الأذان؟ لا يبعد الثاني، إذ لا خصوصية للأذان عرفاً.

{وإن كان الأحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه أذاناً أو غيره، فضلاً عن المتميز كونه أذاناً مع عدم تميز فصوله}، ثم إن العبرة بالهواء المعتدله، إذ للهواء أثر في ذهاب الصوت كثيراً وعدم ذهابه، كما أن للأشجار ونحوها أثراً في ذلك، كما أن العبرة بالصوت لا بالصدى، فإن كان في طرف البلد جبل أو نحوه مما أوجب رجوع الصدى لم يكن بذلك اعتبار.

{مسألة \_ ٦٢}: الظاهر عدم اعتبار كون الأذان في آخر البلد في ناحيه المسافر في البلاد الصغيره والمتوسطه، بل المدار أذانها، وإن كان في وسط البلد على مأذنه مرتفعه، نعم في البلاد الكثيره يعتبر كونه في أواخر البلد من ناحيه المسافر.

{مسألة \_ ٦٢ \_ : الظاهر عدم اعتبار كون الأذان في آخر البلد في ناحيه المسافر في البلاد الصغيره والمتوسطه} لأن المنصرف من الإطلاق هو المتعارف السابق إلى ذهن العرف من إطلاق الكلام، والعرف لا يفهم إلا أذان البلد، فإن جملة من المسلمين يؤذنون في مختلف أنحاء البلد، فإذا كان بين محل الأذان وبين آخر البلد بيوت لم يكن بذلك بأس، ومنه يعلم أن ما اختاره الجواهر والمستمسك والسيد البروجردى وغيرهم من اعتبار ذلك غير ظاهر الوجه، وإن استدل له ثانيهما بأنه مقتضى إطلاق تقدير البعد الكائن بين المسافر والبلد، لأن إرادته غيره تحتاج إلى نصب قرينه [\(١\)](#)، انتهى. إذ قد عرفت أن الكلام يراد به المتعارف الذي هو الأذان في الجملة، وإنما الأذان في آخر بيت البلد يحتاج إلى نصب القرينه.

{بل المدار أذانها، وإن كان في وسط البلد على مأذنه مرتفعه} قد عرفت أن المناط هو المتعارف، وبينه وبين ما ذكره بقوله: (بل) عموم من وجه.

{نعم في البلاد الكثيره يعتبر كونه في أواخر البلد من ناحيه المسافر} فقد ظهر مما ذكرناه عدم الفرق بين البلاد الكبيره والصغيره والمتوسطه.

ص: ٢١٢

{مسألة \_ ٦٣}: يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد في أذان ذلك البلد ولو مناره غير خارجه عن المتعارف في العلو.

{مسألة \_ ٦٣ \_ : يعتبر كون الأذان { معتاداً بالنسبة إلى البلد، حسب ما كان متعارفاً زمن الروايات، فإن المعتاد أن المسلمين كانوا يؤذنون على الدكاكين وفي الأسواق وفي سطح البيوت، لأن الروايات منزله على المتعارف في زمن ورودها، إذ لو أريد غير المعتاد لزم التنبيه، فعدم التنبيه دليل إرادته المعتاد.

أما قوله: {على مرتفع معتاد في أذان ذلك البلد ولو مناره غير خارجه عن المتعارف في العلو} فلم يظهر وجهه، إذ المعيار معتاد زمن الروايات لا كل بلد بلد، ومنه يعلم كفايه الأذان الكائن على سطح الأرض بالنسبة إلى أهل الخيام.

ثم إنه ظهر مما تقدم اعتبار أذان البلد فقول جماعه من الفقهاء \_ كما نسب إلى الفاضل وأكثر من تأخر عنه \_ بأن المعتبر في البلاد المتسعة أذان المحله، لم يظهر له وجه، ولذا أشكل عليهم المحقق البغدادي والمحدث البحراني في محكي كلامهما.

{مسألة ٦٤ \_ :المدار في عين الرائي وأذن السامع على المتوسط في الرؤية والسمع، في الهواء الخالي عن الغبار والريح ونحوهما من الموانع عن الرؤية أو السمع، فغير المتوسط يرجع إليه، كما أن الصوت الخارق في العلو يرد إلى المعتاد المتوسط.

{مسألة ٦٤ \_ :المدار في عين الرائي وأذن السامع على المتوسط في الرؤية والسمع} لأنه المعتاد المنصرف إليه الإطلاق كما عرفت وجهه، ولذا لو كان بلد عيونهم قويه وبلد عيونهم ضعيفه لم يكن اعتبار بأى منهما، وكذلك بالنسبة إلى الأذان {في الهواء الخالي عن الغبار والريح ونحوهما} كالمطر والضباب وشده الحر والبرد وكثره الرطوبة إلى غير ذلك {من الموانع عن الرؤية أو السمع} أو الموجب لرؤيه أبعد وسمع أكثر {فغير المتوسط يرجع إليه، كما أن الصوت الخارق في العلو يرد إلى المعتاد المتوسط}، ومنه يعلم عدم الاعتبار بأذان المكبره، كعدم اعتبار أذان الصبح حيث الهواء فارغه عن الأصوات جداً فيسمع الصوت عن بعيد، وعدم اعتبار أذان الظهر، حيث إن ضوضاء المدينه يمنع عن وصول الصوت إلى البعد المتعارف، كما أنه لا اعتبار بالسمع أو الرؤية من على مرتفع، فإن الإنسان في السطح الرفيع من مشهد الحر (عليه السلام) يرى بعض بيوت كربلاء، كما أنه أحياناً يسمع صوت أذان الصبح في كربلاء، بينما ما كنت أسمع صوت أذان مناره الحسين (عليه السلام) وبيتنا في شارع الإمام على (عليه السلام) وقت الظهر، حيث الضوضاء وكثره أصوات المدينه.



{مسأله \_ ٦٥}: الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن فيجربى فى محل الإقامة أيضاً

{مسأله \_ ٦٥ \_ : الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن فيجربى فى محل الإقامة أيضاً} كما عن السرائر والتذكره والذكرى والمدارك والذخير وكشف الالتباس، بل عن مفتاح الكرامه أنه الذى يستفاد من كلام الأكثر من مواضع، بل هو صريح كلامهم فى مسأله ناوى الإقامة فى بلد، خلافاً لآخرين منهم الشيخ المرتضى حيث ذكروا أنه لو خرج المقيم ناوياً لمسافه جديده، فالظاهر أنه يقصر بمجرد الخروج عن محل الإقامة وإن لم يبلغ إلى حد الخفاء، والأقرب هو الأول، وقد استدلوا له بأمور:

الأول: ما تقدم من روايه محمد بن مسلم، حيث سأل الصادق (عليه السلام) قال: رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر؟ فقال: «إذا توارى من البيوت»<sup>(١)</sup>.

فقد استدل بها المدارك على المسأله، قائلاً وهو يتناول من خرج من موضع الإقامة، كما يتناول من خرج من بلده<sup>(٢)</sup>، وأشكل عليه بأن المتبادر إرادته إنشاء السفر من منزله، وفيه: إنه لا نسلم التبادر، ولو سلم انصراف ما فهو بدوى.

الثانى: الروايات السابقه الداله على أن المقيم فى بلد عشرأ بمنزله أهل ذلك البلد، فإن ظاهر التنزيل أن المقيم مساو لأهل البلد فى كل الأحكام التى منها اعتبار حد الترخص فى المجيء إلى محل الإقامة وفى الرجوع عنه،

ص: ٢١٥

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٢٤ الباب ٢٣ من أبواب صلاه المسافر ح ٧٥.

٢- المدارك: ص ٢٤٩ س ١٤.

بل وفي المكان الذى بقى فيه ثلاثين يوماً متريداً، وكما لا فرق فى الوطن بين ابتداء السفر والعود عنه فى اعتبار حد الترخيص، كذلك فى محل الإقامة، فلو وصل فى سفره إلى حد الترخيص من مكان عزم

وأشكل عليه بأن المنزله لا تدل على التنزيل فى كل الأمور، وفيه: إن الظاهر من التنزيل التنزيل فى الأمور الظاهره التى منها حد الترخيص.

الثالث: استصحاب التمام، وأشكل عليه بأنه معارض باستصحاب القصر عند المجيء من الخارج، مع العلم أن أحد الاستصحابين غير تام، وفيه: إنه لو فرض التساقط كان الأصل التمام.

الرابع: ظهور ما دل على وجوب الإتمام على من نوى الإقامة فى بلد، فى وجوبه عليه ما دام فى ذلك البلد المنصرف منه إلى محل الترخيص، ولو شك شمول الدليل إلى خارج البلد قلنا لا شك فى شموله لكل البلد، والإجماع المركب يدل على وحده حكم البيوت وحكم الخارج منها إلى حد الترخيص، وعليه فما اختاره المصنف أظهر.

ومنه يعلم وجه قوله: {بل وفي المكان الذى بقى فيه ثلاثين يوماً متريداً} إذ المستفاد من دليله، أن الشارع منزل هذا الإنسان منزله المقيم.

نعم إنما يتم اعتبار حد الترخيص فى محل التردد ثلاثين يوماً فى الخروج عن ذلك المكان، إذ لا معنى لاعتباره عند الدخول، كما هو واضح.

{وكما لا فرق فى الوطن بين ابتداء السفر والعود عنه فى اعتبار حد الترخيص، كذلك فى محل الإقامة، فلو وصل فى سفره إلى حد الترخيص من مكان عزم

على الإقامة فيه ينقطع حكم السفر ويجب عليه أن يتم، وإن كان الأحوط التأخير إلى الوصول إلى المنزل كما في الوطن، نعم لا يعتبر حد الترخيص في غير الثلاثة، كما إذا ذهب لطلب الغريم أو الأبق بدون قصد المسافه، ثم في الأثناء قصدها، فإنه يكفي فيه الضرب في الأرض.

على الإقامة فيه ينقطع حكم السفر ويجب عليه أن يتم { لما عرفت من أنه بقصده الإقامة يكون بمنزله وطنه، وإشكال المستمسك بأن عموم التنزيل لا- يكفي إذ الظاهر من دليله كون التنزيل بعد أن يقدم إلى البلد لا- قبله (1)، غير وارد، إذ الاستفادة من التنزيل أن حكم محل الإقامة حكم الوطن مطلقاً فهو بقصده الإقامة في البلد جعل البلد الذي هو إلى حد الترخيص محل إقامته، فاللزام أن يصل في تماماً.

{وإن كان الأحوط التأخير إلى الوصول إلى المنزل كما في الوطن} وقد تقدم الكلام في ذلك.

{نعم لا يعتبر حد الترخيص في غير الثلاثة}: الوطن، ومحل الإقامة، ومحل التردد ثلاثين يوماً، بالنسبة إلى رجوعه عن الثالث كما عرفت.

{كما إذا ذهب لطلب الغريم أو الأبق بدون قصد المسافه، فإنه يكفي فيه الضرب في الأرض} فإنه يقصر بمجرد قصد المسافه،

ص: ٢١٧

والضرب فى الأرض لإطلاق الأدله من غير معارض، وكذا الهائم والعاصى بسفره كما ذكرهما مصباح الفقيه، أما بدون الضرب فى الأرض فلا، لعدم صدق المسافر عليه إلا بالضرب فى الأرض.

ص: ٢١٨

{مسألة \_ ٦٦}: إذا شك في البلوغ إلى حد الترخص بنى على عدمه، فيبقى على التمام في الذهاب وعلى القصر في الإياب

{مسألة \_ ٦٦ \_ : إذا شك في البلوغ إلى حد الترخص} لزم الفحص للزومه في الشبهات الموضوعية، كما تقدم غير مره، سواء عند الذهاب أو الرجوع.

نعم إذا لم يتمكن من الفحص {بنى على عدمه} للاستصحاب، وإذا تعارض الاستصحابان في الذهاب والمجيء بأن وصل في الذهاب إلى نقطه خاصه لا- يعلم هل أنه حد الترخص أم لا، ووصل في الرجوع إلى نفس تلك النقطه، فإن مقتضى الاستصحابين أن يصلى أولاً- تماماً، وثانياً قصرأ، مع أنه يعلم بطلان إحداهما، فربما يقال بأنه لا بأس بذلك، لأنه من الأمر التدريجي، كما إذا علم أنه يتلى بمعامله ربويه في إحدى معاملاته في هذا الشهر، لكن الظاهر أنه لا- فرق في اقتضاء العلم التخيير بين الدفعي والتدريجي، فاللازم إما تأخير الصلاه أو تقديمها، أو أن يجمع بين التمام والقصر احتياطاً في كلا المقامين.

ومنه يظهر الإشكال في إطلاق قوله: {فيبقى على التمام في الذهاب وعلى القصر في الإياب} ثم الظاهر أنه لو كان المسافر يمر على حد الترخص ثم يرجع إلى ما دونه في الذهاب وما فوقه في الإياب، لا-لتواء الطريق وجب عليه التمام عند الرجوع، لأنه بوصوله إلى حد الترخص وجب عليه التمام، فإذا ابتعد عنه كان كالحاضر الذي يسافر إلى ما دون المسافه، حيث إن حكمه التمام، كما يجب عليه التمام عند الذهاب، إذ الظاهر من أدله القصر عند حد الترخص أنه إذا كان يمتد به السفر ابتعاداً عن المدينه وهذا ليس كذلك، واحتمال عليه حد الترخص

للقصر حتى إذا رجع إلى البلد في طريقه الملتوى، خلاف المنصرف من النص والفتوى.

ص: ٢٢٠

{مسألة ٦٧ \_ : إذا كان في السفينه أو العربه فشرع في الصلاه قبل حد الترخيص بنيه التمام ثم في الأثناء وصل إليه، فإن كان قبل الدخول في قيام الركعه الثالثه أتمها قصرأ وصحت، بل وكذا إذا دخل فيه قبل الدخول في الركوع،

{مسألة ٦٧ \_ : إذا كان في السفينه أو العربه فشرع في الصلاه قبل حد الترخيص بنيه التمام ثم في الأثناء وصل إليه، فإن كان قبل الدخول في قيام الركعه الثالثه أتمها قصرأ وصحت { قال في المستمسك: تبدل الحكم بتبدل موضوعه(١))، وفيه: إن مجرد ذلك لا يكفي، إذ الحكم تبدل الآن فكون القصر هو حكم الحاضر \_ الذي كان قبل حد الترخيص \_ أول الكلام، وعليه فلو شك في التكليف كان مقتضى الاستصحاب الإتمام تاماً، لكنه مشكل أيضاً لتبدل الموضوع، فالأحوط إتمامها تاماً ثم الإتيان بالقصر أيضاً.

{بل وكذا إذا دخل فيه قبل الدخول في الركوع { لأن القيام يقع حيثئذ زائداً، كما إذا اشتبه المقصر فقام في الثالثه، لكن يرد عليه أن القيام حال الإتيان به كان في محله فكونه زائداً \_ بعد الوصول إلى حد الترخيص \_ لا وجه له، وإن أيد المتن غالب المعلقين والشرح.

وفصل السيد البروجردى بين اعتقاد أنه لا يصل إلى الحد قبل إتمامها فكما ذكره المتن، وإلا فصحتها محل إشكال، وفيه: إن الاعتقاد لا مدخل له في الواقع.

ص: ٢٢١

وإن كان بعده فيحتمل وجوب الإتمام لأن الصلاة على ما افتتحت لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالإعادة قصراً أيضاً، وإذا شرع في الصلاة في حال العود قبل الوصول إلى الحد بنيه القصر ثم في الأثناء وصل إليه أتمها تماماً وصحت، والأحوط في وجه إتمامها قصراً ثم إعادتها تماماً.

{وإن كان بعده فيحتمل وجوب الإتمام لأن الصلاة على ما افتتحت} ولاستصحاب الصحة، على إشكال فيه {لكنه مشكل} إذ ليس التمام حكم المسافر، والصلاة على ما افتتحت، لا- إطلاق له بحيث يشمل المقام، والاستصحاب لا مجال له بعد تبدل الموضوع.

{فلا- يترك الاحتياط بالإعادة قصراً أيضاً} لأنه يعلم أنه مكلف بأحد الأمرين من الإتمام أو القصر، بل لو أتم ثم رجع إلى الحضر بعد السفر والوقت باق ولم يقصر في السفر، لزم إعادتها تماماً، لعدم العلم بكفايه ما أتى به من التمام فالأمر بالصلاة على حاله.

{وإذا شرع في الصلاة في حال العود قبل الوصول إلى الحد بنيه القصر ثم في الأثناء وصل إليه أتمها تماماً وصحت} لأن التمام تكليفه الآن، لكن فيه إن ذلك لا يصحح ما أتى به من الصلاة بنيه القصر.

{و} على هذا يأتي هنا ما ذكرناه في عكس المسألة من أن {الأحوط في وجه} لازم {إتمامها قصراً ثم إعادتها تماماً} وله الحق في إتمامها تماماً ثم إعادتها تماماً، لأنه إن صحت السابقة فهي وإلا فاللاحقه صحيحه قطعاً، والمسألة بكلا شقيها بحاجة إلى مزيد من التأمل، والله العالم.



{مسألة \_ ٦٨}: إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصلى قصراً ثم بان أنه لم يصل إليه وجبت الإعادته أو القضاء تماماً، وكذا في العود إذا صلى تماماً باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الإعادته أو القضاء قصراً

{مسألة \_ ٦٨ \_ : إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصلى قصراً ثم بان أنه لم يصل إليه وجبت الإعادته أو القضاء تماماً} لأنه لم يأت بالمكلف، والأمر الخيالي لا يقتضى الإجزاء، ومراده بـ «تماماً» أنه إذا كان بعد لم يخرج عن حد الترخيص فأراد الإتيان أو انقضت وهو بعد في قبل محل الترخيص، وإلا وجبت الإعادته أو القضاء قصراً كما هو واضح.

ثم إنه دليل «لا تعاد» لو كان جارياً كانت المسألة من المستثنى، لا المستثنى منه.

ولا- فرق بين أن يكون الاعتقاد مستنداً إلى اطمينانه الشرعى، أو إلى أماره شرعيه مثل البيئه فظهر خطأها، لما حقق في الأصول من أن الأمر الظاهري لا يقتضى الإجزاء.

{وكذا في العود إذا صلى تماماً باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الإعادته أو القضاء قصراً} لما تقدم، ولو تبين ذلك في أثناء الصلاة، ففي الصورة الأولى أتم الصلاة تماماً، إذ نيه القصر لا تضر بعد أن كان القصر والتمام حقيقه واحده، كما يظهر من أدلتها، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وضع من الصلاة ركعتين في حال السفر، وفي الصلاة الثانية لا إشكال في الإتمام بالقصر لو كان العلم قبل القيام الثالث، وفي البطلان لو كان العلم بعد ركوع الركعه الثالثه، وأما إذا كان قبل ركوع الثالثه، ففي الصحه وعدمها تردد، وإن كان

وفى عكس صورتين بأن اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف ينعكس الحكم، فيجب الإعادة قصراً فى الأولى وتاماً فى الثانية.

الأظهر الصحة والجلوس وإتمامها قصراً وسجده السهو للزيادة، فإنه لا فرق فى الزيادة بين ما كانت عن سهو أو كان منشؤها عن سهو واشتباه، كما حقق فى باب الخلل.

{وفى عكس صورتين بأن اعتقد عدم الوصول} إلى حد الترخص فى الذهاب فصلى تاماً، أو فى الإياب فصلى قصراً {فبان الخلاف ينعكس الحكم، فيجب الإعادة قصراً فى الأولى وتاماً فى الثانية} كما هو واضح، وهذا الحكم \_ وهو وجوب الإعادة لمن اعتقد الخلاف وصلى حسب اعتقاده \_ جار فى كل مورد صلى من حكمه التمام قصراً، أو صلى من حكمه القصر تاماً، إلا إذا كان الاعتقاد موجباً لرفع الحكم، مثلاً كما إذا سافر بقصد قتل زيد وهو يعتقد أنه مباح الدم فصلى قصراً، ثم ظهر له بعد الصلاة أنه محقون الدم، فإنه لا تجب إعادته الصلاة، إذ لا تتصف سفرته بالعصيان، ولو اعتقد أنه محقون الدم وأراد قتله ثم تبين أنه مباح الدم، فالكلام فيه تابع لحرمه التجري، وقد تقدم البحث فيه، إلى غيرهما من الأمثلة، كما إذا اعتقد أن السفر عمله فبان الخلاف، أو اعتقد أن السفر ليس عملاً له فبان الخلاف، فصلى فى الأول تاماً وفى الثانى قصراً، إلى غير ذلك.

ثم فى أثناء الطريق وصل إلى ما دونه إما لإعوجاج الطريق أو لأمر آخر، كما إذا رجع لقضاء حاجه أو نحو ذلك، فما دام هناك يجب عليه التمام، وإذا جاز عنه بعد ذلك وجب عليه القصر إذا كان الباقي مسافه، وأما إذا سافر من محل الإقامة وجاز عن الحد ثم وصل إلى ما دونه أو رجع فى الأثناء لقضاء حاجه بقى على التقصير.

{مسألة \_ ٦٩ \_ : إذا سافر من وطنه وجاز عن حد الترخص ثم فى أثناء الطريق وصل إلى ما دونه إما لإعوجاج الطريق أو لأمر آخر} بأن رجع إلى الوطن لأمر ما {كما إذا رجع لقضاء حاجه أو نحو ذلك فما دام هناك يجب عليه التمام} لإطلاق أدله التمام فى الحضر.

{وإذا جاز عنه بعد ذلك وجب عليه القصر إذا كان الباقي مسافه} لأن سفره انقطع بالمرور بالوطن، فاللازم أن يكون سفره الجديد بقدر المسافه، واحتمال الكفايه فى المجموع قد تقدم الكلام فيه فيما إذا مر فى أثناء طريقه على حافه المدينه ولم يدخل منزله.

{وأما إذا سافر من محل الإقامة وجاز عن الحد ثم وصل إلى ما دونه أو رجع فى الأثناء لقضاء حاجه بقى على التقصير} لعدم كفايه أدله التمام فى محل الإقامة، حتى تشمل مفروض الكلام، فالمرجع إطلاقات أدله القصر، وكون محل الإقامة مثل الوطن حتى من هذه الجبهه غير ظاهر الوجه، وإن اختاره بعض العلماء.

وإذا صلى في الصورة الأولى بعد الخروج عن حد الترخيص قصراً ثم وصل إلى ما دونه، فإن كان بعد بلوغ المسافة فلا إشكال في صحته صلاته، وأما إن كان قبل ذلك فالأحوط وجوب الإعادة، وإن كان يحتمل الإجزاء إلحاقاً له بما لو صلى ثم بدا له في السفر قبل بلوغ المسافة

{وإذا صلى في الصورة الأولى بعد الخروج عن حد الترخيص قصراً ثم وصل إلى ما دونه فإن كان بعد بلوغ المسافة فلا إشكال في صحته صلاته} لأنه كان مسافراً سفر القصر حين أداء الصلاة، والمرور بالوطن لم ينقض سفره، كما إذا أراد السفر بالطائرة من بغداد إلى خراسان، فمرت الطائرة بکربلاء ثم رجعت إلى بغداد فإلى خراسان، وقد صلى بعد خروجه من بغداد متوجهاً إلى کربلاء.

{وأما إن كان قبل ذلك فالأحوط وجوب الإعادة} لأنه لم يكن سفراً إلاً توهماً، والأمر التوهمي لا يقتضي الإجزاء {وإن كان يحتمل الإجزاء إلحاقاً له بما لو صلى ثم بدا له في السفر قبل بلوغ المسافة} بل هو الظاهر لوحده المناط عرفاً.

نعم إنما يصح ذلك إذا لم يعلم من الأول أن خط سير السفر يصل إلى ما دون حد الترخيص، لأنه حينئذ كمن قصد دون المسافة ثم يرجع إلى بلده ويقصد المسافة.

دون حد الترخص فى تمام الدور أو بعضه مما لم يكن الباقى قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه.

{مسأله \_ ٧٠ \_ : فى المسافه الدورىه حول البلد دون حد الترخص فى تمام الدور أو بعضه مما لم يكن الباقى { أى الباقى الذى فوق حد الترخص، لما تقدم من أن فى المسافه الدورىه فوق حد الترخص تكليفه القصر كسائر الأسفار {قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه { إذ لا مسافه له حتى يقصر، والابتعاد عن حد الترخص فى بعض الدور لا ينضم إلى بقيه الدور قبل حد الترخص، لأنه قبل حد الترخص يعد فى الوطن الموجب للتمام.



في قواطع السفر موضوعاً أو حكماً

وهي أمور:

أحدها: الوطن فإن المرور عليه قاطع للسفر وموجب للتمام، أو فيما دون حد الترخيص منه، ويحتاج في العود إلى القصر بعده إلى قصد مسافه جديده ولو ملفقه.

{فصل}

{في قواطع السفر موضوعاً}

بأن لا يسمى مسافراً، ولذا فهو داخل في إطلاقات أدله التمام، كما إذا جاء المسافر في وطنه فليس مسافراً حتى يحكم عليه بالقصر {أو حكماً} بأن كان مسافراً عرفاً، لكن الشارع حكم عليه بحكم المقيم من التمام كالناوي إقامه عشره أيام وكالمتردد ثلاثين يوماً {وهي أمور، أحدها: الوطن، فإن المرور عليه قاطع للسفر وموجب للتمام} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل دعاوى الإجماع والضروره عليه، وذلك لإطلاق أدله التمام، بل اختصاص أدله القصر بغيره {أو فيما دون حد الترخيص منه} على الاختلاف السابق في أنه هل يقصر إذا لم يدخل منزله أو لا يقصر بمجرد الوصول إلى حد الترخيص.

{ويحتاج في العود إلى القصر بعده إلى قصد مسافه جديده ولو ملفقه} حتى

مع التجاوز عن حد الترخّص، والمراد به المكان الذى اتخذه مسكناً ومقرّاً له دائماً، بلداً كان أو قرية أو غيرهما، سواء كان مسكناً لأبيه وأمه ومسقط رأسه أو غيره مما استجده،

يشمله إطلاق أدله القصر للمسافر، إذ المرور بالوطن أسقط اعتبار المسافه السابقه حتى تصلح تميمها بالمسافه الجديده.

{مع التجاوز عن حد الترخّص} وذلك لما تقدم من اعتبار الوصول إلى حد الترخّص فى القصر {والمراد به} أى بالوطن {المكان الذى اتخذه مسكناً ومقرّاً له دائماً} قال السيد البروجردى: الظاهر عدم اعتبار الالتفات إلى الدوام والعزم عليه فى صدقه، خصوصاً فى الأصل، نعم يضر التوقيت فى المستجد منه (١٢)، انتهى. وتعليقه بالنسبه إلى المستثنى منه حسن، إذ الصدق لا يتوقف على الالتفات، أما بالنسبه إلى المستثنى بقوله: نعم، ففيه نظر لما سيأتى أنه لا ينافى التوقيت إذا كان طويلاً مع صدق الوطن، كما فى الطلاب الذين يأتون إلى كربلاء والنجف بقصد البقاء عشر سنوات ونحو ذلك.

{بلداً كان أو قرية أو غيرهما} كالصحراء والبحر والجو إذا حصل، وذلك لإطلاق أدله الوطن الشامل لكل ذلك.

{سواء كان مسكناً لأبيه وأمه ومسقط رأسه أو غيره مما استجده} هو أو أجبر عليه، كما إذا سجن سجن الأبد مثلاً، فى مكان آخر غير بلده، فإنه إذا حصل مثل هذه الإقامة صدق عليه أنه حاضر فى قبال كونه مسافراً فيشملة

ص: ٢٣٠



إطلاق أدله التمام، لأن التمام هو الأصل، والقصر حكم المسافر، فإذا لم يصدق عليه أنه مسافر شمله أدله التمام، كما ذكره الفقيه الهمداني (رحمه الله) وغيره. هذا بالإضافة إلى أنه لو صدق عليه الوطن عرفاً دخل في الأدله الخاصه الداله على وجوب التمام في الوطن.

ففي صحيح علي بن يقطين، قلت لأبي الحسن (عليه السلام): «إن لي ضياعاً ومنازلاً بين القريه والقريتين، الفرسخ والفرسخان والثلاثه؟ فقال: «كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير» (١).»

وصحيحته الثانيه: «كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل وليس لك أن تتم فيه» (٢).

وصحيحته الثالثه: «عن الرجل يمر ببعض الأمصار، له بالمصر دار وليس المصر وطنه، أيتم صلاته أم يقصر؟ قال: «يقصر الصلاة والصيام مثل ذلك إذا مر بها» (٣).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يسافر فيمر بالمنزل له في الطريق يتم الصلاة أو يقصر؟ قال (عليه السلام): «يقصر، إنما هو الذي توطئه» (٤).

وصحيح سعد بن أبي خلف، قال: سألت علي بن يقطين أبا الحسن (عليه السلام) عن الدار

ص: ٢٣١

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٢ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١٠.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢١ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢١ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.
  - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٢ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٢٦.

تكون للرجل بمصر أو الضيعة فيمر بها؟ قال: «إن كان مما سكنه أتم فيه الصلاة وإن كان مما لم يسكنه فليقصر» (١١).

والرواية الأخيرة وإن لم يذكر فيها لفظ الوطن، إلا أنها تشمل ما نحن بصدده، فإنه لو صدق على محل السكنى الوطن كان مشمولاً لهذا الصحيح.

ولا شك أن العرف يرى بعض المواضع وطناً لبعض الأفراد، فإذا وصل المسافر إليه رآه العرف واصلاً إلى أهله ومستقره وأنه ليس مسافراً عند ذلك، كما أن العرف يرى أن بعض المواضع لبعض الأفراد ليس وطناً، كما أنه يشك في موضع ثالث هل هو وطنه أم لا، وفي هذين القسمين الأخيرين مقتضى القاعده القصر \_ بعد صدق اسم المسافر عليه \_ إلا إذا دل الدليل على التمام، فاللازم ملاحظه الأدله الداله على وجوب التمام على بعض المسافرين، ففي جملة من الأخبار الأمر بالإتمام في ملكه وضيعة من غير تقييد بكونه وطناً أو منزلاً، بل في بعضها كفايه مطلق الملك في وجوب التمام ولو نخله واحده (٢٢)، وفي بعض الأخبار التقييد بالوطن، وفي بعض الأخبار التقييد بالسكنى.

فمن الطائفة الأولى: صحيحه إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل سافر من أرض إلى أرض وإنما ينزل قراه وضيعة؟ قال: «إن نزلت قراك وضيعةك فأتم الصلاة وإن كنت في غير أرضك فقصر» (٢٣).

ص: ٢٣٢

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٢ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٢٧.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١١ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٢١.

٣- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٠ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ١٧.

وروايه البنزطى قال: سألت الرضا (عليه السلام)، عن الرجل يخرج إلى ضيعته فيقيم اليوم واليومين والثلاث، يقصر أم يتم؟ قال: «يتم الصلاة كلما أتى ضيعه من ضياعه» (١١).

وصحيحته المرويه عن قرب الإسناد قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يخرج إلى الضيعة فيقيم اليوم واليومين والثلاثه أتم أم يقصر؟ قال: «يتم فيها» (١٢).

وصحيحه عبد الرحمان بن الحجاج قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون له الضياع بعضها يقرب من بعض يخرج ليقوم فيها، يتم أم يقصر؟ قال: «يتم» (١٣). هكذا عن الكافى، ولكن عن التهذيب والفقيه روايته: «يطوف» بدل «يقوم» والظاهر أن مفادهما واحد، إذ الإقامة فى الضياع عبارة أخرى عن الطواف فيها، نعم الطواف أعم من الإقامة.

وصحيحه عمران بن محمد قال: قلت لأبى جعفر الثانى (عليه السلام): جعلت فداك إن لى ضيعه على خمسة عشر ميلا خمسة فراسخ، ربما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فأتى الصلاة أو أقصر؟ قال:

ص: ٢٣٣

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٤ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة فى السفر ح ٣٢.

٢- قرب الإسناد: ص ١٦٠.

٣- الكافى: ج ٣ ص ٤٣٨ باب صلاة الملاحين والمكارين وأصحاب الصيد ... ح ٦. وفى التهذيب: ج ٣ ص ٢١٣ الباب ٢٣ من أبواب صلاة فى السفر ح ٣١ وفيه: « يطوف ». وفى الفقيه: ج ١ ص ٢٨٢ الباب ٥٩ من أبواب الصلاة فى السفر ح ١٦ وفيه: « يطوف ».

«قصر في الطريق وأتم في الضيعة»<sup>(١)</sup>. وعدم العمل بصدر الحديث للمعارض، أو حمله على الفرسخ الخراساني لا يسقط ذيله الذي هو محل الكلام، أما الطوائف الأخر فقد تقدم بعضها.

وفى الموثق، عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في الرجل يخرج في سفر فيمر بقرية له أو دار فيتزل فيها؟ قال (عليه السلام): «يتم الصلاة ولو لم يكن له إلا نخله واحده لا يقصر وليصم إذا حضره الصوم وهو فيها»<sup>(٢)</sup>.

وروايه موسى بن حمزه بن بزيع قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): جعلت فداك إن لي ضيعة دون بغداد فأخرج من الكوفة أريد بغداد فأقيم في تلك الضيعة أقصر أم أتم؟ فقال: «إن لم تنو المقام عشراً فقصر»<sup>(٣)</sup>.

وروايه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من أتى ضيعة له ثم لم يرد المقام عشراً قصر، وإن أراد المقام عشرة أيام أتم الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقصر في ضيعة؟ قال: «لا بأس ما لم ينو مقام عشره أيام، إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه». فقلت: ما الاستيطان؟ فقال: «أن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر، فإذا كان كذلك يتم متى يدخلها»<sup>(٥)</sup>.

ص: ٢٣٤

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٣ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١٤.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢١ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.
  - ٣- التهذيب: ج ٣ ص ٢١١ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٢٣.
  - ٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢١١ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٢٢.
  - ٥- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٣ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٢٩.

ولاختلاف الروايات اختلفت الفتاوى فى المراد بالوطن الذى يجب فيه التمام بدون قصد بقاءه عشره أيام، حتى أن المستند عدهما ثمانيه أقوال:

الأول: إنه ما له فيه ملك مطلقاً، كما عن الإسكافى.

الثانى: إنه ما له فيه ملك مطلقاً، مع استيطان سته أشهر مطلقاً، كما عن المبسوط والسرائر والشرائع والإرشاد، بل سائر كتب الفاضل ومن تأخر عنه، كما فى المدارك، بل هو المشهور بين المتأخرين، كما فى الذخير والحدائق، بل عن الروض والتذكره الإجماع على كفايه الستة أشهر مطلقاً، وقال بعض الأجله: لا أعرف فيه خلافاً إلا من الصدوق.

الثالث: إنه ما يكون له فيه منزل مع استيطانه سته أشهر مطلقاً، كما عن النافع والروضه.

الرابع: إنه ما له فيه منزل مع استيطانه سته أشهر فى السنه، فلا يكفى سته أشهر فى سنين متعدده، كما نهايه الصدوق.

الخامس: إنه ما يكون له فيه منزل مع استيطانه فيه فعلاً، كما عن نهايه الشيخ وكامل القاضى.

السادس: ما يكون له فيه وطن مطلقاً، كما عن الحلبي.

السابع: ما يكون له فيه منزل مع استيطانه فيه عرفاً، كما عن الذخير والكشف.

الثامن: كفايه أحد الوطنين الشرعى أو العرفى، كما عن المتأخرين، وصرح

بعضهم بعدم الخلاف نصاً وفتوى فى كفايه الأخير.

ثم قال المستند: ومحصل الأقوال أن بناء الأقوال الأربعة الأولى على الوطن الشرعى وإن اختلفوا فيما تحقق به، وبناء الخامس والسادس يحتمل أن يكون على الشرعى وعلى العرفى، وبناء السابع على العرفى، وبناء الثامن على كل منهما<sup>(١)</sup>، انتهى.

وقد ذهب جملة من الفقهاء إلى أن الشارع أحدث معنى جديداً للوطن وهو ما لو استوطن فى مكان سته أشهر، على اختلافهم فى سته المتصله أو كفايه المنفصله، فاللازم فى المقام بيان أمرين:

الأول: كيفيه الجمع بين الأخبار المتقدمه.

الثانى: هل أن الشارع أحدث معنى جديداً للوطن، بالإضافة إلى معناه العرفى.

أما المقام الأول: فالظاهر أن الأخبار متعارضة فبعضها يدل على كفايه الملك، وبعضها لا يدل على كفايه الملك، وإنما اللازم أحد أمور ثلاثة: الوطن، أو إقامه عشره أيام، أو التردد ثلاثين يوماً.

وقد جمع بعض الفقهاء بين الطائفتين بتقييد ما دل على كفايه الملك بما إذا كان له نيه الإقامه عشره، أو كان له استيطان سته أشهر \_ استيطاناً شرعياً \_ أو كان وطنه وطناً عرفياً، كما جمع بعض آخر بالتخير فيما إذا لم يكن استيطان ووطن ولا إقامه عشره، فإذا كان له ملك جاز له أن يقصر أو أن يتم.

لكن كلا الجمعين محل نظر، إذا الجمع الأول وإن كان

ص: ٢٣٦

ممكناً بالنسبة إلى بعض الأخبار، إلا أن بعضها الآخر آب عن هذا الجمع، لأن بعض الأخبار نص في عدم نية الإقامة، وكالنص في عدم كونه وطناً له، فقد تقدم في روايه موسى بن حمزه: «إن لم تنو المقام عشراً فقصر».

وفي صحيحه البزنطى: «يقيم اليوم واليومين والثلاثة أيتم أم يقصر؟ قال (عليه السلام): «يتم فيها».

وفي صحيحه إسماعيل: «نزلت قراك وضعتك فأتم الصلاة». إلى غير ذلك.

والجمع الثانى ينافيه ظهور الروايات عن الجانبين فى حتميه الأمر، وأنه لا بد أن يتم، لأن له فيها ملكاً، وأن يقصر لأنه ليس له أن يتم.

ففى روايه البزنطى: «يتم الصلاة كلما أتى ضيعه من ضياعه».

وفي صحيحه ابن يقطين: «كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير».

وفي صحيحته الأخرى: «كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل وليس لك أن تتم فيه».

والجمع يجب أن يكون عرفياً، وإلا كان مشمولاً لأدله التعارض، وقد تحمل روايات التمام على التقيه لموافقتها لمذهب مالك، وفيه: إن موافقه بعض الروايات لمذهب واحد من مذاهب العامه لا يوجب التيقن بأنها للتقيه دون غيرها مما كان موافقاً لمشهور العامه، وربما يقال بأنها محموله على التقيه بالمعنى الذى ذكره الحداثق، اتباعاً لقوله (عليه السلام): «إنا خالفنا بينهم» (١). وفيه: ما لا يخفى، إذ لم

ص: ٢٣٧

ولا يعتبر فيه بعد الاتخاذ المزبور حصول ملك له فيه، نعم يعتبر فيه الإقامة فيه بمقدار يصدق عليه عرفاً أنه وطنه،

يبقى في مقام الطائفتين، إلا- أن نردّ علم الطائفة التي تدل على كفايه مطلق الملك إلى أهلها (عليهم السلام)، وذلك لا ابتلاء روايات كفايه الملك بالروايات الآخر الدالة على القصر المؤيده بالكتاب والشهرة المحققة.

وأما المقام الثاني: وهو أنه هل أحدث الشارع معنى جديداً للوطن غير معناه العرفي، فسيأتي الكلام فيه في المسألة الأولى.

{ولا- يعتبر فيه بعد الاتخاذ المزبور} أي اتخاذه وطناً ومقراً له {حصول ملك له فيه} بلا- خلاف كما في الجواهر والرياض وغيرهما، وذلك لوضوح عدم صدق كونه مسافراً وإن لم يكن له ملك، بل أغلب الفقهاء لا يملكون في أوطانهم المتخذة ملكاً مع ضروره أن صلاتهم فيها تمام وإن لم ينووا الإقامة، فدعوى أن الحكم إجماعى، كما يظهر من إرسالهم له إرسال المسلمات، بل ضرورى، خال عن المجازفة.

{نعم يعتبر فيه الإقامة فيه بمقدار يصدق عليه عرفاً أنه وطنه} لأن الوطن أمر عرفي، فهو يحتاج إلى الصدق عرفاً، والظاهر عدم كفايه مجرد النية، فإنه إذا جاء إلى كربلاء من إيران ونوى أن يبقى فيها إلى موته، وقد أخبر بأنه يموت غداً، فهل يصدق عليه أن كربلاء وطنه، وكذا إذا جاء لساعات ناو البقاء وهو يريد أن يذهب بعد ساعات إلى النجف لأن يجلب أثاثه منها إلى كربلاء، فهل يتم في هذه الساعات، لأنه نوى الاستيطان فصارت كربلاء وطناً له، ومنه يظهر أن ما ذكره المستمسك قائلاً لا يبعد الاكتفاء بمجرد النية كما عن بغية الطالب للشيخ



والظاهر أن الصديق المذكور يختلف بحسب الأشخاص والخصوصيات، فربما يصدق بالإقامة فيه بعد القصد المزبور شهراً أو أقل، فلا يشترط الإقامة ستة أشهر، وإن كان أحوط، فقبله يجمع بين القصر والتمام إذا لم ينو إقامة عشرة أيام.

الأكبر، وفي الجواهر: لا يخلو من قوه (١٢)، لا يخلو من منع.

{والظاهر أن الصديق المذكور يختلف بحسب الأشخاص والخصوصيات، فربما يصدق بالإقامة فيه بعد القصد المزبور شهراً أو أقل} كما إذا جاء بعائلته واشترى داراً وأثاثاً واشتغل بالدرس أو الكسب أو ما أشبه ذلك {فلا يشترط الإقامة ستة أشهر} لعدم الدليل عليه.

{وإن كان أحوط} تبعاً للشهيد والمدارك، واستدل الأول له في الذكرى بأنه لأجل أن يتحقق الاستيطان الشرعي مع العرفي، واستدل الثاني له بأنه إذا كان الاستيطان ستة أشهر معتبراً مع الملك فمع عدمه أولى.

ويرد على الأول: بأنه بالإضافة إلى ما سيأتي من عدم معلوميه جعل الشارع معنى خاصاً للوطن، أنه لا دليل على لزوم صديق الوطن الشرعي، بالإضافة إلى صديق الوطن العرفي.

ويرد على الثاني: إنه لا دليل على الأولويه.

ومن ما ذكرناه ظهر ضعف الاحتياط المذكور {ف} لا حاجة إلى ما ذكره من أنه {قبله يجمع بين القصر والتمام إذا لم ينو إقامة عشرة أيام} أو تردد ثلاثين يوماً.

ص: ٢٣٩

{مسألة \_ ١}: إذا أعرض عن وطنه الأصلي أو المستجد وتوطن في غيره فإن لم يكن له فيه ملك أصلاً أو كان ولم يكن قابلاً للسكنى، كما إذا كان له فيه نخلة أو نحوها، أو كان قابلاً له ولكن لم يسكن فيه ستة أشهر بقصد التوطن الأبدى، يزول عنه حكم الوطنيته، فلا يوجب المرور عليه قطع حكم السفر،

{مسألة \_ ١ \_ ١}: إذا أعرض عن وطنه الأصلي أو المستجد وتوطن في غيره فإن لم يكن له فيه ملك أصلاً أو كان له ملك فيه {و} لكن {لم يكن قابلاً للسكنى كما إذا كان له فيه نخلة أو نحوها} كدكه صغيره {أو كان قابلاً له ولكن لم يسكن فيه ستة أشهر بقصد التوطن الأبدى يزول عنه حكم الوطنيته، فلا- يوجب المرور عليه قطع حكم السفر} وذلك لإطلاق أدله السفر بعد عدم شمول أدله الوطن الموجب لقطع حكم السفر لمثل المقام.

أما قول المستمسك في صوره انتفاء الملك: باختصاص النصوص الدالة على التمام في الملك والضيعة بصوره وجود الملك(١١)، ففيه: إنه لا- نسلم هذا الاختصاص، كيف وليس ظاهر قوله (عليه السلام): «ضيعة ومنزله»، في أزيد من الاختصاص، خصوصاً والعراق ونحوها كانت أراضي للدولة، فلم يكن للإنسان إلا الضيعة المستأجرة، وعلى بن يقطين وغيره من بعض السائلين كانوا في العراق، هذا بالإضافة إلى عدم انصراف الملك من المنزل والضيعة ونحوهما، فإذا قال زيد: منزلنا في كربلاء، لم يفهم منه الملك، ثم إن في كلام المصنف تدافعاً

ص: ٢٤٠

لأنه قال فى عنوان بحثه: (وطنه الأصلى أو المستجد) ثم قال: (لم يسكن فيه سته أشهر بقصد التوطن الأبدى) فإنه إذا لم يقصد التوطن الأبدى فإن المصنف لا يراه وطناً، فكيف يجعل هذا من أقسام الوطن حسب مفروض المتن.

بقى أمور:

الأول: وهو أن حكم المصنف بزوال حكم الوطنيه بمجرد الإعراض والاستيطان فى غيره محل نظر، فإذا كان وطنه النجف فأعرض عنها وجاء إلى كربلاء ليقم فيها واشترى داراً ونقل عائلته، فهل يكون حكمه القصر فى النجف فى أول أسبوع من هذا العمل؟ فيه نظر، لأن الوطن أمر عرفى، فكما أن صدقه لا يكون بمجرد العزم والسكنى، ولذا قال المصنف فى المسألة السابقه: (شهرًا أو أقل) كذلك سقوطه عن الصدق لا يكون بمجرد العزم والسكنى فى غيره، بل اللازم أن نقول هنا أيضاً باختلاف الأشخاص فى انسلاخ اسم الوطن عنهم بالعزم والسكنى فى غيره، وعند الشك فى انسلاخ الاسم كان اللازم إجراء حكم التمام بمقتضى الاستصحاب.

الثانى: المراد بالإعراض اسم المصدر، أى ما هو حاصل الإعراض وإن لم يكن باختياره، بل وإن كان عازماً أشد العزم أن يرجع إليه إذا سنحت له الفرصه، كما إذا أخرجته الحكومه عن وطنه ولم يعرض عنه، بل عازم أنه إذا تمكن يرجع إليه، لكنه يعلم أنه لا يتمكن فى مده قريبه، وإن كان يتمكن علماً أو احتمالاً فى مده بعيدة، مثل بعد عشر سنوات، فإنه حيث انسلخ عنه اسم الوطن عرفاً كان اللازم عليه القصر، لإطلاق أدلته بعد عدم صدق اسم الوطن عليه عرفاً، فإنه إذا خرج من كربلاء وسكن قم إذا سئل عنه أين وطنك؟ قال

ص: ٢٤١

وأما إذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اتخاذه وطناً له دائماً سته أشهر، فالمشهور على أنه بحكم الوطن العرفي، وإن أعرض عنه إلى غيره، ويسمونه بالوطن الشرعي ويوجبون عليه التمام إذا مر عليه ما دام بقاء ملكه فيه،

كان وطننا كربلاء، والآن وطننا قم، وإذا زار كربلاء وقال: ذهبنا إلى وطننا، كان بضرب من العناية والمجاز.

الثالث: إن تقييد المصنف التوطن بالأبدى مستدرك، إذ لا يلزم في صدق الوطن قصد التوطن الأبدى، بل قصد توطن عشر سنوات وما أشبهه كاف في صدق الوطن عرفاً، ولذا نرى أن الطلاب الذين يأتون إلى كربلاء المقدسه والنجف الأشرف وقم بقصد الدرس لمدته سنوات تصبح هذه البلاد وطناً لهم، وإن عزموا على الرجوع بعد تكميل الدراسة، وكذا بالنسبة إلى الذين يذهبون إلى جامعات الخارج بقصد بقائهم ست سنوات أو ما أشبهه، وإن جاثوا كل عام ثلاثه أشهر ونحوها إلى أهاليهم، فإنه يسمى لهم وطناً، وإن لم يسم وطناً أصلياً ولا وطناً دائماً، ولو شك في الصدق فلا إشكال في وجوب التمام لهم من جهة عدم صدق السفر ما داموا فيه فيشملهم إطلاق أدله التمام كما تقدم الكلام فيه.

وأما إذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اتخاذه وطناً له دائماً سته أشهر فالمشهور على أنه بحكم الوطن العرفي، وإن أعرض عنه إلى غيره، ويسمونه بالوطن الشرعي { فالوطن عندهم عرفي وشرعي } ويوجبون عليه التمام إذا مر عليه ما دام بقاء ملكه فيه {، وقد استدلل المشهور لذلك بصحيح ابن بزيح، وصحيح الحلبي،

لكن الأقوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الإعراض، فالوطن الشرعى غير ثابت،

وصحيح سعد بن أبى خلف المتقدّمات، حيث إن الإمام (عليه السلام) فى الأول قال: «أن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر»<sup>(١)</sup>، مما ظاهره أن الملك وإقامه ستة أشهر فى الجملة \_ بمعنى وإن كان الآن معرضاً عن توطنه \_ كاف فى إجراء حكم الوطن عليه. وفى الثانى قال: «إنما هو المنزل إلى توطنه»<sup>(٢)</sup>، وفى الثالث قال: «إن كان مما سكنه»<sup>(٣)</sup> بعد تقيدهما بستة أشهر لدلاله الصحيح الأول عليه، وحيث إن هذه الروايات دلت على حصول الوطن بذلك ولم يكن ذلك وطناً عرفياً كان لا بد من جعله قسماً للوطن العرفى بإطلاقات الوطن يشملهما.

{لكن الأقوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الإعراض، فالوطن الشرعى غير ثابت} والروايات المذكورة لا دلالة لها، أما صحيحا الحلبي وسعد فلا يزيدان على الإطلاق الذى لا بد من حمله على ما صرح فيه بلزوم الاستيطان، مثل صحاح ابن يقطين المتقدّمات<sup>(٤)</sup>، وأما صحيح ابن بزيع فلا دلالة فيه على الوطن الشرعى، إذ ظاهر قوله (عليه السلام): «يستوطنه» و«يقيم» استمرار

ص: ٢٤٣

- 
- ١- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٢ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة فى السفر ح ٢٦.
  - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٢ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة فى السفر ح ٢٧.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٢ الباب ١٤ من أبواب الصلاة فى السفر ح ١٠.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢١ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٦. الوسائل: ج ٥ ص ٥٢١ الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٧.
  - الوسائل: ج ٣ ص ٢١٣ الباب ٢٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٩.

وإن كان الأحوط الجمع بين إجراء حكم الوطن وغيره عليه، فيجمع فيه بين القصر والتمام إذا مر عليه ولم ينو إقامة عشره أيام، بل الأحوط الجمع إذا كان له نخله أو نحوها

الإقامة والاستيطان، فالإمام بين تحقق الوطن العرفي بذلك وذكر «سته أشهر» من باب المثال، فإن السؤال في إنسان له وطن سابق واتخذ مكاناً ثانياً فكان الإمام (عليه السلام) أراد بيان أنه يكون حينئذ ذا وطنين، ولذا ذكر سته أشهر لأنه الأصل في قسمه السنه بين وطنين، ويدل على أن الإمام (عليه السلام) بصدد بيان ذلك، لا الوطن الشرعي أن الإمام (عليه السلام) لم يبين الحد أولاً، وإنما بين ذلك في جواب سؤاله، ولو كان المراد منه الاستيطان الشرعي كان اللازم عدم اقتصره (عليه السلام) على ما ذكره أولاً، لأنه كان موهماً للخلاف والإمام في جوابه لم يكن في صدد بيان مفهوم الاستيطان لا عرفاً ولا شرعاً، بل في مقام بيان تحقق الوطن الثاني لمن كان له وطن أول، وحيث إن ذلك فيه خفاء سأل السائل وأجابه الإمام (عليه السلام)، وقد بين ذلك الفقيه الهمداني بما لا يدع مجالاً للشك، وتبعه عليه المستمسك وغيره، فمن أراد الاستيضاح أكثر فليرجع إليه.

{وإن كان الأحوط} احتياطاً ضعيفاً {الجمع بين إجراء حكم الوطن وغيره عليه}، وعليه {فيجمع فيه بين القصر والتمام إذا مر عليه ولم ينو إقامة عشره أيام} ولم يبق فيه متردداً إلى ثلاثين يوماً.

{بل الأحوط الجمع إذا كان له نخله أو نحوها} لورود ذلك في موثقه عمار(1)

ص: ٢٤٤

مما هو غير قابل للسكنى وبقي فيه بقصد التوطن سته أشهر، بل وكذا إذا لم يكن سكناه بقصد التوطن بل بقصد التجاره مثلاً. ويشمله أيضاً إطلاق بعض الأخبار الأخر {مما هو غير قابل للسكنى وبقي فيه بقصد التوطن سته أشهر} جمعاً بين الموثقه وصحيح ابن بزيع {بل وكذا إذا لم يكن سكناه بقصد التوطن بل بقصد التجاره مثلاً} إذ لا خصوصيه لقصد التوطن حسب الفهم العرفى، بل المدار البقاء سته أشهر وهو حاصل سواء كان بقاءه بقصد السكنى أو غيره.

{مسألة ٢ \_}: قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي وأنه منحصر في العرفي، فنقول: يمكن تعدد الوطن العرفي بأن يكون له منزلان في بلدين أو قريتين من قصده السكنى فيهما أبداً في كل منهما مقداراً من السنه، بأن يكون له زوجتان مثلاً كل واحد في بلده يكون عند كل واحد سته أشهر أو باختلاف، بل يمكن الثلاثه أيضاً، بل لا يبعد الأزيد أيضاً.

{مسألة ٢ \_}: قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي وأنه منحصر في العرفي { وإذا كان هناك أفراد يشك في العرف في صدق الوطن عليها كان اللازم الرجوع إلى إطلاق أدله القصر، إن لم يكن أصل موضوعي في البين، بشرط صدق المسافر عليه، وإلا كان الأصل التمام، لأن الأصل في الشك في دخول الفرد في المستثنى هو بقاءه في المستثنى منه.

{فنقول: يمكن تعدد الوطن العرفي بأن يكون له منزلان في بلدين أو قريتين { أو ما أشبهه أو باختلاف {من قصده السكنى فيهما أبداً في كل منهما مقداراً من السنه { وقد تقدم الإشكال في قوله: أبداً {بأن يكون له زوجتان مثلاً كل واحد في بلده يكون عند كل واحد سته أشهر أو باختلاف { مثل أن يكون عند إحدهما سبعة وعند الأخرى خمسة.

وصحيح ابن بزيح حيث حمل على المثال لا يدل على لزوم سته أشهر.

{بل يمكن الثلاثه أيضاً، بل لا يبعد الأزيد أيضاً { للصدق العرفي في الجميع والاعتبار بالبقاء في البلد، لا في مكان خاص منه كل مره، كما هو واضح.



{مسألة ٣ \_}: لا يبعد أن يكون الولد تابعاً لأبويه أو أحدهما فى الوطن ما لم يعرض بعد بلوغه عن مقرهما وإن لم يلتفت بعد بلوغه إلى التوطن فيه أبداً

{مسألة ٣ \_ : لا- يبعد أن يكون الولد تابعاً لأبويه} إن كان له أبوان فى وطن {أو أحدهما} إن كان هو معه وإن كان الآخر فى وطن آخر، وكذا هو تابع لغيرهما إذا كان مع عمه أو خاله أو سائر الأقرباء أو أجنبى {فى الوطن}، لكن اللازم أن يقيد ذلك بما إذا صدق عليه أنه متوطن، وإن لم يقصد، لما تقدم من أن الوطن العرفى أحياناً يصدق وإن لم يقصد الإنسان البقاء الدائم أو شبه الدائم {ما لم يعرض بعد بلوغه عن مقرهما} إعراضاً مع فعلية سقوط الوطن عن الوطنيته، فإن مجرد الإعراض لا يوجب سقوط الوطن.

{وإن لم يلتفت بعد بلوغه إلى التوطن فيه أبداً} إذ قد عرفت أن صدق الوطن عرفاً لا يتوقف على القصد والالتفات.

ثم الظاهر إن المعيار فى المقام هو المعيار فى البالغ، فإن قصد أو صدق الوطن كان له حكم الوطن، تابعاً كان أم لا، وإن لم يقصد ولم يصدق الوطن لم يكن له حكم الوطن، بالغاً كان أو غير بالغ، إذ لا دليل على أن قصد الصبى المميز كالا قصد، وقوله (عليه السلام): «عمد الصبيان خطأ»<sup>(١)</sup>، منصرف عن مثل المقام، كما أنه منصرف عن ما إذا قصد الإقامة فى بلد حيث إن تكليفه الاستجابى التمام والصيام، بخلاف ما إذا لم يقصد أن تكليفه القصر والإفطار، ومن ذلك

ص: ٢٤٧

فيعد وطنهما وطناً له أيضاً إلا إذا قصد الإعراض عنه، سواء كان وطناً أصلياً لهما ومحلاً لتولده أو وطناً مستجداً لهما، كما إذا أعرضاً عن وطنهما الأصلي واتخذاً مكاناً آخر وطناً لهما وهو معهما قبل بلوغه ثم صار بالغاً، وأما إذا أتيا بلده أو قريه وتوطنا فيها وهو معهما مع كونه بالغاً فلا يصدق وطناً له إلا مع قصده بنفسه.

تعرف مواقع النظر فى كلام المصنف.

{فيعد وطنهما وطناً له أيضاً إلا إذا قصد الإعراض عنه} وخرج عن الوطنيّه، وإلا فمجرد القصد لا يكفى فى سقوط الوطن عن الوطنيّه كما هو واضح.

{سواء كان وطناً أصلياً لهما ومحلاً لتولده أو وطناً مستجداً لهما، كما إذا أعرضاً عن وطنهما الأصلي واتخذاً مكاناً آخر وطناً لهما وهو معهما قبل بلوغه ثم صار بالغاً} لا حاجه إلى قوله: «ثم صار بالغاً» لما عرفت من احتياج الصبى أيضاً إلى الوطن وعدمه فى تكاليفه الاستجابيه.

{وأما إذا أتيا بلده أو قريه} أو صحراء أو غيرها {وتوطنا فيها وهو معهما مع كونه بالغاً فلا يصدق وطناً له إلا مع قصده بنفسه}، إذا كان غير بالغ ومع ذلك لم يقصد البقاء لم يكن ذلك وطناً له، كما أنه إذا كان بالغاً ولم يقصد التوطن، لكن بقى مده صدق عليه الوطن كان وطناً له وإن لم يقصد.

ثم إن المجنون المتولد فى بلد والباقي فيه أو الباقي فى مكان مده بحيث صدق عليه الوطن إذا بلغ عقله كان المكان له بحكم الوطن وإن لم ينو البقاء ولو يوماً واحداً لما عرفت من أن الإعراض يحتاج إلى الفعلية وليس من الأمور القصديه حتى أنه إذا لم يقصد لم يكن وطناً.

{مسألة \_ ٤}: يزول حكم الوطنيه بالإعراض والخروج، وإن لم يتخذ بعدُ وطناً آخر، فيمكن أن يكون بلا وطن مده مديده.

{مسألة \_ ٤}: يزول حكم الوطنيه بالإعراض والخروج { معاً إذ قد تقدم أن الإعراض وحده لا يكفي إلا إذا كان هناك فعليه الخروج، كما أنه قد يزول الحكم بزوال الصدق وإن لم يكن معرضاً.

{وإن لم يتخذ بعدُ وطناً آخر، فيمكن أن يكون بلا وطن مده مديده { فحاله حال السائح، كما أنه يمكن أن يكون مثل الأعراب الذين بيوتهم معهم، كما إذا أعرض عن وطنه الأصلي، لكن يتخذ كل مده مكاناً، كما إذا يبقى سنه في كربلاء، وسنه في النجف، وسنه في الكاظميه، وسنه في سامراء، وسنه في المدينه، وسنه في خراسان، وسنه عند السيده زينب (عليها السلام) وهكذا، فإنه يتم في بيته ويقصر إذا سافر لزياره مشهد ونحوه، كما صرح بذلك المستمسك، وإن كان لنا في مثاله مناقشه، حيث إن ما ذكره من بغداد والبياع والكراده كلها مدينه واحده.

{مسألة \_ ٥}: لا يشترط فى الوطن إباحه المكان الذى فيه، فلو غصب داراً فى بلد وأراد السكنى فيها أبداً يكون وطناً له، وكذا إذا كان بقاءه فى بلد حراماً عليه، من جهة كونه قاصداً لارتكاب حرام، أو كان منهيّاً عنه من أحد والديه أو نحو ذلك.

{مسألة \_ ٥ \_ لا- يشترط فى الوطن إباحه المكان الذى فيه} إذ الصدق العرفى الذى هو ميزان الحكم لا يتوقف على الحليه، وكذلك إذا أقام فى مكان حرام عشره أيام، أو تردد فيه ثلاثين يوماً.

{فلو غصب داراً فى بلد وأراد السكنى فيها أبداً} أو شبه أبداً {يكون وطناً له، وكذا إذا كان بقاءه فى بلد حراماً عليه من جهة كونه قاصداً لارتكاب حرام} إن قلنا بأن مقدمه الحرام حرام، وإلا لم يسر قصد ارتكاب الحرام إلى نفس البقاء حتى يكون البقاء حراماً.

{أو كان منهيّاً عنه من أحد والديه} نهياً مؤثراً، وإلا فقد عرفت أن وجوب إطاعه الوالدين مشروط بأن يكون تركه أذيه لهما، ولم يكن الإطاعه أذيه للولد، كما إذا أمراه أن يطلق زوجته، فإنه لا يجب عليه ذلك وإن تأذيا بمخالفته لهما، {أو نحو ذلك} كما إذا نشزت أو أبق العبد أو حلف أن لا يبقى فى هذا البلد، إلى غير ذلك.

{مسأله \_ ٦}: إذا تردد بعد العزم على التوطن أبداً، فإن كان قبل أن يصدق عليه الوطن عرفاً بأن لم يبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا- إشكال في زوال الحكم، وإن لم يتحقق الخروج والإعراض، بل وكذا إن كان بعد الصدق في الوطن المستجد، وأما في الوطن الأصلي إذا تردد في البقاء فيه وعدمه ففي زوال حكمه قبل

{مسأله \_ ٦}: الظاهر أن التردد في البقاء ليس له مدخله في صدق الوطن وعدمه، فإن صدق عرفاً على بقاءه الوطن، لأنه مسقط رأسه ومحل بقاءه لم يضر ترده في صدق الوطن الموجب للتمام والصيام، وكذا إذا صدق لبقائه فيه مدة طويلة، وذلك لعدم الدليل على سقوط حكم الوطن بمجرد التردد.

ومن ذلك يظهر مواقع النظر في كلام المصنف حيث قال: {إذا تردد بعد العزم على التوطن أبداً فإن كان قبل أن يصدق عليه الوطن عرفاً بأن لم يبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا إشكال في زوال الحكم} مراده عدم انعقاد الوطن، من قبيل «ضيق فم الركبه» فإشكال المستمسك عليه بأنه لا حكم أولاً حتى يزول بالإعراض أشبه شيء بالمناقشه اللفظيه.

{وإن لم يتحقق الخروج والإعراض} إذ بعد عدم الصدق لا- حاجه إلى الخروج {بل وكذا إن كان بعد الصدق في الوطن المستجد} قد عرفت أنه إذا حصل الصدق لم يرفعه العزم على الخروج وحده، فكيف بالتردد في الخروج وعدمه.

{وأما في الوطن الأصلي إذا تردد في البقاء فيه وعدمه، ففي زوال حكمه قبل

الخروج والإعراض إشكال لاحتمال صدق الوطنيه ما لم يعزم على العدم، فالأحوط الجمع بين الحكامين.

الخروج والإعراض إشكال لاحتمال صدق الوطنيه ما لم يعزم على العدم { بل هذا هو الظاهر ويلزم الخروج فى الزوال، وإلا فقد تقدم أن مجرد العزم على العدم لا يسقط الوطن عن الوطنيه، وما ذكرناه هو الذى اختاره غالب المعلقين.

ومنه يظهر ضعف ما احتاط بقوله: {فالأحوط الجمع بين الحكامين} ثم إنه لو أخرج قسراً وبقي خارجه حتى سقط عنه اسم الوطن كان حكمه القصر، وإن عزم على عدم تركه إن تمكن من الرجوع أو تردد فى ذلك، لأن الحكم دائر مدار الصدق لا العزم ونحوه.

ص: ٢٥٢

{مسأله \_ ٧}: ظاهر كلمات العلماء (رضوان الله عليهم) اعتبار قصد التوطن أبداً فى صدق الوطن العرفى، فلا يكفى العزم على السكنى إلى مده مديده كثلاثين سنه أو أزيد، لكنه مشكل، فلا يبعد الصدق العرفى بمثل ذلك

{مسأله \_ ٧ \_: ظاهر كلمات العلماء (رضوان الله عليهم) اعتبار قصد التوطن أبداً فى صدق الوطن العرفى، فلا يكفى العزم على السكنى إلى مده مديده كثلاثين سنه أو أزيد} كون هذا هو الظاهر من كلماتهم غير ظاهر، إذ ربما يطلق الوطن ويراد به محل الآباء والأجداد، كما أنه إذا جاء طالب إلى كربلاء من طهران، وبقي هناك وتزوج وأولد، ثم حفيده ذهب إلى طهران للبقاء فيه يقول: رجعت إلى وطنى، وربما يطلق ويراد به المحل الذى استوطنه \_ أى اتخذته وطناً \_ وهذا لا يشترط فيه قصد الدوام، عند العرف ولذا يقول من جاء إلى كربلاء بقصد بقاء عشر سنوات استوطنت كربلاء.

كما أنه ربما لا- يطلق الوطن حتى إذا كان باقياً فى مقام إلى الموت، كما إذا حكم عليه بالسجن مدى الحياه، فإنه لا يقال إن وطنه بغداد مثلاً ولا- يقول هو استوطنت بغداد، والمنصرف من الوطن فى كلماتهم وفى غير كلماتهم \_ ولو بمعونه القرائن الداخليه والخارجيه كالنصوص التى ذكر الوطن \_ إرادته المكان الذى يبقى فيه مده كثيره.

ولذا قال: {لكنه مشكل، فلا يبعد الصدق العرفى بمثل ذلك} وإن أشكل فى الموضوع لا محيص عن تسليم الحكم، لعدم صدق المسافر بالنسبه إلى مثل هذا المستقر، فالصلاه فيه تمام.

والأحوط في مثله إجراء الحكمين بمراعاة الاحتياط.

الثاني: من قواطع السفر العزم على إقامه عشره أيام

{و} إن كان {الأحوط} ضعيفاً {فى مثله إجراء الحكمين بمراعاة الاحتياط} وإنما قلنا ضعيفاً لما عرفت من أنه لو شك فى الموضوع فلا شك فى الحكم من جهة عدم صدق المسافر فالمرجع أدله التمام، والله العالم بحقيقه الأحكام.

{الثانى: من قواطع السفر العزم} أى السلم {على إقامه عشره أيام} بلا إشكال ولاخلاف، بل دعاوى الإجماع عليه متواتره، وفى المستند وهو ثابت بإجماعنا والضروره.

ويدل عليه أخبار متواتره:

كصحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قلت له: رأيت من قدم بلده إلى متى ينبغى له أن يكون مقصراً ومتى ينبغى له أن يتم؟ فقال (عليه السلام): «إذا دخلت أرضاً وأيقنت أن لك بها مقام عشره أيام فأتم الصلاه، وإن لم تدر ما مقامك بها تقول غداً أخرج أو بعد غد، فقصر ما بينك وبين أن يمضى شهر، فإذا تم لك شهر فأتم الصلاه، وإن أردت أن تخرج من ساعتك» (١).

وصحيحه منصور، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا أتيت بلده فأزمت المقام عشره أيام فأتم الصلاه، فإن تركه رجل جاهل فليس عليه إعادته» (٢).

وصحيحه الخزاز: إن حدث نفسه بإقامه عشره أيام؟ قال (عليه السلام): «فليتم الصلاه وإن لم يدر ما يقيم يوماً أو أكثر فليعد ثلاثين يوماً فليتم، وإن كان أقام

ص: ٢٥٤

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٦ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٩.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢٢١ الباب ٢٣ من أبواب الصلاه فى السفر ح ٦١.



يوماً أو صلاه واحده»، فقال له محمد: بلغنى أنك قلت خمساً؟ فقال (عليه السلام): «قد قلت ذلك»<sup>(١)</sup>.

وصحيحه ابن وهب، عن الصادق (عليه السلام): «إذا دخلت بلداً وأنت تريد مقام عشرة أيام فأتم الصلاه حين تقدم، وإن أردت المقام دون العشره فقصر، وإن أقمت تقول غداً أخرج وبعد غد، ولم يجمع على عشره، فقصر ما بينك وبين شهر، فإذا تم الشهر فأتم الصلاه»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحه على بن جعفر، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يدركه شهر رمضان في السفر مقيم الأيام في المكان أعليه صوم؟ قال: «لا حتى يجمع على مقام عشرة أيام، وإذا أجمع على مقام عشرة أيام صام وأتم الصلاه»<sup>(٣)</sup>.

وروايه أبى بصير، قال (عليه السلام): «إذا قدمت أرضاً وأنت تريد أن تقيم بها عشرة أيام فصم وأتم، وإن كنت تريد أن تقيم أقل من عشره أيام فافطر ما بينك وبين شهر، فإذا بلغ الشهر فأتم الصلاه والصيام، وإن قلت ارتحل غدوه»<sup>(٤)</sup>.

وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «حد الإقامة في السفر عشرة أيام، فمن نزل منزلاً في سفره في شهر رمضان ينوى فيه مقام عشرة أيام صام وصلى، وإن لم ينو ذلك ونزل وهو يقول أخرج اليوم أو غداً

ص: ٢٥٥

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٩ الباب ٢٣ من أبواب الصلاه في السفر ح ٥٧.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٨ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٧.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٤ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٥ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.

لم يعتد بالصوم ما بينه وبين شهر»<sup>(١)</sup> الخبر.

وعنه، عن الباقر (عليه السلام)، والصادق (عليه السلام) أنهما قالاً: «إذا نزل المسافر مكاناً ينوى فيه مقام عشرة أيام صام وأتم، وإن نوى مقام أقل من ذلك قصر وأفطر وهو في حال المسافر، وإن لم ينو شيئاً وقال اليوم أخرج وغداً أخرج قصر وأفطر ما بينه وبين شهر ثم أتم»<sup>(٢)</sup>. إلى غيرها من الروايات.

وبذلك يظهر أن ما ذكر فيه إقامه أقل - كما في الروايه السابقه - أو أكثر كما في روايه الجعفریات، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «أن علياً (عليه السلام) قال: من أجمع إقامه خمس عشر يوماً فليتم الصلاه»<sup>(٣)</sup>. لا بد من رد علمه إلى أهله (عليهم السلام)، أو حملة على التقية، فقد حكى عن الحنفية الفتوى بخمسه عشر يوماً، بل قد ادعى المنتهى أن على أن الأقل من العشره لا يوجب التمام عامه أصحابنا، ومنه يعلم أن فتوى الإسكافي بكفايه الخمسه في التمام لدليل صحيحه الخراز لا وجه له بعد ظهور التقية منه.

{متواليات} كما هو المشهور، وفي المستمسك: بل لعله لا خلاف فيه<sup>(٤)</sup>، وفي المستند: إنه اتفاق<sup>(٥)</sup>، ثم ادعى الإجماع عليه صريحاً، وذلك لأنه المنصرف

ص: ٢٥٦

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٧ في ذكر الصوم في السفر.

٢- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٤٥ الباب ٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٧.

٣- الجعفریات: ص ٤٨.

٤- المستمسك: ج ٨ ص ١١٥.

٥- المستند: ج ١ ص ٥٦٩ س ١٣.

فى مكان واحد من بلد أو قريه أو مثل بيوت الأعراب أو فلاه من الأرض أو العلم بذلك، وإن كان لا عن اختيار، ولا يكفى الظن بالبقاء

من التمديد فى الأمور المستمره زماناً، إلا إذا كان هناك قرينه على الخلاف.

{فى مكان واحد} كما سيأتى عن قريب {من بلد أو قريه أو مثل بيوت الأعراب أو فلاه من الأرض} بلا إشكال ولا خلاف فى كل ذلك، وقد اشتملت الروايات على البلد والضيعة والمكان والأرض، ومثل ذلك إن أقام فى البحر داخله أو مسطحه أو فى الجو أو فى كوكب آخر.

ثم إنه لا- إشكال فى عدم صدق الإقامة فيما إذا كان فى مركبه فضائيه دائره حول الأرض أو ما أشبهه، أما إذا كان فى وحده سكنيه دائره حول الأرض \_ كما يقولون إنهم عارفون على صنع وحدات كل وحده تشتمل على عشره آلاف بيت تدور فى الفضاء \_ ففى صدق الإقامة وعدمه احتمالان.

{أو العلم بذلك وإن كان لا عن اختيار} كما هو المشهور، بل أرسله بعضهم إرسال المسلمات، لصحيح زراره السابق: «فأيقنت أن لك بها مقام عشره أيام».

{ولا يكفى الظن بالبقاء} وإن كان ظناً قوياً ما لم يصل إلى حد الاطمينان، لعدم الدليل على الكفايه، فالمرجع عموم أدله القصر، وعمومات أدله التردد إلى شهر، فإن الظن نوع من التردد.

فضلاً عن الشك، والليالي المتوسطة داخله بخلاف الليلة الأولى والأخيرة، فيكفى عشرة أيام وتسع ليال، ويكفى تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر على الأصح،

{فضلاً عن الشك} المشمول لقوله (عليه السلام): «لم تدر» فإنه أظهر مصداق لعدم الرواية.

{والليالي المتوسطة داخله بخلاف الليلة الأولى والأخيرة، فيكفى عشرة أيام وتسع ليال} بلا إشكال ولا خلاف فيهما، كما يظهر عن إرسالهم المسألة إرسال المسلمات، بل ادعى في المستند الإجماع على كلا الحكمين، وذلك لأنه بعد ظهور عشرة أيام في الاستمرار كانت الليالي المتوسطة داخله وإلا لم يكن استمرار.

نعم قد تقتضى القرينه خروج الليالي، أو تقتضى عدم ظهور اللفظ في أى الأمرين، مثلاً لو قال: كان البنائون عشرة أيام يشتغلون فى دارنا، كان ظاهره النهار فقط، ولو قال: كنت فى البستان عشرة أيام — وكان بستانه قريباً من المدينة وقد اعتاد بعض أهل البساتين أن يذهبوا إليه نهائياً ويرجعوا إلى بيوتهم ليلاً — لم يفهم من كلامه أى من الأمرين.

وكيف كان فهذا حكم الليالي المتوسطة، أما الليلتان المتوسطتان فهما غير داخليتين فى المنصرف من إقامه عشرة أيام، فلو دخل أول النهار وخرج غروب العاشر صدق بقاؤه عشرة أيام بلا إشكال، وليس فى الصدق المذكور مسامحه عرفيه، كما صرح به الفقيه الهمداني (رحمه الله).

{ويكفى تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر على الأصح} كما ذهب إليه

فلو نوى المقام عند الزوال من اليوم الأول إلى الزوال من اليوم الحادى عشر كفى، ويجب عليه الإتمام، وإن كان الأحوط الجمع، غير واحد، بل نسب هذا القول إلى المشهور، وذلك لأنه المنصرف من عشره الأيام، ولو بقرينه الأمور الخارجيه وهى أن المسافرين يصلون إلى مقاصدهم فى أوقات مختلفه لا قبل النهار دائماً، خلافاً لاستشكال النهايه والتذكره فيه، وللمدارك حيث استظهر العدم قال: لأن نصفى اليومين لا يسمى يوماً<sup>(١)</sup>، وأيد كلامه بما إذا صام نصفى يوم، وفيه: الفرق بين المقامات والمعيار الفهم العرفى، ومقابل هذا القول من ذهب إلى كفايه العشره فى الجملة، ولو كان وصل فى اليوم الأول قبل الغروب بساعه وخرج فى اليوم العاشر فى أول النهار، وذلك لصدق عشره أيام عرفاً، وفيه: إنه مسامحه عرفيه ولا ينصرف من النص حتى يقال به.

{فلو نوى المقام عند الزوال من اليوم الأول إلى الزوال من اليوم الحادى عشر كفى، ويجب عليه الإتمام، وإن كان الأحوط الجمع} ولا يضر عدم تكميله أربعاً وعشرين ساعه بالنسبه إلى نصفى اليومين، لتغير النهار فى تقديم الزوال بدقائق فى بعض أيام السنه، لأن مثل هذه الدقائق يتسامح فيها عرفاً بحيث يوجب صدق العشره كما لا يخفى.

ثم هل المراد باليوم من الأذان أو الشمس؟ احتمالان، وإن كان الأقرب الأول، ولكن الأحوط الثانى.

ثم إنه لا يبعد أن يتسامح بمثل الساعه والساعتين، كما نقل عن بعض، وذلك

ص: ٢٥٩

ويشترط وحده محل الإقامة، فلو قصد الإقامة في أمكنه متعددة عشره أيام، لم ينقطع حكم السفر،

لأن العرف هو المرجع في تطبيق الأحكام كما هو المرجع في مفهوم الألفاظ، ولو أريد الدقه لزم التنبيه، فعدم التنبيه دليل العدم، ولا يقاس ذلك بما إذا عرفت الدقه كما في الصيام ونحوه \_ كما قاسه الفقيه الهمداني \_ إذ مع الدليل على الدقه لا إشكال في لزوم مراعاتها، لكن مراعاة الاحتياط أولى.

ثم إن العبرة في عشره أيام بالدخول والخروج من حد الترخيص، فلو ورد حد الترخيص صباحاً ووصل إلى داره عصرًا ثم خرج عن داره ليلاً- ووصل إلى حد الترخيص صباحاً كفى، لما سبق من أن محل الإقامة عبارته عن المكان الذي يقيم فيه بحدوده المحدوده شرعاً بحد الترخيص.

{ويشترط وحده محل الإقامة، فلو قصد الإقامة في أمكنه متعددة عشره أيام، لم ينقطع حكم السفر} وذلك لأن الظاهر من النص والفتوى ذلك، ولذا لم يحك الخلاف عن أحد، فقد عنون المسألة العلامة وتبعه المدارك والمستند وغيرهما، إنما الكلام في المراد بالوحده، والظاهر أن المراد الوحده باعتبار الإقامة، فإن المنصرف من (أقام في محل واحد في سفره) هو ما لم يكن تجوله من مكان إلى مكان سفرًا جديدًا ونقضًا للإقامة عرفًا، فإنه وإن لم يكن لفظ: (محل واحد) في الروايات إلا أن لفظ: «بغداد» و«الكوفة» و«مكة» ونحوها مما ورد يفهم منها الوحده باعتبار الإقامة مما يرادف (الإقامة في محل واحد).

ومنه يعرف أن ما ذكره المستمسك بقوله: (لأنحصار الدليل عليها \_ أي

على وحده المكان \_ بما دل على اعتبار وحده الإقامة(١٢) ليس على ما ينبغي، لأن الدليل الأوضح هو ما ورد من أمثله البلاد في الروايات.

وكيف كان فقد ظهر مما ذكرناه أنه ليس المراد بالوحده مثل الدار، ولا مثل العراق، ولا مثل آسيا، كما أنه لا اعتبار بانفصال المحال بعضها من بعض مثل: قصور شفائه، حيث إن كل محله منفصله عن المحله الأخرى، ومع ذلك تعد الكل بلداً واحداً، فلو كانت هناك قرى يطلق على كل واحدة منها اسم وكان يبعد إحداها عن الأخرى مسافه قليله كربع فرسخ أو كثيره كعشره فراسخ كان المعتبر في الإقامة كل واحد لا مجموعها، بينما لو اتصلت نفس هذه القرى حتى كانت مدينه كبيره كان المعتبر المدينه الشامله لكلها.

ومن ذلك يعرف أن كاظميه وبغداد، وكربلاء والحر، والنجف والكوفه، حيث اتصلت بعضها ببعض في زماننا وعدت مدينه واحده، ولا غرابه فقد كانت الكوفه في زمن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) سته عشر فرسخاً كما يظهر من بعض الروايات، وإن نسب صاحب الجواهر إلى قيل كونها أربعه فراسخ، وبغداد كانت تشمل على ثمانيه ملايين في أزمه الأئمه الطاهرين (عليهم السلام)، وسامراء كانت ثمانيه فراسخ، ومع ذلك لم يذكر في الروايات إلا لفظ المدينه وبغداد والكوفه \_ كما تقدم بعض الكلام في ذلك في مسأله محل الترخص \_ ومع ذلك الاحتياط في بعض المذكورات لا ينبغي تركه.

ص: ٢٤١

كأن عزم على الإقامة في النجف والكوفة، أو في الكاظمين وبغداد، أو عزم على الإقامة في رستاق من قريه إلى قريه من غير عزم على الإقامة في واحده منها عشره أيام، ولا يضر بوحده المحل فصل مثل الشط بعد كون المجموع بلداً واحداً كجانبى الحله وبغداد ونحوهما، ولو كان البلد خارجاً عن المتعارف في الكبير فاللازم قصد الإقامة في المحله منه إذا كانت المحلات منفصله،

{كأن عزم على الإقامة في النجف والكوفة أو في الكاظمين وبغداد} هذا في زمان المؤلف لا في زماننا، كما عرفت {أو عزم على الإقامة في رستاق من قريه إلى قريه من غير عزم على الإقامة في واحده منها عشره أيام} لأن كل قريه وحده واحده {ولا يضر بوحده المحل فصل مثل الشط بعد كون المجموع بلداً واحداً} وإن كان يسمى كل طرف باسم {كجانبى الحله وبغداد ونحوهما} كسامراء.

{ولو كان البلد خارجاً عن المتعارف في الكبير} ولم يعلم مراده من المتعارف هل ما يشتمل على مائه الف، أو عشره آلاف أو غيرهما، أو المراد المتعارف في السعه، فالمتعارف ما كان فرسخاً أو نصف فرسخ أو ثلاثه فراسخ مثلاً، {فاللازم قصد الإقامة في المحله منه إذا كانت المحلات منفصله} هذا يصح إذا كانت كالقرى المتعدده، لا ما إذا كان بلداً واحداً وإن كان بين محلاتها مسافات فارغه، إذ قد عرفت أن صدق البلد الواحد كاف في تحقق الإقامة في الكل.



بخلاف ما إذا كانت متصله إلا إذا كان كبيراً جداً بحيث لا يصدق وحده المحل، وكان كنيه الإقامة في رستاق مشتمل على القرى مثل قسطنطينيه ونحوها.

{بخلاف ما إذا كانت متصله، إلا إذا كان كبيراً جداً بحيث لا يصدق وحده المحل} حيث قد عرفت أنه ليس في الروايه لفظ: (الوحده) فلا- اعتبار بصدقها أو عدم صدقها، بل المعيار صدق البلد الواحد، ولذا علق السيد البروجردى (رحمه الله) بقوله: الاستثناء محل تأمل (١٧).

{وكان كنيه الإقامة في رستاق مشتمل على القرى مثل قسطنطينيه ونحوها} المثال للبلد الكبير جداً.

ثم إنه ظهر بما سبق إمكان أن يصبح البلد الواحد قرى بخراب يحدث فيه فيسقط عن كونه بلداً واحداً، كما علم إمكان أن تصبح القرى المتعدده بلداً واحداً لوصل بعضها ببعض بالعمران.

ص: ٢٦٣

---

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه الوثقى: ص ٧٧.

{مسألة ٨ \_} لا يعتبر في نيه الإقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح،

{مسألة ٨ \_} لا- يعتبر في نيه الإقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح { وذلك لأن نيه الإقامة لا تنافي الخروج إلى المقابر الخارجة عن البلد أو ما أشبهه، ولذا قال في الحقائق(١٢): إن الظاهر أنه لا خلاف ولا إشكال في جوازه، بل أرسله غير واحد إرسال المسلمات، وإن كان المحكي عن الفاضل الفتوى، وفي بعض آخر المنع عن الخروج، وكأنه لعدم صدق البلد الوارد في النص على أطراف البلد.

لكن فيه: إن الصدق عرفي والخروج إلى أطراف البلد لا- ينافي الصدق، والسر في ذلك أن معنى الإقامة في البلد عرفاً اتخاذ الإنسان ذلك البلد منزله ومحط رحله وموضع استقراره، ولذا تراهم يقولون أقمنا في خراسان شهراً وهم يريدون هذا المعنى حتى أنه إذا قال قائل لم تقم شهراً حيث إنك ذهبت إلى فرسخ في يوم كذا، رأى العرف أن كلام المستشكل غير وارد، وإن كان أقام عند الفرسخ من الصباح إلى الظهر، أو من أول الليل إلى نصف الليل، وليس ما يقوله العرف من باب المسامحة، بل هذا هو معنى الإقامة عندهم، بل لولم يدل الدليل الشرعي كإطلاقات القصر للمسافر، وبعض الروايات الخاصة الواردة في باب من ورد مكة قبل الترويه بعشره أيام، على أن سفر ثمانيه فراسخ ولو ملفقه يضر بالإقامة شرعاً، لكننا نقول بعدم ضرره إذا لم يناف المعنى الذي ذكرناه للإقامة، من كونه محط الرحل وموضع الاستقرار

ص: ٢٦٤

وبهذا تبين وجه ضعف قول ثالث فى المسأله، وهو أن لا يذهب المقيم إلى ما فوق حد الترخص، حيث إن هذا القائل جعل حد الترخص آخر البلد فالسير إلى ما دونه لا يضر بالإقامه، أما السير إلى ما فوقه فهو ضار بالإقامه، وفيه ما عرفت أن الخروج ما دون المسافه لا يضر بصدق الإقامه وإن كان السير خارج البلد.

ويؤيد ما ذكرناه أن الإقامه الوارده فى الروايات إنما هى فى مقابل ما فى الروايات من «غداً أخرج أو بعد غد»<sup>(١)</sup> و«ارتحل غدوه»<sup>(٢)</sup>، مما ظاهره أن الإقامه فى قبال السفر. فمعناها: حط الرحل، لا أن معناها البقاء بدون الخروج عن البلد، أو عن حد الترخص، وبعد ذلك لا حاجه لتأييد ما ذكرناه بجمله من الروايات غير المرتبطه بالمقام.

مثل خبر محمد بن ابراهيم الخصينى قال: استأمرت أبا جعفر فى الإتمام والتقصير؟ قال: «إذا دخلت الحرمين فانو عشره أيام وأتم الصلاه». قلت: إنى أقدم مكه قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثه أيام؟ قال: «انو مقام عشره أيام وأتم الصلاه»<sup>(٣)</sup>. فقد استدل بهذه الروايه لإفاده أن الخروج عن البلد لا يوجب نقض الإقامه.

وفيه: إنه لا دلالة فيها، إذ لا دلالة فيها على أنه كان حاجاً فى حال وروده إلى مكه وهو يريد الخروج إلى عرفات، فلا محذور فى الروايه حتى نردّ

ص: ٢٤٥

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٨ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٧.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٥ الباب ١٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٦ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٥.

علمها إلى أهلها، كما قال الفقيه الهمداني<sup>(١)</sup>، حيث رأى أنها منافيه لما هو المقطوع به من أن عرفات توجب القصر.

ومثل صحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من قدم قبل الترويه بعشره أيام وجب عليه إتمام الصلاة وهو بمنزله أهل مكة، فإذا خرج إلى منى وجب عليه التقصير، فإذا زار البيت أتم الصلاة وعليه إتمام الصلاة إذا رجع إلى منى حتى ينفر»<sup>(٢)</sup>.

فقد استدل بهذه الصحيحه لأجل أن إطلاقها يدل على أن المقيم في مكة لا يضره الخروج عنها في كون صلاته تامه. وفيه: إن ظاهر الصحيحه أنه أقام عشره أيام في مكة قبل الترويه ثم ذهب إلى منى في طريقه إلى عرفات فصلاته قصر حيث نوى مسافه أربعة فراسخ.

أما إذا زار البيت بعد عرفات، فإنه يتم الصلاة لكونه من مواضع التخيير، والتمام أفضل ويبقى حكم التمام في منى لأنه من الحرم، والحرم كله موضع التخيير للمسافر، مع كون التمام أفضل، وما ذكرناه وإن كان تأويلاً في قوله: «عليه» إلا أنه تأويل بقريته، وهو أفضل من طرح الروايه أو إجراء بعض التأويلات البعيده فيها.

وقد استدل أيضاً بصحيحه ابن مهزيار، وموثقه سماعه، لكن حال صحيحه ابن مهزيار حال صحيحه زراره، والموثقه لا دلالة فيها أصلاً، ولذا تركنا

ص: ٢٦٦

---

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٥٤ س ١٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٩٩ الباب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.

بل لو قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بساتينها ومزارعها ونحوها من حدودها مما لا ينافى صدق اسم الإقامة في البلد عرفاً جرى عليه حكم المقيم حتى إذا كان من نية الخروج عن حد الترخيص، بل إلى ما دون الأربعة إذا كان قاصداً للعود عن قريب بحيث لا يخرج عن صدق الإقامة في ذلك المكان عرفاً،

ذكرهما، وقد أطل جملته من الفقهاء الكلام حول هذه المسألة، ولكن الظاهر أن فيما ذكرناه كفايه.

ومنه يظهر وجه قول المصنف: {بل لو قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بساتينها ومزارعها ونحوها من حدودها مما لا ينافى صدق اسم الإقامة في البلد عرفاً جرى عليه حكم المقيم} ولو كان من محل سكناه إلى ذلك المحل أربعة فراسخ، لكن بشرط أن لا يخرج عن البلد أربعة فراسخ، وإنما قال: (من حدودها) لأنه إذا كانت البساتين ممتدة فراسخ كما في كربلاء المقدسه حيث إن بساتينها تمتد أكثر من أربعة فراسخ، لم يصح السير فيها أكثر مما دون أربعة فراسخ.

{حتى إذا كان من نية الخروج عن حد الترخيص، بل إلى ما دون الأربعة} إذ لا فرق أن ينوى ذلك من أول قصد إقامته أو يسنح له ذلك بعد أن نوى وأقام {إذا كان قاصداً للعود عن قريب بحيث لا يخرج عن صدق الإقامة في ذلك المكان عرفاً}،

كما إذا كان من نيته الخروج نهاراً والرجوع قبل الليل.

أما مثاله بقوله: {كما إذا كان من نيته الخروج نهاراً والرجوع قبل الليل} فهو وإن كان من مصاديق ما ذكرناه من الإقامة هي حط  
الرحل بقصد البقاء، إلا أن في شمول الإقامة لهذا المثال خفاء، فالاحتياط أن لا يستغرق خروجه تمام النهار أو تمام الليل.

ص: ٢٦٨

{مسأله ٩ \_}: إذا كان محل الإقامة بربه قفراء لا- يجب التضييق في دائره المقام، كما لا يجوز التوسع كثيراً بحيث يخرج عن صدق وحده المحل، فالمدار على صدق الوحده عرفاً، وبعد ذلك لا ينافي الخروج عن ذلك المحل إلى أطرافه بقصد العود إليه، وإن كان إلى الخارج عن حد الترخيص بل إلى ما دون الأربعه كما ذكرنا في البلد،

{مسأله ٩ \_}: إذا كان محل الإقامة بربه قفراء لا- يجب التضييق في دائره المقام { بل وسعته حسب ما يراه العرف مما ورد كقوله (عليه السلام): «أرضاً»(١)، إذ يرى هذه اللفظه منطبقه على مساحه من الأرض.

{كما لا يجوز التوسع كثيراً} خارجاً عن الصدق المذكور، ولا يقاس المقام بالبلد، إذ وحده البلد عرفاً \_ بعد وروده في النص \_ يحدده بآخر بيوته بخلاف ما نحن فيه، واحتمال وحده الحكم فيهما لا وجه له بعد عدم وحده الحكم في نفس البلاد المختلفه كبراً وصغراً، إذ لا حد من المسافه يراعى في كلا قسمي البلد {بحيث يخرج عن صدق وحده المحل} حسب المستفاد من البلد والأرض وأمثالهما، إذ قد عرفت سابقاً أنه لم يرد (وحده المحل) في النص.

وكيف كان {فالمدار على صدق الوحده عرفاً، وبعد ذلك لا ينافي الخروج عن ذلك المحل إلى أطرافه بقصد العود إليه} عن قريب {وإن كان إلى الخارج عن حد الترخيص بل إلى ما دون الأربعه كما ذكرنا في البلد} إذ لا ينافي ذلك

ص: ٢٦٩

فجواز نيه الخروج إلى ما دون الأربعة لا- يوجب جواز توسيع محل الإقامة كثيراً، فلا يجوز جعل محلها مجموع ما دون الأربعة، بل يؤخذ على المتعارف، وإن كان يجوز التردد إلى ما دون الأربعة على وجه لا يضر بصدق الإقامة فيه

صدق الإقامة سواء كان في تلك الأطراف بلد يخرج إليه أم لا، إذ الخروج إلى بلد ما لا يضر بصدق الإقامة.

{فجواز نيه الخروج إلى ما دون الأربعة لا- يوجب جواز توسيع محل الإقامة كثيراً} إذ جواز الخروج بمناط عدم ضرره بنيه الإقامة، لا- بمناط أنه من محل الإقامة، كما عرفت في البلد {فلا- يجوز جعل محلها مجموع ما دون الأربعة بل يؤخذ على المتعارف} الصادق عليه نص الإقامة.

{وإن كان يجوز التردد إلى ما دون الأربعة على وجه لا يضر بصدق الإقامة فيه}، ثم الظاهر أن السير صعوداً في الجو ونزولاً في الأعماق حاله حال السير في السطح لوحده الملاك في الجميع، بما تقدم يظهر أنه ربما يصح الذهاب إلى أعماق بلد قريب إذا أقام في بلد، ولا يصح إذا أقام في بلد آخر، مثلاً من أقام في كربلاء قرب الحر جاز له أن يذهب إلى (القرية) في طريق بغداد، لأنه من آخر كربلاء - الذي هو محل إقامته - إلى (القرية) ليست مسافه أربعة فراسخ، بينما إذا أقام في القرية لم يصح له أن يذهب إلى قرب الحر، لأنه أكثر من أربعة فراسخ، نعم يصح له أن يذهب إلى كربلاء إلى مسافه دون أربعة فراسخ، كما هو واضح.



{مسألة \_ ١٠}: إذا علق الإقامه على أمر مشكوك الحصول لا- يكفى، بل وكذا لو كان مظنون الحصول، فإنه ينافى العزم على البقاء المعتبر فيها، نعم لو كان عازماً على البقاء لكن احتمال حدوث المانع لا يضر.

{مسألة \_ ١٠ \_ : إذا علق الإقامه على أمر مشكوك الحصول} عنده وإن كان مقطوع الحصول فى الواقع، كما إذا لم يعلم هل أن صاحبه يأتى أم لا، فنوى أنه إذا جاء بقى عشره أيام {لا يكفى} نصاً وإجماعاً كما تقدم فى جملة من الروايات من اعتبار العزم، ومثل الشك لظن لأنه مخالف للعزم، ولذا قال: {بل وكذا لو كان مظنون الحصول، فإنه ينافى العزم على البقاء المعتبر فيها} أى فى الإقامه، وإذا عزم أتم وإن كان كثير النقض لعزمه، إلا أن يقال إن المنصرف من العزم المتعارف، وليس المقام مثل قول الشارع «قطع القطاع ليس بحجه» لأنه غير معقول، بخلاف المقام، إذ يمكن عقلاً- أن يقول الشارع إن عزم متعارف العزم يوجب التمام، لكن إنما يصح ذلك فيما إذا علم العازم أن عزمه خلاف المتعارف.

{نعم لو كان عازماً على البقاء لكن احتمال حدوث المانع لا يضر} لصدق تحقق العزم، لكن يلزم أن يقيد ذلك بما إذا لم يكن احتمال حدوث المانع بحيث ينافى صدق العزم، كما إذا كان احتمال حدوث المانع تسعين فى المائة مثلاً، إذ المنصرف من العزم المتعارف الذى هو عبارته عن عدم اعتناء العرف باحتمال الخلاف الناقض لعزمه.

ثم إنه ظهر مما تقدم أن العزم الإجمالى غير نافع فى الحكم بالتمام، كما

إذا أراد البقاء في بلدين \_ ككربلاء والنجف \_ خمسة عشر يوماً وهو عازم أن يبقى في أحدهما عشرة، وفي الأخرى خمسة أيام، فإنه ما لم يعلم أو يعزم في إحداهما لا تكون صلاته تماماً، كما هو واضح لعدم تحقق العلم ولا العزم.

ص: ٢٧٢

{مسألة \_ ١١}: المجبور على الإقامه عشرًا والمكره عليها يجب عليه التمام، وإن كان من نيته الخروج على فرض رفع الجبر والإكراه، لكن بشرط أن يكون عالمًا بعدم ارتفاعهما وبقائه عشره أيام كذلك.

{مسألة \_ ١١ \_ : المجبور على الإقامه عشرًا} كما إذا سجن {والمكره عليها} وإن بقى باختياره خوفًا من ضرر المكره {يجب عليه التمام، وإن كان من نيته الخروج على فرض رفع الجبر والإكراه} لما تقدم من دلاله بعض الروايات على أن العلم بالبقاء يوجب التمام.

{لكن بشرط أن يكون عالمًا بعدم ارتفاعهما} إذ لو شك في الارتفاع كان معناه عدم علمه بالبقاء، وإذا لم يعلم بالبقاء ولم يعزم عليه كان حكمه القصر {وبقائه عشره أيام كذلك} وإن لم يعلم هل أنه يبقى على الإكراه أو يتبدل إلى الجبر \_ أو بالعكس \_ إذ المهم علمه بالبقاء ولا يهم كون بقاءه عن اختيار أو اضطرار، جبراً أو إكراهاً، كما هو واضح.

## مسألة ١٢ \_ نيه الإقامة في بيوت الأعراب

{مسألة \_ ١٢}: لا- تصح نيه الإقامة في بيوت الأعراب ونحوهم ما لم يطمئن بعدم الرحيل عشرة أيام، إلا إذا عزم على المكث بعد رحلتهم إلى تمام العشرة.

{مسألة \_ ١٢}: لا تصح نيه الإقامة في بيوت الأعراب ونحوهم {ممن لا يعلم هل أنهم يبقون في هذا المكان إلى عشرة أيام أم لا، وذلك لأنه لا علم بالبقاء ولا عزم عليه.

{مما لم يطمئن بعدم الرحيل عشرة أيام} لأنه يحصل له العلم بالبقاء {إلا إذا عزم على المكث بعد رحلتهم إلى تمام العشرة} لحصول العزم بذلك حينئذ، ومثل بيت الأعراب من كان في سفينه راسيه في الميناء لا يعلم هل تبقى إلى العشرة أو تقلع قبلها، إلى غيرها من الأمثلة.

ص: ٢٧٤

{مسألة \_ ١٣}: الزوجه والعبد إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج والسيد، والمفروض أنهما قصدا العشره لا يبعد كفايته في تحقق الإقامه بالنسبه إليهما، وإن لم يعلما حين القصد أن مقصد الزوج والسيد هو العشره، نعم قبل العلم بذلك عليهما التقصير، ويجب عليهما التمام بعد الاطلاع وإن لم يبق إلا يومين

{مسألة \_ ١٣ \_ الزوجه والعبد} وغيرهما من الأتباع {إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج والسيد والمفروض أنهما قصدا العشره} والزوج والعبد لا يعلمان قصدهما، فالظاهر وجوب القصر عليهما لعدم حصول العلم بالإقامه ولا العزم عليها، وقد تقدم أنهما معيار وجوب التمام، أما عدم العلم فواضح، وأما عدم العزم فلأن المنصرف من العزم التفصيلي لا الإجمالي، والعزم في المقام إجمالي فقول المصنف: {لا يبعد كفايته في تحقق الإقامه بالنسبه إليهما وإن لم يعلما حين القصد أن مقصد الزوج والسيد هو العشره} غير واضح الوجه، ولذا أشكل عليه غالب المعلقين، فحال المسأله كما إذا علق بقاؤه على مجيء زيد وهو لا يعلم في أى وقت يجيء فيما يأتى زيد بعد عشره أيام، فإن عليه القصر وإن كان له عزم إجمالي بالعشره حسب الواقع، وأى فرق بين المسألتين حتى أفتى في المسأله العاشره بإطلاق القصر ولم يستبعد هنا التمام.

ومما ذكرنا يظهر وجه النظر في قوله: {نعم قبل العلم بذلك عليهما التقصير} قصده في ظاهر زعمهما {ويجب عليهما التمام بعد الإطلاع وإن لم يبق إلا يومين

أو ثلاثه فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء عليهما بالنسبه إلى ما مضى مما صليا قصرأ، وكذا الحال إذا قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاؤه وكان مقصدهم العشره فالقصد الإجمالي كاف في تحقق الإقامه، لكن الأحوط الجمع في الصورتين بل لا يترك الاحتياط.

أو ثلاثه { بل أو صلاه واحده حسب نظر المصنف } فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء عليهما بالنسبه إلى ما مضى مما صليا قصرأ { قد عرفت عدم القصر لا بالنسبه إلى ما بقى بعد عمله ولا بالنسبه إلى إعادته وقضاء مما مضى مما صلاه.

{ وكذا الحال } في وجوب التمام { إذا قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاؤه وكان مقصدهم العشره } لكنه لم يعلم به { فالقصد الإجمالي } غير { كاف في تحقق الإقامه، لكن الأحوط } ضعيفاً { الجمع } بين القصر والتمام { في الصورتين } صورته اتباع السيد والزوج، وصورته اتباع الأصدقاء.

{ بل لا يترك الاحتياط } ومما ذكرنا يعلم وجوب القصر على اثنين يعلمان بأن أحدهما يبقى عشره، كما إذا قال لهما السيد ليق أحدكما هنا عشره أيام، وبعد ذلك أعين أيكما يبقى، فإن كليهما يصليان قصرأ قبل علم الباقي بأنه المعنى، وبعد علمه بالنسبه إلى عدم قضاء وإعادته ما أداه قصرأ ببقائه.

{مسألة \_ ١٤}: إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلاً وكان عشره كفى، وإن لم يكن عالمًا به حين القصد بل وإن كان عالمًا بالخلاف، لكن الأحوط في هذه المسألة أيضاً الجمع بين القصر والتمام بعد العلم بالحال لاحتمال اعتبار العلم حين القصد.

{مسألة \_ ١٤ \_}: إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلاً وكان {فى الواقع {عشره} لم يكف فى التمام، لما تقدم من أنه لا علم بالبقاء ولا عزم، لأن المنصرف منهما التفصلى، وليس هنا علم تفصلى ولا عزم تفصلى بالبقاء.

فقله: {كفى وإن لم يكن عالمًا به حين القصد بل وإن كان عالمًا بالخلاف} غير ظاهر الوجه، ولذا أشكل عليه غالب المعلقين، ومما ذكرناه ظهر الإشكال فى تفصيل المستمسك وأنه فى بعض صور الإجمال يجب التمام فراجع كلامه.

{لكن الأحوط فى هذه المسألة أيضاً الجمع بين القصر والتمام بعد العلم بالحال لاحتمال اعتبار العلم حين القصد} وهو غير حاصل، فقد تحقق بما ذكرناه وجوب القصر عليه فى كل صور الجهل، سواء كان مبعث الجهل أول الإقامة كأن لم يعلم هل هذا يوم الأربعاء حتى يكون بقاؤه عشره، أو الخميس حتى يكون تسعه، أو آخر الإقامة كأن لم يعلم هل آخر الشهر القمري الذى يقصد البقاء إليه الجمعة حتى يكون تسعه، أو السبت حتى يكون عشره، أو غيرهما من صور الجهل، وإن كان فى الواقع عشره.

{مسألة \_ ١٥}: إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده فإن كان صلى مع العزم المذكور رباعيه بتمام بقى على التمام ما دام فى ذلك المكان،

{مسألة \_ ١٥ \_ : إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده فإن كان صلى مع العزم المذكور رباعيه بتمام بقى على التمام ما دام فى ذلك المكان} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعاوى الإجماع، وذلك لصحيحه أبى ولاد الحناط قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني كنت نويت حين دخلت المدينه أن أقيم بها عشره أيام فأتم الصلاه، ثم بدا لى أن لا أقيم بها فما ترى لى أتم أم أقصر؟ فقال: «إن كنت دخلت المدينه وصليت بها صلاه فريضه واحده بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها، وإن كنت حين دخلتها على نيتك التمام ولم تصل فيها صلاه فريضه واحده بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فأنت فى تلك الحال بالخيار إن شئت فانوا المقام عشراً وأتم، وإن لم تنو المقام عشراً فقصر ما بينك وبين شهر، فإذا مضى لك شهر فأتم الصلاه» (١).

وفى الرضوى (عليه السلام): «وإن نويت المقام عشره أيام وصليت صلاه واحده بتمام، ثم بدا لك فى المقام وأردت الخروج فأتمم» (٢).

أما روايه حمزه بن عبد الله الجعفرى قال: «لما نفرت من منى نويت المقام بمكه فأتممت الصلاه ثم جاءنى خبر من المنزل فلم أجد بداً من المصير إلى المنزل

ص: ٢٧٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٢ الباب ١٨ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

٢- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢٤.



وإن لم يصل أصلاً أو صلى مثل الصبح والمغرب أو شرع في الرباعيه لكن لم يتمها، وإن دخل في ركوع الركعه الثالثه رجع إلى القصر،

ولم أدر أتم أم أقصر، وأبو الحسن (عليه السلام) يومئذ بمكه، فأتيته وقصصت عليه القصة؟ فقال: «ارجع إلى التقصير»<sup>(١)</sup>.

فلا تصلح لمعارضه ما سبق، لضعف سنده بإهمال الجعفرى، ولاحتمالها التقيه، ولإعراض الأصحاب عنها، مع أنه من المحتمل إرادته أنه إذا سافر بقى عليه حكم التمام \_ من جهه أنه لم يتم العشره، فحكم الإقامة باق عليه وإن سافر \_ أم أنه يقصر، وهذا الاحتمال ذكره صاحب الحقائق، وليس بعيداً عن ظاهر الروايه، وإن رده الفقيه الهمداني بأنه مخالف للظاهر، ولا شاهد على إرادته من اللفظ.

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في أنه إذا عدل بعد العشره، كما إذا كان بناؤه البقاء شهراً ثم عدل بعد عشره أيام، كان حكمه التمام، وهو خارج عن النص وإن شمله مناطه.

{وإن لم يصل أصلاً أو صلى مثل الصبح والمغرب أو شرع في الرباعيه لكن لم يتمها، وإن دخل في ركوع الركعه الثالثه} أو بعدها إلى قبل السلام {ارجع إلى القصر} وذلك لأن ظاهر الشرطيه أنه أكمل الرباعيه.

ثم إن المبسوط وغيره اكتفوا في البقاء على التمام بالشروع في الرباعيه، واستدل لهم بأمور:

الأول: استصحاب التمام.

الثاني: إن «الصلاه على ما افتتحت».

ص: ٢٧٩

وكذا لو أتى بغير الفريضة الرباعية مما لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوهما، فإنه يرجع إلى القصر

الثالث: إن قصد الإقامة مثل المرور بالوطن، فكما أنه يقطع موضوع السفر كذلك هذا يقطع حكم السفر.

الرابع: ما يستفاد من الأدلة الواردة فيمن سافر في شهر رمضان بعد الزوال، فكما أن سفره هناك لا يضر بصومه، مع أن الصوم واجب في الحضر، كذلك المقام لا يضر تبدل نيته بعزمه السابق، وعليه فقد أفتى جماعه بوجوب الإتمام لو شرع في نافله الرباعية أو في الصيام.

وذهب بعض إلى أنه لو دخل الركوع من الركعة الثالثة وجب التمام، لأنه لو وجب القصر لزم بطلان الصلاة والحال أن «الصلاة على ما افتتحت»، ولاستصحاب الصحة، بخلاف ما إذا لم يدخل في الركوع.

وفي الكل ما لا يخفى، إذ لا وجه للاستصحاب في قبال النص، و«الصلاة على ما افتتحت» معناه عدم العدول ولا دلالة له على المقام، وكون قصد الإقامة مثل المرور بالوطن لا دليل عليه، بل صريح الصحيح وغيره دليل على عدمه، وإتمام الصيام بعد الزوال وإنما هو لدليل خاص فلا ربط له بالمقام، مضافاً إلى النقض بما إذا سافر قبل الزوال.

وعلى هذا فما اختاره المشهور من كون المناط إتمام الرباعية هو الأقوى، ولذا قال: {وكذا لو أتى بغير الفريضة الرباعية مما لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوهما}.

ثم إنهم اختلفوا في ما لو عدل من عزمه في أثناء الصوم، وسيأتي الكلام فيه في كتاب الصوم إن شاء الله تعالى.

ولو رجع إلى عدم الإقامة في أثناء الصلاة الرباعية {فإنه يرجع إلى القصر

مع العدول، نعم الأولى الاحتياط مع الصوم إذا كان العدول عن قصده بعد الزوال، وكذا لو كان العدول في أثناء الرباعية بعد الدخول في ركوع الركعة الثالثة، بل بعد القيام إليها وإن لم يركع بعد.

مع العدول { في أثناء الرباعية إذا لم يركع، وإن قام إلى الثالثة، فإنه يجلس ويتم الصلاة ولا يوجب هذا القيام بطلان الصلاة لحديث «لا تعاد» (١).

{نعم الأولى الاحتياط مع الصوم إذا كان العدول عن قصده بعد الزوال { كما سيأتى الكلام فيه في كتاب الصوم إن شاء الله تعالى.

{وكذا لو كان العدول في أثناء الرباعية بعد الدخول في ركوع الركعة الثالثة { وإن كان الأقرب بطلان الصلاة فحالها حال ما إذا لم يكن ناوياً للإقامه ودخل في الثالثة اشتبهاً.

{بل بعد القيام إليها وإن لم يركع بعد { خروجاً من خلاف من أوجب التمام في هذه الصورة، ولأن الاحتياط سبيل النجاة، والظاهر أنه يصح له العدول إلى فائته رباعية إذا قام إلى الثالثة إلى آخر الصلاة لشمول إطلاق أدله العدول له وعدم الدليل إلى بطلانه بمجرد العدول، ولذا لو عدل في الثالثة أو بعدها، ثم عدل عن عدوله وبنى على البقاء عشره أيام جاز الإتمام ولم يحتج إلى الاستيناف.

ص: ٢٨١

{مسأله \_ ١٦}: إذا صلى رباعيه بتمام بعد العزم على الإقامه، لكن مع الغفله عن إقامته ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التمام، وكذا لو صلاها تماماً لشرف البقعه كمواطن التخيير ولو مع الغفله عن الإقامه، وإن كان الأحوط الجمع بعد العدول حينئذ وكذا في الصورة الأولى.

{مسأله \_ ١٦ \_ : إذا صلى رباعيه بتمام بعد العزم على الإقامه، لكن مع الغفله عن إقامته، ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التمام} لإطلاق الدليل السابق، وذهب بعض إلى عدم كفايه مثل هذه الرباعيه لانصراف الدليل إلى ما لو صلاها بدون الغفله، وفيه: إن الانصراف لو سلم بدوى فهو مثل ما إذا ادعى وجوب إعادته الصلاه لمن صلى رباعيه في وطنه غفله عن كونه في الوطن، زاعماً أن عليه القصر، لكنه سهى فصلى أربعاً.

والحاصل: إن كل ما أدى التكليف غافلاً فقد امتثل، سواء كان صلاه أو غيرها، لاجتماع شرائط الامتثال في مثله.

{وكذا لو صلاها تماماً لشرف البقعه، كمواطن التخيير ولو مع الغفله عن الإقامه} وذلك لما تقدم من الإطلاق، وخالف من خالف هناك هنا أيضاً ودليله وجوابه كما تقدم.

{وإن كان الأحوط الجمع بعد العدول حينئذ، وكذا في الصورة الأولى} ثم إنه لا فرق بين الرباعيه التامه والاضطراريه، كما إذا صلاها عن تيمم أو جالساً أو ما أشبه ذلك، لأن الإطلاق يشمل الكل، ولو زعم أنه صلاها أربعاً، وتبين

بعد ذلك أنه اشتبه وصلّاها ثلاثاً مثلاً لم ينفع، فاللّازم عليه القصر، وإن كان صلى رباعيه بعد العدول، بزعم أنه صلى السابقه تماماً، إذ الظاهر من الدليل أنه صلى رباعيه قبل العدول.

ص: ٢٨٣

{مسألة \_ ١٧}: لا يشترط في تحقق الإقامه كونه مكلفاً بالصلاه، فلو نوى الإقامه وهو غير بالغ ثم بلغ في أثناء العشره وجب عليه التمام في بقيه الأيام، وإذا أراد التطوع بالصلاه قبل البلوغ يصلى تماماً، وكذا إذا نواها وهو مجنون إذا كان ممن يتحقق منه القصد أو نواها حال الافاقه ثم جُنَّ ثم أفاق

{مسألة \_ ١٧ \_ : لا يشترط في تحقق الإقامه {الموجبه للتمام مطلقاً ولو بعد العدول إذا كان صلى أربعاً {كونه مكلفاً بالصلاه، فلو نوى الإقامه وهو غير بالغ ثم بلغ في أثناء العشره وجب عليه التمام في بقيه الأيام { بعد أن عدل، لإطلاق الدليل، وقد تقدم أنه لا إشكال في قصد الصبي {وإذا { عدل الصبي وقد صلى صلاه تامه ثم {أراد التطوع بالصلاه قبل البلوغ يصلى تماماً { فكما لا يصح أن يصلى قصرأ في البلد، كذلك لا يصح أن يصلى قصرأ في السفر.

ثم إنه لا فرق بين أن تكون ما أداها رباعيه \_ بالغاً أو كان غير بالغ \_ بين أن تكون أداءً أو بعضها في الوقت وبعضها في خارج الوقت، لدليل «من أدرك»<sup>(١)</sup>، أو كان اشتبه كما تقدم على الوقت في بعض صلاته، وذلك لإطلاق الدليل.

{أو كذا إذا نواها وهو مجنون إذا كان ممن يتحقق منه القصد { إذ المجنون الخفيف لا ينافي مع الإتيان بكثير من الأعمال العقلانيه، فإذا صلى تماماً \_ صلاه صحيحه \_ ثم أفاق كان عليه التمام بعد العدول عن إقامته {أو نواها حال الإقامه ثم جن ثم أفاق { لا يخفى أن ما ذكره المصنف في هذه المسأله نظره إلى

ص: ٢٨٤

وكذا إذا كانت حائضاً حال النيه فإنها تصلى ما بقى بعد الظهر من العشره تماماً، بل إذا كانت حائضاً تمام العشره يجب عليها التمام ما لم تنشئ سفرًا.

أصل حكم الإقامه، ولكن يأتي كلامه فى حال العدول أيضاً كما لا يخفى.

{وكذا إذا كانت حائضاً حال النيه فإنها تصلى ما بقى بعد الظهر من العشره} أو بعدها {تماماً} لإطلاق أدله الإقامه.

{بل إذا كانت حائضاً تمام العشره يجب عليها التمام ما لم تنشئ سفرًا}، بقى أنه لو كانت حائضاً وصلت رباعيه لفتوى مجتهدىها بجواز صلاتها ثم عدلت وطهرت فهل تصلى قصرًا أو تمامًا؟ احتمالان، من إطلاق دليل العدول، ومن انصرافه إلى غيرها مثل صلاتها فى حاله الحيض.

أما إذا كان كافرًا أو مخالفًا فلا شك أن قصدهما الإقامه يجعلهما مشمولين لإطلاق أدله الإقامه، فإذا أسلم واستبصر صلى تمامًا، وإنما الكلام فى أنه إذا صلى رباعيه فى تلك الحاله ثم استبصر وعدل عن الإقامه هل صلى البقيه تمامًا أم لا؟ الظاهر أن الكافر صلاته كلا صلاه فلا تنفع رباعيته، لأن الإيمان شرط الصحه، أما المخالف فإن قلنا إن دليل بقاء التمام منصرف عنه صلى قصرًا، وإلا صلى تمامًا، ولا يبعد الأول، لقوله (عليه السلام): «إن هم إلا جدر»، ولما دل من اشتراط الصحه بالولايه، وقد ذكرنا ذلك فى مسأله صلاه الجمعة وغيرها فراجع.

{مسألة \_ ١٨}: إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الإقامه ثم عدل عنها بعد الوقت فإن كانت مما يجب قضاؤها وأتى بالقضاء تماماً ثم عدل فالظاهر كفايته فى البقاء على التمام، وأما إن عدل قبل إتيان قضاائها أيضاً فالظاهر العود إلى القصر وعدم كفايه استقرار القضاء عليه تماماً، وإن كان الأحوط الجمع حينئذ ما دام لم يخرج،

{مسألة \_ ١٨ \_ : إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الإقامه ثم عدل عنها بعد الوقت فإن كانت مما يجب قضاؤها} أو كان يستحب كما إذا فاتت الصبى فإنه يستحب له قضاء ما فاتته كما ذكرناه فى باب القضاء {وأتى بالقضاء تماماً ثم عدل فالظاهر كفايته فى البقاء على التمام} لإطلاق دليل من أدى رباعيه، وأما احتمال انصراف دليله إلى الأداء، ولذا لو صلى قضاء قصره، لم يكن له التمام بعد العدول \_ قبل أن يؤدى رباعيه وجبت عليه فى السفر \_ ففيه: إن الانصراف بدوى، وتنظيره بالمذكور غير تام لانصراف الدليل عن ما إذا صلى قضاءً حضرياً ولا تلازم بين الانصرافين.

{وإذا إن عدل قبل إتيان قضاائها أيضاً فالظاهر العود إلى القصر وعدم كفايه استقرار القضاء عليه تماماً} لأن ظاهر الدليل إنه إن أتى بالرباعيه بقى على حكم التمام واستقرار الرباعيه فى ذمته ليس إتياناً لها.

{وإن كان الأحوط الجمع حينئذ ما دام لم يخرج} لاحتمال أن يكون المعيار وجوب الرباعيه، وأما ما ذكر فى النص من الإتيان فهو من باب المثال، لكن لا يخفى ضعف هذا الاحتمال، ولذا كان الاحتياط فى غايه الضعف.



وإن كانت مما لا يجب قضاؤه كما إذا فاتت لأجل الحيض أو النفاس ثم عدلت عن النية قبل إتيان صلاه تامه رجعت إلى القصر فلا يكفي مضي وقت الصلاه في البقاء على التمام.

{وإن كانت مما لا- يجب قضاؤه كما إذا فاتت لأجل الحيض أو النفاس ثم عدلت عن النية قبل إتيان صلاه تامه، رجعت إلى القصر، فلا- يكفي مضي وقت الصلاه في البقاء على التمام} وإن أفتى به بعض الأعلام، ومما تقدم ظهر أنه لو كان القضاء مستحباً عليه \_ كما في المغمى عليه طيله الوقت \_ فإن صلى قضاءً أربعاً ثم عدل وجب عليه التمام، وإلا وجب عليه القصر.

ثم لا- إشكال في أن المراد بالرباعيه التي أتى بها في جريان حكم التمام ما لو أتى بها صحيحه، أما إذا أتى بها فاسده لم تحقق وجوب التمام، وذلك لانصراف الدليل إلى الرباعيه الصحيحه، كما هو واضح.

{مسألة \_ ١٩}: العدول عن الإقامه قبل الصلاة تماماً قاطع لها من حينه، وليس كاشفاً عن عدم تحققها من الأول، فلو فاتته حال العزم عليها صلاة أو صلوات أيام ثم عدل قبل أن يصلى صلاة واحده بتمام يجب عليه قضاؤها تماماً، وكذا إذا صام يوماً أو أياماً حال العزم عليها ثم عدل قبل أن يصلى صلاة واحده بتمام فصيامه صحيح،

{مسألة \_ ١٩}: هل {العدول عن الإقامه قبل الصلاة تماماً قاطع لها من حينه، وليس كاشفاً عن عدم تحققها من الأول، فلو فاتته حال العزم عليها صلاة أو صلوات أيام ثم عدل قبل أن يصلى صلاة واحده بتمام يجب عليه قضاؤها تماماً} كما ذهب إليه غير واحد، أم لا؟ بل العدول كاشف، فاللزم القضاء قصراً، كما ذهب إليه المنتهى، احتمالان، والأقرب الثانى لأن ظاهر أدله العزم استمراره، فلو لم يكن عزم العشره مستمراً لم يكن مكلفاً بالتمام، ولذا كان بقاء التمام بعد قصد الإقامه وإتيان رباعيه خلافاً للأصل.

استدل للأول: بما فى مصباح الفقيه من أن ظاهر النصوص والفتاوى سببىه نيه الإقامه لوجوب الإتمام ما دام بقاؤها، فهو ما دام كونه ناوياً للإقامه مكلف بالتمام والصيام، وفيه: إنا لا نسلم ظهور النصوص فى ذلك ولا ظهور الفتاوى بل ظاهرهما ما ذكرناه.

{وكذا إذا صام يوماً أو أياماً حال العزم عليها، ثم عدل قبل أن يصلى صلاة واحده بتمام فـ} إن {صيامه} على القول {صحيح} وعلى القول الثانى فيه احتمالان، من أن الصوم كالصلاة، فهو كما إذا صلى بتمام فى بقاء حكم الصيام وتمام الصلاة

نعم لا يجوز له الصوم بعد العدول لأن المفروض انقطاع الإقامه بعده.

لقوله (عليه السلام): «كلما قصرت أفطرت»، فمع النيه تمام وصيام، ومن أن العدول بدون إقامه صلاه تامه يكشف عن وجوب القصر \_ كما عرفت \_ فاللازم قضاء ما صامه، والاحتياط لا يترك بقضاء ما أتى به من الصيام.

{نعم لا- يجوز له الصوم بعد العدول، لأن المفروض انقطاع الإقامه بعده} وحيث عرفت الإشكال فى صيامه السابق تعرف الإشكال فى الفتوى بعدم صيامه بعد العدول، والاحتياط هنا الأداء والقضاء، وإن كان مقتضى ما رجحناه من القول الثانى عدم وجوب الأداء فتأمل. والله العالم.

ص: ٢٨٩

## مسألة ٢٠ \_ لا فرق في العدول بين العزم والتردد

{مسألة \_ ٢٠}: لا فرق في العدول عن قصد الإقامه بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها في أنه لو كان بعد الصلاه تماماً بقي على التمام، ولو كان قبله رجع إلى القصر.

{مسألة \_ ٢٠ \_ لا فرق في العدول عن قصد الإقامه بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها} لأن ظاهر الأدله أن العزم هو العله للتمام، فإذا تردد فقد عُزمه فلا تمام ولا صيام.

{في أنه لو كان بعد الصلاه تماماً بقي على التمام، ولو كان قبله رجع إلى القصر}، ويدل على ذلك ذيل صحيح أبي ولاد المتقدم(١)، ولا فرق في التردد بين أن يكون شكاً أو ظناً بالبقاء أو ظناً بعدم البقاء كما هو واضح.

ص: ٢٩٠

{مسألة \_ ٢١}: إذا عزم على الإقامه فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاة تماماً، رجع إلى القصر فى صلاته، لكن صوم ذلك اليوم صحيح، لما عرفت من أن العدول قاطع من حينه لا كاشف، فهو كمن صام ثم سافر بعد الزوال.

{مسألة \_ ٢١ \_ إذا عزم على الإقامه فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاة تماماً، رجع إلى القصر فى صلاته} لما تقدم فى أن العدول يوجب القصر ما لم يصل صلاه تامه {لكن صوم ذلك اليوم} بالنسبه إلى ما لا يصح فى السفر فيه إشكال من جهة أنه لا دليل على صحه هذا الصوم فهو صوم فى السفر، فكما أنه لا يصح أن يصوم غداً كذلك، لا يصح إتمام هذا الصوم، وما يقال من أن الصوم {صحيح} لأمر:

الأول: {لما عرفت من أن العدول قاطع من حينه لا كاشف، فهو كمن صام ثم سافر بعد الزوال}.

الثانى: للاستصحاب.

الثالث: لبعض الروايات الواردة فى أن السفر بعد الزوال لا يوجب الإفطار، فمناطها موجود فى المقام.

مثل صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم؟ قال: «إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر، وإن خرج بعد الزوال فليتم يومه» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «إذا سافر الرجل فى

ص: ٢٩١

شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم»<sup>(١)</sup>.

غير تام، إذ يرد على الأول: ما تقدم من عدم تسليم أن العدول قاطع من حينه.

وعلى الثانى: إن الاستصحاب لا مجال له بعد إطلاقات أدله الإفطار فى السفر.

وعلى الثالث: بأن الروايه لا ترتبط بالمقام، والمناطق غير مقطوع به، وقد ظهر بذلك الإشكال فى ما ذكره الشهيد الثانى (رحمه الله) فى محكى الروض، حيث إنه بعد أن التزم بصحة هذا الصوم رتب عليها لوازمها من عدم بطلان الإقامه الموجبه لصحة صوم سائر الأيام ولزوم الإتيان بالصلاه تامه، وإن لم يصل قبل ذلك بتمام.

ص: ٢٩٢

---

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٣١ الباب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم ح ١.

{مسألة ٢٢ \_ : إذا تمت العشره لا يحتاج فى البقاء على التمام إلى إقامة جديده، بل إذا تحققت بإتيان رباعيه تامه كذلك، فما دام لم ينشئ سفرًا جديدًا يبقى على التمام.

{مسألة ٢٢ \_ : إذا تمت العشره لا- يحتاج فى البقاء على التمام إلى إقامة جديده { بلا إشكال لإطلاق ما دل على أن الإقامة توجب التمام، فلو بقى بعد العشره ولو ساعه كان صومه \_ إذا كان بعد الزوال ولو بلحظه \_ وصلاته تامتين.

{بل إذا تحققت { الإقامة { بإتيان رباعيه تامه كذلك { لما تقدم فى صحيحه أبى ولاد، وروايه الفقيه الرضوى. (١)

{فما دام لم ينشئ سفرًا جديدًا { يوجب القصر { يبقى على التمام { ولو ورد بلدًا وعلم بأنه يموت قبل العشره، فهل يقصر مطلقًا؟ لا- يبعد التفصيل بين ما إذا علم بأنه يبقى هناك حيًا وميتًا عشره أيام فإنه يتم، وبين ما إذا لم يعلم ذلك بأن يحتمل احتمالًا عقلائيًا أو يعلم بنقل جنازته قبل تمام العشره فإنه يقصر.

أما الأول: فلا إطلاق أدله إقامة العشره، فهو كما إذا علم أنه يكون مغمى عليه بعض أيامها.

وأما الثانى: فلأنه لا يبقى عشره حتى يأتيه حكم التمام، اللهم إلا أن يقال فى الأول بأن إطلاقات أدله السفر تحكم بالقصر، وأدله الإقامة منصرفه عن مثله، فاللزام القصر فيه أيضا.

ص: ٢٩٣

{مسألة \_ ٢٣}: كما أن الإقامه موجب للصلاه تماماً ولوجوب أو جواز الصوم، كذلك موجب لاستحباب النوافل الساقطه حال السفر، ولوجوب الجمعة ونحو ذلك من أحكام الحاضر.

{مسألة \_ ٢٣ \_ : كما أن الإقامه موجب للصلاه تماماً، ولوجوب أو جواز الصوم} الأول في الصوم الواجب كشهر رمضان، والثاني كالصوم المستحب الذي لا يصح إتيانه في السفر {كذلك موجب لاستحباب النوافل الساقطه حال السفر} لما تقدم من أن الإقامه تقطع حكم السفر فيأتي في المقام كل أحكام الحاضر.

{ولوجوب الجمعة ونحو ذلك من أحكام الحاضر} ومنه يعلم أنه إذا أتم الصلاه لأنه قصد البقاء وصلى رباعيه، أتى بنوافل الرباعيات لما يستفاد من قوله (عليه السلام): «لو صلحت النافله لأتمت الفريضة»<sup>(١)</sup>، لكن الأفضل أن يأتي بها بقصد الرجاء لاحتمال كون المستثنى تمام الصلاه فقط.

ص: ٢٩٤



{مسألة \_ ٢٤}: إذا تحققت الإقامة وتمت العشره أولاً وبدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه ولو ملفقه، فللمسألة صور:

الأولى: أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة واستيناف إقامه عشره أخرى، وحكمه وجوب التمام في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة الأولى

{مسألة \_ ٢٤ \_ : إذا تحققت الإقامة وتمت العشره أولاً} أو صلى رباعيه بتمام أو بقى ثلاثين يوماً مردداً {وبدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه} أو إلى المسافه {ولو ملفقه} وإنما أضفنا (أو إلى المسافه) لأن بعض ما ذكره كالثانيه يتعرض للخروج إلى المسافه، فإذا لم نرد ذلك كان المقسم غير مشتمل على كل الأقسام.

وكيف كان {فللمسألة صور:}

{الأولى: أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة واستيناف إقامه عشره أخرى} كما إذا اقام في كربلاء عشره، ثم ذهب إلى الحر (عليه السلام) وأراد أن يرجع إلى كربلاء ويبقى فيها عشره أخرى.

{وحكمه وجوب التمام في الذهاب والمقصد} كالحر في المثال {والإياب ومحل الإقامة الأولى} بلا إشكال، بل عن الروض والمقاصد العليه والمصاييح وغيرهم الإجماع عليه، وذلك لأنه لم يحدث سفرأ جديداً، وقد تقدم أن المقيم له الحق في أن يذهب إلى ما دون المسافه، وأن ذلك لا يضر بإقامته، لكن عن المقدس البغدادي وبعض آخر وجوب القصر عليه، وكأنه لأجل أن الإقامة رافعه لحكم السفر لا قاطعه لنفسه، فإذا خرج عن محل الإقامة عاد حكم السفر حتى يجدد إقامه جديده

وكذا إذا كان عازماً على الإقامة في غير محل الإقامة الأولى مع عدم كون ما بينهما مسافه.

فاللزام القصر في الذهاب والإياب والمقصد، وفيه ما تقدم من أنه إذا أقام لم يضر بإقامته الخروج إلى ما دون المسافه، هذا إذا كان قدر خروجه يسيراً كساعه ونصف يوم مثلاً، أما إذا كان كثيراً، كما إذا أراد بعد إقامته في كربلاء عشره أيام، أن يذهب إلى الحر (عليه السلام)، ويبقى هناك يومين ثم يرجع إلى كربلاء ويقيم فيها عشره جديده، فكذلك الإتمام لا لدخوله في المسأله السابقه، إذ قد عرفت هناك أنه ضار بالإقامه السابقه، بل لأجل أن الإقامة قاطعه للسفر، فيما إذا لم ينشئ سفرًا جديدًا كان مقتضى الاستصحاب التمام.

أما ما يظهر من القائل بالقصر من الاستدلال بصحيحه أبي ولاد، حيث إن فيها «حتى تخرج»<sup>(١)</sup> بادعاء أن ظاهره أنه لو خرج كان حكمه القصر، ففيه: إن ظاهره أنه لما إذا خرج مرتحلاً، لا أنه خرج بدون قصد الارتحال، كما في المقام.

{وكذا إذا كان عازماً على الإقامة في غير محل الإقامة الأولى مع عدم كون ما بينهما مسافه} كما صرح به الفقيه الهمداني (رحمه الله) ونقله عن غيره، كما إذا قصد أن يذهب من الحر (عليه السلام) إلى بستان بعد الحر بينه وبين الحر مسافه فرسخ مثلاً، وذلك لما ذكرناه من الدليل السابق، ولا فرق بين أن يكون لذلك البستان من كربلاء طريق آخر غير طريق الحر، بحيث كان ذلك الطريق

ص: ٢٩٦

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٢ الباب ١٨ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

الثانية: أن يكون عازماً على عدم العود إلى محل الإقامة، وحكمه وجوب القصر إذا كان ما بقي من محل إقامته إلى مقصده مسافه، أو كان مجموع ما بقي مع العود إلى بلده أو بلد آخر مسافه،

الثاني المسافه، أم لا، وذلك لأن العبره بالطريق الذى يقطعه، والطريق الذى يقطعه ليس مسافه، فلم يقطع إقامته بقطع المسافه.

نعم إذا سافر من ذلك الطريق الذى هو مسافه وجب القصر فى الطريق إلى الحر وفى الحر وفى الطريق إلى البستان، ويتم فى البستان إذا قصد إقامه عشره أيام فيه.

{الثانية: أن يكون عازماً على عدم العود إلى محل الإقامة، وحكمه وجوب القصر} فى الذهاب والمقصد والطريق {إذا كان ما بقي من محل إقامته إلى مقصده مسافه} كما إذا سافر من كربلاء إلى (الحصوه) فى طريق بغداد، وهى على أكثر من ثمانية فراسخ.

{أو كان مجموع ما بقي مع العود إلى بلده أو بلد آخر مسافه} كما إذا أقام فى كربلاء عشره ثم سافر إلى الحر (عليه السلام) بقصد أن يذهب من الحر إلى النجف، فإن مجموع من كربلاء ماراً بالحر إلى النجف مسافه، لكن من الواضح أنه إنما يجب القصر فى الذهاب إلى المقصد، وفى المقصد، إذا لم يكن المقصد فى أقل من حد الترخص، وإلا فقد عرفت سابقاً أن المسافر المقيم حكمه التمام ما لم يخرج عن حد الترخص.

ولو كان ما بقى أقل من أربعة على الأقوى من كفايه التلقيق ولو كان الذهاب أقل من أربعة.

الثالثة: أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة من دون قصد إقامة مستأنفه، لكن من حيث إنه منزل من منازل في سفره الجديد، وحكمه وجوب القصر أيضاً في الذهاب والمقصد ومحل الإقامة.

{ولو كان ما بقى أقل من أربعة على الأقوى من كفايه التلقيق ولو كان الذهاب أقل من أربعة} لما سبق من أن الذهاب في التلقيق لا يلزم أن يكون أربعة، ويرد عليه ما ذكره السيد البروجردى بقوله: بل وعلى القول بعدم كفايه ذلك أيضاً، إذ لا تلقيق هنا من الذهاب والإياب بعد ما فرض من عدم عوده إليه (١)، انتهى.

ثم إن الحكم بوجوب القصر في هذه الصورة الثانية واضح، لأنها مشموله لإطلاقات أدله القصر، بل في الجواهر (٢): الظاهر أنه لا خلاف فيه، بل اعترف بعضهم بظهور الاتفاق عليه.

أقول: ويشمله صحيح أبى ولاد السابق بالإضافة إلى الإطلاقات.

{الثالثة: أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة من دون قصد إقامة مستأنفه، لكن من حيث أنه منزل من منازل في سفره الجديد، وحكمه وجوب القصر أيضاً في الذهاب والمقصد ومحل الإقامة} كما عن الشيخ في المبسوط

ص: ٢٩٨

---

١- تعليقه السيد البروجردى على العروة الوثقى: ص ٧٧.

٢- الجواهر: ج ١٤ ص ٣٧٨.

والقاضي والحلبى والعلامه فى كثير من كتبه، وعن الشهيد فى الذكرى نسبتة إلى المتأخرين، خلافاً لآخرين فخصوا التقصير بالإياب وموضع الإقامة دون الذهاب والمقصد.

وهنا قول ثالث بوجوب التمام فى الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة إلى أن يخرج عن محل الإقامة، واختاره جماعه تبعاً للعلامه فى بعض كتبه وولده فى بعض حواشيه.

والأظهر الأول، لأن الإقامة انتهت بخروجه عن محلها، فهذا سفر جديد، سواء كان المقصد مقصوداً بالذات، كما إذا قال: إني أسافر إلى الحر (عليه السلام) للزياره ثم أتوجه إلى بلدى، فيما كان طريقه إلى بلده من كربلاء. فيما إذا لم يكن كالصوره الرابعه الآتيه، أو كان مقصوداً بالعرض بأن كان المسافر إلى بلده يلزم عليه أن يركب القطار من كربلاء وهو يمر بالحر لأنه موقوف ثم يرجع إلى كربلاء ثم يذهب إلى بغداد مثلاً، ومجرد المرور بمحل الإقامة السابق لا يوجب عدم كونه ذهابه إلى المقصد سفرًا جديدًا، أما فى الصوره الثانيه فواضح، وأما فى الصوره الأولى فأى فرق بين أن يقصد الحر ثم بلده من هناك من دون مرور بمحل الإقامة، وبين أن يمر فى طريقه إلى بلده من محل الإقامة.

والحاصل: إن محل الإقامة يسقط عن كونه محل الإقامة بالخروج عن حد ترخصه عازماً الذهاب ثمانية فراسخ، سواء كانت ثمانية ممتده أو أربعة ذهاباً وأربعة إياباً، أو أقل ذهاباً وأكثر إياباً، كما تقدم سابقاً عدم البأس بكون الذهاب أقل من أربعة. ويؤيده صحيحه أبى ولاد السابقه حيث قال (عليه السلام): «وإن

لم تنو المقام عشراً فقصر»<sup>(١)</sup>، فإن هذا المسافر إلى الحر لا ينوى المقام في مكان، بعد أن خرج عن حد ترخص كربلاء، فاللزام عليه أن يقصر.

أما المفصل بين الذهاب والمقصد فالتمام، وبين الإياب فالقصر، فقد استدل بأن الذهاب والمقصد دون أربعة فراسخ، وقد تقدم أن اللازم كون الذهاب أربعة فأكثر، وفيه: ما عرفت من عدم وفاء الدليل بلزوم كون الذهاب أربعة، كما أنه استدل بأنه أى فرق بين الثالثة والرابعة حيث يحكم هنا بالقصر، وفي الرابعة بالتمام، فإذا تحقق التمام في الرابعة تحقق في الثالثة أيضاً، وفيه: إن الفارق أن في الثالثة يكون خروجه عن محل الإقامة سفراً، بخلاف الرابعة، فإن خروجه منه ليس بسفر، لأنه يريد العود من حيث إنه محل إقامته.

وربما استدل لهذا القول أيضاً بأنه خروجه إلى الحر (عليه السلام) مثلاً بقصد زيارته لا يكون إنشاء سفر بخلاف رجوعه من الحر (عليه السلام)، لأنه إنشاء سفر بقصد السير ثمانية فراسخ، وفيه: إنه إذا خرج من كربلاء بقصد الانقلاع عن محل الإقامة فقد أنشأ السفر، سواء كان امتدادياً أو رجوعياً إلى محل الإقامة ثم إلى بلده.

وأما القائل بالتمام في الأربعة إلى أن يخرج عن محل الإقامة، فقد استدل لذلك بأن صدق السفر الجديد لا يتحقق إلا بالخروج عن محل الإقامة بعد رجوعه عن مقصده، وفيه: ما عرفت من الصدق.

ومما تقدم يظهر أن ما ذكره الفقيه الهمداني من تفاوت الصدق، وإن كان تاماً عند بادئ النظر، لكنه لا يمنع الصدق الموجب لانطباق أدله القصر على الجميع

ص: ٣٠٠

الرابعة: أن يكون عازماً على العود إليه من حيث إنه محل إقامة، بأن لا يكون حين الخروج معرضاً عنه، بل أراد قضاء حاجه في خارجه والعود إليه ثم إنشاء السفر منه ولو بعد يومين أو يوم بل أو أقل، والأقوى في هذه الصورة البقاء على التمام في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة ما لم ينشئ سفراً، وإن كان الأحوط الجمع في الجميع خصوصاً في الإياب ومحل الإقامة.

قال: والحاصل إن صور المسألة مختلفه، ففي بعضها يتحقق الصدق العرفي من حين الخروج، وفي بعضها من حين الإياب، وفي بعضها من محل الإقامة بعد العود(١).

{الرابعة: أن يكون عازماً على العود إليه من حيث إنه محل إقامة، بأن لا يكون حين الخروج معرضاً عنه، بل أراد قضاء حاجه في خارجه والعود إليه ثم إنشاء السفر منه، ولو بعد يومين أو يوم بل أو أقل، والأقوى في هذه الصورة البقاء على التمام في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة} لما سبق في مسأله من سافر إلى ما دون المسافه لأجل زياره أو حاجه، حيث لا يشمل دليل السفر، فاستصحاب بقاء التمام محكم، فإنه {ما لم ينشئ سفراً} في حكم المقيم. والفرق بين هذه وبين الثالثه أن في الثالثه إنشاء السفر فتشمله أدله السفر، بخلاف هذه فإنه ينشئ سفراً، كونهما في الصورة واحداً لا يوجب اتحاد الحكم بعد احتياج السفر إلى النيه المفقوده في الثالثه والموجوده في المقام.

{وإن كان الأحوط الجمع في الجميع خصوصاً في الإياب ومحل الإقامة}

ص: ٣٠١

الخامسة: أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة، لكن مع التردد في الإقامة بعد العود وعدمها، وحكمه أيضاً وجوب التمام، والأحوط الجمع كالصوره الرابعه.

السادسه: أن يكون عازماً على العود مع الذهاب عن الإقامة وعدمها، وحكمه أيضاً وجوب التمام

لاحتمال كونه سفرأً جديداً، ولذا أفتى بالقصر بعض الفقهاء.

{الخامسة: أن يكون عازماً على العود إلى محل الإقامة، لكن مع التردد في الإقامة بعد العود وعدمها، وحكمه أيضاً وجوب التمام} كما عن المدارك والذخير والمصاييح وتبعهم غير واحد، خلافاً لما عن العزیه وإرشاد الجعفريه وفوائد الشرائع وحاشيه الإرشاد من الحكم بالقصر، والأقرب الأول لما تقدم من أن التمام لا يقطعه إلا السفر ومع التردد لا سفر، ولذا كان حكم التمام جارياً للاستصحاب.

أما من قال بالقصر فقد استدل بأن السفر حكمه القصر إلا إذا كانت هناك إقامة أو مرور بالوطن أو تردد ثلاثين، ولا شيء من هذه الثلاثه في المقام.

وفيه: إنه ما لم ينشئ سفرأً جديداً يكون محكوماً بحكم الإقامة، وحاله حال ما إذا ذهب إلى الحر (عليه السلام) في أثناء إقامته حيث قد تقدم أنه لا يقطع حكم الإقامة.

{و} إن كان {الأحوط الجمع كالصوره الرابعه} خروجاً من خلاف من أوجب القصر.

{السادسه: أن يكون عازماً على العود مع الذهاب} والغفله {عن الإقامة وعدمها، وحكمه أيضاً وجوب التمام} إذ عدم قصد السفر \_ الملازم للذهول



والأحوط الجمع كالسابقه.

السابعه: أن يكون متردداً في العود وعدمه أو ذاهلاً عنه، ولا يترك الاحتياط بالجمع فيه في الذهاب والمقصد

والغفله \_ يوجب عليه بقاء حكم الإقامة، كما تقدم في الصورة الخامسة.

ومنه يظهر الإشكال في تعليقه السيد البروجردى حيث قال: إن كان مع ذهوله عن الإقامة ذاهلاً عن المسافر منه بعد العود أيضاً، فالأقوى هو القصر كما في الثالثه (١)، انتهى.

إذ فيه: إن الذهول له طرفان، فلا يعقل الذهول عن الإقامة بدون الذهول عن السفر.

{فالأحوط الجمع كالسابقه} فإن الاحتياط طريق النجاه.

{السابعه: أن يكون} عند ذهابه من كربلاء إلى الحر (عليه السلام) مثلاً {متردداً في العود وعدمه أو ذاهلاً عنه}، بدون إنشاء سفر جديد، والظاهر أن حكمه التمام أيضاً في الذهاب والمقصد، أما في الإياب فإن كان عازماً على الإقامة فالتمام، أو عازماً على السفر، وكون محل الإقامة منزلاً في الطريق فالقصر، أو مردداً فالتمام، كل ذلك لما تقدم من أن الإقامة لا يبطلها إلا إنشاء سفر جديد، ولذا قال السيد البروجردى: لكن الأقوى هو البقاء على التمام إلا أن يكون مع ذهوله أو تردده في العود عازماً على السفر إلى مسافه القصر بلا إقامة عشره فيقصر حينئذ (٢).

{و} إن كان الأفضل أن {لا يترك الاحتياط بالجمع فيه في الذهاب والمقصد}

ص: ٣٠٣

---

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه الوثقى: ص ٧٧.

٢- تعليقه السيد البروجردى على العروه الوثقى: ص ٧٨.

والإياب ومحل الإقامة إذا عاد إليه إلى أن يعزم على الإقامة أو ينشئ السفر.

ولا- فرق في الصور التي قلنا فيها بوجوب التمام بين أن يرجع إلى محل الإقامة في يومه أو ليلته أو بعد أيام، هذا كله إذا بدا له الخروج إلى ما دون المسافه بعد العشره أو في أثنائها بعد تحقق الإقامة، وأما إذا كان من عزمه الخروج في حال نيه الإقامة فقد مر

والإياب ومحل الإقامة إذا عاد إليه إلى أن يعزم على الإقامة { فيتم أو يبقى متردداً إلى ثلاثين يوماً كما هو واضح } أو ينشئ السفر { فيقصر.

{ولا فرق في الصور التي قلنا فيها بوجوب التمام بين أن يرجع إلى محل الإقامة في يومه أو ليلته أو بعد أيام} لإطلاق دليل التمام الذي لم يخرج منه إلا- ما إذا أنشأ سفرًا جديدًا، أما ما تقدم فيمن قصد الإقامة وخرج في أثنائها إلى ما دون المسافه حيث قلنا هناك إنه بشرط أن لا يبقى يوماً كاملاً أو ما أشبه فقد كان الخروج في أثناء الإقامة، بخلاف ما نحن الذي هو أن يكون الخروج بعد العشره، كما تقدم في العنوان.

{هذا كله إذا بدا له الخروج إلى ما دون المسافه بعد العشره} كما ذكرنا {أو في أثنائها بعد تحقق الإقامة} بأن قصد الإقامة ثم خرج.

{وأما إذا كان من عزمه الخروج في حال نيه الإقامة} بأن نوى أنه يبقى في كربلاء \_ مثلاً \_ عشره أيام بحيث يذهب إلى الحر (عليه السلام) أيضاً {فقد مر

أنه إن كان من قصده الخروج والعود عما قريب وفي ذلك اليوم من غير أن يبيت خارجاً عن محل الإقامة فلا يضر بقصد إقامته ويتحقق معه، فيكون حاله بعد ذلك حال من بدا له، وأما إن كان من قصده الخروج إلى ما دون المسافه في ابتداء نيته مع البيتوته هناك ليله أو أزيد فيشكل معه تحقق الإقامة،

أنه إن كان من قصده الخروج والعود عما قريب وفي ذلك اليوم من غير أن يبيت خارجاً عن محل الإقامة { ولا أن يبقى نهراً كاملاً، ولا ليله كامله مثلاً { فلا يضر بقصد إقامته ويتحقق { قصد الإقامة { معه { أى مع هكذا نيه { فيكون حاله بعد ذلك حال من بدا له { إذ لا يضر الخروج قليلاً بالإقامة، فسواء كان من عزمه ذلك عند النيه أو بعد النيه لم يضر بنيه الإقامة.

{وأما إن كان من قصده الخروج إلى ما دون المسافه في ابتداء نيته مع البيتوته هناك ليله أو أزيد فيشكل معه تحقق الإقامة { إذ لم يقصد إقامه عشره، وإنما كان من قبيل أن يقصد إقامه عشره في مكانين، حيث تقدم أن شرط تحقق الإقامة وحده المكان.

لكن لا يخفى أن في تحقق الإقامة بدون أن يكون في محل واحد عشره أيام نظر، سواء كان من نيته من أول الأمر أن يكون ليله أو أزيد في محل آخر، أو تجدد له ذلك بعد النيه.

نعم لا يضر بالإقامة أن يذهب إلى الحر (عليه السلام) مثلاً بعد العشره، أما إذا لم يصل رباعيه وذهب إلى الحر (عليه السلام) وبقي هناك ليله، فلا تتحقق له إقامه أصلاً، واللازم عليه القصر، وأما إذا صلى رباعيه فالأحوط الجمع في

والأحوط الجمع من الأول إلى الآخر إلا إذا نوى الإقامة بدون القصد المذكور جديداً أو يخرج مسافراً.

الذهاب والمقصد والرجوع ومحل الإقامة، إذا لم يبق بعد الرجوع عشرة.

{والأحوط الجمع من الأول إلى الآخر إلا إذا نوى الإقامة بدون القصد المذكور جديداً} بأن تجددت نية الإقامة بعد أن رجع عن الحر (عليه السلام) مثلاً، ففي هذه الصورة يتم، فقوله: (جديداً) متعلق بقوله: (نوى).

{أو يخرج مسافراً} ففي هذه الصورة يقصر، وذلك لوضوح شمول إطلاق أدله الإقامة لما إذا نواها جديداً، وشمول إطلاق أدله السفر إذا خرج مسافراً، فتحقق مما ذكرناه أن الخروج قليلاً لا يضر بالإقامة سواء كان من نيته الخروج حال نية الإقامة أم تجددت له نية الخروج، وأما الخروج ليله أو أكثر، فإن كانت نيته عند نية الإقامة فاللزام القصر، وإن حدثت نية في أثناء العشرة وخرج فاللزام احتياطاً الجمع في الذهاب والمقصد والإياب ومحل الإقامة، وإن حدثت نيته بعد العشرة فالأقرب التمام في الأربعة، ومع ذلك المسألة تحتاج إلى مزيد من التأمل، وقد اختلف أنظار الفقهاء في هذه المسألة اختلافاً كبيراً، والله سبحانه العالم.

{مسأله \_ ٢٥}: إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الإقامة والبقاء عشره أيام، فإن كان ذلك بعد بلوغ أربعة فراسخ قصر في الذهاب والمقصد والعود، وإن كان قبله فيقصر حال الخروج بعد التجاوز عن حد الترخيص إلى حال العزم على العود، ويتم عند العزم عليه، ولا يجب عليه قضاء ما صلى قصرًا، وأما إذا بدا له العود بدون إقامة جديده، بقى على القصر حتى فى محل الإقامة لأن المفروض الإعراض عنه،

{مسأله \_ ٢٥ \_ : إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الإقامة والبقاء عشره أيام فإن كان ذلك {البدا فى العود {بعد بلوغ أربعة فراسخ، قصر فى الذهاب والمقصد والعود {لأنه مسافر فى الجميع ما لم يصل إلى محل الإقامة فاللزام عليه القصر.

{وإن كان قبله فيقصر حال الخروج بعد التجاوز عن حد الترخيص إلى حال العزم على العود {لأنه قبل عزمه مسافر، والمسافر حكمه القصر {ويتم عند العزم عليه {لأنه بالعزم على الرجوع بطل حكم سفره فيشملة دليل التمام.

{ولا يجب عليه قضاء ما صلى قصرًا {لما تقدم فى المسأله الرابعه والعشرين من صحه صلاه صلاها قصرًا لورود النص الخاص فى ذلك.

{وأما إذا بدا له العود بدون إقامة جديده بقى على القصر {بعد أن وصل إلى حد الترخيص {حتى فى محل الإقامة {لأنه مسافر، والمسافر حكمه القصر، وإقامته السابقه لا توجب عليه الإتمام {لأن المفروض الإعراض عنه {والخروج منه

وكذا لو ردتته الريح أو رجع لقضاء حاجه كما مر سابقاً.

فلا مجال لقولهم إن الرجوع إلى موضع الإقامة ملحق بالإقامه السابقه.

وفرق بين الخروج عن إعراض الموجب لإسقاط حكم الإقامة، وبين الخروج بلا- إعراض الموجب لعدم إسقاط حكم الإقامة، وقد تقدم دلالة صحيحه أبي ولاد على ترتب حكم السفر إذا خرج بقصد السفر.

{وكذا لو ردتته الريح أو رجع لقضاء حاجه كما مر سابقاً} فى المسأله التاسعه والستين من الفصل الأول.

ص: ٣٠٨

{مسألة ٢٦ \_}: لو دخل في الصلاة بنيه القصر ثم بدا له الإقامة في أثنائها أتمها وأجزأت،

{مسألة ٢٦ \_}: لو دخل في الصلاة بنيه القصر ثم بدا له الإقامة في أثنائها أتمها وأجزأت { بلا إشكال ولا خلاف، بل عن التذكرة وإرشاد الجعفريه وظاهر الذخير الإجماع عليه، ويدل عليه بالإضافة إلى إطلاق أدله التمام على المقيم، وأن القصر والتمام طبيعه واحده، كما تقدم الكلام في ذلك، صحيح على بن يقطين المروى في الكافي والفقيه، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألت عن رجل خرج في سفر ثم تبدو له الإقامة وهو في صلاته؟ قال: «يتم إذا بدت له الإقامة» (١).

وخبر محمد بن سهل، عن أبيه، المروى في التهذيب قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عن الرجل يخرج في سفر ثم تبدو له الإقامة وهو في صلاته أيتم أم يقصر؟ قال: «يتم إذا بدت له الإقامة» (٢).

ثم لو كان من نيته القصر لكنه سهى ودخل في ركوع الثالث فبدا له الإقامة، فهل تصح صلاته تلك ويأتي بالبقية أم هي باطله يلزم أن يستأنف؟ الظاهر الثاني، لأن الأدلة دلت على أن التمام من حين النية، ولذا إذا كان قصده عدم البقاء عشره أيام وصلى صلوات قصرًا كانت صحيحة، وإن نوى بعد ذلك العشره، وعلى هذا كان دخوله في ركوع الثالث \_ قبل عزم العشره \_ مبطلًا لها.

ص: ٣٠٩

---

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٣٥ باب المسافر يقدم البلده كم يقصر الصلاة ح ٨. وفي الفقيه: ج ١ ص ٢٨٥ الباب ٥٩ باب الصلاة في السفر ح ٣٤.

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢٢٤ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٧٤.

ولو نوى الإقامه ودخل فى الصلاه بنيه التمام فبدا له السفر فإن كان قبل الدخول فى الركعه الثالثه أتمها قصرأ واجتزأ بها، وإن كان بعده بطلت ورجع إلى القصر ما دام لم يخرج، وإن كان الأحوط إتمامها تماماً وإعادتها قصرأ، والجمع بين القصر والإتمام نعم لو دخل فى الركعه الثالثه اشتباهاً فعزم قبل أن يركع على الإقامه كانت صحيحه، إذ الدخول السهووى فى الثالثه لا يوجب البطلان، كما حقق فى باب الخلل.

{ولو نوى الإقامه ودخل فى الصلاه بنيه التمام فبدا له السفر، فإن كان قبل الدخول فى الركعه الثالثه أتمها قصرأ واجتزأ بها} وذلك لما تقدم من أن حقيقه القصر والتمام واحده فلا بأس من جعل ما نواه قصرأ تماماً وبالعكس، ولما تقدم أيضاً من أن الموجب للتمام \_ إذا عدل عن نيه الإقامه \_ هو الإتيان بالرباعيه كامله، فإذا لم يات بالرباعيه كامله لم يلزم عليه التمام {وإن كان بعده} وقد دخل فى الركوع {بطلت ورجع إلى القصر ما دام لم يخرج} لأن هذه الصلاه لا يمكن إتمامها أربعاً إذ لا حكم بالأربع عليه، ولا يمكن جعلها ركعتين، لأنه دخل فى الركن، وأما إذا لم يدخل فى ركوع الركعه الثالثه ففى البطلان وعدمه وجهان، من أن القيام إلى الثالثه زياده عمدية وهى مبطله، ومن أنه ليس زياده عمدية، بل هو بزعم أنه تكليفه، فإذا عدل تبين أن تكليفه غير ذلك، فهذه زياده غير عمدية ومثلها لا يوجب البطلان، وهذا الاحتمال أقرب، وقد تقدم الكلام فى هذه المسأله فى المسأله الخامسه عشره.

{وإن كان الأحوط إتمامها تماماً وإعادتها قصرأ، والجمع بين القصر والإتمام



ما لم يسافر كما مر.

ما لم يسافر { خروجاً عن خلاف الشيخ الذى قال بأن الشروع فى الرباعيه كاف فى البقاء على التمام { كما مر { الكلام فيه فى تلك المسأله.

ص: ٣١١

{مسألة \_ ٢٧}: لا فرق في إيجاب الإقامة لقطع حكم السفر وإتمام الصلاه بين أن يكون محلله أو محرمه، كما إذا قصد الإقامة لغايه محرمه من قتل مؤمن أو سرقة ماله أو نحو ذلك، كما إذا نهاه عنها والده أو سيده أو لم يرض بها زوجها.

{مسألة \_ ٢٧ \_ : لا فرق في إيجاب الإقامة لقطع حكم السفر وإتمام الصلاه بين أن يكون محلله أو محرمه، كما إذا قصد الإقامة لغايه محرمه من قتل مؤمن أو سرقة ماله أو نحو ذلك} أما عدم الفرق فللإطلاق، واحتمال انصراف الأدله إلى الإقامة المحلله، كما أن السفر الموجب للقصر هو السفر المحلل لا وجه له، إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، بالإضافة إلى الأولويه المستفاده من كون السفر المحرم يوجب التمام، وتنظير المقام بالسفر المحرم مع الفارق، إذ الشارع صرح بأن السفر المحرم لا يوجب القصر، بخلاف المقام، فإنه لم يصرح بمثل ذلك هنا، وإن شئت قلت: إن الحكم الأولى التمام مطلقاً خرج منه السفر المحلل.

وأما ما مثله للإقامة المحرمه ففيه نظر، إذ قصد غايه الحرام لا دليل على أنه يجعل الإقامة محرماً إلا إذا قيل بذلك من باب حرمه التجري، وفي حرمه التجري نظر، على ما بينه الشيخ المرتضى (رحمه الله).

نعم مثاله بقوله: {كما إذا نهاه عنها والده أو سيده أو لم يرض بها زوجها} تام، لأن نفس الإقامة تكون مورد النهي، وقد تقدم أنه لا دليل على أن كل نهى من الوالد يوجب الحرمة، وإنما ذلك مشروط بشرطين: الأول تأذى الوالد بمخالفته، والثاني عدم ضرر الولد لسبب إطاعه الوالد.

{مسألة \_ ٢٨}: إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر أو الاستيجار أو نحوهما وجب عليه الإقامه مع الإمكان.

{مسألة \_ ٢٨ \_ : إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر أو الاستيجار أو نحوهما} مثل ما إذا تضيق قضاء رمضان للسنة السابقه {وجب عليه الإقامه مع الإمكان} لأنه مقتضى وجوب الصوم وجوباً مطلقاً، فإن الواجب المطلق يجب تحصيل مقدماته الوجوديه، لكن لا يخفى أن الوجوب فى النذر إنما هو إذا كان مرجع نذره إلى نذر الإقامه والصوم معاً، وإلا فقد دل الدليل على جواز السفر والقضاء له بعد ذلك.

أما ما ذكره المستمسك من أن مقتضى قاعده الإلحاق جريان حكم صوم شهر رمضان فيه، فالحضر شرط لوجود الصوم لا مطلقاً، بل خصوص وجوده من باب الاتفاق، فيرد عليه: إن مقتضى القاعده الأوليه كون الواجب واجباً مطلقاً، ولا دليل على الإلحاق بعد أن ورد النص الخاص فى صوم رمضان، وحيث إن هذه المسأله مربوطه بكتابى النذر والصوم، فتفصيل الكلام فيها فيهما.

{مسألة ٢٩ \_ إذا بقي من الوقت أربع ركعات وعليه الظهران ففى جواز الإقامة إذا كان مسافراً وعدمه من حيث استلزامه تفويت الظهر وصيرورتها قضاءً إشكال، فالأحوط عدم نيه الإقامة مع عدم الضروره

{مسألة ٢٩ \_ إذا بقي من الوقت أربع ركعات وعليه الظهران} وهو مسافر يمكنه قصد الإقامة {ففى جواز الإقامة إذا كان مسافراً} لإطلاق أدله جواز الإقامة {وعدمه من حيث استلزامه تفويت الظهر وصيرورتها قضاءً} إذ الوقت يكون خاصاً بالعصر {إشكال}، ومثله إذا كان أول الوقت ولكنها علمت بمفاجاه الحيض بعد أربع ركعات من أول الوقت.

ولكن الظاهر جواز نيه الإقامة، لأن المحرم ترك الواجب فى ظرف تحقق وجوبه.

أما ترك الواجب بتبديل الموضوع فلا- دليل على تحريمه، بل حاله حال أن يسافر فيفطر، ومنه يعلم أنه لو كان قريب حد الترخص ولم يبق من الوقت إلا- أربع ركعات، فإن مر عن حد الترخص أمكنه أن يأتى بالصلاتين، وإن لم يمر لم يكن له إلا وقت العصر، فإنه لا يجب عليه المرور.

{فالأحوط عدم نيه الإقامة مع عدم الضروره} والظاهر أن حال ما إذا كان له خمس ركع من الوقت أيضاً ذلك، إذ على إشكال المصنف لا- يجوز تفويت وقت ثلاث ركع من العصر، فإن «من أدرك» (١) لا يدل إلا على صحته فى الضروره لا فى حال الاختيار.

ص: ٣١٤

نعم لو كان حاضراً وكان الحال كذلك لا يجب عليه السفر لإدراك الصلاتين في الوقت.

{نعم لو كان حاضراً وكان الحال كذلك لا يجب عليه السفر لإدراك الصلاتين في الوقت} والفارق أن المسافر له وقتهما، فإذا نوى الإقامه فوت وقت إحداهما، والحاضر ليس له وقتهما فلا- وجوب ولا- دليل على أنه عليه تحصيل الوقت. لكن الظاهر أن المسألتين من باب واحد كما عرفت.

ص: ٣١٥

{مسألة \_ ٣٠}: إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها أو شك في أن عدوله كان بعد الصلاه تماماً حتى يبقى على التمام أم لا، بنى على عدمها فيرجع إلى القصر.

{مسألة \_ ٣٠ \_ : إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها وشك في أن عدوله كان بعد الصلاه تماماً حتى يبقى على التمام أم لا، بنى على عدمها فيرجع إلى القصر} لأصاله عدم الصلاه تماماً فيشمله أدله وجوب القصر، وكذا لو شك في أن ما أتى به من أربع ركعات هل كانت صلاه نفسه أو الاستيجاريه، أو هل كانت صلاه حاضره أو قضاء فائته في حضره.

ولو شك في أنه هل سلم على الركعتين اشتبهاً أو صلى تماماً \_ بعد أن علم أنه عدل بعد الصلاه \_ فالظاهر البقاء على التمام، لأن قاعده الفراغ حاكمه على أنه صلى تماماً، ولو عدل ثم شك في أنه هل كان ما صلاه المغرب أو العشاء؟ قصر لأصاله عدم إتيان العشاء، لأنه من الشك في الوقت المقتضى لإتيان المشكوك فيه فهو محكوم بعدم إتيان العشاء.

{مسألة ٣١ \_}: إذا علم بعد نية الإقامه بصلاه أربع ركعات والعدول عن الإقامه ولكن شك في المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما، رجع إلى القصر مع البناء على صحه الصلاه، لأن الشرط في البقاء على التمام وقوع الصلاه تماماً حال العزم على الإقامه وهو مشكوك.

{مسألة ٣١ \_}: إذا علم بعد نية الإقامه بصلاه أربع ركعات والعدول عن الإقامه ولكن شك في المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما رجع إلى القصر { بل اللازم أن يرجع إلى التمام لما ذكره بقوله: {مع البناء على صحه الصلاه} لأن إجراء أصله الصحه في الصلاه محرز للشرط، أى شرط التمام، وهو أنه صلى رباعيه في حال قصده الإقامه، فكما أنه إذا علم بصحه صلاته أحرز الشرط كذلك إذا حكم الشارع بصحه صلاته من جهة أصله الصحه، فقول المصنف: {لأن الشرط في البقاء على التمام وقوع الصلاه تماماً حال العزم على الإقامه} تام.

أما قوله: {وهو مشكوك} فغير تام، إذ أصله الصحه ترفع الشك، ومع ذلك فالاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه.

{مسألة \_ ٣٢}: إذا صلى تماماً ثم عدل ولكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر وكان كمن لم يصل، نعم إذا صلى بنيه التمام وبعد السلام شك في أنه سلم على الأربع أو على الاثنتين أو الثلاث بنى على أنه سلم على الأربع، ويكفيه في البقاء على حكم التمام إذا عدل عن الإقامه بعدها.

{مسألة \_ ٣٢ \_ : إذا صلى تماماً ثم عدل ولكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر وكان كمن لم يصل} لأن ظاهر الدليل الصلاة الصحيحة، فالصلاة الباطلة لا أثر لها، وكذا إذا علم إجمالاً ببطلان صلاه صبحه أو ظهره التي أتى بها تماماً، لأنه لا يعلم أنه صلى رباعيه صحيحه حتى لا يضره العدول، إلا أن يقال إن العلم الإجمالي يقتضى الجمع، لأنه يعلم إما بطلان صلاه صبحه فالواجب عليه قضاء الصبح والتمام فيما بقى، وإما بطلان صلاه ظهره فالواجب عليه إعادتها قصرًا والقصر فيما بقى، فاللازم عليه أن يعمل حسب العلم الإجمالي.

{نعم إذا صلى بنيه التمام وبعد السلام شك في أنه سلم على الأربع أو على الاثنتين أو الثلاث} أو سائر الشكوك الصحيحه، التي لا توجب صلاه الاحتياط كالشك في أنه صلى أربعاً أم خمساً {بنى على أنه سلم على الأربع، ويكفيه في البقاء على حكم التمام إذا عدل عن الإقامه بعدها} لأن قاعده صحه الصلاه نازله منزله العلم بأنه صلى أربعاً، وذلك بخلاف ما إذا كانت القاعده تحكم بعدم تمام الصلاه، مثل ما إذا شك بين الثلاث والأربع، حيث كان اللازم عليه الإتيان بركعه الاحتياط، فإنه حيث لا يعلم بالأربع ولا قاعده شرعيه تقتضيه فهو مثل ما لم يصل أربعاً، فاللازم عليه القصر بعد العدول.



{مسألة \_ ٣٣}: إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه، وشك في أنه هل صلى في الوقت حال العزم على الإقامه أم لا، بنى على أنه صلى، لكن في كفايته في البقاء على حكم التمام إشكال، وإن كان لا يخلو من قوه، خصوصاً إذا بنينا على أن قاعده الشك بعد الفراغ أو بعد الوقت إنما هي من باب الأمارات لا الأصول العمليه.

{مسألة \_ ٣٣ \_ : إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه وشك في أنه هل صلى في الوقت {رباعيه {حال العزم على الإقامه أم لا بنى على أنه صلى} لقاعده الشك بعد الوقت {لكن في كفايته في البقاء على حكم التمام إشكال} لاحتمال انصراف ما دل على كفايه الرباعيه في الحكم بالتمام بعد العدول إلى ما لو علم بإتيان الرباعيه، أو لاحتمال أن قاعده الشك بعد الوقت إنما تقول بعدم إعادته الصلاه، لا أنها تحكم بأنه أتى بالصلاه، لأنه قال (عليه السلام): «فلا إعادته عليك»<sup>(١)</sup> كما تقدم في بحث الخلل.

{وإن كان لا يخلو من قوه} إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، والاحتمال الثانى خلاف الظاهر، فإن معنى «لا إعادته عليك» عرفاً، أن الشارع حكم بإتيانه بها تعبداً فيكون كما لو أتى بها حقيقه.

{خصوصاً إذا بنينا على أن قاعده الشك بعد الفراغ أو بعد الوقت إنما هي من باب الأمارات لا الأصول العمليه} فإن لازم الأماره حجه لكشفها عن الواقع

ص: ٣١٩

---

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٦٢٩ الباب ٤٢ من أبواب الخلل ح ٢.

بـخلاف لازم الأصل فإنه ليس بحجة، لكن لا ينبغي الإشكال في أن القاعده من باب الأماره، كما أنها وإن كانت أصلاً كفت لأن دليلها شامل للأثر المذكور.

ص: ٣٢٠

{مسألة \_ ٣٤}: إذا عدل عن الإقامه بعد الإتيان بالسلام الواجب وقبل الإتيان بالسلام الأخير الذى هو مستحب فالظاهر كفايته فى البقاء على حكم التمام وفى تحقق الإقامه، وكذا لو كان عدوله قبل الإتيان بسجدة السهو إذا كانتا عليه، بل وكذا لو كان قبل الإتيان بقضاء الأجزاء المنسيه كالسجده والتشهد المنسيين، بل وكذا لو كان قبل الإتيان بصلاه الاحتياط أو فى أثناءها إذا شك فى

{مسألة \_ ٣٤ \_}: إذا عدل عن الإقامه بعد الإتيان بالسلام الواجب وقبل الإتيان بالسلام الأخير الذى هو مستحب فالظاهر كفايته فى البقاء على حكم التمام { لأنه يصدق أنه صلى فريضه رباعيه إذ الجزء المستحب حاله حال التكبير المستحب بعد الصلاه خصوصاً على قول من يرى أن السلام خارج من الصلاه، واحتمال انصراف إتمام الفريضه إلى إتمام السلام بدوى.

{و} بهذا تبين أنه لا إشكال {فى تحقق الإقامه} بذلك {وكذا لو كان عدوله قبل الإتيان بسجدة السهو إذا كانتا عليه} لأن سجده السهو خارجه عن الصلاه شرعت لإرغام الشيطان، كما فى النص.

{بل وكذا لو كان قبل الإتيان بقضاء الأجزاء المنسيه كالسجده والتشهد المنسيين} كأنه لصدق أن صلى فريضه بتمام، لكن لا يخفى ما فى ذلك من الإشكال، لعدم تسليم الصدق بعد كون تلك الأجزاء هى أجزاء الصلاه حسب ما يستفاد من النص والفتوى.

{بل وكذا لو كان قبل الإتيان بصلاه الاحتياط أو فى أثناءها إذا شك فى

الركعات، وإن كان الأحوط فيه الجمع بل وفي الأجزاء المنسيه.

الركعات { كأنه لأجل أن صلاه الاحتياط صلاه مستقلة، ولذا كان أولها التكبير وأنها تبدأ بعد السلام من الصلاه المشكوك في ركعاتها فيصدق أنه صلى بتمام، الذى هو ميزان البقاء على التمام، لكنه مشكل، إذ احتمال نقص الركعه أو الأكثر يوجب احتمال عدم صدق التمام، فلا يتحقق الموضوع عنده الذى هو ميزان البقاء على التمام، فمقتضى القاعده الرجوع إلى القصر مطلقاً سواء كان الشك بين الاثنين والأزيد، أو الثلاث والأزيد، فتفصيل السيد البروجردى بقوله: الرجوع إلى القصر فيما إذا كان الشك بين الاثنين والأزيد لا يخلو من قوه، وفي غيره لا يترك الاحتياط بالجمع [\(١١\)](#)، غير ظاهر الوجه.

وأما قوله: (أو فى أثنائها) فلأن أثناء الاحتياط مثل أثناء الصلاه فى أنه لم يعلم بأنه أتى بصلاه بتمام.

ثم إنه ربما يتوهم وجوب الجمع مطلقاً، لأن الحكم معلق على الواقع وهو يحتمل أن يكون أتى صلاه بتمام، وفيه: إن الأصل يكفى فى نفي ذلك.

ثم إنه لو صلى قصراً ثم تبين أن صلاته كانت تامه فاللزام القضاء والإعاده، لأن الأمر الظاهري لا يقتضى الإجزاء كما حقق فى محله.

{وإن كان الأحوط فيه الجمع، بل وفي الأجزاء المنسيه} لما عرفت.

بقى شيء: وهو أنه لو صلى فى الحضر ثم سافر وبنى على الإقامه وصلى رابعه ثانياً جماعه ما صلاه أولاً فرادى فهل هذه الرباعيه المعاده توجب بقاءه على التمام أم لا؟ احتمالان، من إطلاق النص، ومن انصرافه إلى الأصليه لا المعاده وهذا هو الأقرب.

ص: ٣٢٢

{مسألة \_ ٣٥}: إذا اعتقد أن رفقاءه قصدوا الإقامه فقصدوها، ثم تبين أنهم لم يقصدوا، فهل يبقى على التمام أم لا؟ فيه صورتان: إحداهما: أن يكون قصده مقيداً بقصدهم. الثانيه: أن يكون اعتقاده داعياً إلى القصد، من غير أن يكون مقيداً بقصدهم، ففي الأولى يرجع إلى التقصير

{مسألة \_ ٣٥ \_ : إذا اعتقد أن رفقاءه قصدوا الإقامه فقصدوها، ثم تبين لهم أنهم لم يقصدوا فهل يبقى على التمام أم لا؟} الظاهر أنه إذا صلى رباعيه بقى على التمام، لأنه قد قصد الإقامه أو علم بها وفي كلتا الصورتين يجب البقاء على التمام، ومنه يعلم أن تفصيل المصنف لا وجه له، ولذا قال السيد البروجردى عند قوله: {فيه صورتان} بل فيه صوره واحده، إذ لا معنى للتقييد فيما ذكر من الفرض (١١).

{إحداهما: أن يكون قصده مقيداً بقصدهم} بأن يكون موضوع قصده هو موضوع قصدهم لكنه يعتقد أن موضوع قصدهم عشره.

{الثانيه: أن يكون اعتقاده داعياً إلى القصد من غير أن يكون مقيداً بقصدهم} فحال المقام حال المعاملات، فقد يشتري الخبز بشرط أن يكون له ضيف، وقد يشتري بداعي أن له ضيفاً، ففي الأول إذا لم يكن له ضيف كان له حق الشرط، وفي الثاني ليس له ذلك إذ لم يكن شرط في البين {ففي الأولى يرجع إلى التقصير} لأن المفروض أنه لم يقصد إقامه عشره، وإنما قصد إقامه المده المنويه لرفقاءه، فإذا

ص: ٣٢٣

وفى الثانيه يبقى على التمام، والأحوط الجمع فى الصورتين.

الثالث من القواطع: التردد فى البقاء وعدمه ثلاثين يوماً

كانت فى الواقع دون عشره أيام لم يكن قد نوى مده عشره، ومجرد علمه بأن تلك المده عشره غير مجد فى وجوب التمام ما لم يوجب العلم بإقامه العشره الذى هو غير المفروض، كذا علله فى المستمسك.

وفيه: إنه لو علم أن المده المنويه عشره فقد علم بإقامه العشره، وإذا علم بإقامه العشره فقد وجب عليه التمام، فإذا أتم صلاه واحده لزمه التمام وإن تبدل علمه بعد ذلك، ومثله كل مكان علم بإقامه العشره ولو كان مبدأ علمه خطأً ثم تبين له خطأ المبدأ فتبدل علمه، كما إذا قطع بأنه يبقى فى السجن عشره أيام ثم تبدل قطعه وقد صلى صلاه بتمام.

ومنه يعلم وجوب التمام فيما تنظره المستمسك بقوله: ونظيره ما لو نوى الإقامه إلى يوم العيد وكان يعتقد أن ما بين زمان الإقامه والعيد عشره أيام ولم يكن فى الواقع كذلك [\(١٢\)](#)، انتهى. فإن الواجب التمام أيضاً، لأنه لما قطع بالعشره وجب التمام، وإن كان مبدأ قطعه خطأ.

{وفى الثانيه يبقى على التمام} لفرض أنه قصد عشره أيام {والأحوط الجمع فى الصورتين} وهذا الاحتياط ضعيف لما عرفت.

{الثالث من القواطع: التردد فى البقاء وعدمه ثلاثين يوماً} بلا- إشكال ولا خلاف، بل عليه إجماعات متواتره، نعم حكى عن المحقق البغدادى أنه ليس من القواطع

ص: ٣٢٤

إذا كان بعد بلوغ المسافه، وأما إذا كان قبل بلوغها فحكمه التمام حين التردد، لرجوعه إلى التردد في المسافه وعدمها، ففي الصورة الأولى إذا بقي في مكان متردداً في البقاء والذهاب أو في

ولا يحتاج في تحديد الترخص إلى قصد مسافه مستأنفه، وعلى هذا فإذا خرج عن محل التردد وجب عليه القصر بدون الوصول إلى حد الترخص، وكأنه للجمع بين دليل التمام بعد ثلاثين يوماً ولإطلاق أدله القصر للمسافر، فإذا تحرك عن محل التردد قصر، وفيه: إن المنصرف من أدله التردد أن وجوب التمام إنما هو لقادحيه الإقامة الطويله في عنوان المسافر، فحاله حال الوطن ومحل الإقامة.

{إذا كان بعد بلوغ المسافه، وأما إذا كان قبل بلوغها فحكمه التمام حين التردد، لرجوعه إلى التردد في المسافه وعدمها}، التردد له صور:

الأولى: أن يتردد هل يذهب أو يرجع، وهو تردد في السفر وموجب للتمام.

الثانية: أن يتردد هل يذهب أو يرجع أو يبقى عشره، وهو تردد في السفر وموجب للتمام.

الثالثة: أن يتردد هل يذهب أو يبقى عشره، وهو تردد في السفر وموجب للتمام.

الرابعة: أن يتردد هل يذهب أو يبقى أقل من عشره، وهذا ليس تردداً في السفر وحكمه القصر، لأنه عازم على السفر، وفي هذه الصورة إذا بقي هناك مردداً إلى ثلاثين يوماً كان حكمه القصر إلى الثلاثين ثم التمام، وعليه فاللزام أن يكون مراد المصنف غير هذه الصورة.

{ففي الصورة الأولى إذا بقي في مكان متردداً في البقاء والذهاب أو في

البقاء والعود إلى محله يقصر إلى ثلاثين يوماً ثم بعده يتم ما دام في ذلك المكان، ويكون بمنزله من نوى الإقامة عشرة أيام، سواء أقام فيه قليلاً أو كثيراً، حتى إذا كان بمقدار صلاة واحدة.

البقاء والعود إلى محله { أو في البقاء والذهاب والعود {يقصر إلى ثلاثين يوماً، ثم بعده يتم ما دام في ذلك المكان { بلا إشكال ولا- خلاف في الحكمين، بل عليهما إجماعات مستفيضه، ويدل عليهما روايات متواتره تقدمت جملته منها في حكم الإقامة، كصحاح زراره (١١)، والخزاز (٢٢)، وابن وهب (٣٣)، وأبي ولاد (٤٤)، وروايه أبي بصير (٥٥)، وغيرها.

{ويكون} بعد الثلاثين {بمنزله من نوى الإقامة عشرة أيام، سواء أقام فيه قليلاً أو كثيراً} أقل من عشرة أيام، أما إذا أقام عشرة بعد الثلاثين بالقصد فواضح أن تكليفه التمام {حتى إذا كان بمقدار صلاة واحدة} لإطلاق الأدله وخصوص صحيح ابن أبي أيوب، عن الصادق (عليه السلام)، وفيه: «فإن لم يدر ما يقيم يوماً أو أكثر فليعد ثلاثين يوماً ثم ليتيم، وإن كان أقام يوماً أو صلاة واحدة» (٦٦).

وفي صحيح زراره: «فأتم الصلاة وإن أردت أن تخرج من ساعتك» (٧٧).

ص: ٣٢٦

- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٦ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.
- ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢١٩ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٥٧.
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٨ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٧.
- ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٢ الباب ١٨ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٥ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.
- ٦- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٧ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٢.
- ٧- الوسائل: ج ٥ ص ٥٢٦ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.



والرضوى (عليه السلام): «ثم تتم بعد ذلك ولو صلاه واحده»<sup>(١)</sup>.

ص: ٣٢٧

---

١- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢٣.

{مسألة ٣٦ \_ : يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غداً أو بعد غد ثم لم يخرج وهكذا إلى أن مضى ثلاثون يوماً حتى إذا عزم على الإقامة تسعة أيام مثلاً ثم بعدها عزم على إقامه تسعه أخرى، وهكذا فيقصر إلى ثلاثين يوماً ثم يتم ولو لم يبق إلا مقدار صلاه واحده.

{مسألة ٣٦ \_ : يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غداً أو بعد غد ثم لم يخرج، وهكذا إلى أن مضى ثلاثون يوماً} نصاً وإجماعاً، ولذا فتعبيره عن ذلك بيلحق ليس على ما ينبغي، إذ هو مذكور كما أن التردد مذكور {حتى إذا عزم على الإقامة تسعه أيام مثلاً ثم بعدها عزم على إقامه تسعه أخرى وهكذا} تسعه ثالثه {فيقصر إلى ثلاثين يوماً ثم يتم ولو لم يبق إلا مقدار صلاه واحده} لإطلاق الأدله.

ولا- فرق بين أن يكون هو المتردد أو كان مربوطاً بإنسان آخر متردد أو غير متردد، لكنه يظهر التردد مما يوجب تردده، كما إذا قال له الأب: اذهب إلى النجف من كربلاء، وابق هناك حتى أرسل وراءك، وهو لا يعلم أن الأب هل يرسل وراءه قبل العشره أو بعدها، وإن كان الأب بناؤه أن يرسل وراءه بعد العشره، فإنه يقصر لأنه ليس بعازم ولا عالم بالبقاء عشره أيام، كما هو واضح.

{مسألة \_ ٣٧}: فى إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصاً بثلاثين يوماً إذا كان تردد فى أول الشهر وجه لا يخلو عن قوه، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء به.

{مسألة \_ ٣٧}: فى إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصاً بثلاثين يوماً إذا كان تردد فى أول الشهر وجه لا يخلو عن قوه { كما ذكره غير واحد، فعبروا بالشهر تبعاً لنصوص التى ذكر الشهر {وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء به { فقد ذكر آخرون أن العبره بثلاثين يوماً، لأنهم حملوا إطلاق الشهر على ما فى صحيح الخزاز، وحيث إن الشهر قد يكون ثلاثين وقد يكون تسعه وعشرين فهو حقيقه فيما بين الهلالين لم تكن روايه الثلاثين صالحه لصرفه عن هذا الظاهر، فيكون كل واحد من الأمرين موجباً للتمام، فإذا كان التردد من أول الهلالي اعتبر إلى آخره وإن كان ناقصاً، وإن كان التردد من أثناء الشهر لزم إتمامه إلى مثله، وقد تقدم أن العرف كما هو المرجع فى المفاهيم كذلك هو المرجع فى التطبيق، فلا اعتبار بكون التردد من أول آتات الشهر، كما جعله المستمسك دليلاً على حمل الشهر على الثلاثين.

ومنه يعلم أنه لو كان التردد فى أثناء الشهر كفى إلى نفس اليوم من الشهر الثانى، مثل خامس رجب إلى خامس شعبان، سواء كان الشهر كاملاً أو ناقصاً.

ومما ذكرنا يظهر وجه النظر فى مواضع من كلام الفقيه الهمدانى وغيره ممن أصروا على حمل الشهر على الثلاثين، فراجع. ثم إنه إن أراد الاحتياط جمع بين القصر والتمام فى يوم الثلاثين، إذا كان الشهر ناقصاً، وهذا هو مراد المصنف من الاحتياط، كما هو واضح.

## مسألة ٣٨ \_ التلقيق فى الثلاثين

{مسألة \_ ٣٨}: يكفى فى الثلاثين التلقيق إذا كان تردده فى أثناء اليوم، كما مر فى إقامه العشره، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء ومراعاة الاحتياط.

{مسألة \_ ٣٨}: يكفى فى الثلاثين التلقيق إذا كان تردده فى أثناء اليوم كما مر فى إقامه العشره { لظهور الأدله فى المقدار لا فى خصوص النهار الكامل، وانصرافه إلى النهار الكامل فى مثل إجاره الإنسان ونحوه لا يوجب الانصراف فى كل مكان.

{وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء ومراعاة الاحتياط} بالجمع بين القصر والتمام، كما عرفت فى المسألة السابقه.

ثم حال الليالى كما ذكرناه فى الإقامه، فلا اعتبار بالليله الأولى، ولا بليله الواحد والثلاثين، وإنما العبره بالليالى المتوسطه، إلا إذا جاء فى الليل فيكون حكم الليله الأولى مثل أيام الشهر.

ص: ٣٣٠

### مسألة ٣٩ \_ عدم الفرق في مكان التردد

{مسألة \_ ٣٩}: لا فرق في مكان التردد بين أن يكون بلداً أو قريةً أو مفازة.

{مسألة \_ ٣٩ \_ لا- فرق في مكان التردد بين أن يكون بلداً أو قرية أو مفازة} كما صرح به الجواهر وغيره، والظاهر أن مراد الدروس واللمعة حيث عبروا بلفظ (مصر) ذلك، وإنما ذكروا مصر من باب المثال، وكذلك الحكم إذا كان في البحر أو في الجو، كل ذلك لإطلاق الأدلة.

ص: ٣٣١

{مسأله \_ ٤٠}: يشترط اتحاد مكان التردد، فلو كان بعض الثلاثين في مكان، وبعضه في مكان آخر لم يقطع حكم السفر، وكذا لو كان مشغولاً بالسير وهو متردد فإنه يبقى على القصر إذا قطع مسافه، ولا يضر بوحده المكان إذا خرج عن محل تردده إلى مكان آخر ولو ما دون المسافه بقصد العود إليه عما قريب إذا كان بحيث يصدق عرفاً أنه كان متردداً في ذلك المكان ثلاثين يوماً

{مسأله \_ ٤٠ \_ : يشترط اتحاد مكان التردد} لظهور النص والفتوى في ذلك، كما تقدم مثله في محل الإقامة {فلو كان بعض الثلاثين في مكان وبعضه في مكان آخر} مثل النجف وكربلاء {لم يقطع حكم السفر} حتى يوجب التمام.

{وكذا لو كان مشغولاً بالسير وهو متردد} هل يبقى أم لا، كما إذا سافر من كربلاء متوجهاً إلى النجف، لكنه في الطريق متردد هل على رأس فرسخ أو فرسخين أو ثلاثه وهكذا {فإنه يبقى على القصر إذا قطع مسافه} بأن كان تردده بعد المسافه، إذ لو كان تردده قبل المسافه لم يجب القصر أصلاً.

{ولا- يضر بوحده المكان إذا خرج عن محل تردده إلى مكان آخر ولو ما دون المسافه بقصد العود إليه عما قريب، إذا كان بحيث يصدق عرفاً أنه كان متردداً في ذلك المكان ثلاثين يوماً} فإن ذلك شرط في كون الصلاه تماماً بعد ثلاثين يوماً، والصدق لا يكون إلا إذا كان مكثه في المكان القريب قليلاً ولم يكن ذلك المكان مسافه.

كما إذا كان متردداً في النجف وخرج منه إلى الكوفة لزياره مسلم أو لصلاه ركعتين في مسجد الكوفة والعود إليه في ذلك اليوم أو في ليلته بل أو بعد ذلك اليوم.

{كما إذا كان متردداً في النجف وخرج منه إلى الكوفة لزياره مسلم (عليه السلام) أو لصلاه ركعتين في مسجد الكوفة والعود إليه في ذلك اليوم أو في ليلته} أما إذا ذهب من النجف إلى كربلاء وبقي ساعات ثم رجع في نفس اليوم مثلاً كان لا بد من إعادته أيام الثلاثين أى إنه يصلى قصرًا من أول يوم عوده إلى ثلاثين يوماً ثم يتم، ولا يحسب الأيام قبل ذهابه إلى كربلاء من هذا الثلاثين يوماً، وذلك لما تقدم من ظهور الأدله في بقاءه ثلاثين يوماً في مكان وهذا لم يبق كذلك.

{بل أو بعد ذلك اليوم} فيه إشكال، إذ بعد أن لم يصدق وحده المكان \_ كما هو المفروض، لأنه بقي في مكانين لا في مكان واحد \_ لم يكن سبب لتمام الصلاه بعد ثلاثين يوماً.

نعم قبل الثلاثين يصلى قصرًا، ومقتضى القاعده أنه يصلى قصرًا بعد الثلاثين أيضاً، لأن حكم التمام معلق بثلاثه أشياء: الوطن أو الإقامة أو الثلاثون، وأى واحد منها لم يتحقق فالمرجع لإطلاقات القصر في السفر.

{مسألة \_ ٤١}: حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم في مسأله الخروج إلى ما دون المسافه مع قصد العود إليه في أنه يتم ذهاباً وفي المقصد والإياب ومحل التردد إذا كان قاصداً للعود إليه من حيث إنه محل تردده، وفي القصر بالخروج إذا أعرض عنه وكان العود إليه من حيث كونه منزلاً له في سفره الجديد، وغير ذلك من الصور التي ذكرناها.

{مسألة \_ ٤١ \_ : حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم في مسأله الخروج إلى ما دون المسافه مع قصد العود إليه { كما إذا جاء إلى كربلاء من النجف وبقي فيها متردداً ثلاثين يوماً ثم خرج إلى الحر { في أنه يتم ذهاباً وفي المقصد والإياب ومحل التردد، إذا كان قاصداً للعود إليه من حيث إنه محل تردده { لأن المنصرف من الأدله أن التردد إلى ثلاثين يوماً قاطع للسفر، مثل الإقامة والمرور بالوطن فيكون حاله حالهما.

{وفي القصر بالخروج إذا أعرض عنه وكان العود إليه من حيث كونه منزلاً- له في سفره الجديد وغير ذلك من الصور التي ذكرناها { في مسائل محل الإقامة.

وإذا شك في أنه هل بقي ثلاثين يوماً أم لا؟ كان المرجع استصحاب عدم الثلاثين، سواء كان الشك لاشتباه مطلق، أو لاشتباه في أول نزوله في ذلك المكان، كأن لم يدر أنه نزل فيه الجمعة أو السبت، أو في هذا اليوم الذي هو فيه كأن لم يدر أنه الأحد أو الاثنين مثلاً، لكن ذلك بعد الفحص وعدم الوصول إلى النتيجة، لما عرفت مكرراً من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية، ولا يخفى أن



البقاء الترددي لا فرق بين أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً مكلفاً في كل تلك المدة أم لا، فإذا كان في كل المدة أو بعضها مجنوناً أو غير مكلف أو كافراً أو في بعض المدة حائضاً قصر فيما بقي من المدة وأتم بعدها وذلك لإطلاق الأدلة.

ص: ٣٣٥

{مسألة \_ ٤٢}: إذا تردد في مكان تسعة وعشرين يوماً أو أقل، ثم سار إلى مكان آخر وتردد فيه كذلك وهكذا، بقي على القصر ما دام كذلك إلا إذا نوى الإقامة في مكان أو بقي ثلاثين يوماً في مكان واحد.

{مسألة \_ ٤٢ \_ : إذا تردد في مكان تسعة وعشرين يوماً أو أقل ثم سار إلى مكان آخر وتردد فيه كذلك وهكذا بقي على القصر ما دام كذلك} لإطلاق أدله القصر {إلا إذا نوى الإقامة في مكان} أو مر بالوطن {أو بقي ثلاثين يوماً} أو شهراً {في مكان واحد} أو صار ممن عمله السفر أو في السفر أو كالسائح ومن بيته معه، فإنه يتم في هذه الصور لأدله التمام فيها، وعدم استثناء المصنف لبعضها اعتماد منه (رحمه الله) على الوضوح.

{مسألة \_ ٤٣}: المتردد ثلاثين إذا أنشأ سفرًا بقدر المسافه لا يقصر إلا بعد الخروج عن حد الترخص كالمقيم كما عرفت سابقاً.

{مسألة \_ ٤٣}: المتردد ثلاثين إذا أنشأ سفرًا بقدر المسافه لا يقصر إلا بعد الخروج عن حد الترخص كالمقيم { وكالخارج من وطنه { كما عرفت سابقاً } ثم إنه لما كان المتردد ثلاثين يوماً مسافراً شرعاً، فله كل أحكام المسافر من قصر الرباعيه وعدم الصيام \_ إلا ما استثني في السفر \_ وعدم نافله الرباعيه إلى غير ذلك، كما أن بعد الثلاثين يكون حكمه حكم المقيم في كل شيء، فإذا أراد الخروج بعد زوال الواحد والثلاثين لزم عليه الصوم فيما إذا كان الصوم واجباً، وصح منه إذا لم يكن واجباً، وأتى بالرباعيه ونافلتها إذا بقي بعد الثلاثين ولو مقدار ساعه كما عرفت، بل اللازم أن ينوى الصوم في الواحد والثلاثين، ولو أراد الخروج بعد ساعه من الفجر، فإنه يصوم فإذا تجاوز حد الترخص يفطر فإنه حاله حال المقيم وحال من خرج عن وطنه كما عرفت.



فى أحكام صلاه المسافر

مضافاً إلى ما مر فى طى المسائل السابقه قد عرفت أنه يسقط بعد تحقق الشرائط المذكوره من الرباعيات ركعتان، كما أنه تسقط النوافل النهاريه، أى نافله الظهرين، بل ونافله العشاء وهى الوتيره أيضاً على الأقوى، وكذا يسقط الصوم الواجب عزيمه.

{فصل}

{فى أحكام صلاه المسافر}

{مضافاً إلى ما مر فى طى المسائل السابقه} وحيث إن هذه المسائل قد مرت غالباً فى أول كتاب الصلاه وفى بحث صلاه المسافر فإننا نلمع إليها إلماعاً بدون التفصيل.

{قد عرفت أنه يسقط بعد تحقق الشرائط المذكوره من الرباعيات ركعتان} الأخيرتان {كما أنه تسقط النوافل النهاريه} نصاً وإجماعاً {أى نافله الظهرين بل ونافله العشاء وهى الوتيره أيضاً على الأقوى} على ما مر تفصيل الكلام فيه فى أول كتاب الصلاه.

{وكذا يسقط الصوم الواجب} سقوطاً {عزيمه} لا رخصه على تفصيل

بل المستحب أيضاً إلا- فى بعض المواضع المستثناه، فيجب عليه القصر فى الرباعيات فيما عدا الأماكن الأربعة، ولا يجوز له الإتيان بالنوافل النهاريه ولا- الوتيره إلا بعنوان الرجاء واحتمال المطلقيه، لمكان الخلاف فى سقوطها وعدمه، ولا تسقط نافله الصبح والمغرب ولا صلاه الليل، كما لا إشكال فى أنه يجوز الإتيان بغير الرواتب من الصلوات المستحبه.

يأتى فى كتاب الصوم من هذا الشرح {بل المستحب أيضاً إلا فى بعض المواضع المستثناه} كثلاثه أيام للحاجه فى المدينه المنوره وغيره، وقوله: (إلا-) استثناء عن كلا الحكمين، لأن الصوم الواجب قد يؤتى به فى السفر أيضاً، مثل ثلاثه أيام فى الحج بدل الهدى وغيره.

{فيجب عليه القصر فى الرباعيات فيما عدا الأماكن الأربعة} حيث يتخير فيها بين القصر والتمام، كما سيأتى الكلام فيه عن قريب إن شاء الله تعالى.

{ولا- يجوز له الإتيان بالنوافل النهاريه} مطلقاً، وإن جاز أن يأتى بمطلق النوافل بقدرها، فإن «الصلاه خير موضوع، فمن شاء استقل ومن شاء استكثر» {بل ولا الوتيره إلا بعنوان الرجاء واحتمال المطلقيه} وإنما جاز هذه بعنوان الرجاء {لمكان الخلاف فى سقوطها وعدمه}، كما عرفت تفصيله فى أول كتاب الصلاه.

{ولا تسقط نافله الصبح والمغرب ولا صلاه الليل} نصاً وإجماعاً {كما لا إشكال فى أنه يجوز الإتيان بغير الرواتب من الصلوات المستحبه} نصاً وإجماعاً، فإن إطلاق أدله النوافل بمختلف أقسامها يشمل السفر والحضر، ولا دليل على سقوط شىء منها فى السفر.

{مسألة ١ \_ ١}: إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل الإتيان بالظهرين يجوز له الإتيان بنافلتهما سفرًا

{مسألة ١ \_ ١}: إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر ثم سافر قبل الإتيان بالظهرين يجوز له الإتيان بنافلتهما سفرًا وإن كان يصليهما قصرًا كما ذكره غير واحد استناداً لموثق عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: سئل عن الرجل إذا زالت الشمس وهو في منزله ثم يخرج في سفر؟ قال: «يبدأ بالزوال فيصلّيها ثم يصلي الأولى بتقصير ركعتين لأنه خرج من منزله قبل أن تحضر الأولى» وسئل: فإن خرج بعد ما حضرت الأولى؟ قال: «يصلي الأولى أربع ركعات ثم يصلي بعده النوافل ثمان ركعات لأنه خرج من منزله بعد ما حضرت الأولى، فإذا حضرت العصر صلى العصر بتقصير وهي ركعتان لأنه خرج من السفر قبل أن يحضر العصر» (١).

وهذه الرواية أشكل عليها تارة بإجمال المتن، حيث لا يعلم أن المراد من قوله: «يصلي الأولى أربع ركعات» يصليها في الحضر أو في السفر، وعلى الثاني يكون خلاف المفتى به، وأخرى بمعارضتها لما دل على سقوط نوافل النهار \_ كما تقدم جملة منها \_ لكن لا وجه للإشكالين، إذ على فرض إجمال المتن أو كون المراد بها الاحتمال الثاني فإنه لا يوجب رفع اليد عن محل الشاهد بمقتضى جواز التفكيك في الحجج، كما أن إطلاق سقوط النافله مقيّد بهذه الرواية التي هي أخص منه، ثم إن إطلاقها قاض بعدم الفرق بين أن يخرج بعد الزوال

ص: ٣٤١

وإن كان يصليهما قصراً، وإن تركها في الوقت يجوز له قضاؤها.

فوراً بحيث لم يكن له وقت أداء النافله أم لا- {وإن تركها في الوقت يجوز له قضاؤها} لما دل على استحباب قضاء ما تركه من النوافل فإن إطلاقه يشمل المقام.

ص: ٣٤٢



{مسألة ٢ \_ لا- يبعد جواز الإتيان بناافلة الظهر فى حال السفر إذا دخل عليه الوقت وهو مسافر، وترك الإتيان بالظهر حتى يدخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة، وكذا إذا صلى الظهر فى السفر ركعتين وترك العصر إلى أن يدخل المنزل لا يبعد جواز الإتيان بنافلتها فى حال السفر، وكذا لا يبعد جواز الإتيان بالوتيره فى حال السفر إذا صلى العشاء أربعاً

{مسألة ٢ \_ لا- يبعد جواز الإتيان بناافلة الظهر فى حال السفر إذا دخل عليه الوقت وهو مسافر وترك الإتيان بالظهر حتى يدخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة} وجهه أن النافله الساقطة إنما هى إذا كانت الفريضة مقصوره، فإذا كانت الفريضة تامه، لأنه يأتى بها فى الحضر فلا وجه لسقوط النافله، لكن فيه إن الظاهر من الأدله أن عله سقوط النافله كون الصلاه فى تلك الحال مقصوره سواء أتى بها أو لم يأت، ولذا كان مقتضى القاعده استحباب الإتيان بناافلة الظهر فى الحضر وإن سافر بعد ذلك وأتى بالظهر قصرأ فى السفر.

{وكذا إذا صلى الظهر فى السفر ركعتين، وترك العصر إلى أن يدخل المنزل، لا- يبعد جواز الإتيان بنافلتها فى حال السفر} وجهه ما تقدم، ويرد عليه ما ورد على الفرع السابق، كما أنه يجوز أن يأتى بناافلة العصر فى الحضر، وإن أتى بالعصر فى السفر قصرأ لما تقدم.

{وكذا لا يبعد جواز الإتيان بالوتيره فى حال السفر إذا صلى العشاء أربعاً

فى الحضر ثم سافر فإنه إذا تمت الفريضة صلحت نافلتها.

فى الحضر ثم سافر { وفيه ما تقدم من الإشكال، أما تعليله بما ورد فى النص من قوله: {فإنه إذا تمت الفريضة صلحت نافلتها} حيث قال (عليه السلام): «يا بنى لو صلحت النافلة فى السفر صلحت الفريضة»<sup>(١)</sup>، فيرد عليه: إن الظاهر من النص الشأنى لا الفعلية، فلا يدل على أنه كلما صليت الفريضة تماماً يؤتى بالنافلة.

أما مسأله مشروعيه النافله فى السفر فقد تقدمت فى أول كتاب الصلاة، فراجع.

ص: ٣٤٤

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ح ٤.

{مسألة ٣ \_}: لو صلى المسافر \_ بعد تحقق شرائط القصر \_ تماماً، فإما أن يكون عالماً بالحكم والموضوع، أو جاهلاً بهما، أو بأحدهما، أو ناسياً، فإن كان عالماً بالحكم والموضوع عامداً في غير الأماكن الأربعه بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه،

{مسألة ٣ \_}: لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماماً، فإما أن يكون عالماً بالحكم والموضوع، أو جاهلاً بهما، أو بأحدهما، أو ناسياً { فالصور ستة: {فإن كان عالماً بالحكم والموضوع عامداً في غير الأماكن الأربعه بطلت صلاته ووجب عليه الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه { كما هو المشهور، بل عن الانتصار والغنيه والتذكرة والدروس وشرح المفاتيح وظاهر المنتهى والنجييه والذخير الإجماع عليه، واحتمل بعض معلقى العروه عدم الوجوب وجعل الاحتياط في الإتيان إعادة وقضاء.

أقول: هذا الاحتمال ضعيف الوجه، ويدل على المشهور، بالإضافة إلى إطلاق دليل الواقع ولا مخرج عنه، صحيح زراره ومحمد بن مسلم قالاه: قلنا لأبى جعفر (عليه السلام): رجل صلى في السفر أربعاً أ يعيد أم لا؟ قال: «إن كان قرأت عليه آيه التقصير وفسرت له فصلى أربعاً أعاد، وإن لم يكن قرأت عليه ولم يصلها فلا إعادة عليه»<sup>(١)</sup>.

ص: ٣٤٥

وخبر الأعمش: «ومن لم يقصر في السفر لم تجز صلاته، لأنه زاد في فرض الله عز وجل» (١).

وصحيح عبيد الله بن علي الحلبي، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): صليت الظهر أربع ركعات وأنا في سفر؟ قال: «أعد» (٢).

وربما يستشكل في اقتضائه الإعادة في خارج الوقت في العامد، لمكان صحيح العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى وهو مسافر فأتم الصلاة؟ قال: «إن كان في وقت فليعد، وإن كان الوقت قد مضى فلا» (٣).

لكن اللازم الجمع بينهما بمعونه الشهره في حكمي العالم والجاهل، والوقت وخارجه، إذ سائر أقسام الجمع — كما ربما يقال — لا اطمينان بعرفيتها، فإن صحيح زراره ومحمد دل على التفصيل بين العالم والجاهل، وصحيح العيص دل على التفصيل بين الوقت وخارجه، وبين الصحيحين عموم من وجه:

إذ الأول يقول: العالم يعيد كان في الوقت أو خارجه، والجاهل لا يعيد كان في الوقت أو خارجه.

والثاني يقول: في الوقت يعيد كان عالماً أو جاهلاً، وفي خارج الوقت لا يعيد عالماً أو جاهلاً.

فكلاهما متفقان على أن العالم في الوقت يعيد، وعلى أن الجاهل خارج الوقت لا يعيد، وإنما يقع التعارض بينهما في صورتين:

ص: ٣٤٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٢ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٨.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣١ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٠ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

وإن كان جاهلاً- بأصل الحكم وأن حكم المسافر التقصير، لم يجب عليه الإعادة فضلاً عن القضاء، وأما إن كان عالماً بأصل الحكم وجاهلاً

الأولى: الجاهل في الوقت، فالأول يقول لا يعيد، والثاني يقول يعيد.

الثانية: العالم خارج الوقت، فالأول يقول يعيد، والثاني يقول لا يعيد.

لكن اللازم القول في الأولى بعدم الإعادة، وفي الثانية بالإعادة تقديماً لأحد الصحيحين على الآخر بمعونه الإجماع وبعض المؤديات الآخر، والمخالف شاذ فلا يضر بالإجماع.

{وإن كان جاهلاً بأصل الحكم وأن حكم المسافر التقصير لم يجب عليه الإعادة، فضلاً عن القضاء} كما هو المشهور، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه، خلافاً لما عن الإسكافي والحلي حيث قال- بالإعادة في الوقت لا في خارجه، ولما عن العماني من القول بوجوب الإعادة مطلقاً أداءً وقضاءً.

استدل المشهور بما تقدم من صحيح زراره وغيره، واستدل الإسكافي والحلي بصحيح العيص، لكنك عرفت الإشكال في ذلك، مضافاً إلى الأخبار المستفيضه الداله على الحكم في الصوم مع قوه استظهار مساواته للصلاه، كما سيأتى الكلام في ذلك في المسأله التاليه.

أما دليل العماني فهو ما دل على بطلان زياده مطلقاً، وخبر الخصال(12)، وصحيح الحلي، والجواب أن الصحيحه الثانيه مقدمه للإعادة على ما ذكر.

{وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَالِماً بِأَصْلِ الْحُكْمِ} وَأَنْ حُكْمَ الْمَسَافِرِ التَّقْصِيرِ {وَجَاهِلاً

ص: ٣٤٧

ببعض الخصوصيات مثل أن السفر إلى أربعة فراسخ مع قصد الرجوع يوجب القصر، أو أن المسافه ثمانيه، أو أن كثير السفر إذا أقام في بلده أو غيره عشره أيام يقصر في السفر الأول، أو أن العاصي بسفره إذا رجع إلى الطاعه يقصر، ونحو ذلك، وأتم وجب عليه الإعاده في الوقت والقضاء في خارجه

ببعض الخصوصيات مثل أن السفر إلى أربعة فراسخ مع قصد الرجوع يوجب القصر، أو أن المسافه ثمانيه، أو أن كثير السفر إذا أقام في بلده أو غيره عشره أيام يقصر في السفر الأول، أو أن العاصي بسفره إذا رجع إلى الطاعه يقصر، ونحو ذلك { مثل زعمه أن صلاه المسافر مع الجماعة تامه، وأن القصر إنما هو للمنفرد، أو زعمه أن مراقد الأئمه (عليهم السلام) كلها يخير فيها المسافر بين القصر والتمام، أو زعمه أن القصر شرع بعله التعب، فإذا لم يكن تعب لم يجب القصر، أو وجب التمام، فإن هذه المزاعم الثلاثه منتشره بين العوام في زماننا هذا.

{وأتم} فالظاهر عدم الإعاده والقضاء، لصحيح زراره ومحمد، فإن عدم العلم بتفسير الآيه الذى ذكره الصحيح يشمل كل صور الجهل، بالإضافة إلى أن ما يأتى فى مسأله الصوم تؤيده، قال السيد الجمال: الأقوى أن الجهل بالمسافه أو بحدها أو بأن الرجوع ليومه موجب للقصر ملحق للجهل بالحكم فى صحه صلواته فى عدم لزوم القضاء والإعاده، انتهى.

وأما ما ذكره المصنف بقوله: {وجب عليه الإعاده فى الوقت والقضاء فى خارجه} فقد نقل عن جماعة، واستدل له بإطلاق دليل الواقع، حيث لا دليل على

وكذا إذا كان عالماً بالحكم جاهلاً بالموضوع، كما إذا تخيل عدم كون مقصده مسافه مع كونه مسافه، فإنه لو أتم وجب عليه الإعادة أو القضاء.

الإجزاء، وبإطلاق صحيح الحلبي وخبر الأعمش، بل وصحيح العيص بالنسبه إلى الوقت.

ويرد على الكل: إن صحيح زراره ومحمد مقدم عليها، واحتمال انصراف صحيحهما إلى الجهل بأصل الحكم لا بخصوصياته غير ظاهر الوجه بعد ظهور «فسرت له» في أن الموجب للإعادة العلم الكامل.

{وكذا إذا كان عالماً بالحكم جاهلاً بالموضوع، كما إذا تخيل عدم كون مقصده مسافه مع كونه مسافه، فإنه لو أتم وجب عليه الإعادة أو القضاء} لأنه لم يأت بالمكلف به، فاللازم الإتيان به أداءً أو قضاءً، وربما احتتمل الكفايه لأولويه عن الجاهل بالحكم، فإن الجاهل بالحكم غير معذور، بخلاف الجاهل بالموضوع، ولاقتضاء الأمر الظاهري الإجزاء.

لكن فيه: إن الأولويه غير قطعيه، بالإضافة إلى أن الجهل بالموضوع إن كان بعد الفحص فهو معذور كالجاهل بالحكم بعد الفحص، وإن كان قبل الفحص فهو غير معذور كالجاهل بالحكم كذلك، فإذا قال المولى: الخمر حرام، فلم يفحص عن الموضوع وشربها عوقب، كما أنه إذا علم بأنها خمر ولم يفحص عن حكمها وشرب عوقب، ولذا نوجب الفحص عن الموضوع كما يجب الفحص عن الحكم.

بقى شيء: وهو أن مثال المصنف محل مناقشه، إذ لو تخيل أن مقصده ليس مسافه لم يكن ناوياً للمسافه نيه متصله، ولا عالماً بالمسافه، وقد تقدم في بعض المسائل السابقه لزوم أحدهما في وجوب القصر.

وأما إذا كان ناسياً لسفره، أو أن حكم السفر القصر فأتَم، فإن تذكر في الوقت وجب عليه الإعادة، وإن لم يعد وجب عليه القضاء في خارج الوقت، وإن تذكر بعد الخروج الوقت لا يجب عليه القضاء.

{وأما إذا كان ناسياً لسفره، أو أن حكم السفر القصر} أو أن سفره هذا يوجب القصر، وإن كان علم بأصل الحكم ولم ينسه {فأتَم، فإن تذكر في الوقت وجب عليه الإعادة، وإن لم يعد وجب عليه القضاء في خارج الوقت، وإن تذكر بعد خروج الوقت لا يجب عليه القضاء} أما كون حكم الناسى للسفر أو لحكم السفر الإعادة في الوقت فلا إطلاق دليل الواقع، ولا مخرج لهما عنه، ودليل رفع النسيان (١) لا يدل على الكفاية.

وأما وجوب القضاء خارج الوقت فللدليل القوت (٢)، واحتمال وجود مناط الجاهل في الناسى، وأن الناسى داخل «فيمن لا يعلم» فيشملة صحيح زواره غير تام، إذ المناط غير مقطوع به، و«من لا يعلم» لا يشمل الناسى إلا إذا غاب عن الذهن إطلاقاً حتى أصبح جاهلاً به، وليس فيه الكلام.

وأما عدم وجوب القضاء إن تذكر خارج الوقت فهو المشهور، بل عن الانتصار والخلاف والتذكر الإجماع عليه، وعن السرائر الإجماع عليه وتواتر الروايات به، خلافاً لما عن الصدوقين والمبسوط من وجوب الإعادة مطلقاً.

ويدل على المشهور: روايه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن

ص: ٣٥٠

---

١- الخصال: ص ٤١٧ باب التسعة ح ٩.

٢- عوالى اللثالى: ج ٢ ص ٥٤ ح ١٤٣.



الرجل ينسى فيصل في السفر أربع ركعات؟ قال: «إن ذكر في ذلك اليوم فليعد، وإن لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا إعادته عليه» (١).

والرضوى (عليه السلام): «وإن كنت صليت في السفر صلاة تامه فذكرتها وأنت في وقتها فعليك الإعادة، وإن ذكرتها بعد خروج الوقت فلا شيء عليك، وإن أتممتها بجهالة فليس عليك فيما مضى شيء والإعادة عليك إلا أن تكون قد سمعت بالحديث» (٢)، وصدره بقرينه ذيله المتعرض لحكم الجهل، ظاهر في النسيان.

استدل لمن قال بوجوب الإعادة مطلقاً بصحيحه الحلبي السابقه.

وروايه الأعمش: «ومن لم يقصر في السفر لم تجز صلاته لأنه قد زاد في فرض الله عز وجل» (٣).

وكذلك إطلاق صحيح زراره وابن مسلم (٤)، وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من صلى أربعاً في السفر أعاد، إلا أن يكون لم يقرأ الآية عليه ولم يعلمها فلا إعادته عليه» (٥)، يعني بالآية آية القصر.

وإطلاق الرضوى (عليه السلام): «وروي أن من صام في مرضه أو في سفره أو أتم الصلاة فعليه القضاء إلا أن يكون جاهلاً فيه فليس عليه شيء» (٦)، لكن هذه الروايات يجب تقييدها بما تقدم في

ص: ٣٥١

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٠ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٢- فقه الرضا: ص ١٦ س ٣٢.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٢ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٨.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣١ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٥ في صلاة المسافر.

٦- فقه الرضا: ص ١٧ س ٣.

ثم إن المذكور فى روايه أبى بصير حكم الظهرين إلّا- أن المراد به أعم منهما ومن العشاء بقريته السؤال، وروايه الرضوى وصحيحه العيص السابقه، بل ربما يقال إن المراد باليوم فى الجواب أعم من النهار والليل، فالمراد به مطلق الوقت، بالإضافة إلى عدم القول بالفصل، والظاهر أن الوقت فى العشاء إلى الأذان، وإن لم نقل بأن نصف الليل وقت الاختيار، لأنه وقت اضطرارى، ويصدق عليه أنه لم يمض ذلك اليوم.

ثم إن مقتضى ترك الاستفصال فى روايتى أبى بصير والرضوى، عدم الفرق بين نسيان الموضوع أو الحكم، نسياناً مطلقاً للحكم أو لبعض خصوصياته، كما أنه لو نسى أن السفر بعد إقامة العشره فى كثير السفر حكمه القصر، وعليه فاستظهار أن المتقين من النص والفتوى نسيان الموضوع أى السفر، أو نسيان الحكم، أو نسيانهما، لا نسيان بعض الخصوصيات، كلها على خلاف الظاهر، ولو سلم انصراف أحدها من النص فالانصراف بدوى لا يؤخذ به.

ثم إن مقتضى روايه ابن عمار المرويه فى الفقيه والتهذيب والاستبصار أن قصر المغرب فى السفر اشتباهاً أيضاً لا يوجب إعادته ولا قضاءً، فقد روى ابن أبى عمير عن محمد بن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن امرأه كانت فى طريق مكه فصلت ذاهبه وجائيه المغرب ركعتين ركعتين؟ فقال: «ليس عليها إعادته»<sup>(١)</sup>. وفى روايه الفقيه<sup>(٢)</sup> زياده: «وقضاء» خ، فإن لم يكن

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٨٧ الباب ٥٩ من أبواب الصلاه فى السفر ح ٤١.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٨٧ الباب ٥٩ من أبواب الصلاه فى السفر ح ٤٢.

وأما إذا لم يكن ناسياً للسفر ولا لحكمه ومع ذلك أتم صلاته ناسياً وجب عليه الإعادة والقضاء.

إجماع على خلافه يوجب حمله على تقيه أو ردّ علمه إلى أهله، كان مقتضى القاعده القول به، والظاهر عدم الإجماع في المسأله لذهاب بعض مشايخ الحدائق إليه، ولعدم تعرض كثيرين له.

نعم عن الدروس رمى الروايه بالشذوذ، كما أن المحكى عن المشهور أن عكس مسألتنا وهو ما إذا صلى من تكليفه التمام في السفر قصرأ لا يصح، إلا أن في صحيحه ابن حازم، في باب أن المسافر إذا عزم أن يقيم في بلده عشرأ فيتم، قال الصادق (عليه السلام): «إذا أتيت بلده فأزمت المقام عشره أيام فأتم الصلاه، فإن تركه رجل جاهل فليس عليه إعادته»<sup>(١)</sup>، فتأمل.

{وأما إذا لم يكن ناسياً للسفر ولا لحكمه ومع ذلك أتم صلاته ناسياً} أى لصلاته بأن غفل عن عددها فصلاها أربعأ {وجب عليه الإعادة والقضاء} لإطلاق ما دل على الواقع، وإطلاق جمله من الروايات السابقه، لكن لا يبعد دخوله بالنسبه إلى القضاء في روايتي أبي بصير والفقّه الرضوى.

وقول المستمسك: لأن الظاهر من الأربع في روايه أبي بصير الأربع في الرباعيه، لا- فعل الركعتين الأخيرتين بعنوان الأولتين سهوأ<sup>(٢)</sup>، غير ظاهر، إذ غايه الأمر الانصراف وهو بدوى، بل لا يبعد شمول صحيح عيص له أيضاً، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٥٣

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٠ الباب ١٧ من أبواب من صلاه المسافر ح ٣.

٢- المستمسك: ج ٨ ص ١٦٥.

ولو شك في المورد الذى لا-قضاء ولا إعادته بأنه هل صلى بحيث أوجب قضاء أو إعادة، لعمده فى الزيادة مثلاً، أو بحيث لا يوجب أحدهما، حمل فعله على الصحيح، ولقاعدتى الفراغ والوقت.

ص: ٣٥٤

{مسألة \_ ٤}: حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلاة فيبطل مع العلم والعمد، ويصح مع الجهل بأصل الحكم دون الجهل بالخصوصيات ودون الجهل بالموضوع.

{مسألة \_ ٤ \_ : حكم الصوم فيما ذكر} من صحته مع الجهل {حكم الصلاة، فـ} إذا صام في السفر الواجب فيه الإفطار {يبطل مع العلم والعمد} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل عليه دعاوى الإجماع، ويدل عليه إطلاقات ما دل على بطلان الصوم في السفر، بالإضافة إلى ما سيأتي من نصوص الجاهل، بل الظاهر بطلانه مع العلم ولو بدون العمد، كما إذا أجبره مكره على الصوم فصام قاصداً للقربه لجهله بأنه يجب عليه أن لا- ينوى، لوضوح أنه لو لم يكن جاهلاً بذلك، لم يكن مكرهاً على الصوم، إذ لا يمكن الإكراه على النية. ووجه البطلان لأنه غير مشروع، والإكراه لا يجعل غير المشروع مشروعاً بحيث يترتب عليه أثره، كما إذا أكرهه على صلاة الظهر ركعه أو خمس ركع مثلاً أو أكرهه على غسل نصف يده أو نصف بدنه في الغسل والوضوء.

{ويصح مع الجهل بأصل الحكم} بأن لم يعلم أن حكم المسافر الإفطار {دون الجهل بالخصوصيات} كما إذا لم يعلم أن السفر بعد إقامه عشره أيام في كثير السفر يوجب الإفطار.

{ودون الجهل بالموضوع} كما إذا لم يعلم أن المسافر إلى البلد الفلاني ثمانية فراسخ.

أما الصحة مع الجهل بالحكم، فيدل عليه بالإضافة إلى الإجماع المحكي في كلماتهم، جملة من الروايات:

كصحيح عبد الرحمان البصرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل صام شهر رمضان فى السفر؟ فقال (عليه السلام): «إن كان لم يبلغه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن ذلك فليس عليه القضاء وقد أجزأ عنه الصوم»<sup>(١)</sup>.

وصحيح الحلبي، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل صام فى السفر؟ فقال (عليه السلام): «إن كان بلغه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن ذلك فعليه القضاء، وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه»<sup>(٢)</sup>.

وصحيح العيص بن القاسم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من صام فى السفر بجهالة لم يقضه»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه الليث المرادى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا سافر الرجل فى شهر رمضان أفطر، وإن صام بجهالة لم يقضه»<sup>(٤)</sup>.

وأما عدم الصحة مع الجهل بالخصوصيات أو بالموضوع فلا إطلاق أدله الواقع، بعد ادعاء انصراف الروايات المذكورة إلى الجهل بأصل الحكم، لكن فيه: إن الروايتين الأخيرتين مطلقتان فتشملان كل أقسام الجهل، واحتمال الانصراف لا يضر بعد كونه بدوياً \_ لو سلم \_، وإشكال المستمسك بأن المراد من بلوغ النهى العلم بأصل الحكم غير ظاهر الوجه، بعد ما عرفت من الإطلاق، ولذا قال الفقيه الهمداني (رحمه الله): فالقول بمعذوريه الجاهل ببعض الخصوصيات كما فى المثال

ص: ٣٥٦

- 
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ١٢٧ الباب ٢ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٢.
  - ٢- الوسائل: ج ٧ ص ١٢٧ الباب ٢ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٣.
  - ٣- الوسائل: ج ٧ ص ١٢٨ الباب ٢ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٥.
  - ٤- الوسائل: ج ٧ ص ١٢٨ الباب ٢ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٦.

بالنسبه إلى الصوم، لا يخلو من قوه (١).

وأما قول المستمسك (٢): بأن إطلاق الأخيرتين في شموله للجهل بالموضوع معارض بإطلاق صحيح الحلبي: صليت الظهر أربع ركعات وأنا في سفر؟ قال (عليه السلام): «أعد» (٣)، بدعوى ظهوره في اعتبار الجهل بأصل الحكم شرطاً في الصحة، إلى آخر كلامه.

فيرد عليه: أولاً: إن التعدي عن الصلاه إلى الصوم في كل الخصوصيات يحتاج إلى القطع وهو غير حاصل.

وثانياً: إنا لا نسلم ما ادعاه (رحمه الله) من الظهور، وعلى هذا فصحه الصوم مطلقاً أقرب.

ثم إن انسحاب أحكام الصلاه إلى الصوم إذا نسي الموضوع أو الحكم أو غيرهما مشكل، لعدم العلم بالمناط، وقد نبه على ذلك السيد البروجردى قال: إلا أن الناسى يجب عليه قضاء الصوم (٤)، انتهى.

ص: ٣٥٧

---

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٦٢ س ٩.

٢- المستمسك: ج ٨ ص ١٦٦.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣١ الباب ١٧ من أبواب صلاه المسافرين ح ٦.

٤- تعليقه السيد البروجردى على العروه الوثقى: ص ٧٨.

{مسأله \_ ٥}: إذا قصر مَنْ وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد، إلا في المقيم المقصر للجهل بأن حكمه التمام.

{مسأله \_ ٥ \_ : إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد} سواء كان عن جهل أو نسيان أو غفله بالموضوع أو بالحكم أو بالخصوصيات، وهذا هو المشهور كما عن الروض، بل نسبة الحداث إلى ظاهرهم، وفي الجواهر: ربما كان ظاهر جميع الأصحاب أيضاً حيث اقتصروا في بيان المعذوريه على الأولى (١)، وهي عكس الفرض، انتهى.

لكن المنسوب إلى جامع ابن سعيد: عدم وجوب الإعادة على الجاهل، وعن مجمع البرهان نفى البعد عنه، وظاهر الفقيه الهمداني شكه في شهره حيث قال: إن المشهور على ما نسب إليهم، وإن قال أخيراً إن المشهور إن لم يكن أقوى فلا- ريب في أنه أحوط (٢).

وعلى هذا فما ذكره الماتن بقوله: {إلا في المقيم المقصر للجهل بأن حكمه التمام} لا يخلو عن قرب، وقال في المستمسك بعد ذكر روايه منصور التي تقدم ذكرها: اللهم إلا أن يقال إنه لم يثبت إعراضهم عنه لعدم تصريحهم بخلافه، ومجرد عدم التعرض لمضمونه غير كاف في إثباته، ولا سيما مع إطلاق بعض معذريه الجاهل بالقصر والإتمام، فالعمل به في مورد كما في المتن لا يخلو عن قوه (٣)، والمعلقون بين محتاط كالسيد ابن العم، ومفت بعدم كالسيد البروجردى،

ص: ٣٥٨

١- الجواهر: ج ١٤ ص ٣٤٦.

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٦٢ س ١٩ و ٢٥.

٣- المستمسك: ج ٨ ص ١٦٧.



على ما اطلعت على تعليقاتهم.

والحاصل: إن الرواية صحيحة ولا محذور فيها إلاّ عدم عمل المشهور بها، وذلك وحده لا يكفى فى إسقاطها، فالقول به لا يخلو من قرب، والله العالم.

ص: ٣٥٩

{مسألة \_ ٦}: إذا كان جاهلاً بأصل الحكم ولكن لم يصل في الوقت وجب عليه القصر في القضاء بعد العلم به، وإن كان لو أتم في الوقت كان صحيحاً، فصحة التمام منه ليس لأجل أنه تكليفه بل من باب الاغتفار

{مسألة \_ ٦ \_: إذا كان جاهلاً بأصل الحكم ولكن لم يصل في الوقت، وجب عليه القصر في القضاء بعد العلم به} لإطلاق أدله القصر المقتضى لإتيان القصر أداءً وقضاءً.

أما إذا لم يعلم الحكم في القضاء، فقضاها تماماً فهل تصح أم لا؟ احتمالان، ذهب السيدان الحكيم والجمال إلى الكفاية، وذلك لإطلاق أدله معذوريه الجاهل الشامله للأداء والقضاء. والاحتمال الثاني عدم الكفاية، لانصراف الأدله إلى الأداء.

لكن الظاهر كفاية القصر، وإيجابه التمام إذا كان القضاء في تلك السفره لا في سفره سابقه، مثلاً سافر يوم الخميس ولم يصل الظهر ثم رجع، وبعد ذلك سافر يوم الثلاثاء ولم يعلم بالحكم وقضى صلاه يوم الجمعة تماماً، فإنه وإن كفى للإطلاق، والانصراف لو كان فهو بدوى، إلا أن كفايته لإيجابه التمام إذا علم بالحكم مثل أن يؤدي صلاه ذلك اليوم مشكلاً، لانصراف أدله الكفاية إلى نفس السفره، كما أنها منصرفه إلى صلاه نفس الشخص، فلو قضيت صلاه جاهل بالحكم ومات وقضاها تماماً جاهل آخر \_ لو قيل بأن القضاء يتبع الأداء على ما هو خلاف التحقيق \_ لم يكن ذلك سبباً لإيجابه التمام لصلاه نفسه إذا علم بالحكم قبل إتيانه صلاه نفسه.

{وإن كان لو أتم في الوقت كان صحيحاً، فصحة التمام منه ليس لأجل أنه تكليفه، بل من باب الاغتفار} فإن دليل الصحة إنما دل عليها في ظرف حصول الامتثال

فلا ينافى ما ذكرنا قوله: «اقض ما فات كما فات»، ففي الحقيقة الفائت منه هو القصر لا التمام، وكذا الكلام في الناسي للسفر أو لحكمه فإنه لو لم يصل أصلاً عصيانياً أو لعذر وجب عليه القضاء قصراً.

به، لا على أنه ينقلب التكليف.

والحاصل: إن إطلاق دليل القصر أداءً وقضاءً خرج منه صورته الأداء، أما صورته القضاء فهي باقية تحت الإطلاق {فلا ينافى ما ذكرنا قوله: «اقض ما فات كما فات»} لأنه فات قصراً لا تماماً، ويدل على أن الفائت قصر أنه لو لم يعلم بالحكم وزعم أن تكليفه التمام لكنه اشتبه وسلم على الركعتين في الوقت، وبعد السلام التفت إلى أن الحكم القصر، كان ما أتى به كافياً، ولم يحتج إلى إعادته الصلاه قصراً، لأن المأتي به كان مطابقاً للمأمور به.

{ففي الحقيقة الفائت منه هو القصر لا التمام} ولذا لو أريد أن يعطى القضاء عنه إذا مات، كان اللازم إعطاءه قصراً.

{وكذا الكلام في الناسي للسفر أو لحكمه فإنه لو لم يصل أصلاً عصيانياً، أو لعذر وجب عليه القضاء قصراً} لعين الدليل السابق في الجهل.

{مسألة \_ ٧}: إذا تذكّر الناسى للسفر أو لحكمه فى أثناء الصلاة، فإن كان قبل الدخول فى ركوع الركعة الثالثة أتم الصلاة قصرًا واجتزأ بها، ولا يضر كونه ناويًا من الأول للتمام، لأنه من باب الداعى والاشتباه فى المصداق لا التقييد

{مسألة \_ ٧ \_: إذا تذكّر الناسى للسفر أو لحكمه} أو علم بالحكم أو الموضوع {فى أثناء الصلاة، فإن كان قبل الدخول فى ركوع الركعة الثالثة أتم الصلاة قصرًا واجتزأ بها} لإطلاق أدله الواقع الشامل للمقام، ولا يضر زياده القيام وغيره لدليل «لا تعاد».

{ولا يضر كونه ناويًا من الأول للتمام، لأنه من باب الداعى والاشتباه فى المصداق لا التقييد} كما تقدم مثله غير مره فى مختلف مباحث الكتاب، وهذا لا ربط له بكون القصر والتمام حقيقه واحده \_ وإن كانا هما حقيقه واحده كما يظهر مما دل على زياده رسول الله (صلى الله عليه وآله) على ركعتى فرض الله سبحانه، وأن الزياده هى الساقطه فى السفر \_ فما قدمه المستمسك من المقدمه من اتحاد حقيقه القصر والتمام، لأجل تصحيح المتن لم يظهر له ربط بالمقام.

ولذا لو فرض عدم وحده الحقيقه، كما إذا نوى نافله الصبح بزعم أنه لم يصلها، لكن كان من باب اشتباه التطبيق وأنه يريد امتثال الأمر المتوجه إليه الآن ندباً أو وجوباً، كان كافياً فى كونه أداءً لفريضه الصبح، مع عدم وحده حقيقتهم، كما أن قوله (على أنك عرفت فى مباحث النيه عدم وضوح الدليل على اعتبار قصد المأمور به فى تحقق العباده وإن كان هو المشهور بل المحتمل اعتبار قصد الأمر لا غير) وإن كان صحيحاً فى نفسه لكنه ليس (على) لأنه خلاف مفروض المتن، فليس

فيكفي قصد الصلاة والقربه بها، وإن تذكر بعد ذلك بطلت ووجب عليه الإعادة مع سعه الوقت ولو بإدراك ركعه من الوقت، بل وكذا لو تذكر بعد الصلاة تماماً، وقد بقي من الوقت مقدار ركعه فإنه يجب عليه إعادتها قصراً وجهاً ثانياً في تصحيحه.

وكيف كان {فيكفي قصد الصلاة والقربه بها} لتحقيق الامتثال بذلك {وإن تذكر بعد ذلك} بأن دخل في ركوع الركعة الثالثة {بطلت} للزياده في الركن الموجه للبطلان {ووجب عليه الإعادة مع سعه الوقت ولو بإدراك ركعه من الوقت} لإطلاق دليل الواقع، وما دل على أن الناسى يعيد في اليوم كما تقدم في روايه أبي بصير<sup>(١)</sup>، وكفايه الركعه من الوقت لدليل «من أدرك من الوقت ركعه فقد أدرك الوقت»<sup>(٢)</sup>.

{بل وكذا لو تذكر بعد الصلاة تماماً وقد بقي من الوقت مقدار ركعه فإنه يجب عليه إعادتها قصراً} لإطلاق دليل الواقع، وروايه أبي بصير، واحتمال الانصراف إلى ما إذا بقي من اليوم مقدار كل الصلاة كاحتمال وجوب الإعادة، وإن بقي مقدار أقل من ركعه لوجوب إتيان الصلاة ولو كان جزء منها في الوقت محل نظر، إذ ما دامت الصلاة تدرك بركعه يصدق «إن ذكر في ذلك اليوم» ولا يصدق «مضى ذلك اليوم» كما أن عدم إدراك الصلاة بأقل من ركعه يصدق

ص: ٣٦٣

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٠ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٢- المنتهى: ج ١ ص ٢٠٩ س ٣٥.

وكذا الحال فى الجاهل بأن مقصده مسافه إذا شرع فى الصلاه بنيه التمام ثم علم بذلك، أو الجاهل بخصوصيات الحكم إذا نوى التمام ثم علم فى الأثناء أن حكمه القصر، بل الظاهر أن حكم من وظيفته التمام إذا شرع فى الصلاه بنيه القصر جهلاً ثم تذكر فى الأثناء العدول إلى التمام ولا يضره أنه نوى من الأول ركعتين

أنه «مضى ذلك اليوم» فإن اليوم وإن كان باقياً لكن مناسبه الحكم والموضوع تفيد أن المراد باليوم اليوم الذى تدرك فيه الصلاه أداءً، ولا تلازم بين وجوب الشروع فى الصلاه إذا بقى من الوقت أقل من ركعه، وبين صدق «مضى ذلك اليوم» باعتبار أن الصلاه لم تدرك فى الوقت المستفاد من دليل «من أدرك ركعه» فإن ظاهره أنه إذا لم يدرك مقدار ركعه لم يدرك الصلاه فى الوقت وإن كان الأولى مراعاة الاحتياط.

{وكذا الحال فى الجاهل بأن مقصده مسافه} فإنه يتم قصراً {إذا شرع فى الصلاه بنيه التمام ثم علم بذلك} قبل ركوع الثالثه فإنه يجلس ويتم الصلاه قصراً، وإن علم بعد الركوع بطلت صلاته وأعادها قصراً.

{أو الجاهل بخصوصيات الحكم إذا نوى التمام، ثم علم فى الأثناء أن حكمه القصر} تصح إذا علم قبل ركوع الثالثه، وتبطل إذا كان بعد أن ركع {بل الظاهر أن حكم من كان وظيفته التمام إذا شرع فى الصلاه بنيه القصر جهلاً} أو نسياناً أو غفلة {ثم تذكر فى الأثناء العدول إلى التمام، ولا يضره أنه نوى من الأول ركعتين

مع أن الواجب عليه أربع ركعات، لما ذكر من كفايه قصد الصلاة متقرباً، وإن تخيل أن الواجب هو القصر لأنه من باب الاشتباه في التطبيق والمصداق لا التقييد، فالمقيم الجاهل بأن وظيفته التمام إذا قصد القصر ثم علم في الأثناء يعدل إلى التمام ويجتزئ به، لكن الأحوط الإتمام والإعادة، بل الأحوط في الفرض الأول أيضاً الإعادة قصراً بعد الإتمام قصراً.

مع أن الواجب عليه أربع ركعات لما ذكر { في وجه صحه العدول {من كفايه قصد الصلاة متقرباً وإن تخيل أن الواجب هو القصر، لأنه من باب الاشتباه في التطبيق والمصداق { ومثله لا يضر، لأنه قد قصد الأمر والمأمور به الواقعي {لا التقييد { الذي يضر لأنه نوى شيئاً غير ما أمر به.

ومنه يعلم العكس، وهو ما إذا كان وظيفته القصر فشرع في الصلاة بنية التمام جهلاً أو نحوه وعلم أو تذكر قبل ركوع الثالث، فإنه تصح صلاته إذا كان على نحو الاشتباه في التطبيق، ولا تضر لزياده القيام ونحوه إن تذكر بعد أن قام إلى الثالث، وذلك لحديث «لا تعاد».

{فالمقيم الجاهل بأن وظيفته التمام إذا قصد القصر ثم علم في الأثناء يعدل إلى التمام ويجتزئ به { وكذا المسافر الجاهل بأن وظيفته القصر.

{لكن الأحوط الإتمام والإعادة، بل الأحوط في الفرض الأول أيضاً الإعادة قصراً بعد الإتمام قصراً { وذلك لأن الاحتياط حسن على كل حال، ولو كان تكليفه التمام فقصد القصر لكنه غفل فأتم صحت، لأنه أتى بتكليفه مع التقرب، وكذا

لو كان تكليفه القصر فقصد التمام لكنه غفل فقصر \_ وإن كان بعد أن قام إلى الثالث \_ صحت لما ذكر، وقصده الأول في الفرعين لا يضر، لأنه من باب الاشتباه في التطبيق.

ص: ٣٦٦



{مسألة ٨ \_}: لو قصر المسافر اتفاقاً لا عن قصد، فالظاهر صحة صلاته، وإن كان الأحوط الإعادة، بل وكذا لو كان جاهلاً بأن وظيفته القصر فنوى التمام لكنه قصر سهواً، والاحتياط بالإعادة في هذه الصورة أكد وأشد.

{مسألة ٨ \_}: لو قصر المسافر اتفاقاً لا عن قصد فالظاهر صحة صلاته { وذلك لفرض أنه أتى بالمأمور به وقد تمشى منه قصد القربة، من غير فرق بين أن يقصد القصر من الأول أو بعد التشهد بأن سلم ذاهلاً، ومنه يعلم أن إشكال الجواهر في الصحة تبعاً للمبسوط بأنه صلى صلاه يعتقد فسادها وأنها غير المأمور به غير تام، إذ لا يلزم القصر اعتقاد الفساد حتى يستلزم ذلك عدم تمشى قصد القربة.

{وإن كان الأحوط الإعادة} خروجاً من خلاف من عرفت {بل وكذا لو كان جاهلاً بأن وظيفته القصر فنوى التمام} من باب الاشتباه في التطبيق {لكنه قصر سهواً} لأنه أتى بالمأمور به ولا يضره قصده التمام لما عرفت {والاحتياط بالإعادة في هذه الصورة أكد وأشد} كأنه لتوهم أن وظيفه الجاهل التمام فيكون القصر غير المأمور به، كما نقله المستمسك عن بعض من قوى البطالين في هذه الصورة. وفيه: إن ظاهر دليل كفايه التمام للجاهل الرخصه لا العزيمة، ومعه لا وجه للقول بلزوم التمام، وعليه فكون الاحتياط أشد غير ظاهر الوجه.

{مسألة ٩ \_}: إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر متمكن من الصلاة ولم يصل ثم سافر وجب عليه القصر،

{مسألة ٩ \_}: إذا دخل عليه الوقت وهو حاضر متمكن من الصلاة ولم يصل ثم سافر وجب عليه القصر { كما عن المشهور، بل عن السرائر الإجماع عليه، وذهب الصدوق والعماني وجماعه آخرون إلى وجوب التمام، وذهب الشيخ في الخلاف إلى التخيير بين القصر والتمام، واحتمله في التهذيب والاستبصار، وذهب الشيخ في النهاية والصدوق في الفقيه إلى أنه يتم في السعة ويقصر في الضيق، فهذه أربعة أقوال في المسألة، ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف الأخبار والأنظار فيما يقتضيه الجمع، فالقول الأول الذي اختاره الماتن يدل عليه جملة من الأخبار.

كصحيحه إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): يدخل على وقت الصلاة وأنا في السفر فلا أصلي حتى أدخل أهلي؟ فقال: «صل وأتم الصلاة»، قلت: فدخل على وقت الصلاة وأنا في أهلي أريد السفر فلا أصلي حتى أخرج؟ فقال (عليه السلام): «فصل وقصر، فإن لم تفعل فقد خالفت والله رسول الله (صلى الله عليه وآله)» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس؟ قال: «إذا خرجت فصل ركعتين» (٢).

ص: ٣٦٨

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٥ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٤ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

وخبر الوشاء قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: «إذا زالت الشمس وأنت في المصر وأنت تريد السفر فأتم، فإذا خرجت بعد الزوال قصر العصر» (١١). فإن ظاهره أنه أتم الظهر في مصره، ويقصر العصر في السفر.

والرضوى: «وإن خرجت من منزلك وقد دخل عليك وقت الصلاة فلم تصل حتى خرجت فعليك التقصير، وإن دخل عليك وقت الصلاة في السفر ولم تصل حتى تدخل أهلك فعليك التمام» (٢٢).

وعن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصليها؟ قال: «يصليها أربعا»، وقال: «لا يزال يقصر حتى يدخل بيته» (٣٣).

وفى روايه ابن مسلم \_ فى باب أن المسافر إذا كان فى الموضع الذى لا يسمع فيه الأذان يقصر \_ قوله: الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس، فقال (عليه السلام): «إذا خرجت فصل ركعتين» (٤٤).

أما ما يدل على أن الاعتبار بحال الوجوب، فهى جملة أخرى من الأخبار.

كصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلاة وهو فى الطريق؟ قال: «يصلى ركعتين، وإن

ص: ٣٦٩

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٧ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ١٢.

٢- فقه الرضا: ص ١٦ س ٣٠.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٥ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.

٤- الفقيه: ج ١ ص ٢٧٩ الباب ٥٩ من أبواب صلاة السفر ح ٢.

خرج إلى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً» (١١).

وخبر بشير النبال قال: خرجت مع أبي عبد الله (عليه السلام) حتى أتينا الشجرة، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا نبال»، قلت: لبيك، قال: «إنه لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر أن يصلي أربعاً غيرى وغيرك، وذلك أنه دخل وقت الصلاة قبل أن نخرج» (٢٢).

وموثقه عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الرجل إذا زالت الشمس وهو في منزله ثم خرج في سفره؟ قال (عليه السلام): «يبدأ بالزوال فيصلّيها ثم يصلي الأولى بتقصير ركعتين لأنه خرج من منزله قبل أن تحضره الأولى»، وسئل فإن خرج بعد ما حضرت الأولى؟ قال: «يصلي أربع ركعات ثم يصلي بعد النوافل ثمان ركعات، لأنه خرج من منزله بعد ما حضرت الأولى، فإذا حضرت العصر صلى العصر بتقصير وهي ركعتان لأنه خرج في السفر قبل أن تحضر العصر» (٣).

وصحيحه زراره عن أحدهما (عليهما السلام) أنه قال: في رجل مسافر نسي الظهر والعصر في السفر حتى دخل أهله؟ قال: «يصلي أربع ركعات»، وقال: لمن نسي الظهر والعصر وهو مقيم حتى يخرج؟ قال: «يصلي أربع ركعات في سفره»، وقال: «إذا دخل على الرجل وقت صلاه وهو مقيم ثم سافر صلى تلك الصلاه التي

ص: ٣٧٠

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٥ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٦ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ١٠.
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٦٢ الباب ٢٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ح ١.

دخل وقتها وهو مقيم أربع ركعات في سفره» (١١).

وخبر ذريح المحاربى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إن خرج الرجل مسافراً وقد دخل وقت الصلاة كم يصلى؟ قال: «أربعاً»، قال: قلت: وإن دخل وقت الصلاة وهو في السفر؟ قال: «يصلى ركعتين قبل أن يدخل أهله فإن دخل المصر فليصل أربعاً» (١٢).

وهذه الرواية تدل صدرها على القول الثانى وذيلها على القول الأول.

وأما القائل بالتخير فقد استدل بأنه طريقه الجمع بين الطائفتين، ويشهد لهذا الجمع — بالإضافة إلى أنه عرفى — صحيحه منصور بن حازم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا كان في سفر فدخل وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فصار حتى يدخل أهله فإن شاء قصر وإن شاء أتم، والإتمام أحب إليّ» (١٣).

وأما القائل بالتفصيل فقد استدل بأنه طريق الجمع بين الطائفتين بشهادته موثقه إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة؟ فقال (عليه السلام): «إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتم، وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر» (١٤).

وخبر حكم بن مسكين، عن رجل، عن أبى عبد الله (عليه السلام) في الرجل

ص: ٣٧١

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٧ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ١٣ و ١٤.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٦ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٣٦ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٦.

يقدم من سفر في وقت الصلاة؟ فقال: «إن كان لا يخاف خروج الوقت فليتم، وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصّر» (١٢).

وقد روى الفقيه (٢٢) عن حكم بن مسكين، عن الصادق (عليه السلام) بدون واسطه مثله.

ولا يخفى أن الأقرب إلى الصنائه من هذه الأقوال هو التخيير، لأنه الجامع بين الروايات، إذ الطائفتان الأوليان ظاهرتان في تعيين القصّر أو التمام، والتخيير نص، فاللزام رفع اليد من الظاهر للنص، ولا ينافي التخيير ما فصل بين السعه والضيق، إذ وجوب القصّر في الضيق لمكان الضيق، كما أن كل تخيير يعين أحد فرديه بالأسباب الخارجيه.

أما قوله (عليه السلام) في الموثقه: «إن كان لا- يخاف فوت الوقت فليتم» فظاهره يرفع اليد عنه بدليل التخيير، وإنما ذكر (عليه السلام) التمام فقط لأنه أحب، كما في صحيح منصور، وحمل هذه الصحيحه على أنه إن شاء قصر في الطريق عند حضور وقتها، وإن شاء أخرها حتى يدخل أهله ويتم، كما صنعه الفقيه الهمداني (رحمه الله) غير ظاهر الوجه، بعد انصراف التخيير بعد دخول الأهل منه.

كما أن قول المستمسك (٣٢) إنه لا- مجال لصحيحه منصور لصراحه صحيح إسماعيل بالوجوب التعيني، بالإضافة إلى أنها مختصه بصوره الرجوع إلى الأهل، وإلى إعراض المشهور عنها، يرد عليه أنه أولاً: لا- نسلم صراحه صحيحه إسماعيل إلاّ بملاحظه ذيلها

ص: ٣٧٢

---

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٢٣ الباب ٢٣ من أبواب الصلاة في السفر ح ٦٩.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٨٤ الباب ٥٩ من أبواب صلاة السفر ح ٢٥.

٣- المستمسك: ج ٨ ص ١٧٥.

ولو دخل عليه الوقت وهو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة أو حد الترخيص منهما أتم

حيث اشتمل على الحلف، والحلف غير ظاهر الوجه، بل يستشتمل منها وقوع الإمام في محذور سبب حلفه، وإلا فليس بيان الحكم بحاجة إلى الحلف، فليست الحلف في المقام مؤكده بل موهنه، والاختصاص لا يضر.

ثانياً: بعد وحده الحكم عند الجميع، فالتعدى عن موردها إلى عكسه إجماعى، بالإضافة إلى وضوحه بالمناط العرفى، والإعراض غير محقق.

ثالثاً: فإن الفقهاء لم يسقطوا الصحيحه، وإنما بالوجه الاجتهاديه رفعوا اليد عنها.

هذا ولكن حيث إن المنسوب إلى المشهور كون الاعتبار بحال الأداء، وذلك لا ينافى الصحيحه فالأحوط اتباع المشهور.

ومما تقدم يظهر وجه التخيير أيضاً فيما ذكره بقوله: {ولو دخل عليه الوقت وهو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة أو حد الترخيص منهما} لما سبق من أن حال حد الترخيص حالهما {أتم} فإن التمام وإن كان مشهوراً إلا أنه لا وجه له بعد صحيح منصور، ولا يعارضه صحيح عيص قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلها؟ قال: «يصلها أربعاً»، وقال (عليه السلام): «لا يزال يقصر حتى يدخل بيته»<sup>(١٢)</sup>، فإن ظهور هذه الصحيحه لا يقاوم صراحه صحيحه منصور، كما لا يقاوم

ص: ٣٧٣

فالمدار على حال الأداء لا حال الوجوب والتعلق، لكن الأحوط في المقامين الجمع.

صراحه صحيحه منصور ظهور خبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه سئل عن رجل دخل وقت الصلاه وهو في السفر فأخّر الصلاه حتى قدم، وهو يريد أن يصلّيها إذا قدم إلى أهله فنسى حين قدم إلى أهله أن يصلّيها حتى ذهب وقتها؟ قال (عليه السلام): «يصلّيها ركعتين صلاه المسافر، لأن الوقت دخل وهو مسافر كان ينبغي أن يصلّي عند ذلك»<sup>(١)</sup>.

وكيف كان {فـ} الظاهر من الجمع العرفي كون {المدار} على التخيير مطلقا {على حال الأداء} و {لا على حال الوجوب والتعلق} ولا- على غيرهما من الأقوال في المسألتين {لكن الأحوط في المقامين الجمع} خروجاً من خلاف أى قائل من الأقوال، فإن الاحتياط طريق النجاه، وإن كان الاحتياط في أولى المسألتين أشد، كما لا يخفى.

ص: ٣٧٤



{مسألة \_ ١٠}: إذا فاتت منه الصلاة وكان في أول الوقت حاضراً وفي آخره مسافراً أو بالعكس، فالأقوى أنه مخير بين القضاء قصراً أو تماماً، لأنه فاتت منه الصلاة في مجموع الوقت والمفروض أنه كان مكلفاً في بعضه بالقصر وفي بعضه بالتمام

{مسألة \_ ١٠ \_ : إذا فاتت منه الصلاة وكان في أول الوقت حاضراً وفي آخره مسافراً أو بالعكس فالأقوى} أن اللازم عليه أن يأتي بما كان تكليفه آخر الوقت، بناءً على كون العبرة في المسألة السابقة بحال الأداء، وذلك لأنه فاتته الصلاة في آخر الوقت فكان مكلفاً بتلك الصلاة، فإذا فاتت منه تلك الصلاة، كان اللازم أن يأتي في قضائها بمثلها، لدليل «من فاتته فريضه»<sup>(١٢)</sup>، فإذا كان في أول الوقت حاضراً ثم سافر فقد انقلب تكليفه من التمام إلى القصر، فإذا فاتت الصلاة، فقد فاتته صلاة القصر، وكذلك في العكس أي من كان في أول الوقت مسافراً ثم حضر.

أما ما ذكره المصنف من {أنه مخير بين القضاء قصراً أو تماماً، لأنه فاتت منه الصلاة في مجموع الوقت والمفروض أنه كان مكلفاً في بعضه بالقصر وفي بعضه بالتمام} فيرد عليه: إن تكليفه في أول الوقت قد انقلب إلى تكليف ثان، والتكليف الثاني هو الذي فات، أما ما وجب أولاً ففي زمان الفوت ليس بفرض، وفي حال كونه فرضاً ليس بفائت.

ص: ٣٧٥

ولكن الأحوط مراعاة حال الفوت وهو آخر الوقت، وأحوط منه الجمع بين القصر والتمام.

{و} كأنه لذا قال: {لكن الأحوط مراعاة حال الفوت، وهو آخر الوقت، وأحوط منه الجمع بين القصر والتمام} ووجه هذا الاحتياط ما تقدم من خبر زراره الذى جعل الاعتبار بحال الوجوب، وقد ذهب السيد فى المصباح والمفيد فى بعض أقواله والشيخ فى مبسوطه والإسكافى والحلى على ما حكى عنهم إلى أن الاعتبار بحال الوجوب، وكأنه لما تقدم من خبر زراره، لكن فى سنده ودلالته إشكالاً فلا يمكن رفع اليد عن القاعده لأجله.

نعم يصح التخيير فى القضاء إذا كان الواجبان فرضياً، كما أنه يعتبر حال الوجوب لا حال الفوت إذا تبدل تكليفه من الاختيار إلى الاضطرار ثم فات، كما إذا تبدل تكليفه من الماء إلى التراب لضيق الوقت مثلاً، وفى هذا الحال فاتت الصلاة، فإنه يجب عليه القضاء بالمائيه، كما بين وجهه فى باب القضاء.

{مسألة \_ ١١}: الأقوى كون المسافر مخيراً بين القصر والتمام في الأماكن الأربعة.

{مسألة \_ ١١}: الأقوى كون المسافر مخيراً بين القصر والتمام في الأماكن الأربعة { كما هو المشهور شهره عظيمه، بل في المستند: بلا خلاف إلا من شاذ(١)، بل ادعى جماعه كثيره عليه الإجماع، بل جعله بعضهم من متفردات الإماميه، خلافاً لما عن الصدوق في الفقيه والخصال، فقال بمساواه هذه المواضع لغيرها في وجوب التقصير، وتبعه القاضي في محكي كلامه، ولما عن السيد والإسكافي فقالا بلزوم التمام في المواطن المذكوره، لكن عن المختلف نسبة استحباب التمام إليها.

وكيف كان، فالمشهور هو الأقوى، لدلاله غير واحد من الروايات على التمام مما يوجب حملها على الجواز بقريته ما دل على القصر.

كصحيح ابن الحجاج، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التمام بمكه والمدينه؟ فقال: «أتم وإن لم تصل فيهما إلاّ صلاه واحده»(٢).

وصحيح حماد بن عيسى، عنه (عليه السلام) قال: «من مخزون علم الله الإتمام في أربعة مواطن: حرم الله، وحرم رسوله (صلى الله عليه وآله) وحرم أمير المؤمنين (عليه السلام) وحرم الحسين (عليه السلام)»(٣).

ص: ٣٧٧

---

١- المستند: ج ١ ص ٥٨٢ س ١٣.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٤ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٥.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٣ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١.

وكونه من مخزون علم الله، لعله من جهة تشنيع المخالفين، خصوصاً وأنهم لا- يتحملون أن يكون لحرم على (عليه السلام) والحسين (عليه السلام) خصوصيه، ولذا كان اللازم أن يخزن.

وخبر مسمع، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: «كان أبي يرى لهذين الحرمين ما لا يراه لغيرهما ويقول إن الإمام فيهما من الأمر المذخور»<sup>(١)</sup>، والحصر إضافي كما يدل على ذلك روايات الأربعة المواطنين.

وروى الصدوق، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من الأمر المذخور إتمام الصلاة في أربعة مواطن مكة والمدينة ومسجد الكوفة وحائر الحسين (عليه السلام)»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحه على بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): إن الرواية قد اختلفت عن آبائك في الإتمام والتقصير للصلاة في الحرمين، فمنها بأن يتم الصلاة ولو صلاة واحدة، ومنها أن يقصر ما لم ينو مقام عشره أيام، ولم أزل على الإتمام فيهما إلى أن صدرنا في حجتنا في عامنا هذا، فإن فقهاء أصحابنا أشاروا على بالتقصير إذا كنت لا أنوي مقام عشره أيام فصرت إلى التقصير وقد ضقت بذلك حتى أعرف رأيك؟ فكتب إلي بخطه: «قد علمت يرحمك الله فضلى الصلاة في الحرمين على غيرهما، فأنا أحب لك إذا دخلتهما

ص: ٣٧٨

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٣ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٩ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٦.

أن لا- تقصر وتكثر فيهما من الصلاة، فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهه: إني كتبت إليك بكذا وأجبتني بكذا؟ فقال (عليه السلام): «نعم»، فقلت: أى شىء تعنى بالحرمين؟ فقال: «مكة والمدينة، ومتى إذا توجهت من منى فقصر الصلاة، فإذا انصرفت من عرفات إلى منى وزرت البيت ورجعت إلى منى فأتم تلك الثلاثة أيام»، وقال بإصبعه ثلاثاً. (١).

وظاهره هذه الصحيحه أن (منى) جزء من حرم مكة الذى تتم الصلاة فيه، وأن التقصير فى ذلك العصر كان لدى فقهاء الأصحاب أرجح، ويدل على ذلك ما عن سعد بن عبد الله (٢) قال: سألت أيوب بن نوح عن تقصير الصلاة فى هذه المشاهد مكة والمدينة والكوفة وقبر الحسين (عليه السلام) الأربعة والذى روى فيها؟ فقال: «أنا أقصر، وكان صفوان يقصر، وابن أبي عمير وجميع أصحابنا يقصرون».

وروايه أبى شبل قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أزور قبر الحسين (عليه السلام) قال: «نعم زر الطيب وأتم الصلاة عنده»، قلت: بعض أصحابنا يرى التقصير؟ قال: «إنما يفعل ذلك الضعفه» (٣).

والظاهر أن مراده (عليه السلام) الضعف من حيث التقية لئلا يشنعون بهم — كما تقدم من دلاله «المخزون» على ذلك، ولعله هو سر تقصير الأصحاب فى روايه سعد، ويدل عليه ما سيأتى من روايه عبد الرحمان.

وكيف كان فيدل على

ص: ٣٧٩

- 
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٨٧ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٠.
  - ٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٠٤ الباب ١٨ من أبواب صلاة المسافر ح ٣.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٦ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٢.

أفضليه روايه عثمان بن عيسى قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن إتمام الصلاه والصيام في الحرمين؟ فقال: «أتمها ولو صلاه واحده» (١١).

وروايه قائد الحنائط، عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) قال: سألته عن الصلاه في الحرمين؟ قال: «أتم ولو مررت به ماراً» (٢٢).

وصحيحه مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال لى: «إذا دخلت مكه فأتهم يوم تدخل» (٣٢).

وروايه عمر بن رباح قال: قلت لأبى الحسن (عليه السلام): أقدم مكه أتم أو أقصر؟ قال: «أتم»، قلت: وأمر على المدينه فأتهم الصلاه أم أقصر؟ قال: «أتم» (٤٢).

وصحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، قلت لأبى الحسن (عليه السلام): إن هشاماً روى عنك أنك أمرته بالتمام في الحرمين وذلك من أجل الناس؟ قال (عليه السلام): «لا، كنت أنا ومن مضى من آبائى إذا وردنا مكه أتممنا الصلاه واستترنا من الناس» (٥٢).

وروايه إبراهيم بن شيبه قال: كتبت إلى أبى جعفر (عليه السلام) أسأله عن إتمام الصلاه في الحرمين؟ فكتب إلى: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يحب

ص: ٣٨٠

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٧ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٧.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٠ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٣١.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٥ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٧.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٥ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٨ و ٩.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٥ الباب ٢٥ من ابواب صلاه المسافر ح ٦.

إكثار الصلاة في الحرمين فأكثر فيهما وأتم» (١١).

وروايه الكاهلي، عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: «أتم الصلاة في الحرمين، مكة والمدينة» (٢).

وروايه عمر بن مرزوق: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصلاة في الحرمين وعند قبر الحسين (عليه السلام)؟ قال: «أتم الصلاة فيهن» (٣).

وروايه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «أتم الصلاة في أربعة مواطن، في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة وحرم الحسين (عليه السلام)» (٤).

وروايه عبد الحميد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تتم الصلاة في أربعة مواطن: في المسجد الحرام، ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله)، ومسجد الكوفة، وحرم الحسين (عليه السلام)» (٥).

وروايه ابن أبي البلاد، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تتم الصلاة في ثلاثة مواطن في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) وعند قبر الحسين (عليه السلام)» (٦).

ص: ٣٨١

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٧ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٨.
  - ٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٠٤ الباب ١٨ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٠ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٣٠.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٩ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٥.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٦ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٤.
  - ٦- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٨ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٢.

وخبر حذيفه بن منصور، عن سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «تتم الصلاة في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة وحرم الحسين (عليه السلام)» (١).

ورواه زياد القندي، قال: قال لي أبو الحسن (عليه السلام): «يا زياد أحب لك ما أحب لنفسى، وأكره لك ما أكره لنفسى، أتم الصلاة بالحرمين وبالكوفة وعند قبر الحسين (عليه السلام)» (٢).

وفى قبال هذه الروايات روايات تدل على لزوم القصر كصحيحه معاوية ابن وهب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التقصير في الحرمين والتمام؟ فقال: «لا- تتم حتى تجمع على مقام عشرة أيام»، فقلت: أن أصحابنا رووا عنك أنك أمرتهم بالتمام، فقال: «أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون ويأخذون نعالهم ويخرجون والناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاة فأمرتهم بالتمام» (٣).

ورواه الحضيبي قال: استأمرت أبا جعفر (عليه السلام) في الإتمام والتقصير؟ قال: «إذا دخلت الحرمين فأنو عشرة أيام وأتم الصلاة»، قلت: إنى أقدم مكة قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثة أيام؟ قال: «أنو عشرة أيام وأتم الصلاة» (٤).

وصحيحه ابن بزيغ قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن الصلاة بمكة والمدينه

ص: ٣٨٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٨ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٣.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٦ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٣.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥١ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٣٤.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٦ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ١٥.



بتقصير أو إتمام؟ قال: «قصر ما لم تعزم على مقام عشره أيام»<sup>(١)</sup>.

وروايه على بن حديد قال: سألت الرضا (عليه السلام) فقلت: إن أصحابنا اختلفوا في الحرمين، فبعضهم يقصر وبعضهم يتم، وأنا ممن يتم على روايه قد رواها أصحابنا في التمام، وذكرت عبد الله بن جندب وأنه كان يتم، قال: «رحم الله ابن جندب»، ثم قال لى: «لا- يكون إلا- تمام، إلا- أن يجمع على إقامه عشره أيام وصل النوافل ما شئت»، قال ابن حديد: وكان محبتي أن يأمرنى بالإتمام<sup>(٢)</sup>.

وصحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قدم مكه فأقام على إحرامه؟ قال: «فليقصر الصلاه ما دام محرماً»<sup>(٣)</sup>.

وصحيحه معاويه بن وهب قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): مكه والمدينه كسائر البلدان؟، قال: «نعم»، قلت: قد روى عنك بعض أصحابنا أنك قلت لهم أتموا بالمدينه لخمس، فقال: «إن أصحابكم هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاه فكرهت ذلك لهم فلهذا قلته»<sup>(٤)</sup>.

وروايه عمار بن موسى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى الحائر؟ فقال: «ليس الصلاه إلا الفرض بالتقصير ولا تصل النوافل»<sup>(٥)</sup>.

ص: ٣٨٣

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٠ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٣٢.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥١ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٣٣.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٣ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٩ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٢٧.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٢ الباب ٢٦ من أبواب صلاه المسافر ح ٣.

والجمع بين هاتين الطائفتين إنما يكون بالتخير، فإن كل طائفة وإن كان فيما بعض الإشعارات المانعه عن هذا الجمع، لكن قوه وكثره الطائفتين تمنع عن الالتفات إلى تلك الإشعارات، بالإضافة إلى روايات تدل على التخير، كخبر على بن يقطين قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن التقصير بمكه؟ فقال: «أتم وليس بواجب إلا أنى أحب لك ما أحب لنفسى» (١).

ورواه عمران بن حمران قال: قلت لأبى الحسن (عليه السلام): أقصر فى المسجد الحرام أو أتم؟ قال: «إن قصرت فذاك، وإن أتممت فهو خير، وزيادة الخير خير» (٢).

ورواه الحسين بن مختار، عن أبى إبراهيم (عليه السلام) قال: قلت له: إنا إذا دخلنا مكه والمدينه نتم أو نقصر؟ قال: «إن قصرت فذلك، وإن أتممت فهو خير ترداد» (٣).

وصحيحه على بن يقطين، عن أبى الحسن (عليه السلام) فى الصلاه بمكه؟ قال: «من شاء أتم ومن شاء قصر» (٤).

ورواه أبى خدش قال: كنت قد حضرت مجلس موسى (عليه السلام) فأتاه رجل فقال: جعلنى الله فداك \_ إلى أن قال : \_ وسألته عن الصلاه فى الحرمين تتم

ص: ٣٨٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٧ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٩.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٥ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١١.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٧ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٦.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٥ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٠.

أم تقصر؟ فقال: «إن شئت تمم وإن شئت قصر» إلى أن قال: فحججت بعد ذلك فدخلت على الرضا (عليه السلام) فسألته عن هذه المسائل فأجابني بالجواب الذي أجاب به موسى \_ إلى أن قال: \_ فقلت لأبي جعفر (عليه السلام): الصلاة في الحرمين؟ قال: «إن شئت تمم وإن شئت قصر، وكان أبي (عليه السلام) يتمم»<sup>(١)</sup>، الخبر.

ورواه الخنعمي قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام) أسأله عن الصلاة في المسجدين أقصر أو أتم؟ فكتب: «أى ذلك فعلت فلا بأس». قال: فسألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عنها مشافهه فأجابني بمثل ما أجابني أبوه، إلا أنه قال في الصلاة: «قصر»<sup>(٢)</sup>.

لعل المراد أنه (عليه السلام) قال لفظاً: قصرها، وإنما في الكتابه خيره، ولعل وجه أمره بالقصر التقيه، كما عرفت أنها تستشم من بعض الروايات السابقة.

وأما ما تقدم في بعض الروايات من أمره (عليه السلام) بالتمام لثلا- يخرجوا من المسجد فهو لحكمه ثانيه، لا للتقيه كما هو واضح، أو لعل أن كلا من الأمر بالتمام وحده والأمر بالقصر وحده، كان لأجل التقيه، فلعل بعض العامه كان يرى وجوب القصر، وبعضهم كان يرى وجوب التمام، كما ذكر بعض الفقهاء، ولذا اختلف أصحاب الأئمه (عليهم السلام) فكان كل واحد من تعيين القصر أو التمام تقيه، ولعنوان ثانوى، وإنما الحكم الأولى التخير، ومما تقدم يظهر أن

ص: ٣٨٥

---

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٠٤ الباب ١٨ من أبواب صلاه المسافر ح ٨.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٩ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ٢٨.

وهى مسجد الحرام ومسجد النبي (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة والحائر الحسيني (عليه السلام)

الفتوى بالتمام، كما عن السيد والإسكافي، وكأنه لترجيح أخبار التمام، وحمل أخبار القصر على التقيه، كما يستفاد من استتار الإمام (عليه السلام) في حال إتيانه بالتمام، ولقوله سبحانه: (سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) (١)، وإن الفتوى بالقصر حملاً لأخبار التمام على قصد الإقامه، وحمل أخبار التمام على التقيه أو نحوها، بقرينه ما في روايه سعد من تقصير جميع أصحاب الإمام (عليه السلام)، وما في روايه ابن مهزيار من أن فقهاء أصحابنا أشاروا إليه بالتقصير \_ كما عن الصدوق والقاضي (رحمه الله) \_ كلاهما غير ظاهر الوجه.

{و} قد ظهر بما تقدم أن الأماكن الأربعة {هى مسجد الحرام ومسجد النبي (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة} الجامع الكبير {والحائر الحسيني (عليه السلام)} وعن السيد المرتضى (رحمه الله) وابن الجنيد إلحاق المشاهد الآخر للآئمه الطاهرين (عليهم السلام) بها في الحكم، واعترف غير واحد بعدم العثور لهما على دليل، ولعلمهما استندا إلى أمرين:

الأول: المناط بعد وضوح أنهم نور واحد، وأنهم مشتركون في كل الأحكام حياً وميتاً، إلا ما استثنى.

الثاني: ما رواه على بن الحسين في قصه سفر أمير المؤمنين (عليه السلام)، إلى أن قال: «وأقام هناك \_ أى في أرض براثا بيت مريم (عليها السلام) \_ أربعة

ص: ٣٨٤

بل التمام هو الأفضل وإن كان الأحوط هو القصر وما ذكرنا هو القدر المتيقن

أيام يتم الصلاة» (١٢). فإنه من المحتمل أن إتمامه (عليه السلام) للصلاة كان لأجل أنه مشهد الكاظميه (عليه السلام)، بناءً على أنه لا فرق بين كون الإمام مستشهداً أم لا؟

لكن المناط غير مقطوع به، وإن كان مظنوناً، ولم يعلم وجه تمام الإمام (عليه السلام)، فلعله كان لأجل أنه أقام قرب ذلك المكان عشره أيام، أو كان لأجل التقيه \_ وإن كان بعيداً \_، أو لما ذكره السيد البروجردى (رحمه الله) قال: يمكن أن يستفاد من هذه الروايه جواز الإتمام للمسافر فى هذا المكان كالأماكن الأربعة، أو لغير ذلك، ولا يخفى أن مريم (عليها السلام) جاءت هنا، إما فى سفرها إلى كربلاء للولاده، أو فى بعض أسفارها مع عيسى (عليه السلام) فراراً من طاغوت زمانه، فإنه كان أراد قتل عيسى (عليه السلام) منذ الصغر كما يدل على ذلك قصه مجيء علماء المجوس ومعهم الذهب والصبر والكندر للفحص عن عيسى (عليه السلام)، وقد ورد أيضاً أنهما (عليهما السلام) فرا إلى مصر، وإن لم يثبت أى من القصتين.

وكيف كان فالتعدى عن المواطن الأربعة إلى غيرها يحتاج إلى دليل مفقود {بل التمام هو الأفضل} لتصريح الروايات بأنه أحب {وإن كان الأحوط هو القصر} لإطلاق أدله القصر، وخروجاً عن مخالفه من أوجب القصر، ولأنه لو أتى بالقصر \_ على تقدير التخيير \_ فقد برئ يقيناً بخلافه إذا أتى بالتمام.

لكن فيه: إن القصر كان أحوط لو لم يكن فتوى بوجوب التمام، وأما مع وجود الفتوى فكونه أحوط مشكل.

{وما ذكرنا} من اختصاص المساجد والحائر بالتخيير {هو القدر المتيقن}

ص: ٣٨٧

وإلا فلا يبعد كون المدار على البلدان الأربعة، وهى مكة والمدينة والكوفة وكربلاء

وإلا فلا يبعد كون المدار على البلدان الأربعة، وهى مكة والمدينة والكوفة { الشاملة للنجف الأشرف كلها { وكربلاء { المشرفة، بل هذا هو الأظهر، قال فى المستند: وقع الخلاف فى تحديد محل التخيير من المواطن الأربعة إلى أقوال:

الأول: ما حكى عن المبسوط والنهايه على وجه وابن حمزه ويحيى بن سعيد والمحقق فى كتاب له فى السفر، وهو محتمل السيد والإسكافى حيث عبرا بالمشاهد. وهو أنه البلدان الأربع، وقد اختار المستند هو هذا القول، إلى أن قال بعد الاستدلالات: ومنهم من تعدى فى الكوفة إلى الغرى والنجف.

والثانى: ما نسب إلى الأولين على وجه آخر، والخلاف والمعتبر والشرائع والمنافع والمنتهى والتحرير، وظاهر الإرشاد والتبصره والنقلية. وهو أنه البلدان مكة والمدينة مع جامع الكوفة والحائر.

والثالث: ما عزى إلى التهذيب والاستبصار، وهو أنه البلاد الثلاثة مكة والمدينة والكوفة مع الحائر، واختاره فى الذكرى.

والرابع: ما قاله السيد فى الجمل والإسكافى، وهو أنه بلد مكة ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة والمشاهد.

والخامس: ما اختاره فى السرائر والمختلف واللمعه والدروس والبيان

والشهيد الثاني في كتبه، وهو أنه المساجد الثلاثة والحائر(١١))، انتهى كلامه (رحمه الله).

أقول: يدل على ما اخترناه، أما بالنسبة إلى مكة والمدينة فللتصريح بهذين الإسمين في جملة من الأخبار المتقدمة، وحمل المسجد بالنسبة إليهما في بعض الأخبار لا يوجب حمل مكة والمدينة على المسجدين، لأن العرف لا يرى أنهما من قبيل العام والخاص، بل الأقرب في نظره أن الاحترام جاء من جهة المسجدين، فهو مثل أن يقول حاكم البلد: من جاء إلى بلدي فهو آمن، وقال من جاء إلى بيتي فهو آمن، فإن الظاهر عند العرف من الجمع بين الكلامين أن الحكم عام لكل البلد، وإنما وجه هذا الحكم وجود البيت.

قال الفقيه الهمداني (رحمه الله) في الجمع بين الطائفتين أنه لا بد إما من رفع اليد عن ظهور ذلك وجعل النكته في تخصيص المساجد بالذكر شرفها وكونها معدة للصلاة وغلبه وقوع الصلاة فيها ونحوها، أو تقييد إطلاق مكة والمدينة والكوفة بمساجدها \_ إلى أن قال : \_ وربما يؤيد الأول اشتهاار تعليق هذا الحكم في الأخبار بالحرمين وتفسيرهما بمكة والمدينة، كما نص عليه في صحيحه ابن مهزيار التي هي في حد ذاتها ظاهرة في إرادته مطلق الحرم المفسر بهذا التفسير، وكذا ترك الاستفصال في جواب السؤال عن التمام بمكة والمدينة، كما في صحيحه ابن الحجاج الأولى، أو في الحرمين كما في غير واحد من الأخبار، فالقول بعدم اختصاصه بالمسجدين، بل ثبوته في مجموع

ص: ٣٨٩

البلدين كما هو ظاهر المتن وغيره، بل ربما نسب إلى الأكثر أو المشهور، لا يخلو من قوه (١١)، انتهى.

أقول: بل الظاهر أن كلا من البلدين والحرمين حكمه التخيير، فإذا توسع البلد إلى خارج الحرم أو كان بعض الحرم لم يبين عليه كان حكمهما التخيير، للتصريح بكل من العنوانين في الأخبار، ولا وجه لتقييد أحدهما بالآخر بعد عدم رؤيه العرف ذلك.

ويؤيد ذلك حكم الإمام (عليه السلام) بالتمام في منى، أما تفسيره الحرمين بالبلدين: فليس في مقام التحديد، بل بيان موقع الحرمين، أو من جهة أن الغالب كون الإنسان يصلّى في البلدين، ولذا فسر الحرم به.

وأما بالنسبه إلى الكوفه فلاّمور:

الأول: أنه ورد في بعض الأخبار ذكر الكوفه، كخبر زياد القندي (٢٢)، عن أبي الحسن (عليه السلام) المتقدم، وقد رواه التهذيب والمصباح وابن قولويه، وقد ورد ذكر الكوفه في خبر سعد بن عبد الله، وهو وإن لم يكن مستنداً إلى الإمام (عليه السلام) إلا أن ظاهره أن جميع أصحاب الإمام (عليه السلام) كانت الكوفه بنظرهم مثل مكه والمدينه، في هذه المسأله.

الثاني: إنه ورد في بعض الروايات التعبير بحرم أمير المؤمنين (عليه السلام) كصحيحه حماد (٣٢) فإنه بضميمه ما في جملة من الروايات من تفسير حرم أمير

ص: ٣٩٠

---

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧٦٠ س ١٨.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٦ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١٣.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٣ الباب ٢٥ من أبواب صلاه المسافر ح ١.



المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة يفيد المطلوب.

ففى روايه حسان بن مهران قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «مكة حرم الله، والمدينه حرم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والكوفه حرمى لا يريدھا جبار بحادثه إلا قصمه الله» (١).

وخبر عاصم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «مكة حرم الله، والمدينه حرم محمد (صلى الله عليه وآله) والكوفه حرم على بن أبى طالب (عليه السلام)» (٢).

وروايه القلانسي: «الكوفه حرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه وآله) وحرم أمير المؤمنين (عليه السلام)» (٣).

الثالث: الروايات التى وقع التعبير فيها بالحرم فى جميع تلك المواطن، فإنه يفهم من هذه الأخبار أن الموضوع المعلق عليه الحكم هو الحرميه لا خصوص المسجد، ولا ينافى ذلك التفكيك الواقع فى مرسله الصدوق حيث عبر عن الأولين بمكة والمدينه وعن الآخرين بالمسجد والحائر، إذ أنه تفنن فى التعبير كما تفنن فيه بالنسبه إلى الحرمين تاره بلفظ الحرم وأخرى بلفظ مكة والمدينه، وثالثه بلفظ المسجد، وكذلك تفنن بالنسبه إلى كل من الكوفه وحرم على (عليه السلام) والمسجد، ومن الحائر وحرم الحسين (عليه السلام) وعند الحسين (عليه السلام).

أما ما ذكره مصباح الفقيه من إمكان أن يكون المراد بحرم أمير المؤمنين (عليه السلام) ما يطلق عليه هذا الاسم فى عرف المتشرعه وهى البقعه المباركه

ص: ٣٩١

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٨٢ الباب ١٦ من أبواب المزار وما يناسبه ح ١.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٩٣ الباب ١٢ من أبواب المزار وما يناسبه ح ١.

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٥٢٤ الباب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد ح ١٢.

فهو فى غاية البعد عن لسان الأخبار وفتاوى الأصحاب، وكيف كان فالأدله المذكوره كافيه فى استفاده الحكم فى كل الكوفه، وإن كان فى بعضها مناقشه، ولذا قال الشيخ فى محكى المبسوط \_ بعد أن روى لفظ الحرم فى المواطن الأربعه \_ : فعلى هذه الروايه يجوز الإتمام خارج مسجد الكوفه والنجف(١).

وعن المجلسى (رحمه الله) أنه بعد أن نقل عبارته الشيخ قال: وكأنه نظر إلى أن حرم أمير المؤمنين (عليه السلام) صار محترماً بسببه واحترام الغرى به أكثر من غيره، ولا يخلو من وجه، ويؤمى إليه بعض الأخبار(٢)، انتهى.

بل نقل جمع من متأخرى الأصحاب عن الشيخ (رحمه الله) أنه قال: إذا ثبت الحكم فى الحرمين من غير اختصاص بالمسجد يكون الحكم كذلك فى الكوفه لعدم القائل بالفصل(٣).

وعن الشهيد فى الدروس أنه نقل عن المحقق فى كتاب له فى السفر القول بالتخير فى البلدان الأربعه حتى الحائر.

وعن المحقق الأردبيلى أنه رجح فى شرح الإرشاد عموم الإتمام فى الكوفه، على ما نقل عنهم الحدائق.

بقى أمران:

الأول: الظاهر أن النجف جزء من الكوفه، لأنه كان مقبره الكوفه منذ

ص: ٣٩٢

---

١- المبسوط: ج ١ ص ١٤١.

٢- البحار: ج ٨٦ ص ٨٨.

٣- البحار: ج ٨٦ ص ٨٧.

زمان الإمام (عليه السلام) كما يظهر من خبر نقل الميت إليه في زمانه (عليه السلام)، وكما يظهر من جملة من الأخبار المعبره عنه بظهر الكوفة، ومن المعلوم أن مقبره البلد وظهر البلد يعد منه، هذا بالإضافة إلى ما عرفت من كلام المجلسي (رحمه الله)، وقد مر في حد الترخص ما ينفع المقام، وإن كان تعدى الحكم الوارد على موضوع البلد إلى ظهره محل تأمل، ولذا فيشكل القول بأن خارج مكه والمدينه وبلد الكوفه فى حكمها فى التخيير، وإن كان له وجه، لكن ذلك لا يضر، إذ مقبره البلد من البلد قطعاً.

وكيف كان، فالأقرب أن كل الكوفه بما فيها النجف محكوم بحكم التخيير، وانقطاع والعماره بينهما لا يضر بعد كون الكل حرم أمير المؤمنين (عليه السلام) والكل كوفه، وإن خرج المقدار الخالى عن العماره عن تسميته باسم الكوفه، كما أنه إذا صار جزء كبير من بلد يباباً لا يضر ذلك بتسميه بقيه الأجزاء العامره باسم ذلك البلد.

الثانى: ما تقدم فى روايه حسان من قوله (عليه السلام): «لا يريد لها جبار بحادثه إلا قصمه الله».

الظاهر كون المراد منه القصم فى النهايه بمحو اسمه وتشويه سمعته وجعل بغضه فى القلوب، وإن لم يقصم عاجلاً، فإن الله حلیم حكيم ذو أناه، ولا يرد على ذلك بأن كل جبار فى أى بلد كذلك، للفرق بأن سائر الجبارين يفنى حتى اسمهم، لكن من أراد الكوفه بشر بقی لعنه وأمثوله للشر والبغى، قال تعالى: (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدْنِكَ لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً) (١)، وقال تعالى: (وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ) (٢) والله سبحانه العالم.

ص: ٣٩٣

---

١- سوره يونس: الآيه ٩٢.

٢- سوره سبأ: الآيه ١٩.

وأما الحائر فالأقرب أنه كل كربلاء، وقد عبر في الروايات عنه بالحائر تاره، وبحرم الحسين (عليه السلام)، وعند الحسين (عليه السلام)، وعند قبر الحسين (عليه السلام)، والظاهر أن المراد بحرم الحسين (عليه السلام) هو مثل حرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه وآله) وحرم أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما أن عند الحسين (عليه السلام) وعند قبر الحسين (عليه السلام) يصدقان على كل كربلاء، ولذا يقول من جاء من كربلاء: إنه جاء من عند الحسين (عليه السلام) ومن عند قبر الحسين (عليه السلام)، ودعوى إجمال هذين اللفظين، وأن القدر المتيقن منهما ما حول القبر الشريف، غير مسموعه بعد الصدق العرفي وبعد السياق.

ثم إنه ورد في مرسله الصدوق، ومرسله حماد لفظ «الحائر».

وفي الرضوى (عليه السلام): وقد أروى عن العالم (عليه السلام) أنه قال: «في أربعة مواضع لا يجب أن تقصر، إذا قصدت مكة والمدينة ومسجد الكوفة والحيره»<sup>(١١)</sup>. والمراد بها الحائر كما المراد بإذا قصدت، إذا قصدتها أى ذهبت إليها.

وقد اختلفوا في الحائر فالسيد القمي (رحمه الله) — كما رأيناه — كان يحتاط بأنه قرب الضريح، والوالد كان يفتى بأنه إلى خمسة وعشرين ذراعاً من كل جانب، وعن إرشاد المفيد: إن الحائر محيط بهم (عليهم السلام) إلا العباس (عليه السلام).

وعن السرائر: إنه ما دار سور المشهد والمسجد عليه. وعن البحار<sup>(٢)</sup> عن بعض: إنه مجموع الصحن المقدس، وعن بعض: إنه القبة السامية، وعن بعض: إنه الروضة المقدسه وما أحاط بها من العمارات المقدسه والرواق والمقتل

ص: ٣٩٤

---

١- فقه الرضا: ص ١٦ س ١٩.

٢- البحار: ج ٨٦ ص ٨٩.

والخزانه وغيرها، ثم اختار المجلسى (رحمه الله) أنه مجموع الصحن القديم، لا- ما تجدد منه فى الدوله الصفويه، واختار المستمسك<sup>(١)</sup> أنه ما يقارب الضريح المقدس.

أقول: بعد ما عرفت من أن كل كربلاء داخل فى حرم الحسين (عليه السلام) لا داعى إلى تحقيق هذه الأقوال.

وإن كان يُستند للسيد القمى (رحمه الله) بأنه القدر المتيقن من الحائر بعد إجماله وعدم معلوميه أنه هل المراد به المكان المنخفض لأنه يحير فيه الماء إذا جاء المطر أو نحوه، أو المقدار الذى حار فيه الماء عند إرادتهم غرق القبر الشريف وطمس آثاره، ولو أريد الثانى فمقداره غير معلوم.

ويستند للوالد (رحمه الله) بموثق أو صحيح إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن لموضع قبر الحسين (عليه السلام) حرمه معروفه من عرفها واستجار بها أجير»، قلت: صف لى موضعها؟ قال: «امسح من موضع قبره اليوم خمسـه وعشرين ذراعاً من ناحيه رجله، وخمسـه وعشرين ذراعاً من ناحيه رأسه، وخمسـه وعشرين ذراعاً من خلفه، وخمسـه وعشرين ذراعاً مما يلى وجهه»<sup>(٢)</sup>.

ويستند للأقوال الأخير استظهار أن مقدار الحائر كان ما ذكره فى هذه التحديدات، إلا أن الظاهر أن الحائر لو قلنا به من جهه الاعتماد على مراسيل الفقيه لضمـانه فى أول الكتاب \_ كما لم نستبعده \_ كان حاله حال المسجد فى بعض أخبار الثلاثه الآخر حيث تقدم أن مقتضى الجمع العرفى القول

ص: ٣٩٥

---

١- المستمسك: ج ٨ ص ١٨٨.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٤٠٠ الباب ٦٧ من أبواب المزار وما يناسبه ح ٤ و ٥.

لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط خصوصاً في الأخيرتين، ولا يلحق بها سائر المشاهد، والأحوط في المساجد الثلاثة الاقتصار على الأصلي منها دون الزيادات الحادثة في

بالتخير في كل عنوان مأخوذ في الروايات، لا حمل المطلق على المقيد، لأنه لا مطلق ومقيد عرفياً في المقام.

أما ما في بعض الأخبار من تحديد حرم الحسين (عليه السلام) بأنه فرسخ في فرسخ، أو خمسه فراسخ في أربع جوانبه فالاعتماد عليه مشكل لضعف السند {لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط} بأن لا يأتي بالتمام في غير المساجد الثلاثة وحائر الحسين (عليه السلام) {خصوصاً في الأخيرتين} لما تقدم من إخفائه دليل العموم فيهما.

{ولا يلحق بها سائر المشاهد} لعدم الدليل، كما تقدم الكلام في ذلك، والتعليل في صحيحه ابن مهزيار: «قد علمت برحمك الله»<sup>(١)</sup>، لا دلاله له على اللحق، وإن تمسك به لذلك.

{والأحوط في المساجد الثلاثة الاقتصار على الأصلي منها} الذي كان في زمن ورود الروايات، لا ما كان في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) فقط لإطلاق الأئمة (عليهم السلام) المساجد مع أنه زيد فيها في زمنهم (عليهم السلام)، ولو شك في الأصلي والزائد أخذ بالقدر المتيقن.

ثم إنه لا إشكال في أن الكعبة المشرفة من المسجد {دون الزيادات الحادثة في

ص: ٣٩٦

---

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٨٧ الباب ٢١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢٠.

بعضها، نعم لا- فرق فيها بين السطوح والصحن والمواضع المنخفضه منها، كما أن الأحوط في الحائر الاقتصار على ما حول الضريح المبارك.

بعضها { كالزياده في المسجدين } نعم لا- فرق فيها بين السطوح والصحن والمواضع المنخفضه منها { كالسراديب، لصدق المساجد والحائر على جميعها، والانصراف إلى الصحن \_ لو كان \_ بدوى لا يعبؤ به.

ومنه يعلم أنه محكوم بهذا الحكم لو طار فوقها في طائره أو دخل في أعماقها، لكن بشرط الصدق العرفى.

{ كما أن الأحوط في الحائر الاقتصار على ما حول الضريح المبارك } لأنه القدر المتيقن من حرم الحسين (عليه السلام)، بل قد تقدم من السيد الحكيم اختياره، ثم إنه بناءً على كون المواضع هي المدن، فالتخير تابع للمدينه إن توسعت، وإن تضيق تضيق، كما أن الحكم كذلك في باب قصد الإقامة.

## مسألة ١٢ \_ دخول بعض الأعضاء في أماكن التخيير

{مسألة \_ ١٢}: إذا كان بعض بدن المصلي داخلياً في أماكن التخيير وبعضه خارجاً لا يجوز له التمام، نعم لا بأس بالوقوف منتهى أحدها إذا كان يتأخر حال الركوع والسجود

{مسألة \_ ١٢ \_ : إذا كان بعض بدن المصلي داخلياً في أماكن التخيير وبعضه خارجاً لا يجوز له التمام} لأن الظاهر من الأدلة دخول تمام بدنه، وللمسألة أربع صور:

الأولى: أن يكون نصف بدنه داخلياً ونصفه خارجاً، سواء كان ذلك من طرف قدامه وخلفه أو يمينه ويساره.

الثانية: أن يكون موقفه داخلياً، ومحل سجده مثلاً خارجاً، وكذلك العكس.

الثالثة: أن يمر في الصلاة إلى خارج المواضع الأربعة أو بالعكس، كما إذا بدأ الصلاة قصراً في الخارج ثم دخل، أو بدأها تماماً في الداخل ثم خرج، ولو بدأها تماماً في الداخل ثم خرج في ركوع الثالثة بطلت، ولو خرج قبله جلس وأتى ببقية الصلاة وتمت ولا تضر زياده القيام لحديث «لا تعاد».

الرابعة: المصلي قائماً إذا كان بعض بدنه خارجاً، وهل يشمل البعض مثل يده؟ احتمالان، والأحوط عدم خروجها، ولو كان المصلي في الداخل وسكت وخرج ثم دخل كان التمام خلاف الاحتياط.

{نعم لا- بأس بالوقوف منتهى أحدها إذا كان يتأخر حال الركوع و السجود} لأنه يصدق أنه صلى في المواطن المذكورة، وكذلك إذا كان مصلياً واقفاً مؤمياً



بحيث يكون تمام بدنه داخلاً حالهما.

للكوع والسجود {بحيث يكون تمام بدنه داخلاً- حالهما} والظاهر أن حال حائط المسجد حال داخله، وإن كان الأحوط  
الاقتصار على داخل المسجد.

ص: ٣٩٩

{مسألة \_ ١٣}: لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير المزبور، فلا يصح له الصوم فيها إلا إذا نوى الإقامة أو بقى متردداً ثلاثين يوماً

{مسألة \_ ١٣ \_ : لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير المزبور} على المشهور {فلا يصح له الصوم فيها إلا إذا نوى الإقامة أو بقى متردداً ثلاثين يوماً} لما سبق في هاتين الحالتين، أما عدم لحوق الصوم فلا إطلاق أدله الإفطار في السفر، وعدم وجود دليل يلحق الصوم بالصلاة. نعم ربما يتوهم اللحقون لأمرين:

الأول: ما دل على التلازم بين القصر والإفطار والتمام والصيام.

الثاني: موثق عثمان بن عيسى، عن إتمام الصلاة والصيام في الحرمين، فقال (عليه السلام): «أتمهما ولو صلاة واحدة»<sup>(١)</sup>.

ويرد على الأول: إن المتبادر من دليل التلازم إرادته بالمقاييسه إلى نفس السفر من حيث هو، فلا ينافيه ثبوت جواز الإتمام في بعض الموارد لخصوصيات خارجه عما يقتضيه نفس السفر من حيث هو، كما ذكره الفقيه الهمداني (رحمه الله) وغيره.

وعلى الثاني: إن الظاهر عدم جواب الإمام (عليه السلام) عن الصوم، وإنما أجاب عن الصلاة، فالصوم باق تحت الأدله الأوليه.

ص: ٤٠٠

{مسألة \_ ١٤}: التخيير في هذه الأماكن استمراري فيجوز له التمام مع شروعه في الصلاة بقصد القصر وبالعكس ما لم يتجاوز محل العدول، بل لا بأس بأن ينوي الصلاة من غير تعيين أحد الأمرين من الأول، بل لو نوى القصر فأتى غفلة أو بالعكس فالظاهر الصحة.

{مسألة \_ ١٤ \_ : التخيير في هذه الأماكن استمراري} كما ذكره بعض لإطلاق الأدلة {فيجوز له التمام مع شروعه في الصلاة بقصد القصر وبالعكس ما لم يتجاوز محل العدول} أما لو تجاوز لم يجز له العدول لأنه يوجب بطلان الصلاة ولا يجوز بطلان الفريضة إلا إذا جاز كالمعاده، ومنه يعلم أنه يجوز أن يصلي واحداً من الأصل والمعاده تماماً والآخر قصراً لإطلاق الأدلة.

{بل لا- بأس بأن ينوي الصلاة من غير تعيين أحد الأمرين من الأول} بأن يقصد مجرد الصلاة وبناءؤه أنه يعين كونها قصراً أو تماماً في وسط الصلاة.

{بل لو نوى القصر فأتى غفلة أو بالعكس فالظاهر الصحة} لأنه أتى بالمأمور به جامعاً للشرائط وامتنال الأمر يقتضي الإجزاء، فحاله حال ما إذا ظن أنهما الأوليان فتيين أنهما الآخرين، وكذا إذا صلى بنية التمام ثم سلم على الركعتين ساهياً، وإشكال المستند في ذلك لا وجه له.

بقي أمور:

الأول: قد تقدم الكلام في مسألة القضاء فيما لو فاتته الصلاة في أحد هذه المواطن، وأنه هل يأتي بها قصراً، أو يجوز أن يأتي بها تماماً.

الثاني: الظاهر أنه يجوز إتيان النوافل في هذه المواطن وإن اختار القصر

كما عن الذكري والأردبيلي والسبزواري والمجلسي والكاشاني وغيرهم، لدلاله جمله من الروايات على ذلك.

ففي روايه على بن أبي حمزه قال: سألت العبد الصالح عن زياره قبر الحسين (عليه السلام)؟ فقال: «ما أحب لك تركه»، قلت: وما ترى في الصلاه عنده وأنا مقصر؟ قال: «صل في المسجد الحرام ما شئت تطوعاً وفي مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ما شئت تطوعاً، وعند قبر الحسين (عليه السلام) فإنني أحب ذلك» قال: سألته عن الصلاه بالنهار عند قبر الحسين (عليه السلام) ومشاهد النبي (صلى الله عليه وآله) والحرمين تطوعاً ونحن نقصر؟ فقال: «نعم ما قدرت عليه»<sup>(١)</sup>.

وقريب منها روايات ابن أبي عمير<sup>(٢)</sup> وإبراهيم<sup>(٣)</sup> وصفوان<sup>(٤)</sup> وإسحاق<sup>(٥)</sup> وغيرهم، ويؤيده ما تقدم من قوله (عليه السلام): «لو صحت النافله لمت الفريضة»<sup>(٦)</sup>.

الثالث: لو لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات، فالظاهر وجوب قصرهما، لأنه قادر عليهما فلا يجوز ترك إحداهما، أو إدخال بعضها خارج الوقت، وبذلك أفتى الفقيه الهمداني (رحمه الله) فاحتمال بقاء التخيير كما عن بعض لا وجه له.

ص: ٤٠٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٢ الباب ٢٦ من أبواب صلاة المسافر ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٢ الباب ٢٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٢ الباب ٢٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٣ الباب ٢٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٤.
  - ٥- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥٣ الباب ٢٦ من أبواب صلاة المسافر ح ٥.
  - ٦- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠ الباب ٢١ من أعداد الفرائض ونوافلها ح ٤.

الرابع: لو شك في أنه هل هو في الحرم أم لا، كان حكمه القصر، ولا- مجال لاستصحاب الحرم وإن كان قبلا فيه، لأن عند العقلاء إنه إذا علق حكم على مكان، عدم إجراء الحكم ما لم يعلم ذلك المكان، مثل ما ذكروا في الشك في كونها قرشيه أم لا، فتأمل.

ص: ٤٠٣

{مسألة \_ ١٥}: يستحب أن يقول عقب كل صلاة مقصورة ثلاثين مره: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وهذا وإن كان يستحب من حيث التعقيب عقب كل فريضه حتى غير المقصورة إلا أنه يتأكد عقب المقصورات

{مسألة \_ ١٥ \_ : يستحب أن يقول عقب كل صلاة مقصورة ثلاثين مره: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» { بلا إشكال ولا خلاف، ففي خبر الرجاء: أن الرضا (عليه السلام) كان يقولها في دبر كل صلاة يقصرها ثلاثين مره، ويقول: «هذا تمام الصلاة» (١).

وفي خبر المروزي قال الفقيه العسكري (عليه السلام): «يجب على المسافر أن يقول في دبر كل صلاة يقصر فيها: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاثين مره لتمام الصلاة» (٢).

والتعبير بالوجوب لأجل تأكد الاستحباب، لوضوح أنه ليس بواجب، والظاهر عدم الارتباطية، فله أن يأتي ببعضها، وهل يتداخل مع المستحب من التسبيح عقب كل صلاة؟ اختار الفقيه الهمداني (رحمه الله) التداخل.

ولذا قال المصنف: {وهذا وإن كان يستحب من حيث التعقيب عقب كل فريضه حتى غير المقصورة} كما ورد {إلا أنه يتأكد عقب المقصورات} لتعدد الجبهه الموجب لتأكد الاستحباب.

ص: ٤٠٤

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٢ الباب ٢٤ من أبواب صلاة المسافر ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٢ الباب ٢٤ من أبواب صلاة المسافر ح ١.

بل الأولى تكرارها مرتين: مره من باب التعقيب، ومره من حيث بدليتها عن الركعتين الساقطتين.

{بل الأولى تكرارها مرتين: مره من باب التعقيب، ومره من حيث بدليتها عن الركعتين الساقطتين} لاحتمال عدم التداخل، بل هذا هو الأصل، إلا إذا عرف من الخارج التداخل كما قرر في محله.

والظاهر أنه لا فرق بين القصر الذى يأتى به قسراً، أو يأتى به فى المواطن الأربعة، ولو اشتبه فصلى تماماً فى مورد القصر مما كان يكفى التمام لم يستحب لعدم تحقق الموضوع.

والظاهر أن حال القضاء حال الأداء لإطلاق الدليل، والانصراف إلى الأداء بدوى، ولو أخرها عن وقت الفريضة جاء بها رجاء، سواء كان بعد الوقت أو بقى الوقت، وسواء أتى بصلاه ثانيه أم لا. ولو أتى بالقصر معاده استحب إتيانها لإطلاق الأدله.

وهل تستحب إذا أتى بها مره تماماً ومره قصراً فى المواطن الأربعة، وكانت المره الثانيه معاده؟ احتمالان، من إطلاق الدليل، ومن إنه حيث أتى بها تماماً لم يدع مجالاً لذلك، لكن الاتيان أقرب، لأن الله سبحانه يختار أحبهما إليه، فلعله تعالى اختار القصر.

وإطلاق الدليل يقتضى استحباب إتيانها بعد صلاه الخوف لأنها قصر أيضاً، فيشملها قوله (عليه السلام): «دبر كل صلاه يقصرها».

ولو قصر فيما تكليفه التمام كانت باطله فلا مجال لاستحبابها بعد الصلاه، ولو كان المورد مما يجمع فيه احتياطاً بين القصر والتمام جاء بها، لاحتمال كون التكليف القصر.

والظاهر اعتبار الترتيب بين التسيحات فلا تؤدى السنه بتقديم الحمد له ونحوها، لأنه المنصرف من النص والفتوى.

انتهى الكلام فيما يتعلق بصلاه المسافر، والحمد لله

أولاً- وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، وإنا نذكر هنا صلاه الخوف والمطارده \_ وإن لم يذكرها المصنف \_ تتميماً للفائده، والله الموفق المستعان.

ص: ٤٠٦



فى صلاه الخوف والمطارده

بفتح الراء مصدر باب المفاعله، لا مؤنث اسم الفاعل بمعنى الجماعه المطارده، أو مؤنث اسم المفعول كما هو واضح.

وهى واجبه بالكتاب والسنه والإجماع. بل فى الحقائق نسب ثبوتها إلى جمهور علماء الجمهور، ويدل عليها قوله تعالى فى سورة النساء: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا، وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصِ إِلَّاهُ فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا، فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا)(١١٧).

ص: ٤٠٧

وقد ورد فى تفسير(١٧) على بن إبراهيم (رحمه الله): أنها نزلت لما خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى الحديبيه يريد مكه، فلما وقع الخبر إلى قريش بعثوا خالد بن الوليد فى مائتى فارس ليستقبل رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان يعارض رسول الله (صلى الله عليه وآله) على الجبال، فلما كان فى بعض الطريق وحضرت صلاه الظهر أذن بلال وصلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالناس، فقال خالد بن الوليد: لو كنا حملنا عليهم وهم فى الصلاه لأصبناهم فإنهم لا يقطعون صلاتهم ولكن تجيء لهم الآن صلاه أخرى هى أحب إليهم من ضياء أبصارهم، فإذا دخلوا فيها حملنا عليهم، فنزل جبرئيل (عليه السلام) بصلاه الخوف بهذه الآيه (فإذا كنت فيهم) الآيه إلى قوله: (ميله واحده) ففرق رسول الله (صلى الله عليه وآله) أصحابه فرقتين، فوقف بعضهم تجاه العدو وقد أخذوا سلاحهم وفرقه صلوا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) قياماً، ومروا فوقفوا موقف أصحابهم وجاءوا أولئك الذين لم يصلوا فصلى بهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) الركعه الثانيه ولهم الأولى، وقعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) وقام أصحابه فصلوا هم الركعه الثانيه وتشهد وسلم عليهم.

وهناك روايات أخر تأتى فى مطاوى البحث إن شاء الله تعالى.

ص: ٤٠٨

{مسألة \_ ١}: لا إشكال ولا خلاف في كون صلاة الخوف مقصوره في السفر مع اجتماع شرائط القصر، بل الإجماع عليه متواتر، سواء صليت جماعه أو فرادى صلاة بشرائط أو بدونها، كما إذا كانت في حاله الحركه، وذلك لإطلاق أدله صلاة الخوف وإطلاق أدله السفر، أما إذا صليت في غير حال السفر الشرعى فهي مقصوره أيضاً إذا صليت جماعه بلا إشكال ولا خلاف، أما إذا صليت فرادى فقد اختلفوا فيه، فالمحكي عن السيد وخلاف الشيخ وابنى الجنيد والبراج وابن أبى عقيل أنها تقصر، بل نسب هذا القول إلى المشهور، وعن الشيخ في المبسوط وبعض آخر أنها تتم، بل عن الشهيد أنه نسبه إلى ظاهر الأصحاب.

والقول الأول هو الأقوى، لإطلاقات الأدله، كقوله سبحانه: (إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاه إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) فإن إطلاقها يدل على أن الحكم كذلك، سواء كان بقدر المسافه الشرعيه مع شرائط القصر أم لا.

نعم لا تدل الآيه على أن الحكم كذلك فيما إذا لم يضربوا في الأرض، بل كان الحرب داخل البلد، ولا يخفى أن استفاده القصر في السفر المطلق من الآيه إنما هي بمعونه النص، وإلا فظاهر الشرطيه في الآيه أن الحكم خاص بصوره الخوف من الأعداء.

ولا يستشكل بأنه كيف يستفاد من الآيه مطلق السفر، لأنهم (عليهم السلام) كانوا أعلم بمرادات الله تعالى، فعلموا أن الشرط من باب المورد \_ وإن لم يكن ظاهر الآيه ذلك \_ كما يدل على إطلاق القصر في حال الخوف وإن أداها حضراً فرادى صحيح زرارته، عن أبى جعفر (عليه السلام)

قال: قلت له: صلاه الخوف وصلاه السفر تقصران جميعاً؟ قال: «نعم وصلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر ليس فيه خوف»<sup>(١)</sup>.

ونحوه ما رواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) <sup>(٢)</sup>.

استدل للقول الثاني: بأنه لا إطلاق للرواية والرواية، لانصرافهما إلى صورته إتيانها جماعة، وبأن الانفراد لا ينافي الحرب وإنما الجماعة تنافي الحرب فلا حكمه في القصر في حال الانفراد.

ويرد على الأول: أنه لا وجه للانصراف في الآية فضلاً عن الرواية، فإن الآية الثانية فرع من فروع الآية الأولى، فهي كما إذا قال: أكرم العالم فإذا جاءك زيد فهيأ له كذا، ولذا كان الإجماع على القصر في السفر من جهة الخوف، بالإضافة إلى جهة السفر، كما يستفاد من كلماتهم.

وعلى الثاني: أولاً إن الخوف حكمه لا عله.

وثانياً: إنه ربما كان الخوف في الانفراد أيضاً.

ثم إنه مما ذكر ظهر إطلاق القصر في مختلف صور الخوف سواء كان خوفاً على النفس أو على الغير أو على تغلب الأعداء، نعم إذا سكن الخوف، كما إذا توقفت الحرب لهدنه موقته ولو نصف يوم، أو لدخولهم في المساء ولا حرب عند المساء أو ما أشبهه، لم يكن القصر إذا لم يكونوا في سفر شرعي لانتفاء الموضوع حينئذ.

ثم هل المناط الخوف في

ص: ٤١٠

---

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ١ الباب ١ من أبواب صلاه الخوف ح ١.

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٩ في ذكر صلاه الخوف.

الجملة أو الخوف الكلى، ويترتب على ذلك أنه لو كان في المسلمين كثرة كبيرة بحيث لا- خوف إطلاقاً من إقامه الجماعة أو الصلاة منفرداً لوجود من به الكفاية في قبال الأعداء، احتمالان، من إطلاق الخوف في النص والفتوى، ومن انصرافه إلى الخوف الكلى خصوصاً بعد قوله سبحانه: (فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ) (١) والأول أقرب.

ولو كان في المسلمين قلة يعلمون بانهم صلوا قصرّاً أم تماماً، فالظاهر أن الحكم القصر، لإطلاق الدليل.

وهل يجب على الإنسان إخراج نفسه من حاله الخوف لأجل إتمام الصلاة؟ الظاهر لا، وإن لم يكن إخراج حراماً، لأنه فرار من الزحف، لأنه من باب تعدد الموضوع كالسفر والحضر، فلا- يجب الانتقال من موضوع إلى موضوع، وليس من باب الاختيار والاضطرار.

وهل على النساء القصر؟ الظاهر التفصيل بأنه إن كان خوف الحرب شاملاً لهن، كما إذا كن في حاله الدفاع، أو كن مضمّدات وخفن على المجروحين وما أشبه ذلك، وجب عليهن القصر، وإلاّ- كما إذا كن مصاحبات فقط فلا، لإطلاق أدله القصر في الأول، وإطلاق أدله التمام في الثاني.

ثم هل إن حكم القصر جار فيما إذا لم تكن الحرب مشروعاً؟ الظاهر لا، لانصراف الأدله عن ذلك، كما إذا أغارت بلد على بلد، فإن المغيرين وإن كانوا في حال الخوف يتمون الصلاة، ويؤيده إتمام العاصي بسفره للصلاه.

نعم ربما يؤيد القصر إطلاق أدله قصر الخائف من سبع أو لص وإن كان

ص: ٤١١

سفره حراماً، وإطلاق أدله الإيماء فى شدة الخوف الشامل للعاصى بسفره، والمسألة تحتاج إلى مزيد من التأمل.

وإذا كانت صلاته قصراً وتاماً لا- ترتبط بالخوف وعدمه، كما إذا كان الخوف من هجوم جيش كاسح لا فرق أمامه بين أن يكونوا فى حال الصلاة أم لا- لم يبعد وجوب التمام، قال الفقيه الهمداني: إن المتبادر من إطلاق النصوص والفتاوى، وكذا المنساق من تعليق القصر على الخوف فى الآية الشريفة، إنما هو مشروعيه التقصير فى المواضع التى يناسبها الخوف، بأن كان مقتضياً لتخفيف الصلاة، فلا يكفى فيه مجرد كونه فى محل الخوف من غير أن يكون مقتضياً للتخفيف، كما لو التجأ إلى البقاء فى مسبعة أو مسيل أو منزل ينزل فيه الأعداء ولم يكن يتفاوت الحال ما دام كونه فى ذلك المكان بين اشتغاله بالصلاة وعدمه من حيث التحرز عما يخاف منه<sup>(١)</sup>، انتهى.

ولو انعكس الأمر بأن كان إتمامه للصلاة يوجب دفع الخوف، كما لو كان جيش العدو يكف عن القتال إذا وجدهم فى حال الصلاة، لم يكن وجه للقصر، لأنه لا- خوف حينئذ، ولا- فرق بين كون الأعداء مسلمين أو كفاراً، ولو كان الأعداء مسلمين يحاربون لأجل أرض أو نحوها لإطلاق الأدله، بالإضافة إلى ما سيأتى من صلاة المطاردة من صلاة الإمام (عليه السلام) وأصحابه فى حروبه مع المنحرفين من المسلمين صلاة المطاردة.

ص: ٤١٢

{مسألة ٢ \_}: ظاهر الفتاوى بل الإجماعات أن المراد بصلاة الخوف هو القصر الذي تقدم شبهه في صلاة المسافر من كون الرباعيات الثلاث تقصر إلى ركعتين، مع بقاء الصبح والمغرب على حالهما، ويدل عليه متواتر الروايات، كما تقدم بعضها ويأتي جملة منها، خلافاً لابن الجنيّد (١)، فقد حكى عنه القول بأن صلاة القصر ركعه واحده، وعن الذخيره أنه بعد أن ذكر هذا القول قال: وهو المحكى عن جماعه من الصحابه والتابعين (٢)، واستدل له بجملة من الروايات:

مثل ما رواه ابن الجنيّد مرسلًا قال: روى عن أبي جعفر محمد بن علي (عليه السلام) «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى كذلك بعسفان» (٣).

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله عز وجل: (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٤)؟ قال: «في الركعتين تنقص منهما واحده» (٥).

وعن الفقيه قال: سمعت شيخنا محمد بن الحسين (رضوان الله عليه) يقول: رويت أنه سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ الْآيَةَ، فَقَالَ: «هذا تقصير ثان وهو أن يرد الرجل ركعتين إلى ركعه» (٦)، وقد رواه

ص: ٤١٣

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧١٢ س ٣١.

٢- الذخيره: ص ٤٠٣ س ١٥.

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٧١٢ س ٣٤.

٤- سورة النساء: الآية ١٠١.

٥- الوسائل: ج ٥ ص ٤٧٨ الباب ١ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٣.

٦- الفقيه: ج ١ ص ٢٩٥ الباب ٦٣ من صلاة الخوف والمطارده والمسابقه ح ٧.

حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

وفى روايه إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «فرض الله على المقيم أربع ركعات، وفرض على المسافر ركعتين تمام، وفرض على الخائف ركعه، وهو قول الله عز وجل: (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاه إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) يقول من الركعتين فتصير ركعه» (١).

وهذه الروايات لا يمكن العمل بها، وإن صح بعضها سنداً، وكانت دلالتها ظاهره، خلافاً لبعض من أراد المناقشه في الدلاله. لإعراض المشهور عنها بعد معارضتها بغيرها أولاً، ولاحتمال التقيه فيها، كما تقدم نقل الذخير عن جملته من الصحابه والتابعين القول بذلك ثانياً.

وأما ما تقدم من أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى بعسفان ركعه، فهو مخالف لما رواه الشيخ في المبسوط من أنه صلاها ركعتين هناك، كما سيأتى في روايه القطب الراوندى في مسأله كيفيه صلاه الخوف.

وبما تقدم ظهر أنه لا مجال للجمع بين الطائفتين بالتخير بأن يصلحها ركعه أو ركعتين، كما لا وجه لاحتمال أن تكون الركعه لشده الخوف والركعتان للخوف العادى، لأنه جمع تبرعى.

ثم إنه إذا اشتد الخوف انتقلت الركعات إلى التسيحات كما سيأتى، فلا وجه لاحتمال صاحب الحقائق حيث قال في توجيه الصحيحه المتقدمه: ومن المحتمل قريباً تخصيص الروايه بحال الخوف من إتمام الركعتين بمعنى أن الحال

ص: ٤١٤



أضيق والخوف أشد من حاله الموجه للركعتين، فيقتصر على الركعه فتكون هذه المرتبه أول مراتب الانتقالات الآتيه في هذه الصلاه، ثم قالك والأظهر الحمل على التقيه(١٧).

ص:٤١٥

---

١- الحقائق: ج ١١ ص ٢٦٩.

{مسألة \_ ٣}: وردت لصلاة الخوف كيفية ثلاث:

الأولى: صلاة ذات الرقاع.

والثانية: صلاة بطن النخل.

والثالثة: صلاة عسفان.

أما الأول: فسمى بهذا الاسم، لأن القتال كان في صفح جبل فيه جدد حمر وصفر كالرقاع، أو لأن الصحابة كانوا حفاة فلفوا على أرجلهم الجلود والخرق لئلا تحترق، أو لأن ألويتهم كانت ذات رقاع، أو هو اسم شجر في هذا الموضع.

وكيفيتها: أن ينتصف العسكر نصفين، فيبقى النصف في جبهه القتال ويأتم النصف الآخر بالإمام فيصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعه في الثنائية، أما المغرب فسيأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى، ويقوم الإمام إلى الثانية فينوى من خلفه الانفراد ويتمون الصلاة فرادى والإمام بعد واقف ينتظر الطائفة الثانية، فإذا أتم الطائفة الأولى صلاتهم ذهبوا إلى مكان الطائفة المواجهه للعدو، وتأتى الطائفة المواجهه ليدركوا ركوع الإمام في الركعه الثانية فتكون ثانياه الإمام أولهم، فإذا رفع الإمام رأسه من السجده الثانية قاموا وهم على نيه الايتمام، وهذا المقدار من التخلف عن الإمام لا يضر، ثم أكملوا ركعتهم الثانية، فإذا جلسوا للتشهد تشهد الإمام معهم وسلموا جميعاً.

قال في المدارك بعد ذكر الشرائع الكيفية التي ذكرناها: أن هذه الكيفية متفق عليها بين الاصحاب، والأخبار الواردة بها كثيرة(١)، انتهى.

أقول: بل الظاهر أن الكيفية المذكوره صحيحه حتى في حال الاختيار

ص: ٤١٦

لما سبق في باب الجماعه من جواز قصد الانفراد اختياراً، ومن جواز الابتعاد عن الإمام ثم الرجوع إليه في الجملة، ومن عدم وجوب الدقه في الموالاه، فللإمام أن يفصل بين السجده الثانيه والتشهد بمقدار ركعه مشتغلاً بالذكر والقرآن ونحوها، بل بدون ذلك إذا كان قدر ركعه خفيفه، ويدل على هذه الكيفيه جمله من الروايات:

كصحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن صلاه الخوف؟ قال: «يقوم الإمام ويجيء طائفه من أصحابه فيقومون خلفه وطائفه بإزاء العدو فيصلى بهم الإمام ركعه ثم يقوم ويقومون معه فيمثل قائماً فيصلون هم الركعه الثانيه ثم يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في مقام أصحابهم ويجيء الآخرون فيقومون خلف الإمام فيصلى بهم الركعه الثانيه ثم يجلس الإمام فيقومون هم فيصلون ركعه أخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه، قال: وفي المغرب مثل ذلك يقوم الإمام فتجيء طائفه فيقومون خلفه ثم يصلى بهم ركعه ثم يقوم ويقومون فيمثل الإمام قائماً فيصلون ركعتين فيتشهدون ويسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف أصحابهم ويجيء الآخرون ويقومون خلف الإمام فيصلى بهم ركعه يقرأ فيها ثم يجلس فيتشهد ثم يقوم ويقومون معه ويصلى بهم ركعه أخرى ثم يجلس ويقومون هم فيتمون ركعه أخرى ثم يسلم عليهم» (١١).

وصحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله (عليه السلام)، عنه (عليه السلام) قال:

ص: ٤١٧

صلى النبي (صلى الله عليه وآله) بأصحابه فى غزوه ذات الرقاع ففرق أصحابه فرقتين فأقام فرقه بإزاء العدو وفرقه خلفه فكبر وكبروا فقرأ وأنصتوا فركع فركعوا فسجد فسجدوا، ثم استمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) قائماً فصلوا لأنفسهم ركعه ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا إلى أصحابهم فقاموا بإزاء العدو وجاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكبر فكبروا فقرأ وأنصتوا وركع فركعوا فسجد فسجدوا ثم جلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) فتشهد ثم سلم عليهم فقاموا ثم قضوا لأنفسهم ركعه ثم سلم بعضهم على بعض» (١٢). إلى غيرها من الروايات.

وهنا أمور:

الأول: الظاهر أنه يجوز للإمام أن يكبر أول قيامه للثانية تعليمًا للفرقة الثانية، كما فى صحيحه عبد الرحمان.

الثانية: يجوز إلحاق الفرقة الأولى بالإمام أول الصلاة، كما يجوز إلحاقهم به إلى الركوع.

الثالثة: يجوز أن ينصت الإمام بعد أن قام للثانية حتى يلتحق به الطائفة الثانية ثم يقرأ، ويجوز أن يقرأ فتلتحق به الطائفة الثانية فى الركوع، كما يجوز أن يجلس الإمام بعد السجده الثانية فى الركعه الأولى فلا يقوم حتى تأتية الطائفة الثانية فيقوم حينذاك.

الرابعة: يجوز أن يتشهد الإمام قبل تشهد الطائفة الثانية، فإذا التحقوا به

ص: ٤١٨

سلم معهم كما هو ظاهر الروايتين، كما يجوز أن ينتظرهم في التشهد، كما في رواية علي بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن صلاة الخوف كيف هي؟ فقال: «يقوم الإمام فيصل بيبعض أصحابه ركعه، وفي الثانية يقوم ويقوم أصحابه فيصلون الثانية ويخففون وينصرفون ويأتي أصحابهم الباقيون فيصلون معه الثانية، فإذا قعد في التشهد قاموا فصلوا الثانية لأنفسهم ثم يقعدون فيتشهدون معه ثم يسلم وينصرفون معه» (١).

الخامسة: لا يجب على الإمام أن ينتظرهم في التشهد، فله أن يتشهد ويسلم وحده للأصل، ولصحيحه عبد الرحمان المتقدمه.

ثم الظاهر أن الطائفة الأولى حيث يقومون للركعة الثانية ينفردون عن الإمام تلقائياً إلا إذا اقتدوا به إلى حالة الركوع فافردوا وأتموا وجاءت الطائفة الثانية تقتدى بالإمام في الركوع، كما أن الظاهر أن الطائفة الثانية حيث يقومون لأنفسهم في الثانية لا يحصل لهم انفراد بل هم باقون على الجماعه، ولهذا يتشهدون ويسلمون مع الإمام.

ص: ٤١٩

{مسألة \_ ٤}: يصح أن يصلى الإمام بالطائفتين صلاتين أدائيه وقضائيه، أو أدائيه فى كليتهما، وتكون الثانيه معاده لما تقدم فى باب المعاده من جواز إعاده الإمام لطائفه ثانيه.

قال فى المبسوط: وإذا كان بالمسلمين كثره يمكن أن يفترقوا فرقتين وكل فرقه تقاوم العدو جاز أن يصلى بالفرقه الأولى الركعتين ويسلم بهم ثم يصلى بالطائفه الأخرى ويكون نفلاً له وهى فرض للطائفه الثانيه ويسلم بهم، وهكذا فعل النبى (صلى الله عليه وآله) ببطن نخل، وروى ذلك الحسن عن أبى بكره أن النبى (صلى الله عليه وآله) (١١) هكذا صلى.

أقول: حيث إن الروايه مرسله بنى جمع من الأصحاب صحه الصلاه الثانيه على صحه اقتداء المفترض بالمنتقل \_ فيما إذا لم يصل الإمام فريضه فائته \_ ووجهه واضح.

ثم إنه بناءً على صحه هذا القسم جاز أن يفرق الإمام أصحابه ثلاث فرق أو أكثر ويصلى بكل فرقه صلاه.

ص: ٤٢٠

{مسألة ٥ \_} يصح أن يصلى الإمام بالطائفتين، لما رواه الشيخ فى صلاته (صلى الله عليه وآله) يوم عسفان، ورواه القطب الراوندى فى فقه القرآن مرسلًا \_ واللفظ للثانى \_ قال: إن فى يوم بنى سليم قام رسول الله (صلى الله عليه وآله) والمشركون أمامه يعنى قدامه، فصف خلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) صف وبعد ذلك الصف صف آخر، فركع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وركع الصفان، ثم سجد وسجد الصف الذين يلونه وكان الآخرون يحرسونهم، فلما فرغ الأولون مع النبى (صلى الله عليه وآله) من السجدين وقاموا سجد الآخرون، فلما فرغوا من السجدين وقاموا تأخر الصف الذين يلونه إلى مقام الآخرين، وتقدم الصف الأخير إلى مقام الصف الأول، ثم ركع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وركعوا جميعاً فى حاله واحده، ثم سجد وسجد معه الصف الذى يليه وقام الآخرون يحرسونهم، فلما جلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) والصف الذى يليه سجد الآخرون ثم جلسوا وتشهدوا جميعاً فسلم عليهم أجمعين(١).

وهذه الروايه وإن كانت مرسله ولم يذكرها الشرائع وغيره، إلا أن الظاهر أنها موافقه للقاعده، إذ حركه المأموم فى الصلاه غير ضاره، كما أن تأخره قليلاً عن الإمام غير ضار، كما تقدم كلا الأمرين فى باب الجماعة، بل عن الذكرى إنها صلاه مشهوره كسائر المشهورات الثانى، وإن لم ينقل بأسانيد صحيحه، لكن الحقائق أنكر عليه أشد الإنكار.

وكيف كان، فالحكمه فى عدم سجودهم جميعاً حراسه بعضهم برؤيتهم العدو

ص: ٤٢١

١- كما فى جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٨ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف ح ١٢.

وحيث إنهم فى حال الركوع ينظرون أمامهم ىركعون جميعاً.

ولا يشترط فى الصور الثلاث تساوى الفرقتين، بل يصح أن تكون إحداهما واحداً فقط إذا كان فيه الكفاية فى الحراسه والوقوف إمام العدو، وذلك لوضوح أن الحكمه فى التفريق إدراك الطائفتين للجماعه مع حفظ الحراسه، قال تعالى: (وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَهُ وَاحِدَةً) (١١).

ص: ٤٢٢

---

١- سورة النساء: الآية ١٠٢.



{مسألة \_ ٦}: لو اتفق في حال الحرب صلاة الآيات، فالظاهر أنها تؤدي كما تؤدي صلاة اليوميه. كما أنه تؤدي صلاة القضاء \_ إن أرادوا إتيانها \_ كما تؤدي صلاة الأداء، للمناط في روايات الباب، ولما عرفت من أن الأقسام الثلاثة حسب القواعد الأوليه، والظاهر أن حال صلاة الجمعة إذا صلوها حال صلاة الظهر أيضاً، كما أن لا إشكال في عدم وجوب صلاة الجماعة عليهم، بل حال صلاة الجماعة حال الحرب حالها في غير حال الحرب لعدم الدليل على وجوبها حال الحرب، فمن شاء من المحاربين أن يصلي جماعه كان له ذلك، ومن شاء لم يصلها، بل صلى فرادى.

نعم لا يجوز أن يؤديها الجميع جماعه حال الخطر المستلزم للتفرق فرقتين وأكثر، ويجوز تعدد الإمام، ولو قتل الإمام حاله الحرب جعلوا إماماً آخر مكانه، كما تقدم في باب الجماعة، أما لو جرح وأمكنه إتمام الصلاة أتمها بهم ولا بأس بدم الجروح وإن أمكن غيره.

ولو أمكن إتيان بعض الجيش الجماعة دون الآخرين أتوا الممكن جماعه دون من لا- يمكن فيؤدونها فرادى، ولو في حال المطاردة، والظاهر أنه تصح جماعه النساء أيضاً إذا كن في ساحه الحرب وتمكن من أدائها جماعه بأن تكون إحداهن إماماً والباقي ينقسم فرقتين، لأدله الاشتراك في التكليف.

ثم إن الافتراق فرقتين إنما هو في الثنائيه، أما في الثلاثيه فيمكن الافتراق ثلاث فرق وتخصص كل فرقه بركعه، كما قطع بذلك الشهيدان، وأما ما سيأتى من توزيع الإمام المغرب بين فرقتين فهو من باب الجواز.

نعم من لا يجوز قصد الانفراد في الجماعه اختياراً يشكل عنده ثلاث فرق، لأنه لا دليل عليه وليس مورد نصوص المقام.

ص: ٤٢٤

{مسألة \_ ٧}: إذا كانت الصلاة ثلاثية تخير الإمام بين أن يصلى بالأولى ركعه وبالثانية ركعتين، وبين أن يصلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعه، بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المنتهى نسبته إلى علمائنا، وذلك لإطلاقات أدله الجماعه، ولورود الأخبار فى المقام بكل من الكيفيتين.

كما أن الظاهر أنه يحق له أن يصلى بكل طائفه ركعه، ويأتى الثالثه بنفسه فرادى، لإطلاق أدله الجماعه بعد أن عرفت جواز الانفراد اختياراً، وكذا إذا التحق بالإمام الطائفه الأولى فى ثانيته، والثانيه فى ثالثته، فتكون أولى الإمام بانفراد.

وكيف كان، فیدل على الكيفية الأولى \_ أى صلاته بالطائفه الأولى ركعه \_ صحيحه الحلبي (١) المتقدمه، وصحيح زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صلاه الخوف المغرب يصلى بالأولین ركعه ويقضون ركعتين، ويصلى بالآخرین ركعتين ويقضون ركعه» (٢).

وخبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: وسألته عن صلاه المغرب فى الخوف؟ قال: «يقوم الإمام ببعض أصحابه فيصلى بهم ركعه ثم يقوم الإمام فى الثانيه ويقومون فيصلون لأنفسهم ركعتين ويخففون وينصرفون، ويأتى أصحابه الباقون فيصلون معه الثانيه ثم يقوم إلى الثالثه فيصلى بهم فيكون للإمام الثالثه وللقوم الثانيه، ثم يقعدون ويتشهد ويتشهدون معه ثم يقوم أصحابه

ص: ٤٢٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٠ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٠ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٣.

والإمام قاعد فيصلون الثالثة ويتشهدون معه ثم يسلم ويسلمون»<sup>(١)</sup>.

وخبر أبان بن تغلب، عن الصادق (عليه السلام) قال: «صلاه المغرب فى الخوف يجعل أصحابه طائفتين، واحده بإزاء العدو والأخرى خلفه، فيصلى بهم ثم ينتصب قائماً ويصلون هم تمام ركعتين ثم يسلم بعضهم على بعض ثم يأتى الطائفة فيكون للأولين قراءه وللآخرين قراءه»<sup>(٢)</sup>.

والرضوى (عليه السلام): «وإن كان صلاه المغرب فصلى بالطائفة الأولى ركعه، وبالطائفة الثانية ركعتين»<sup>(٣)</sup>.

ورواه عبد الرحمان بن أبى عبد الله، عن الصادق (عليه السلام) وفيه: قال: «ومن صلى المغرب فى خوف بالقوم صلى بالطائفة الأولى ركعه وبالطائفة الثانية ركعتين»<sup>(٤)</sup>.

وعن الذكرى<sup>(٥)</sup> وغيره: أن أمير المؤمنين (عليه السلام) صلى المغرب بهذه الكيفية ليله الهرير.

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) وفيه: «وإن صلى بهم صلاه

ص: ٤٢٦

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨١ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨١ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٧.

٣- فقه الرضا: ص ١٤ س ٣٣.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٤٧٩ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ١.

٥- الذكرى: ص ٢٦٢ س ١٦.

المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعه وبالثانية ركعتين حتى يحصل الكل فرقه قراءه»<sup>(١)</sup>.

ويدل على الكيفيه الثانيه جمله أخرى من الروايات:

مثل صحيحه زراره، عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: «إذا كان صلاه المغرب فى الخوف فرقههم فرقتين فيصلى بفرقه ركعتين ثم جلس بهم ثم أشار اليهم بيده، فقام كل إنسان منهم فيصلى ركعه ثم سلموا وقاموا مقام أصحابهم، وجاءت الطائفة الأخرى فكبروا ودخلوا فى الصلاه، وقام الإمام فصلى بهم ركعه ثم سلم ثم قام كل رجل منهم فصلى ركعه فيشفعها بالتى صلى مع الإمام، ثم قام فصلى ليس فيها قراءه، فتمت للإمام ثلاث ركعات، وللأولين ركعتان فى جماعه، وللآخرين وحداناً، فصار للأولين التكبير وافتتاح الصلاه، وللآخرين التسليم»<sup>(٢)</sup>.

وعن زراره ومحمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) مثله<sup>(٣)</sup>.

وعن زراره وفضيل ومحمد بن مسلم فى روايه ثالثه، مثله<sup>(٤)</sup>.

ولعل الكيفيه الأولى أفضل لكثرة رواياتها وللأسوه بعلى (عليه السلام) فى ليله الهرير، بل ظاهر بعض الفقهاء حيث لم يذكروا إلا تلك تعينها، إلا أن الأقوى التخيير لهذه الروايات الخاصه، بل لعمومات الجماعه أيضاً، أما جعل

ص: ٤٢٧

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٩ فى ذكر صلاه الخوف.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٠ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٢ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٨.

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ٧ الباب ٢ من أبواب صلاه الخوف ح ١١.

الكيفية الأولى أولى وأحوط فلم يظهر وجه الاحتياط، وإن ذكرها الفقيه الهمداني (رحمه الله).

ص: ٤٢٨

{مسألة ٨ \_}: فى هذه الصلاة فروع:

الأول: صلاة الخوف من الثنائى التى يوجب الشك فيها بطلانها إذا لم ينته إلى نتيجة، كما أنه فى المغرب كذلك يوجب الشك فى الركعات البطلان، كل ذلك لإطلاق الأدلة المتقدمه فى بحث الخل.

نعم لو شك أحد من الإمام والمأموم وحفظه الآخر، رجع الشاك إلى الحافظ، والظاهر أنه لا عبره بحفظ المأموم بالنسبة إلى الركعة التى لم يكن فيها مع الإمام، كما إذا شك الإمام أنها الثانية أو الثالثة فى المغرب، وقد التحق المأموم بالإمام فى هذه الركعة، فقال المأموم إنها الثالثة لم ينفع، لأن أدله رجوع أحدهما إلى الآخر منصرفه عن مثل ذلك، كما هو واضح.

نعم لو توفرت فى المأموم الحافظ شروط الشاهد أو شروط الاستبانه \_ كما فى روايه مسعده(١) \_ اعتمد الإمام على ذلك من باب الشهاده أو الاستبانه.

الثانى: الظاهر أن حمل السلاح واجب فى حال الصلاة، وذلك لظاهر الأمر فى الآيه، وقد اختار هذا القول الشيخ وأكثر الأصحاب، خلافاً للمحكى عن ابن الجنيد فقال باستجابته، وتبعه صاحب المدارك والحدائق، وذلك حملاً للأمر على الإرشاد.

أقول: لا وجه لصرف الأمر عن ظاهره سواء أريد بالإرشاد كونه كأمر الطيب أو أريد به الاستحباب، نعم لا يبعد انصراف الأمر إلى الصورة الاحتياج،

ص: ٢٢٩

لا- لأجل الحرب فقط، بل ولو كان لأجل إظهار القوة، أما إذا لم تكن فائده في أخذ السلاح أصلاً، كما إذا كانوا يصلون في مكان آمن لجبل أو بناء أو سفينة لا ينالها العدو أو ما أشبه ذلك، فلا يبعد انصراف الأمر عنه.

والظاهر أن أخذ الحذر أيضاً واجب لظاهر الأمر، وهو غير أخذ السلاح كما هو واضح، ولعل وجه عدم ذكره في أول الآيه أن انفصال الطائفة الأولى للصلاه لا يظهر للعدو فلا تحتاج الطائفة إلى المزيد من التنبه، بخلاف انفصال الثانية للصلاه فإنه توجه العدو إلى ضعف المقاتلين لانفصال بعضهم يوجب اهتمامهم بكسح المسلمين أكثر فأكثر، فاحتاجت الطائفة الثانية إلى أخذ الحذر وهو المزيد من التنبه.

ثم إن الظاهر أن أخذ صاحب السلاح سلاحه كاف لوضوح انصراف الأمر إليه، فعدم أخذ من لا سلاح له ليس عليه شيء، كما أن الظاهر أن اللازم أخذ المقدار اللازم من السلاح لا كل الأسلحة، وكلمه (أسلحتهم) من باب إضافة الجمع إلى الجمع، لا أنها تفيد الاستيعاب من باب أنه إضافة الجمع.

ولو لم يأخذوا السلاح كان حراماً، لكن الصلاه صحيحة لعدم ظهور الأمر في الشرطية، كما ذكره الفقيه الهمداني (رحمه الله)، والدم الموجود على السلاح لا بأس به إذا كان من دم نفسه أو أقل من الدرهم، إذا لم يكن دم الكافر.

أما إذا كان من دم غيره أو كان دم الكافر مطلقاً، فالظاهر أنه لا يصح أخذه ملوثاً إلا مع الضرورة فيما إذا كان السلاح ساتراً كالدرع، أما غيره فيجوز، واحتمال المنع مطلقاً، كما نقله الشرائع قولاً، تمسكاً بروايه وهب بن وهب، عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «إن علياً (عليه السلام) قال: السيف بمنزله الرداء تصلى فيه ما لم تر



فيه دماً، والقوس بمنزله الرداء»<sup>(١)</sup>. لا وجه له بعد ضعف الرواية الموجب لحمله على الكراهه.

بالإضافة إلى ما دل على عدم البأس مطلقاً، كخبر عبد الله بن سنان، عمن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كلما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس أن يصلى فيه، وإن كان فيه قدر، مثل القلنسوه والتكه والكمرة والنعل والخفين وما أشبه ذلك»<sup>(٢)</sup>.

والحاصل: إن حال النجاسة هنا حالها في سائر المواضع، إذ لا دليل مخصص للمقام.

وإذا كان السلاح يمنع شيئاً من واجبات الصلاة، لوحظ الأهم من الأمرين، لتعارض الواجبين في المقام، وإذا تساوى جاز له أن يأخذ وأن لا يأخذ، عملاً بقاعدتي الأهم والمهم، والواجبين المتزاحمين.

الثالث: إذا صلوا صلاة الخوف ثم تبين أنه لم يكن خوف، فإن لم يتركوا شيئاً من الواجبات لأجل الخوف فلا إشكال، وإن تركوا فالظاهر الكفاية لتعليق الحكم على الخوف وهو حاصل، كما ذكرنا مثله في باب خوف الضرر.

ص: ٤٣١

---

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٤ الباب ٥٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٥.

{مسألة ٩ \_}: صلاة المطاردة وتسمى بصلاة شدة الخوف، \_ وإن لم يكن تلازم بين الأمرين، لإمكان أن لا يكون خوف، كما إذا كان المسلمون يطاردون الكفار بعد أن أوقعوا بهم الهزيمة \_ تصلى حسب الإمكان، واقفاً أو ماشياً أو راكباً أو جالساً أو قائماً، إذا كانت وظيفته الحربية تقتضى أن يجلس فى الخندق أو فى المغارة أو ينام لئلا يراه العدو.

وكل الشرائط فى هذه الصلاة ساقطة، وإنما يأتى بها حسب الإمكان ولو بدون الطهارة إذا لم يمكن الطهارة، ولا إشكال ولا خلاف فى كل ذلك فى الجملة، بل الإجماع كالروايات عليه متواتر، ويدل عليه بالإضافة إلى الروايات الخاصة، دليل عدم ترك الصلاة بحال، ودليل الميسور وغيرهما.

ففى صحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه قال: «الذى يخاف للصوم والسبع يصلى صلاة المواقفه إيماءً على دابته». قلت: أرأيت إن لم يكن المواقف على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول؟ قال (عليه السلام): «ليتمم من لبد سرجه ومعرفه [عرف] دابته، فإن فيها غباراً، ويصلى ويجعل السجود أخفض من الركوع، ولا يدور إلى القبلة، ولكن أينما دارت به دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه» (١).

والمواقف بضم الميم كما فى مجمع البحرين (٢): الشخص المشغول بالمحاربة.

ص: ٤٣٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٤ الباب ٣ من أبواب صلاة الخوف والمطاردة ح ٨.

٢- مجمع البحرين: ج ٥ ص ١٣٠ باب ما أوله الواو.

وفى صحيحه زراره وفضيل ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «فى صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشه يصلى كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه، وإن كان المسايغه والمعانقه وتلاحم القتال، فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) ليله صفين وهى ليله الهرير لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة عند وقت كل صلاة إلا التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد والدعاء، فكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة» (١).

وخبر سماعه، أنه سئل الصادق (عليه السلام) عن صلاة القتال؟ فقال: «إذا التقوا فاقتتلوا فإنما الصلاة حينئذ تكبير، وإذا كانوا وقوفا لا يقدرّون على الجماعة فالصلاة إيماء» (٢).

وموثقه أبى بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا التقوا فاقتتلوا فإنما الصلاة حينئذ بالتكبير، فإذا كانوا وقوفاً فالصلاة إيماء» (٣).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صلاة الزحف على الظهر إيماء برأسك وتكبير، والمسايغه تكبير بغير إيماء، والمطارده يصلى كل رجل على حياله» (٤).

وصحيحه عبد الرحمان بن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألت أبا عبد

ص: ٤٣٣

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٦ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٨.
  - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٦ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٤.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٧ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٩.
  - ٤- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٥ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٢.

الله (عليه السلام)، عن قول الله عز وجل: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) (١٧) كيف يصلى؟ وما يقول إن خاف من سبع أو لص؟ قال: «يكبر ويومئ برأسه إيماءً» (٢٢). إلى غيرها من الروايات.

وهنا فروع:

الأول: لا إشكال في وجوب النية، لإطلاقات الأدلة، ولأنه لا صلاة بدونها.

الثاني: إذا تمكن من بعض القراءة أو كلها فهل تجب؟ قيل: نعم لإطلاق أدله القراءة، وقيل: لا لإطلاق هذه الروايات، ورد بانصرافها إلى ما إذا لم يقدر على القراءة ولو من جهة تشوش حواسه لعدم إمكان التوجه إلى القراءة وإلى الحرب، والأحوط القراءة إذا لم تناف الحرب.

الثالث: الظاهر وجوب تكبيره الإحرام، لإطلاق أدلتها، إلا إذا قلنا بكفايه تكبيره عن كل ركعة في حال الضرورة، كما هو ظاهر بعض الأدلة.

ففى خبر محمد بن عذافر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا جالت الخيل اضطرب بالسيوف أجزاء تكبيرتان فهذا تقصير آخر» (٣).

وفى مرسله عبد الله بن المغيرة، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أقل ما يجزى عن حد المسايفه من التكبير تكبيرتان لكل صلاة إلا المغرب، فإن لها ثلاثاً» (٤).

بل ربما يقال إن ظاهر سائر الروايات التى ذكرت التكبير والتهيل ونحوهما

ص: ٤٣٤

---

١- سورة البقرة: الآية ٢٣٩.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٨ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ١.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٦ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٧.

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٥ الباب ٤ من أبواب صلاة الخوف والمطارده ح ٣.

عدم الحاجة إلى تكبيره الإحرام، وهذا وإن كان قريباً، إلا أن الأحوط الإتيان بتكبيره الإحرام.

الرابع: الظاهر وجوب التيمم بدل الوضوء إن أمكن، فإن لم يمكن التيمم الاختياري تيمم على ما قدر عليه مما فيه الغبار، لدليل الميسور ولبعض الروايات السابقة، فإن لم يقدر على الغبار أيضاً فهل يتيمم على ما قدر؟ احتمالان، من أنه ميسور، لأن للصورة قسماً من الأمر، ويؤيده تيمم النائم على لحافه، ومن الشك في كونه ميسوراً، والأحوط الأول، فإن لم يقدر على ذلك أيضاً صلى بدون طهاره لأن الصلاة لا تترك بحال.

الخامس: يسقط الستر والقبلة والاستقرار وغيرها من الشرائط إذا لم يقدر عليها، كما أن الظاهر سقوط الموانع كالضحك والبكاء ونحوهما، إذ لا دليل على المانعيه في المقام بعد عدم كون ما يأتي به صلاه حقيقه، اللهم إلا أن يقال إن أدله البدليه تقتضى المانعيه هنا أيضاً.

السادس: الظاهر أنه إذا تعذر الإيماء بالرأس أو مأ بعينه كما في المريض كما قاله المسالك، وذلك لدليل الميسور، وإشكال الفقيه الهمداني (رحمه الله) عليه بأن بدليه الإيماء تثبت بالأدلة الخاصه لا بقاعده الميسور غير وارد، إذ لا منافاه من كونه ثابتاً بكلا الدليلين.

السابع: الظاهر لزوم اعتبار الركعات لا لبعض الروايات السابقه فقط، بل لأنه المنصرف من دليل البدليه، فاحتمال كفايه مطلق الذكر لإطلاق جملة من الأدله في المقام غير وجيه، للشك في الإطلاق، وإنما الروايات في مقام

بيان أصل البدل في الجملة.

الثامن: الأ-خرس يعقد بقلبه ويحرك لسانه ويشير بإصبعه \_ على ما تقدم \_ فإن حكمه هنا كحكمه في سائر صلواته كما هو واضح.

التاسع: الظاهر أنه لا- يشترط الترتيب في التسيحات الأربع كما اختاره غير واحد، نعم عن الذكرى أن الأجود وجوب تلك الصيغة، وفيه: إنه لا جوده في ذلك بعد الإطلاق.

العاشر: هل يكفي إحدى الأذكار، كأن يقول: سبحان الله فقط مثلاً، أو اللازم الإتيان بمختلف الأذكار، الظاهر الأول، فإنه هو المنكشف من اختلاف الروايات، فإنه لو كانت الأذكار كلها واجبه لم تختلف.

ففي روايه ابن المغيره، عن بعض أصحابنا، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أقل ما يجزى في حد المسابقه من التكبير تكبيرتان لكل صلاه إلا صلاه المغرب فإن لها ثلاثاً».

وصحيحه عبد الرحمان بن أبى عبد الله، عن الصادق (عليه السلام) في صلاه الزحف؟ قال (عليه السلام): «تهليل وتكبير، يقول الله عز وجل: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)» (١١).

وفي موثقه أبى بصير: «فإنما الصلاه حينئذ بالتكبير».

وفي صحيحه الفضلاء: «التكبير والتهليل والتسيح والتحميم والدعاء».

ص: ٤٣٦

لكن الأحوط الإتيان بالتكبير لما تقدم، ولجمله من الروايات الآخر الواردة في صلاه أصحاب علي (عليه السلام) في صفيين، كما سيأتي في مسأله جواز الصلاه أو الوقت، وأحوط منه التسيّحات الأربعه.

الحادى عشر: هل يجب الشهد والسلام؟ إطلاقاهما تقتضى ذلك، لكن سكوت روايات الباب يقتضى العدم، وهذا وإن كان أظهر، إلا أن الأحوط الأول.

الثانى عشر: إذا صلى جالساً أو مؤمياً أو نائماً، فإن كانت بحيث لا تنافى الجماعه صح إتيانها جماعه، لإطلاق أدلتها، وقد تقدم صحه صلاه المضطّجين والمستلقين جماعه كما تقدم صلاه القاعد والقائم المومى جماعه، وإن كانت بحيث تنافى الجماعه، كما إذا كانوا فى حال المعانقه مع الأعداء أو ما أشبه لم تصح، لعدم إطلاق الجماعه ليشمل المقام.

الثالث عشر: إذا صلى صلاه الخوف بأيه مراتبها الاضطراريه فتبدل الخوف إلى الأمن، أو إلى مرتبه أنقص، أو إلى مرتبه أشد، انتقل إلى المرتبه الجديده، وكذا لو تبدل صلاته الأمنيّه إلى صلاه الخوف، اللهم إلا فيما علم الإشكال، كما إذا كان شده الخوف فأراد أن يصلى بتكبيرتين عوض الركعتين فكبر واحده عن الأولى ثم انتقل الخوف إلى المرتبه الأقل، فإنه يشكل كفايه ضم ركعه إلى التكبيره.

قال الفقيه الهمدانى (رحمه الله): فكما أن الصلاه لا تلتئم من دينار وركعه، فكذا من تكبيره وركعه [\(١\)](#)، وكأنه لعدم معهوديه مثل هذه الصلاه عن الشريعه، وكذا إذا كبر تكبيره لركعه أو قرأ التسيّحات الأربع لركعه ثم صار آمناً مطلقاً، فإنه لا يلحق

ص: ٤٣٧

بذلك ثلاث ركعات، فيما إذا كانت الحرب في الحضر، وكذا إذا صلى ركعه في حضر خوفاً فانتقل إلى الأمن لا يلحق به ركعتين، من جهة أن ركعته تلك كانت قائمه مقام ركعتين فليس عليه إلا ركعتان، وبالعكس إذا شرع في الأمن ركعتين ثم صار الخوف لا يلحق بهما ركعه، لأن ركع الخوف قائمه مقام ركعتين، وذلك لأنه لم يعهد من الشريعة رباعيه ذات ثلاثه ركع.

وعليه فالظاهر إتمام الصلاه أربع ركعات فيما إذا صلى ركعه خوفاً فصار الأمن، ولا يبعد أن يكون حال المقام حال ما إذا انتقل في أثناء صلاته من القصر إلى التمام أو بالعكس، كما تقدم الكلام في ذلك في باب صلاه المسافر، والمسألة بصورها المختلفه بحاجة إلى مزيد من التأمل.

الرابع عشر: إذا كان الخوف ممتداً طول الوقت لا إشكال في صحه إتيان الصلاه أول الوقت، أما إذا كان الخوف أول الوقت فقط، أو لم يعلم بامتداده وعدم امتداده، فهل تصح الصلاه أول الوقت، أو يؤخرها، أو يفصل بين ما إذا علم بارتفاع الخوف وبين ما لم يعلم أو غير ذلك، احتمالات، والأقرب جواز الإتيان بها أول الوقت في صورت عدم العلم بارتفاع الخوف، أما في صورته العلم بالارتفاع، ففيه إشكال، والأحوط التأخير، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في المسألة عند الكلام في صلاه ذي الاضطراب فراجع هناك.

الخامس عشر: إذا كان أمن فصلى كامله ثم تبين أنه صار الخوف في الأثناء، فالظاهر صحه صلاته، لعدم تحقق الموضوع لصلاه الخوف، قال تعالى: (فَإِنْ



خَفْتُمْ)، وإن كان خوف فصلى صلاه الخوف ثم تبين أنه صار الأمن فى الأثناء، فالظاهر صحة صته لتحقيق موضوع صلاه الخوف الموجب لصحتها.

وإن زعم الأمن وكان خوف من أول الصلاه ثم تبين ذلك، فإن صلى صلاه كامله صحت، لعدم تحقق موضوع صلاه الخوف الذى هو الخوف النفسى، وإن صلى صلاه الخوف وتمشت منه القربه فهل تصح، لأن الخوف طريق، كما إذا لم يصم من لم يخف وكان واقعاً الصوم ضاراً له حيث لا كفاره عليه أو لا تصح، لأن ظاهر الآيه لزوم فعلية الخوف، احتمالان، ولا يبعد الأول، لأن المدار الواقع، والخوف جعله الشارع احتياطاً لأجل عدم الضرر فأيهما تحقق كفى. وإن خاف وكان أمن من أول الصلاه، فالشرائع وغيره على الصحة لتحقيق الموضوع، لكن الفقيه الهمداني (رحمه الله) قيد ذلك بما إذا كان الخوف حاصلًا من الأسباب العقلانيه لا الخوف الحاصل للجبان وإلا وجبت الإعادة، قال: وبه قطع فى الذكرى (١١)، وكأنه لانصراف الخوف إلى المتعارف.

لكن فى إطلاق القيد تأمل، إذ لا- نسلم الانصراف، فحاله حال سائر الصفات النفسيه كالظن والشك والوهم التى تعلقت بها الأحكام. نعم لو قال له العقلاء إنه لا- محل للخوف حتى عرف بأنه يخاف خلاف المتعارف لا يبعد عدم كونه حينئذ مناطاً للحكم، فتأمل.

ثم إنا ذكرنا فى باب التقيه أنه متى تحقق الموضوع عرفاً ترتب الحكم، وإن لم يكن فى كل مورد مورد تقيه، وذلك لصدق التقيه بصوره عامه، كما إذا علم أنه مراقب فى الجملة فى طول هذه الساعات فإنه يصح أن يقال إنه

ص: ٤٣٩

فى تقفه فى هذه الساعات وإن لم تكن المراقبه فى متن الواقع إلّا- فى ساعه منها، وهذا الكلام يأتى فى المقام أفضا، كما لا يخفى.

السادس عشر: صلاه الخوف مشروعه فى الأقسام الثلاثه من الحرب الجهاد الابتدائى والدفاعى ومع الباغى، لإطلاق الأدله ولفعل على (عليه السلام) فى ليله الهرير.

ص: ٤٤٠

{مسأله \_ ١٠}: إذا خاف من سيل أو سبع أو زلزاله أو حيه أو صاعقه أو لص أو ما أشبه صلى حسب قدرته مما يجنبه الخطر على المشهور كما في الحقائق، بل عن المعتبر نسبته إلى علمائنا، واستدل له في المعتبر بفحوى الآية الكريمة، وفيه عدم القطع بالمناط، وكأنه استدل بها لما يأتي من روايه عبد الرحمان في تفسير الآية.

نعم يمكن أن يستدل لما عدا القصر من سائر الاضطرابات، مثل عدم القيام وعدم قراءة السوره وما أشبه، بأدله الحرج والاضطرار وما أشبه، كما أنه يستدل بأن المقام كحال خوف العدو وشده الخوف \_ كل في مقامه \_ بجمله من الروايات:

كصحيحه زراره قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «الذى يخاف اللصوص والسبع يصلى صلاه المواقفه إيماءً على دابته» (١).

وهذه الروايه كافيه في الاستدلال بها لأجل تساوى هذه الصلاه مع صلاه الخوف في الحرب من حيث الحكم والكيف وكيفية الجماعه، أما سائر الروايات فلا تدل إلا على الصلاه الاضطرابيه، واحتمال أن يراد بالصحيحه ذلك أيضاً خلاف الظاهر.

نعم يؤيده ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)

ص: ٤٤١

كيف يصلى، وما يقول إذا خاف من سبع أو لص؟ قال: «يكبر ويومئ» (١١).

فإن تفسير الآيه بذلك يجعل الخائف فى غير حاله الحرب مثل الخائف فى حاله الحرب، إذا قلنا بوحده الخوف فى المكانين، بدليل إطلاق ما تقدم من صحيحه زراره، عن الباقر (عليه السلام)، عن صلاه الخوف وصلاه السفر تقصران جميعاً؟ قال: «نعم وصلاه الخوف أحق أن تقصر من صلاه السفر ليس فيه خوف» (١٢).

والجمع بين هاتين الروايتين وسائر الروايات يقتضى تنزيل كل على مرتبته من الخوف غير المنافى لبعض مراتب الصلاه إلى الخوف المنافى، لأنه هو مقتضى الجمع العرفى، بالإضافة إلى دلالة الصحيحه الأولى على ذلك.

ففى روايه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهم السلام) قال: سألته عن الرجل يلقى السبع وقد حضرت الصلاه ولا يستطيع المشى مخالفه السبع، فإن قام يصلى خاف فى ركوعه وسجوده والسبع أمامه على غير القبلة، فإن توجه إلى القبلة خاف أن يشب عليه الأسد كيف يصنع؟ قال: فقال (عليه السلام): «يستقبل الأسد ويصلى ويؤمى برأسه إيماءً وهو قائم، وإن كان الأسد على غير القبلة» (١٣).

وفى روايه زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «الذى يخاف للصوم يصلى إيماءً على دابته».

ص: ٤٤٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٢ الباب ٣ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ١.
  - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ١ الباب ١ من أبواب صلاه الخوف ح ١.
  - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٣ الباب ٣ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٢.

وعن الجعفریات، بإسناده إلى علی (علیه السلام) قال: «كان یصلی صلاه الخوف علی الدابه مستقبل القبله و غیر القبله» (١). إلى غیرها من الروایات.

وهنا فروع:

الأول: لا فرق بین الخوف الكائن الآن كما إذا واجه الأسد، أو الخوف من المستقبل إذا صلی صلاه اختیاریه، كما إذا خاف إن تعطل فی صلاته أن یرج اللص من بعض المغارات، لإطلاق الأدله، والظاهر أن مختلف أقسام الخوف كذلك، كما إذا خاف إن تعطل فی صلاته أن ینهب القافله فیبقى فريداً یخاف اللص أو العطش أو ما أشبه.

الثانی: الظاهر أن الخوف علی إنسان محترم أو مال محترم أو دابه محترمه أيضاً كذلك لإطلاق الأدله.

الثالث: یجوز أن یصلی الخائف فی أول الوقت، وهذا هو الظاهر من الإطلاقات الحاکمه علی قاعده الاضطرار المطلق.

فعن جابر، عن أبی عبد الله (علیه السلام) فی وصف ليله الهریر \_ إلى أن قال: \_ «ومرت مواقیت أربع صلوات لم یسجد لله فیهنّ إلاّ تكبیراً» (٢). فإن ظاهره أن كل صلاه صلیت فی وقتها.

وفی روایه أخرى: «واقنتل الناس صفین من لدن اعتدال النهار إلى صلاه المغرب،

ص: ٤٤٣

---

١- الجعفریات: ص ٤٧.

٢- البحار: ج ٨٦ ص ١١٨ ح ١٢.

ما كان صلاه القوم إلا التكبير عند مواقيت الصلاه» (١).

وفى روايه على بن إبراهيم: «فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) صلى وأصحابه خمس صلوات بصفين على ظهور الدواب لكل ركعه تكبيره وصلى وهو راكب حيثما توجهوا» (٢). إلى غيرها من الروايات.

وقد نسب جواز الإتيان بالصلاه فى أول وقتها إلى المشهور، وعللوه بإطلاق الأدله كتاباً وسنّه، وقد اختار هذا القول غير واحد من المحققين، فإنه لو وجب التأخير لزم التنبيه لأنه مما يغفل عنه العامه.

خلافاً للسيد وسالار وأبى الصلاح حيث قالوا بوجوب التأخير، لعدم صدق الاضطراب مع سعه الوقت، وفيه: إن إطلاقات الأدله وظواهر أدله إتيانها أول وقتها حاكمه على القاعده كما عرفت، وربما يستدل للتأخير بخبر عبد الرحمان، ومن تعرض له سبع وخاف فوت الصلاه استقبل القبلة وصلى بالإيماء (٣).

وروايه عبد الملك قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام)، عن رجل يتخوف اللصوص والسبع كيف يصنع بالصلاه إذا خشى أن يفوت الوقت؟ قال: «فليؤم برأسه ويتوجه دابته حيث توجهت به» (٤).

والرضوى: «إذا كنت راكباً وحضرت الصلاه وتخاف أن تنزل من سبع

ص: ٤٤٤

١- البحار: ج ٨٤ ص ١١٨ ح ١٢.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٠١ الباب ٤ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٨.

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٣ الباب ٣ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٤.

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ١١ الباب ٣ من أبواب صلاه الخوف ح ٩.

أو لص أو غير ذلك» إلى أن قال: «وخفت أن تفوت الصلاة فاستقبل القبلة وصلى صلاتك بالإيماء» (١٢).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الرضوى لا حجه فيه، وروايه عبد الملك لا دلالة لها، لأن خشيه فوت الوقت وقعت فى كلام السائل، وروايه عبد الرحمان فيها الإشعار، إذ إثبات الشيء لا ينافى غيره، ومثله ليس بحجه فى قبال ما عرفت من قوه الإطلاقات والظهورات.

ففى روايه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) فى روايه: «فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) ليله صفيين وهى ليله الهرير لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاه إلا التكبير والتليل والتسييح والتحميد والدعاء» (٢٢).

وظهورها فى صلاتهم أول الوقت لا ينكر، وقد سبق فى أول الباب فى روايه على بن إبراهيم (٣) لصلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما ظاهره أنهم صلوا الظهر أول وقتها حتى قال خالد بن وليد ما قال، وإنهم صلوا العصر أول وقتها.

ومما ذكرنا يظهر أن التفصيل بين رجاء زوال العذر وغيره محل إشكال، وقد فصلنا الكلام حول ذلك فى مسأله ذوى الأعذار فراجع.

ص: ٤٤٥

---

١- فقه الرضا: ص ١٤ س ٢٥.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٦ الباب ٤ من أبواب صلاه الخوف والمطارده ح ٨.

٣- البحار: ج ٨٦ ص ١١٠ ح ٤.

{مسألة \_ ١١}: من أشيره المشركون ويمنعه المشركون من الصلاة، صلى حسب قدرته لقاعده وجوب الامتثال، وإن الصلاة لا تترك بحال، ويدل عليه بالإضافه إلى ذلك جملة من الروايات:

مثل ما رواه سماعة قال: سألت عن الأسير يأسره المشركون فتحضر الصلاة فيمنعه الذي أسره منها؟ قال: «يومي إيماء»<sup>(١)</sup>، رواه الكافي والتهذيب.

وفي روايته الأخرى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأخذه المشركون فتحضر الصلاة فيخاف منهم أن يمنعوه؟ قال (عليه السلام): «يومي إيماء»<sup>(٢)</sup>، رواه الفقيه والتهذيب<sup>(٣)</sup>.

والظاهر عدم اختصاص الحكم بالمشركين، بل الحال كذلك إذا منعه المسلم الجائر، مثل مسلم في سجن جائر أو في أسره لإطلاق الأدله، وكذلك الظاهر أن الحكم كذلك إذا كانت للمسلم مهمه لا تؤدي إلا بعدم الظهور، كما إذا صار عيناً للمسلمين على الأعداء بحيث إن صلى انكشف أمره فإنه يؤدي الصلاة حسب قدرته لقاعدتي الأهم والمهم، وأن الصلاة لا تترك بحال.

وهذه الصلاة وغيرها مما تقدم ذكرها في كل أبواب الخوف لا تحتاج إلى القضاء ولا إلى الإعادة وإن زال العذر في الوقت لاقتضاء الامتثال الإجزاء.

ص: ٤٤٦

---

١- الكافي: ج ١ ص ٤٥٧ باب صلاة الخوف ح ٤.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٩٤ الباب ٦٣ من صلاة الخوف والمطارده ح ٥.

٣- التهذيب: ج ٣ ص ١٧٥ الباب ٢٤ من أبواب صلاة الغريق والمتوكل والمخطر بغير ذلك ح ٤.



{مسألة \_ ١٢}: المتوكل والغريق والمشراف على الموت وعلى الإغماء والمريض الذي لا يقدر على الصلاه الكامله، كمن اشتد به الوجع، أو أن نفسه ضيق جداً وما أشبهه، يصلون حسب قدرتهم، وإن خافوا عدم مهله الوقت كانوا مثل من كان في شدة الخوف من كفايه تكبيره لكل ركعه من ركعتين، وقد اختار في الذكرى والمسالك قصر العدد، واستدل له ثانيهما بأنه أولى من ترك الصلاه رأساً، والأحسن الاستدلال له بالمناط، لوضوح أن العرف لا يرى خصوصيه لشدة الخوف في الحرب وغيرها، بل يمكن أن يقال بأن بعض إطلاقات الخوف يشملها.

ومنه يعلم أن إشكال المدارك على المسالك من مساواه حكم التمكن من الركعتين لحكم التمكن من الركعه الواحده في عدم وجوب الإتيان بها منفرده غير وارد، إذ ورد في الشرع حكم الركعتين، بالإضافة إلى أنا نقول بالركعه الواحده ولو من باب الاحتياط، وذلك لبعض الروايات المتقدمه من قصر المقصوره قصراً ثانياً.

وأما ما عن الرياض من دعوى عدم الخلاف على عدم القصر في العدد فغير ظاهر، قال في الجواهر: يشهد بخلافه التتبع (١).

وكيف كان، فإذا صلاها كذلك، ثم برأ من المرض والمشكله فلا قضاء، لأنه قد أتى بالصلاه حسب تكليفه، فلا يتحقق موضوع القضاء الذي هو الفوت، نعم لا إشكال في أن الأحوط القضاء.

ص: ٤٤٧

هذا آخر ما أردنا إيرادَه في هذا الباب، والله الهادي إلى صوب الصواب، وقد تم بذلك كتاب الصلاة من شرح العروه الوثقى (١١)، وأسأله سبحانه أن يوفقني لإتمام الفقه، ويجعل كل أعمالي خالصه لوجهه الكريم، وينفع بهذا الكتاب كما نفع بأصله وهو الموفق المستعان.

سبحان ربك رب العزه عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

ص: ٤٤٨

---

١- وهو الجزء الثامن من الطبعة الأولى حسب تجزأه المؤلف دام ظله.

مسأله ١ \_ حد الفرسخ..... ٣٢

مسأله ٢ \_ أقل من ثمانية فراسخ..... ٣٧

مسأله ٣ \_ الشك فى المسافه..... ٣٩

مسأله ٤ \_ ثبوت المسافه بالعلم..... ٤١

مسأله ٥ \_ وجوب الاختبار أو السؤال أو الشياخ..... ٤٢

مسأله ٦ \_ تعارض البيتين فى المسافه..... ٤٣

مسأله ٧ \_ الجمع عند الشك فى المسافه..... ٤٤

مسأله ٨ \_ لو قصر مع الشك فى المسافه..... ٤٦

مسأله ٩ \_ لو اعتقد ثم بأن عدمه..... ٤٧

مسأله ١٠ \_ لو شك فى كونه مسافه..... ٤٨

مسأله ١١ \_ بلوغ الصبى أثناء المسافه المقصوده..... ٤٩

مسأله ١٢ \_ التردد فى أقل من أربعة فراسخ..... ٥١

مسأله ١٣ \_ لو كان للبلد طريقان..... ٥٢

مسأله ١٤ \_ المسافه المستديره..... ٥٣

- مسأله ١٥ \_ مبدأ حساب المسافه..... ٥٥
- مسأله ١٦ \_ عدم اعتبار اتصال السير مع قصد المسافه..... ٦٨
- مسأله ١٧ \_ عدم اعتبار الاستقلال فى قصد المسافه..... ٧٠
- مسأله ١٨ \_ علم التابع بمفارقة المتبوع قبل البلوغ..... ٧٤
- مسأله ١٩ \_ علم التابع على مفارقة المتبوع..... ٧٦
- مسأله ٢٠ \_ اعتقاد التابع على مفارقة المتبوع..... ٧٨
- مسأله ٢١ \_ وجوب قصر المكروه على السفر..... ٨٠
- مسأله ٢٢ \_ قصد نوع السفر..... ٨٤
- مسأله ٢٣ \_ التردد فى الأثناء ثم العود إلى الجزم..... ٨٧
- مسأله ٢٤ \_ ما صلاحها قصرًا قبل العدول عن قصده..... ٩١
- مسأله ٢٥ \_ القصد ثم العدول عنه..... ٩٨
- مسأله ٢٦ \_ عدم حرمة السفر..... ١٠٠
- مسأله ٢٧ \_ السفر المستلزم لترك واجب..... ١٠٩
- مسأله ٢٨ \_ السفر المباح على المركوب المغصوب..... ١١١
- مسأله ٢٩ \_ سفر التابع للجائر..... ١١٣
- مسأله ٣٠ \_ السفر بأمر الجائر..... ١١٥
- مسأله ٣١ \_ السفر للصيد..... ١١٧
- مسأله ٣٢ \_ صلاه الراجع من سفر المعصيه..... ١٢٧
- مسأله ٣٣ \_ إباحه السفر شرط ابتداء واستدامه..... ١٢٩
- مسأله ٣٤ \_ كون غايه السفر ملفقه من الطاعه والمعصيه..... ١٣٣

مسأله ٣٥ \_ الشك في كون السفر معصيه..... ١٣٦

مسأله ٣٦ \_ مدار الحليه والحرمه..... ١٣٨

مسأله ٣٧ \_ تعارض مقتضى النذر والسفر..... ١٤٤

مسأله ٣٨ \_ قصد الغايه المحرمه في حواشى الجاده..... ١٤٦

ص: ٤٥٠

- مسألة ٣٩ \_ القصد لغايه محرمه..... ١٤٨
- مسألة ٤٠ \_ العدول عن الطاعه إلى المعصيه..... ١٥٠
- مسألة ٤١ \_ العدول عن المعصيه إلى الطاعه..... ١٥١
- مسألة ٤٢ \_ جواز إتيان الصوم النذبي في سفر المعصيه..... ١٥٤
- مسألة ٤٣ \_ سفر المكارى سفرا ليس من عمله..... ١٦٩
- مسألة ٤٤ \_ وجوب القصر على الحملداريه..... ١٧٢
- مسألة ٤٥ \_ من كان شغله المكارى في الصيف فقط..... ١٧٥
- مسألة ٤٦ \_ التردد إلى ما دون المسافه للعمل..... ١٧٦
- مسألة ٤٧ \_ إقامه من شغله السفر عشره أيام..... ١٧٨
- مسألة ٤٨ \_ إقامه من لم يكن شغله السفر عشره أيام..... ١٨٧
- مسألة ٤٩ \_ الأسفار المتعدده..... ١٨٩
- مسألة ٥٠ \_ سفر السائح..... ١٩١
- مسألة ٥١ \_ صلاه الراعى..... ١٩٢
- مسألة ٥٢ \_ التاجر الذى يدور بتجارته..... ١٩٣
- مسألة ٥٣ \_ المعرض عن الوطن بلا وطن..... ١٩٤
- مسألة ٥٤ \_ من اتخذ مقره فى أرض واسع..... ١٩٥
- مسألة ٥٥ \_ لو شك فى إقامه العشره أيام..... ١٩٦
- مسألة ٥٦ \_ المناطق فى خفاء الجدران..... ٢٠٧
- مسألة ٥٧ \_ كون البلد فى مكان مرتفع..... ٢٠٨
- مسألة ٥٨ \_ التقدير لو لم يكن بيوت ولا جدران..... ٢١٠

مسأله ٥٩ \_ خفاء الأذان..... ٢١١

مسأله ٦٠ \_ الأذان فى البلدان الصغيره والكبيره..... ٢١٢

مسأله ٦١ \_ كون الأذان على مرتفع معتاد..... ٢١٣

مسأله ٦٢ \_ المدار فى عين الرائي وأذن السامع..... ٢١٤

ص: ٤٥١

مسأله ٦٣ \_ عدم اختصاص اعتبار حد الترخيص بالوطن..... ٢١٥

مسأله ٦٤ \_ الشك في البلوغ إلى حد الترخيص..... ٢١٩

مسأله ٦٥ \_ الشروع في الصلاة قبل حد الترخيص بنيه التمام..... ٢٢١

مسأله ٦٦ \_ إذا اعتقد الوصول إلى حد الترخيص..... ٢٢٣

مسأله ٦٧ \_ الجواز على حد الترخيص، ثم الوصول إلى ما دونه.... ٢٢٥

مسأله ٦٨ \_ المسافه الدوريه حول البلد..... ٢٢٧

## فصل

في قواطع السفر

٢٢٩ \_ ٣٣٨

مسأله ١ \_ الإعراض عن الوطن..... ٢٤٠

مسأله ٢ \_ لو تعدد الوطن العرفي..... ٢٤٦

مسأله ٣ \_ متابعه الولد لأبويه في الوطن..... ٢٤٧

مسأله ٤ \_ زوال الحكم بالإعراض أو الخروج..... ٢٤٩

مسأله ٥ \_ عدم اشتراط الإباحه في الوطن..... ٢٥٠

مسأله ٦ \_ التردد بعد العزم على التوطن..... ٢٥١

مسأله ٧ \_ المناط في صدق الوطن العرفي..... ٢٥٣

مسأله ٨ \_ ما لا يعتبر في نيه الإقامة..... ٢٦٤

مسأله ٩ \_ كون محل الإقامة بربه قفراء..... ٢٦٩

مسأله ١٠ \_ تعليق الإقامة على أمر مشكوك الحصول..... ٢٧١

مسأله ١١ \_ المجبور على الإقامة عشرًا..... ٢٧٣



مسأله ١٢ \_ نيه الإقامة فى بيوت الأعراب..... ٢٧٤

مسأله ١٣ \_ القصد الإجمالى كاف فى تحقق الإقامة..... ٢٧٥

مسأله ١٤ \_ قصد المقام إلى آخر الشهر..... ٢٧٧

ص: ٤٥٢

- مسألة ١٥ \_ العدول عن قصد الإقامة..... ٢٧٨
- مسألة ١٦ \_ صورتان كافيتان فى البقاء على التمام..... ٢٨٢
- مسألة ١٧ \_ ما لا يشترط فى تحقق الإقامة..... ٢٨٤
- مسألة ١٨ \_ العزم على الإقامة والعدول منه..... ٢٨٦
- مسألة ١٩ \_ العدول عن الإقامة قبل الصلاة تماما..... ٢٨٨
- مسألة ٢٠ \_ لا فرق فى العدول بين العزم والتردد..... ٢٩٠
- مسألة ٢١ \_ مورد تقصر فيه الصلاة دون الصوم..... ٢٩١
- مسألة ٢٢ \_ عدم لزوم إقامة جديده بعد العشره..... ٢٩٣
- مسألة ٢٣ \_ الإقامة موجه للصلاه الواجب والمندوب..... ٢٩٤
- مسألة ٢٤ \_ صور قصد الخروج إلى ما دون المسافه..... ٢٩٥
- مسألة ٢٥ \_ إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العوده..... ٣٠٧
- مسألة ٢٦ \_ لو دخل فى الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الإقامة..... ٣٠٩
- مسألة ٢٧ \_ عدم الفرق فى وجوب الإقامة بين المحرمه والمحلله.... ٣١٢
- مسألة ٢٨ \_ لو كان عليه صوم واجب معين..... ٣١٣
- مسألة ٢٩ \_ عدم نيه الإقامة لإدراك الظهرين..... ٣١٤
- مسألة ٣٠ \_ الإقامة ثم العدول ثم الشك فى العدول..... ٣١٦
- مسألة ٣١ \_ الشك فى المتقدم والمتأخر..... ٣١٧
- مسألة ٣٢ \_ الصلاة تماما ثم العدول إلى القصر..... ٣١٨
- مسألة ٣٣ \_ العدول بعد خروج الوقت..... ٣١٩
- مسألة ٣٤ \_ العدول بعد الإتيان بالسلام الواجب..... ٣٢١

مسأله ٣٥ \_ قصد الإقامه باعتقاد قصد رفقاءه ثم بان الخلاف..... ٣٢٣

مسأله ٣٦ \_ نيه الخروج ملحق بالتردد..... ٣٢٨

مسأله ٣٧ \_ إلحاق الشهر الهلالى بثلاثين يوما..... ٣٢٩

مسأله ٣٨ \_ التلفيق فى الثلاثين..... ٣٣٠

ص: ٤٥٣

مسألة ٣٩ \_ عدم الفرق فى مكان التردد..... ٣٣١

مسألة ٤٠ \_ اتحاد مكان التردد..... ٣٣٢

مسألة ٤١ \_ حكم التردد بعد الثلاثين..... ٣٣٤

مسألة ٤٢ \_ التردد فى تسعة وعشرين يوما..... ٣٣٦

مسألة ٤٣ \_ سفر المتردد..... ٣٣٧

## فصل

فى أحكام صلاه المسافر

٣٣٩ \_ ٤٠٦

مسألة ١ \_ الوقت فى الحضر والسفر..... ٣٤١

مسألة ٢ \_ موارد جواز الإتيان بالنافله حال السفر..... ٣٤٣

مسألة ٣ \_ صور صلاه المسافر تماما..... ٣٤٥

مسألة ٤ \_ صور صوم المسافر..... ٣٥٥

مسألة ٥ \_ بطلان صلاه من وظيفته القصر إذا تم..... ٣٥٨

مسألة ٦ \_ موارد اختلاف الأداء مع القضاء..... ٣٦٠

مسألة ٧ \_ صور تذكر الناسى، وتعلم الجاهل..... ٣٦٢

مسألة ٨ \_ القصر من غير قصد..... ٣٦٧

مسألة ٩ \_ المدار على حال الأداء، لا حال الوجوب..... ٣٦٨

مسألة ١٠ \_ الصلاه الفائته من حاضر أول الوقت..... ٣٧٥

مسألة ١١ \_ التخيير بين القصر والتمام فى الأماكن الأربعة..... ٣٧٧

مسألة ١٢ \_ دخول بعض الأعضاء فى أماكن التخيير..... ٣٩٨

مسأله ١٣ \_ عدم إلحاق الصوم بالصلاه فى التخيير..... ٤٠٠

مسأله ١٤ \_ التخيير إستمرارى فى أماكن التخيير..... ٤٠١

ص: ٤٥٤

مسألة ١٥ \_ ما يستحب أن يقال عقب كل صلاة مقصوره..... ٤٠٤

## فصل

فى صلاة الخوف والمطارده

٤٠٧ \_ ٤٤٨

مسألة ١ \_ صلاة الخوف مقصوره..... ٤٠٩

مسألة ٢ \_ كيفيه القصر..... ٤١٣

مسألة ٣ \_ كيفيه صلاة الخوف..... ٤١٦

مسألة ٤ \_ صحه صلاة الإمام أدائيه وقضائيه..... ٤٢٠

مسألة ٥ \_ صحه صلاة الإمام بالطائفتين..... ٤٢١

مسألة ٦ \_ اتفاق صلاة الآيات فى حال الحرب..... ٤٢٣

مسألة ٧ \_ كيفيه إتيان الصلاة الثلاثيه..... ٤٢٥

مسألة ٨ \_ فروع صلاة الخوف..... ٤٢٩

مسألة ٩ \_ صلاة المطارده..... ٤٢٣

مسألة ١٠ \_ كيفيه صلاة الخوف من السيل..... ٤٤١

مسألة ١١ \_ المشركون يمنعون الأسير من الصلاة..... ٤٤٦

مسألة ١٢ \_ كيفيه صلاة الأسير الممنوع من الصلاة..... ٤٤٧

المحتويات..... ٤٤٩

ص: ٤٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

#### المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

#### إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

#### الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

#### السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصحان  
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

